جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها

دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية من عام 1962 – 2008م

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص : تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب
خالد احمد حسين القيداني

إشراف
أ.د : عقيلة ضيف الله

لجنة المناقشة

أ.د : سليم قلالة (جامعة الجزائر 3)..... رئيساً

أ.د: عقيلة ضيف الله (جامعة الجزائر 3)..... مشرفاً و مقرراً

أ.د : صالح زياني (جامعة باتنة)..... عضوا مناقشاً

أ.د : أحمد لشهب (جامعة الجزائر 3)..... عضوا مناقشاً

د: جميلة الطيب (جامعة خميس مليانة).....عضوا مناقشاً

د: محمد سي بشير (جامعة تيزي وزو)..... عضوا مناقشاً

2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ
وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ
طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ.

صدق الله العظيم

سورة سبأ آية رقم (15)

الإهـــداء

إلى من أنزل فيه الله تبارك وتعالى ،،، آيات في القرآن الكريم . . .الى من ذكره سيد الانبياء والمرسلين والخلق أجمعين محمد رسول الله (صلى الله علية وعلى آلة وأصحابه وسلم) في حلـه وترحالـه . . .إلى منبع العروبـة ومنبتـها . . .من أفديـه بـالنفيس والغالي . .الى وتد كرامتي وأُسها وأساسها . . من أعيش في حاضـره ويعـيش في حلمـي وحاضـري . . . . . .إلى وطـني الحبيب . . .الاغلى . . .الأعلى . . .الاسمى . .

اليمن . . .فرضاً . . .وواجباً

إلى موطن الشهداء والحرية . . .منبت الشهامة والمرؤة . . والقيم والثبات على المبادئ . . .من لم تغيره الازمان ولا المحن ولم تؤثر فيه المغريات . . .من غرس بمواقفه العربية الاصيلة و العظيمة مشاعر الحب والود والامتنان في قلوب ووجدان الشعب اليمني بأسره . . .إلى وطني الثاني الحبيب . . الأكرم . . الأمجد . . الأعز . . . .

الجزائر . . . عرفاناً . . .ووفاءً

شكر وتقدير

بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى لإنجاز هذا البحث و ألهمني وأنعم علي، وأعانني على إكماله، أتوجه له سبحانه بالحمد والشكر والثناء فلك الحمد يا الله على كل منة وهبتني إياها ولك الشكر والثناء عدد خلقك ومداد كلماتك وزينة عرشك في كل لحظة أبدا على كل نعمك وعطاياك وفضلك.

ومن الحديث الشريف: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "، أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة / ضيف الله عقيلة -أستاذ العلوم السياسية، المشرفة على هذه الاطروحة والتي كانت أنموذجاً وقدوة في العلم والاخلاق الكريمة كما أن ملاحظاتها العلمية والموضوعية ودقة توجيهاتها قد أخرجت هذا البحث بالشكل الذي هو عليه الآن، فأسال الله القدير أن يمتعها بالصحة والعافية ويبلغها مرادها وجزاها الله عني ألف خير.

وأتوجه بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة والحكم:-

الأستاذ الدكتور / سليم قلاله - رئيس اللجنة، الأستاذ الدكتور / صالح زياني "جامعة باتنة" ، الأستاذ الدكتور / أحمد لشهب "جامعة الجزائر"، الدكتورة/ جميلة الطيب "جامعة خميس مليانه"،الدكتور/ محمد سي بشير "جامعة تيزي وزو"،لتفضلهم بالاطلاع على الرسالة ومراجعتها وإبداء الملاحظات عليها، وكذا لتحملهم المشقة لحضور المناقشة.

والشكر والتقدير لمن لا تسعهم كلمات شكري وعبارات تقديري والدي العزيز ..ووالدتي الحبيبة حقاً لهم وواجبا علي... ولدعمهم المتواصل لي دعاءً وتحفيزاً .. ولأفضال منهم علي كثيرة لاتعد ولا تحصى ، ولإخوتي الاعزاء وأخواتي العزيزات لدعائهم من أجلي ، ولزوجتي رفيقة دربي وتوأم حياتي من سخرت وقتها وحياتها خدمة لي وكذا قدمت لي المساعدة والعون في ترجمة وطباعة بعض مصادر هذه الدراسة من اللغة الانجليزية ، والشكر موصول لأولادي أحمد وشهد الذين أضفيا على حياتي البهجة وزيناها لي.

وأقدم خالص شكري وتقديري لمهذب تعليمي اللواء/ مطهر محمد مطهر ،من تعلمت منه الحُلم والحكمة والأخلاق وحُسن التعامل ، والذي كان له الفضل بعد الله تعالي في نقل معارفي النظرية الاكاديمية الى جانبها العملي التطبيقي ولدعمه المتواصل لي ولكل ما بذله من أجلي.

كما أتقدم بالشكر لأولئك الذين ضحوا بجهدهم ووقتهم وراحتهم لمساعدتي وهم: الاستاذة/ آمال سلامي مديرة الدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه بالكلية ،والدكتور/ صدام عبدالله علي والدكتور/ أحمد الريدي والأستاذ/ علي البواب والاستاذ/ إبراهيم زيد الوريث. على كل ما قدموه لي من مساعدة ذللوا بها صعوبات كثيرة وليس لدي إلا الدعاء لهم بأن يجعل الله العلي القدير مساعدتهم لي في ميزان حسناتهم.

كما أقدم شكري لشقيقي العزيز / وليد أحمد القيداني الذي تحمل مشقة طباعة هذا البحث ليصل به إلى ما هو عليه الآن ، وكذلك لأخي وصديقي المهندس/ جابر محمد الشهاب لما قدمه لي من مساعدة وعون في طباعة وتنسيق بعض أجزاء هذا البحث ولما قدمه لي من مساعده في الترجمة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل للأخ العزيز العميد/ محمد رشيد محمد من العراق الشقيق على تفضله بالقيام بمراجعة الاطروحة لغويا وإسهامه الرائع في تنقيتها وتهذيبها من الاخطاء المطبعية واللغوية فجزاه الله عني خيراً.

كما أشكر صديقي وأخي الدكتور/ سامي نعمان الشرجبي على ما قدم لي من مراجع ومصادر لهذه الدراسة ، وأتمنى له التوفيق والسداد في حياته.

وأخيراً أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لي نصيحة أو مشورة أو أعطاني كتاباً أو دلني عليه ولكل من أعانني ولكل من أغفلت شكرهم أونسيت تقديم الامتنان والاعتراف بفضلهم بلا قصد مني وجزاهم الله عني ألف خير.

الباحث/

خالد أحمد حسين القيداني

مستخلص الرسالة

تبحث هذه الدراسة في الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم من منظور تطبيقي على الجمهورية اليمنية، وتفترض الدراسة أن هناك علاقة بين ممارسات النظام السياسي وشكل الدولة في ظهور الاغتراب السياسي في المجتمع. ولبحث هذا الافتراض تم استخدام منهج النظرية المجذرة بالبحث في الأدبيات والدراسات السابقة في مسألة أسباب ظهور الاغتراب السياسي والنتائج المترتبة على ذلك.

وبعد أن اطمأن الباحث بأن مفهوم الاغتراب السياسي قد أصبح له عمق معرفي وتطبيقي واسع يسمح بتحليل الحياة السياسية وعلاقاتها وتفاعلاتها المختلفة بحيث يستطيع تشخيص الاختلالات في وظيفة الدولة ونشاط النظام السياسي وتلبية حاجات المجتمع من منظور تحليلي واقعي ومنطقي. وقد استعرضت الدراسة مجموعة من مجالات الاغتراب السياسي في الدولة ونظام الحكم على الصعيد الاجتماعي والسلوكي والثقافي والاقتصادي والسياسي؛ وذلك لأهميتها كأداة تحليلية تفيد في تفسير الحياة السياسية اليمنية التي اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار وشابها الكثير من الأزمات والصراع على مر العصور والتي امتدت حتى الوقت الراهن.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج لعل من أهمها:

أن الاغتراب السياسي قد ظهر كسمة مميزة للمجتمع اليمني على مر التاريخ، وامتدت جذوره وأسبابه ونتائجه حتى الوقت الراهن.

لم تفد التحولات البنيوية والوظيفية للدولة اليمنية المعاصرة في تحجيم وتفريغ مشاعر الاغتراب السياسي من محتواه السلبي الهدام، بل إن العقلية الإقصائية والتهميشية لجماعات الحكم –أياً كانت– قد استمرت مصاحبة لممارساتها السلطوية الفعلية، مستغلةً الأساليب الديمقراطية الحديثة بعد أن أفرغتها من محتواها الحقيقي الإيجابي ووجهتها نحو خدمة مصالحها الاستحواذية للسلطة والاستئثار بمنافعها وخيراتها.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	أ- س
مقدمة	ب
إشكالية الدراسة	ج
أهمية الدراسة	هـ
أهداف الدراسة	ز
فرضيات الدراسة	ز
منهج الدراسة	ح
مبررات اختيار موضوع الدراسة	ي
حدود الدراسة	ك
ضبط المفاهيم وتحديد المصطلحات	ك
أدوات الدراسة	ل
الإطار العام للدراسة "تقسيم الدراسة"	ل
القسم الأول: الدراسات السابقة والإطار النظري	161-1
الفصل الأول: الدراسات السابقة	40-3
أولاً: دراسات تناولت الاغتراب السياسي بشكل غير مباشر	5
ثانياً: دراسات تناولت الاغتراب السياسي وعلاقته ببعض المتغيرات	11
ثالثاً: دراسات تناولت الاغتراب السياسي بشكل مباشر	21

الفصل الثاني: **الاغتراب السياسي (المفهوم والتعريف والمجالات)**	79-41
المبحث الأول: مفهوم الاغتراب وتعريفه	43
المبحث الثاني: الاغتراب السياسي (المفهوم والتعريف)	52
المبحث الثالث: مجالات الاغتراب السياسي في الدولة ونظام الحكم	62
الفصل الثالث: **شكل الدولة ونظام الحكم والنظريات السياسية للدولة**	114-80
المبحث الأول: شكل الدولة	82
المبحث الثاني: نظام الحكم "السلطة السياسية"	91
المبحث الثالث: الاغتراب السياسي في بعض النظريات السياسية للدولة	102
الفصل الرابع: **الاغتراب السياسي كاختلال في الدولة ونظام الحكم والمجتمع**	151-115
المبحث الأول: الاغتراب السياسي كاختلال في بنية الدولة	117
المبحث الثاني: الاغتراب السياسي كاختلال في نشاط نظام الحكم "السلطة السياسية"	126
المبحث الثالث: الاغتراب السياسي كاختلال في تلبية حاجات المجتمع	136
القسم الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	287-152
الفصل الأول: **الاغتراب السياسي "دراسة في عمق الدولة اليمنية"**	187-154
المبحث الأول: الاغتراب السياسي في الدولة اليمنية القديمة	156
المبحث الثاني: الاغتراب السياسي في اليمن قبل ثورة 1962م في "الشطر الشمالي"	169
المبحث الثالث: الاغتراب السياسي في اليمن قبل ثورة 1963م في "الشطر الجنوبي"	179

الفصل الثاني: الاغتراب السياسي بعد الثورة في شمال وجنوب اليمن (1962-1990م)	219-188
المبحث الأول: الاغتراب السياسي في اليمن بعد ثورة 1962م في "الشطر الشمالي"	190
المبحث الثاني: الاغتراب السياسي في اليمن بعد ثورة 1963في "الشطر الجنوبي"	201
المبحث الثالث: الاغتراب السياسي في اليمن بشطريها قبل إعادة تحقيق الوحدة	208
الفصل الثالث: الاغتراب السياسي في الفترة الانتقالية للوحدة (1990-1994م)	254-220
المبحث الأول: الاغتراب السياسي في دولة الوحدة اثناء الفترة الانتقالية (1990–1993م)	222
المبحث الثاني: الاغتراب السياسي بعد الانتخابات النيابية (1993–1994م)	228
المبحث الثالث: الاغتراب السياسي في الطور العسكري لأزمة الانفصال 1994م	241
الفصل الرابع: الاغتراب السياسي لما بعد أزمة حرب الانفصال 1994-2008م	287-255
المبحث الأول: الاغتراب السياسي في مرحلة التحالف الحزبي الثنائي (1994–2000م)	257
المبحث الثاني: الاغتراب السياسي بعد انتهاء التحالف الحزبي (2001–2008م)	266
المبحث الثالث: تقييم عام واستشرافي للاغتراب السياسي في اليمن	276
خاتمة الدراسة	321-288
أولاً: الاستخلاصات المتعلقة بأهداف الدراسة	290
ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	398
ثالثاً: التوصيات والمقترحات	312
قائمة المراجع والمصادر	346-322
المراجع باللغة العربية	323
المراجع باللغة الإنجليزية	337

المقـــــدمة

Introduction

مقدمة Introduction:

يعد الشعب أحد هم شروط تكون الدولة، كما أن شرط وجود الدولة يعد من أهم متطلبات حياة الشعوب، ومن هنا ندرك نوع العلاقة الحتمية بين الطرفين، وقد تشكلت تبعاً لذلك أنظمة حاكمة تحدد هذه العلاقة وتعمل على أساسها، وبمراجعة التاريخ نجد أن الأنظمة الحاكمة قد أخلت بالتزاماتها تجاه الفرد وانعزلت (برغبتها) عن الشعوب وأصبحت العلاقة بين الدولة والشعب على ضوء ذلك علاقة حاكم ومحكوم، وأفردت بين السلطة الحاكمة مع الفرد المحكوم نتيجة لذلك علاقة اجتماعية وسياسية مفادها سيد وعبد، وهذا ما سببّ الأحداث الحرجة بين الأفراد والحكام على مر العصور وجعلها تخرج إلى واقعها المأزوم الذي نعيشه في الوضع الحالي.

ويعطينا التاريخ وقائع كثيرة تمثل خير مادة لتحليل هذه الأحداث كما يطلعنا على مقدار المعاناة التي عانتها الشعوب والانتفاضات التي قادها المغلوبون على أمرهم ضد الأنظمة الاستبدادية، والثورات التي قامت ضد الطغاة من الملوك والأمراء وغيرهم، كما يعطينا التاريخ أيضاً ابعاداً أخرى تتمثل في مقدار الرفاهية التي حققتها شعوب أخرى اعتمدت على تصريف الأمور بشكل عادل ومنصف يحدد السلطات بين الحاكم والمحكوم.

لقد ظهرت النظريات العديدة التي فسرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولعل من أهمها نظرية العقد الاجتماعي واجتهادات هوبز ولوك وروسو فيها إلى جانب العديد من النظريات الأخرى المتعلقة بتفسير الحكم وظهور السلطة الحاكمة مثل نظرية الصفوة (النخبة) فلفريدو باريتو وغير ذلك من النظريات المختلفة التي حاولت تحديد العلاقة ونوعها بين السلطة الحاكمة والشعوب.

إن عزل السلطة عن الشعوب والذي مارسته الأنظمة الحاكمة على مستوى التاريخ بحجة عدم قدرة الأفراد على تحديد الخير من الشر وأن هذه القدرة محصورة على الدولة إلى جانب الرغبة في السلطة لدى الحكام وتنامي النزوع نحو الاستبداد بها والاستئثار بكل منافعها وخيراتها، وقد وصل الأمر إلى أن نالت الشعوب قسط كبير من مساوئها وشرورها.

وقد اختار الباحث مفهوم الاغتراب السياسي كمفهوم لدراسة نوع العلاقة بين السلطة الحاكمة مع الأفراد نظراً لأن الطموح لدى الفرد والذي يسعى إليه وتفرضه عليه طبيعته البشرية يتعلق

بالحاجات الإنسانية المختلفة والتي منها الحاجة للإنجاز والإبداع والظهور إلى جانب الحاجة للسيطرة والقيادة والشعور بالقوة بالإضافة إلى حاجته إلى الانتماء إلى جماعة تجعله يشعر بأنها تلبي تطلعاته وتحقق أهدافه وتجعله يؤمن بالمصير المشترك معها، وعلى هذا الأساس يتم تلبية احتياجاته السياسية المختلفة ونظراً لذلك ويتكون لديه الوعي الجمعي (السياسي) المبني على معطيات أن رغبته الفردية إنما هي أساس لرغبة الأكثرية (الشعب) وبهذا نستطيع وضع فلسفة جديدة لنوع العلاقة بين السلطة الحاكمة مع الأفراد بناءً على التحليل الجزئي لها، وفي هذا الصدد يوفر لنا مفهوم الاغتراب السياسي مجالاً خصباً لهذا التحليل وذلك بالاستفادة من المعنى الواسع والخيارات المتعددة التي ترتبط بمفهوم الاغتراب عامة وبمفهوم الاغتراب السياسي على وجه الخصوص.

وتمثل البيئة اليمنية ميدان خصب لهذه الدراسة نظراً لثراء التاريخ السياسي فيها إلى جانب وجود فترات تاريخية فارقة في الفترة التي حددها الباحث لدراسته وذلك في فترة ما قبل العام 1990م والتي كانت اليمن فيها عبارة عن شطرين تحكم أيديولوجيتين مختلفتين (اشتراكي في الجنوب، ومختلط في الشمال) إلى جانب وجود كذلك نمطين مختلفين من أنماط الحكم الشمولي كما أن فترة ما بعد العام 1990م كانت عبارة عن فترة مختلفة تمثلت في التعددية الحزبية والديمقراطية الوليدة نتيجة ذلك وما صاحبها من مشاكل وأزمات مختلفة نتيجة ذلك كما أنه لابد من التطرق للخلفية التاريخية لما قبل ثورتي 1962م و1963م ضد الملكية الأوتوقراطية في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب وهذا يضيف بنداً أخر لجدية هذه الدراسة ورصانتها العلمية.

إشكالية الدراسة Study Problem:

تبرز العديد من النقاط التي باتت تحدد اتجاهات وآراء وقيم المواطنين السياسية، ومن هنا لابد من استعراض عدد من المؤثرات التي تحكم العلاقة بين الفرد والدولة، وتشكل محددات رئيسية في إمكانية نزوع الفرد نحو المشاركة المباشرة في السلطة وما يقابلها من امتيازات سياسية أو المشاركة في صنع القرار السياسي الخاص بها وما يقابل ذلك من تحقيق مصالح عامة .

إن المشاركة الفاعلة من قبل المواطنين في مجريات الساحة السياسية لابد وأن تتوفر لها العديد من التسهيلات كما لابد أيضاً أن تمثل له امتيازات على الصعيد الشخصي أو المؤسسي أو

الوطني وإدراكه بوجود ما سبق يكون رهناً بوجه حتمي بالتوجه الذي تبذله الدولة في جعل مشاركته أكثر فاعلية وكفاءة وذلك عبر مجمل حسابات القائمين عليها ورغبتهم، كما أن شكل الدولة ونظام الحكم فيها يعد من أحد أهم الأسس التي تحكم علاقات الفرد بالسلطة ومن ثم مدى جديته في التعامل مع القضايا ذات الشأن السياسي في بلاده. وهنا يجب عدم إغفال قضية تمثل أهم روافد ومنطلقات المشاركة الشعبية في السياسة على الصعيد الداخلي أو الخارجي وهي مدى توفر الوعي السياسي لدى المواطن في أبسط صوره وكذلك مدى تقبله للرأي والرأي الأخر.

ومن الملاحظ عموماً في بلدان الدول النامية وجود العزل القسري (التغريب) للآخر، وبالذات إذا ما تعلق الأمر بالحياة السياسية كون المتحكم في المسار السياسي السلطوي هو المنتج والمصدر الوحيد للأفكار السياسية إلى جموع الشعب الذي يمثل الحشد غير العارف بالسياسة والحكم ، ويبدو ذلك واضحاً من مراجعة الحياة السياسية في الدول النامية بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص حيث نجد أن التحكم بالنهج السياسي للدول على المستوى الداخلي أو الخارجي إنما يشكله ويتحكم فيه كليا نظام الحكم فيها.

هذا ما أدركه المواطن وحاول تجاوزه إما عبر ما يسمى النفاق السياسي عبر اعتناق الفكر السلطوي و المغالاة في مناصرته أو عن طريق عزل النفس عن مجريات الأحداث السياسية ، ومن ثم اختيار طريق الاغتراب السياسي بمعناه ومدلولاته الواسعة .

ومن هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة التي تحاول التعرف على مدى اختلاف شكل أو نوع هذا الاغتراب وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها، بمعنى هل تؤثر المدخلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السلطوية على شكل أو مسببات الاغتراب السياسي لدى الشعوب، وبما أن الاغتراب السياسي لديه العديد من الأبعاد فإنها ، في مجملها ، تؤدي إلى عزل الفرد عن نفسه وعن الآخرين وتؤدي بالضرورة من الناحية السياسية إلى عزل الفرد عن طموحاته السياسية وعن السلطة السياسية الحاكمة.

وتتمحور مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي : هل هناك علاقة بين عدم استقرار الانظمة السياسية وتنوع اشكال الدولة اليمنية وبين الاغتراب السياسي؟

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

هل هناك أشكال مختلفة للدولة ونظام الحكم فيها؟

هل هناك اغتراب سياسي يصاحب وجود الدولة ويرتبط بنمط شكلها؟

هل هناك اغتراب سياسي يصاحب شكل ونمط الحكم في الدولة؟

هل تختلف انواع ومسببات الاغتراب السياسي؟

وهل للاغتراب السياسي تأثير على استقرار الدولة والأنظمة الحاكمة فيها؟

أهمية الدراسة **Study Significance**:

وسيعرض الباحث إلى أهمية الدراسة من ناحيتين وذلك على النحو التالي:-

أولاً: الأهمية العلمية "الأكاديمية" وتتمثل في :

يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات العربية واليمنية التي تتناول الاغتراب السياسي كأحد اهم الجوانب التي تؤثر في الحياة السياسية، وطرق مثل هذا الموضوع سيبرز لنا العديد من النقاط التي يعتقد الباحث أنها أغُفلت ولم يتم التطرق لها كجوانب مهمة في التعرف على حقيقة دور شكل الدولة في تكوين الاغتراب السياسي بشكل عام والانظمة السياسية بشكل خاص.

كما تبرز أهمية الدراسة الأكاديمية "العلمية" في اعتمادها على معايير موضوعية بالاستفادة من الادبيات والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الاغتراب السياسي كجزئية مهمة في الحكم على السلوك السياسي والمشاركة السياسية للأفراد والجماعات وانعكاس ذلك على استقرار الدولة والانظمة السياسية في ظل تداخل المفاهيم التي تنظر إليها وبالتالي الخروج برؤية موضوعية للأسباب الكامنة وراء شعور الافراد والجماعات بالاغتراب السياسي .

تطبيق هذه الدراسة على الوضع في اليمن في فترات مهمة لها أبعاد تاريخية مختلفة بإسقاط الاغتراب السياسي كأداة تحليل يتم من خلاله التطرق إليها وفق الدراسات والنظريات المختلفة التي تستعرضه يضيف بعداً أخر لأهمية الدراسة من الناحية النظرية كون هذا المفهوم (الاغتراب السياسي) يعد من المفاهيم الفلسفية النفسية والاجتماعية التي تم طرقها من قبل المنظرين والمفكرين العالميين إلى جانب أنه قد يتم تسخيره في تحليل الدولة و بنيتها السياسية بعناصرها المختلفة بما فيها

النظام السياسي (نظام الحكم) مما يبرز لنا مقدار الإطار النظري الواسع المتاح لبحث مثل هذا الموضوع على الأقل من الناحية التي تدرس العلاقة السياسية بين الفرد والدولة.

من المأمول أن تضيف الدراسة مادة علمية جديدة في الاغتراب السياسي والمتغيرات المرتبطة به لتجنب أية اسباب قد تؤدي الى تعميقه وبالتالي محاولة خلق مجتمع مستقر وخالي من الكبت والقهر الذي ثبت أن له انعكاس مباشر على استقرار الدولة والانظمة السياسية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية) وتتمثل في الآتي:

إيضاح الغموض الذي يكتنف الصراع والازمات السياسية في العالم النامي ومنها اليمن والتعرض لمحدداته وخلفياته الحقيقية المقتصرة على التهميش والاقصاء وحجب وتحديد المشاركة السياسية الذي يسبب الاغتراب السياسي .

الدراسة في الجانب العملي لإدارة الأزمات السياسية، تعد محاولة لإيجاد منطلقات للوقاية من ظهورها، أو على الأقل تبرز محاور جديدة لإداراتها بشكل كفءٍ وفعال بناءً على أزمات سياسية حدثت بالفعل ،ومن هنا فإن الباحث يأمل أن يتم الاستفادة لإنشاء مركز إنذار مبكر للازمات السياسية.

للبحث في موضوع الاغتراب السياسي أهميته من حيث تأثير الاغتراب السياسي على باقي الجوانب السياسية الأخرى للدولة كما أن هذا الموضوع يمنح الباحثين رؤية حقيقية في التعرف على فترة مهمة من تاريخ الحكم في اليمن كما أنها تتيح لهم: أيضاً فرصة تطبيق هذا العنوان على فترات تاريخية مختلفة أو حتى التطبيق على دول وحكومات عربية أخرى.

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية الموضوعية العلمية (الاكاديمية)في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع التي تعمل على تشكيل الساحة السياسية اليمنية في الوقت الحالي كما أن التطرق لهذا الموضوع يعطي الدراسة نوع من المصداقية في التحري عن مدى مشاركة المواطن اليمني في صنع السلطة السياسية وكذلك مدى قدرة ورغبة الدولة ونظام الحكم فيها في اشتراكه في صنع القرار السياسي والمشاركة في الحياة السياسية.

أهداف الدراسة Study Objectives :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ظاهرة الاغتراب السياسي كإشكالية متعددة الاسباب والنتائج وذلك بالبحث في عمق المفهوم ودلالاته في الادبيات والكتابات التي تعرضت له وبحث فيه والمتمثلة في النظريات والدراسات السابقة ومن ثم استيعاب ذلك في دراسة أسباب الصراع والأزمات المتلاحقة في الدولة والأنظمة الحاكمة فيها عبر دراسة ذلك تطبيقياً في الجمهورية اليمنية . ومن خلال هذا الهدف الرئيسي تتمحور عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- الكشف عن عمق ودلالات وابعاد وعناصر الاغتراب السياسي الواسعة وكذا المجالات والمنظورات التي يمكن من خلالها النظر إلى الاغتراب السياسي والتي اوضحتها الدراسات السابقة تطبيقيا وميدانيا أو الادبيات النظرية.
- التعرف على أشكال الدولة ونظام الحكم فيها لمعرفة تشكيل وظهور ونمو الاغتراب السياسي فيهما .
- الكشف عن الاغتراب السياسي من منظوراته المتعددة في الدولة اليمنية ونظام الحكم فيها خلال الفترة من 1962م – 2008م و الخروج بمجموعة من النتائج التي تبين شكل وعمق الاغتراب السياسي لدى المواطن اليمني .
- وضع التوصيات و المعالجات التي يمكن أن تسهم في الحد من شعور بالاغتراب السياسي في اليمن ووضع بعض المقترحات بناء على نتائج الدراسة.

وكون الهدفين الاخيرين هما جوهر الدراسة التطبيقية فإن الباحث سيعمد لتحقيقهما من خلال افتراض مجموعة من الفرضيات والسعي نحو التحقق منها وإثباتها وذلك على النحو التالي:

فرضيات الدراسة Study Hypothesis:

تستند الدراسة على فرضية رئيسية مفادها (**توجد علاقة بين شكل الدولة ونظام الحكم فيها مع عناصر واسباب ونتائج الاغتراب السياسي في اليمن)** ،وللتحقق من هذه الفرضية تم صياغة خمس فرضيات فرعية تبحث في جزئياتها ومتغيراتها المستقلة والتابعة على النحو التالي :-

- للاغتراب السياسي وجود تاريخي في عمق الدولة اليمنية.
- لعبت الثورة دوراً مهماً في بلورة مفهوم الاغتراب السياسي وشكله بعد تغير الدولة اليمنية ونظام الحكم فيها عقب ثورتي 1962م و1963م.
- ظل المكون الشعبي (القبيلة) للدولة اليمنية هو محور الاغتراب السياسي الفعال في الحياة السياسية وعلاقاتها السلطوية لنظام الحكم في ما بعد الثورة اليمنية (شمالا وجنوبا) .
- الحياة السياسية في دولة الوحدة لم تؤثر أ على مسار الاغتراب السياسي نتيجة استغلال السلطة السياسية للديمقراطية بشكل خاطئ.
- للاغتراب السياسي دور في بروز الصراع داخل الدولة وفي ازمات الدولة السياسية .

منهج الدراسة Study Methodology:

بالنظر إلى أهداف وفرضيات الدراسة عمد الباحث إلى استخدام مناهج متعددة وذلك لطبيعة مقتضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

المنهج التاريخي: وهو منهج دراسة الظواهر الاجتماعية من الوقائع والأحداث والمتغيرات التي لها عمق زمني عبر استجلاب علاقتها ببعضها البعض لاستخلاص الحقائق العلمية من واقع تلك العلاقة تأثيراً وتأثراً. واستخدمه الباحث في رصد الوقائع والأحداث المتعلقة بموضوع البحث وتأثيرها وتأثرها بالظروف المحيطة ، كونه يعتبر مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي أو المؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه[1]واستخدم في دراسة الظاهرة محل البحث بالعودة الى جزئياتها وتفاعلاتها التاريخية.

المنهج الوصفي التحليلي :وهذا المنهج يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة من حيث درجة وجودها وحجمها ومدى انتشارها ومن ثم تحليل جزئياتها الرئيسية للتعرف على كيفية تكون الظاهرة محل البحث و ارتباط تلك الجزئيات ببعضها البعض .وتم استخدامه للتعرف على أهم المنظورات(العناصر والاسباب والنتائج) للاغتراب السياسي.

(1) رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي (أساسياته النظرية وممارسته العملية)**، ط1، دمشق: دار الفكر ، 2000م، ص151.

منهج النظم: وطبقاً لهذا المنهج توجد في النظام مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر والأجزاء) [1]. وقام الباحث باستخدامه عند دراسة العلاقة الجدلية بين الاغتراب السياسي مع نظام الحكم كون التفاعل الذي يتعلق بالقيم السياسية في المجتمع تكون على شكل نسق سياسي متكامل.

منهج النظرية المجذرة : تم تطوير هذه النظرية من قبل العالمان الأمريكيان جلاسر و ستراوس Glaser & Strauss 1967 ، ويقوم أساسها على أنها منهجية بحثية تهدف للوصول إلى النظرية من البيانات مباشرة بشكل استقرائي منتظم ، وتعتمد على تحديد العناصر الأساسية للظاهرة محل الدراسة لتحديد العلاقة والربط بين هذه العناصر للوصول إلى بؤرة ومحور الارتباط بين كل العناصر لتفسير الظاهرة محل الدراسة .و تعتبر جزءا من المنهج الكيفي أو النوعي ، و تستخدم عادةً لتحليل المفاهيم والإدراكات لظاهرة معينة وتوضيح العلاقات التفاعلية التي تحيط بها ، وتستند على خطوات تحليل الظاهرة المدروسة بالتعامل مع الدراسات السابقة وتوظيفها بالشكل الصحيح، والربط بين المذكرات الميدانية والنظرية بشكل دقيق ومباشر ، والهدف الأساسي لاستخدامها هو توليد نظرية جديدة أو اكتشافها في الموضع قيد الدراسة. ولها عدد من الخطوات لعل من أهمها تلك التي تتضمن تطوير المؤشرات والمفاهيم الخاصة بالموضوع ، وتنتهي بتقديم أو تطوير نظرية من خلال المعلومات التي حصل عليها الباحث بالمقابلة أو الملاحظة أو من خلال الوثائق [2] . وتم استخدام منهج النظرية المجذرة في القسم الاول من هذه الدراسة لاستخلاص عناصر الاغتراب السياسي ونتائجه من الدراسات السابقة والاطار النظري للتأكد من قدرة الاغتراب السياسي على تفسير الحياة السياسية وتفاعلاتها ووقائعها واحداثها وعملياتها المختلفة .

(**1**)كمال المنوفي، **نظرية النظم السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1985م، ص93.

(**2**)للمزيد من المعلومات حول هذا المنهج واستخداماته أنظر:.

- Barney G. Glaser and Anselm L, Strauss , **The Discovery of Grounded Theory Strategies for Qualitative Research**, Aldine transaction A Division of Transaction Publishers New Brunswick (U.S.A.) and London (U.K.) ,Reprinted 2006

- Christiana Goulding, **Grounded Theory**: **A Practical Guide for Management**, *Business and Market Researchers*, , London: SAGE. 2005

مبررات اختيار موضوع الدراسة Justifications of choosing study subject :

هناك أسباب موضوعية وعلمية وشخصية تدفع أي باحث لاختيار الموضوع الذي يرى أنه يمثل أهمية لديه نتيجة الرغبة في سبر أغوار الوقائع الاجتماعية والسياسية التي تثير قلقه وتجعله يدرك أن هناك ثمة أبعاد لابد من بحثها، فالباحث ابن البيئة التي يعيش فيها ويدرك من خلال معطياتها والمعايشة والملاحظة فيها أن هناك قضايا ومواضيع تحتاج إلى تحليل وتفسير من خلال المعطيات المنهجية والمعرفية العلمية السليمة للوصول إلى الحقائق وكشف الخفايا لوضع الحلول الناجعة وتضمين التوصيات والمقترحات التي يرى أنها تمثل الوسائل المثلى لحل الإشكالات التي تثيرها دراسته والمخرج السليم لمعالجتها.

وقد تمثلت أسباب الباحث لاختيار مثل هذا الموضوع – في الأساس – دوافع موضوعية متعلقة برغبته في استكشاف الاغتراب السياسي كظاهرة يعتقد أن لها دور كبير في التحكم بمجريات الأحداث السياسية في اليمن التي لها بُعد واضح يؤثر على جميع الأبعاد الأخرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني.

كما يعتقد الباحث أن للاغتراب السياسي دور جوهري فيما يخص الاستقرار السياسي داخل أي دولة. أضف إلى ذلك أن هذا الموضوع يعد من المواضيع المهمة كونه يحدد علاقة شكل الدولة ونمط نظام الحكم بالاغتراب السياسي والعلاقة التفاعلية بينهما. ففي بيئة الباحث وموطنه (اليمن) تعاقبت عليه أشكال عديدة من الدول وأنماط كثيرة من نظم الحكم المختلفة الأمر الذي أوجد لديه قناعة كاملة أن بحث مثل هذه المواضيع سيعطي أثراً واضحاً في الإسهام في تحليل القضايا والمواضيع التي تهم اليمنيين حكاماً ومحكومين.

أما فيما يتعلق بالدوافع العلمية فترجع إلى إدراك الباحث أن هناك نقص وندرة في البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الاغتراب السياسي كأحد المواضيع الحساسة والمهمة في المنطقة العربية عموماً واليمن خصوصاً (حد علم الباحث)، حرصاً منه على أن يكون له قصب السبق في طرْق هذا الموضوع وفقاً للمنظورات التي أدرجها في دراسته.

حدود الدراسة Study determinants :

حدد الباحث حدود هذه الدراسة وفقا لما تقتضيه طبيعة الموضوع الذي تتناوله على النحو التالي:

الحدود الزمانية: حدد الباحث الفترة الزمنية لهذه الدراسة وفقاً لعنوان الدراسة منذ العام (1962 -2008م). وقد تم التحليل على هذا الأساس وخلال هذه الفترة في المجال التطبيقي للدراسة إلا أنه استفاد من الناحية التاريخية لفترات زمنية سبقت كثيراً هذه الفترة لبحث الاغتراب السياسي من منظور استقرائي استدلالي.

الحدود المكانية: حدد الباحث النطاق الجغرافي لهذه الدراسة في اليمن بشطريها (الشمالي والجنوبي سابقاً) والجمهورية اليمنية بعد إعادة توحيدها.

الحدود البشرية: لم تقتصر الدراسة على حدود بشرية بعينها (عينة بحثية) وإنما كانت تطبيقاً على التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع اليمني ككل خلال الفترة الزمنية التي تم تحديدها للدراسة.

الحدود الموضوعية: تطرقت الدراسة إلى موضوع الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم، ونظراً لطبيعة متغيرات الدراسة السياسية التي يمكن أن تتسع بناءً على ارتباطها بمتغيرات وأشكال ومسببات متنوعة لأحداثها، لذا فإن كل ما يرتبط بها ويتفاعل معها يندرج في سياق الحدود الموضوعية للدراسة.

ضبط المفاهيم وتحديد المصطلحات Concepts and terms:

الاغتراب: هو انفصال الفرد عن بعض جوانب المجتمع[1] ويعرف ايضا بأنه إقصاء الفرد وإبعاده عن ذاته وعن الآخرين[2].وهو حالة سيكواجتماعية(نفسية اجتماعية) تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريباً وبعيداً عن بعض نواحي الواقع الاجتماعي[3].

---

(1) ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، ترجمة كامل يوسف حسين، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات ، 1980، ص213.

(2) معن خليل العمر ، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م، ص109.

(3) إحسان محمد الحسن ، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999م، ص95.

وعلى ضوء ذلك يعرف الباحث **الاغتراب السياسي** بأنه شعور الفرد بالعزلة والانفصال عن ممارسة الحياة السياسية قسراً .

الدولة: هي الكيان الذي يتكون من خمسة عناصر رئيسية تتمثل في الشعب والاقليم (الارض) ونظام الحكم والسيادة والاعتراف.

نظام الحكم (السلطة السياسية): وهو النظام الذي بيده سلطة القهر والمحتكر الوحيد لها بداخل الدولة بغرض السيطرة على المجتمع وتنظيم حياته والعلاقات فيه وتلبية احتياجاته المختلفة.

وقام الباحث بتعريف كافة المفاهيم والمصطلحات التي تهم موضوع دراسته في حينه.

أدوات الدراسة Study Tools:

اعتمدت الدراسة على أدوات متعددة في جمع بيانات الدراسة تمثلت في التالي:

البيانات المكتبية : حيث تم اعتبار الكتب والمراجع كمصادر ومراجع تحقق التأصيل العلمي في الإطار النظري ، كما مثلت الدوريات العلمية والدراسات السابقة التي تهم موضوع البحث كأحد الأدوات التي تم استخدامها وبما يخدم الدراسة.

الوثائق الحكومية والمجلات العلمية المتخصصة والتقارير الرسمية.

الصحف والقرارات الحكومية .

قواعد البيانات والمعلومات: وهي تلك المتعلقة بالانتخابات لمعرفة المشاركة الشعبية فيها وتحليلها بما يخدم اهداف الدراسة.

الإطار العام للدراسة study framework :

وفي هذا الإطار نبين مراحل الدراسة بالتطرق إلى خطة البحث التي تتضح في تقسيم الإطار العام للدراسة إلى قسمين **الاول قسم نظري وفيه اربعة فصول والثاني قسم تطبيقي وفيه اربعة فصول ، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة. ففي المقدمة:** تناول الباحث إشكالية البحث وفروضه وأهميته وكذا منهجية البحث ومبررات اختيار الموضوع، وحدود الدراسة وأهدافها وتحديد المصطلحات وأدواتها.

وفي **القسم الأول (النظري)**: والذي يعتبر الاطار الموجه للدراسة وقد اشتمل على اربعة فصول استعرض فيها الباحث البناء النظري للبحث (الدراسات السابقة والادبيات)،وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول: استعرض فيه الباحث فيه مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الاغتراب السياسي وفقاً لمنظوراته المتعددة (عناصر واسباب ونتائج) التي تم من خلالها دراسته والبحث فيه وذلك باستعراض الدراسات التي تناولته بشكل غير مباشر(10 دراسات) أو تناولت ارتباطه بمجموعة من المتغيرات ذات العلاقة(15 دراسة) أو تناولته بشكل مباشر(20 دراسة) ، وقد اشتملت على (42) دراسة باللغة الإنجليزية و(3) دراسة باللغة العربية ، وقد استخرج منها الباحث مجموعة من عوامل وأسباب التي تسهم في تعميق الشعور بالاغتراب السياسي وكذا النتائج التي يؤدي اليها ، كما استخلص مستخلصات أفادت الدراسة.

الفصل الثاني: تضمن البحث في البعد النظري لمفهوم الاغتراب بشكل عام من حيث النشأة والجذور والتعريف ، ومن ثم استعراض الاغتراب السياسي كمفهوم يستخدم للتعبير عن بعض النشاط السياسي في الدولة والتعريفات المختلفة له، كما تم في هذا الفصل استعراض مجموعة من المجالات التي ترتبط بالاغتراب السياسي في الدولة ونظام الحكم وفقاً لمنظورات اجتماعية وسلوكية وثقافية واقتصادية وأيضاً من منظوره الرئيسي الذي يتناول المجال السياسي.

الفصل الثالث: تناول شكل الدولة ونظام الحكم والنظريات السياسية لها ،كتأصيل نظري، حيث تم الحديث عن الدولة من حيث النشوء وفي هذا الصدد تم الحديث عن الدولة من حيث النشأة (تمؤسسها ووجودها)، والتقسيمات التي أجتهد الباحث في وضعها بناء على هذان المنظوران، كما تم الحديث عن الدولة من حيث الإقليم والشعب والسيادة والاعتراف ، وما يندرج في إطار هذه العناصر من تقسيمات لأنواع الدولة ، و تم الحديث أيضاً عن نظام الحكم وأشكاله وفقاً للعديد من الأسس التي تتمثل في شرعية نظام الحكم ومشروعيته ومعيار الحرية والأساس النخبوي ومعيار التعاقد وأساس القوة والتأثير وشكل النظام السياسي. كما تم الحديث في هذا

الفصل عن بعض النظريات السياسية للدولة التي يرى الباحث أن لها ارتباط بالاغتراب السياسي مثل نظرية العقد الاجتماعي والنظرية المادية التاريخية "الماركسية" والنظرية الوظيفية.

الفصل الرابع : استعرض الباحث فيه ظهور الاغتراب السياسي كاختلال في وظائف الدولة من حيث عدم قدرتها على أداء وظائفها أو نتيجة خلل في أحد اركانها بالإضافة الى بحث كيفية تكونه في الدولة والنتائج التي يؤدي اليها وارتباطه بالأزمات السياسية التي تحدث فيها ،كما تم التعرض للاغتراب السياسي كاختلال في نشاط أنظمة الحكم وكيفية تكونه في نظام الحكم (السلطة السياسية) بسبب اختلال العلاقة مابين الشعب والسلطة السياسية والنتائج التي يمكن ان يؤدي اليها الاغتراب السياسي بسبب ذلك ، كما تم بحث ظهور الاغتراب السياسي في المجتمع (الشعب) كاختلال في تلبية احتياجاته المختلفة .

أما بالنسبة للقسم الثاني(التطبيقي) فقد تطرق الباحث فيه الى الجانب التطبيقي الذي يتعلق بفترة الدراسة الزمنية ونطاقها الجغرافي من حيث تحليل الاغتراب السياسي في اليمن وجذوره بالاستناد إلى الوقائع والأحداث السياسية المختلفة، وينقسم إلى خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تم دراسة الاغتراب السياسي في عمق الدولة اليمنية وفيه تم الحديث عن الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم في الدولة اليمنية القديمة من منظور تاريخي استدلالي يستكشف عمق وجذور الاغتراب السياسي الذي كان مصاحباً لوجود الدولة اليمنية القديمة في فتراتها التاريخية المختلفة وفقاً لأنظمة الحكم المتعاقبة. وأيضاً تم الحديث عن الاغتراب السياسي في اليمن قبل ثورة 26 سبتمبر 1962م لما كان يسمى بالشطر الشمالي لليمن وتم الحديث فيه عن الاغتراب السياسي المصاحب للدولة الملكية التي كان يحكمها نظام ثيوقراطي مستبد. وكذا الحديث عن الاغتراب السياسي في اليمن قبل ثورة 14أكتوبر 1963م لما كان يسمى بالشطر الجنوبي، وتم الحديث عن الاغتراب السياسي المصاحب لكلٍ من النخب السياسية المتمثلة في السلاطين والمشايخ والمواطنين في ظل الاستعمار البريطاني.

الفصل الثاني تم الحديث فيه عن الاغتراب السياسي في اليمن بعد ثورة 1962م فيما كان يسمى بالشطر الشمالي، حيث تم تحليل الاغتراب السياسي في الدولة الجمهورية حديثة النشأة

التي تشكلت عقب الثورة والصراع الذي ظهر بين الثوار مع الملكيين من منظور الاغتراب السياسي وبين الثوار أنفسهم من ذات المنظور. وكذا تم الحديث عن الاغتراب السياسي في اليمن لما بعد ثورة 1963م فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي، حيث تم دراسة الاغتراب السياسي الذي تشكل في جمهورية ما بعد الثورة ما بين الثوار أنفسهم والذي أدى إلى تشكّل النظام الاشتراكي كأحد مخرجات الاغتراب السياسي والذي أدى في ذات الوقت إلى صراع سياسي متجذر في بنيته الاجتماعية القبلية، وأيضاً تم تحليل واقع وجذور نشوء الاغتراب وأسبابه في شطري اليمن.

الفصل الثالث تم الحديث فيه عن الاغتراب السياسي في الفترة الانتقالية لدولة الوحدة (1990-1994م) حيث تم استعراض التفاعلات السياسية التي أعقبت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وبروز حالات الانفتاح السياسي الذي أفرز كم هائل من الأحزاب والتنظيمات السياسية وأوجد مناخ سياسي فعال قلص من وجود الاغتراب السياسي لدى المواطن وأظهره لدى النخب السياسية للحزب الاشتراكي اليمني. كما تم الحديث أيضاً عن الاغتراب السياسي بعد الانتخابات البرلمانية 1993م والذي أدى إلى نتائج وخيمة نتيجة الممارسات التي انتهجت بعد الانتخابات، مما أوجد أزمة سياسية انتهت بحرب صيف 1994م.

الفصل الرابع تم تناول الاغتراب السياسي لفترة ما بعد حرب الانفصال (1994-2008م)، حيث تم الحديث فيه عن التحالفات التي تكونت لما بعد الحرب بين حليفي الحرب (حزبي المؤتمر والإصلاح) وازدهارها وتعمقها في سبيل إقصاء الحزب الاشتراكي، وبعد ذلك تم تناول الاغتراب السياسي لفترة ما بعد الانفصام والقطيعة ما بين حزبي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) وظهور معارضة قوية تمثلت في اللقاء المشترك ونزوع المؤتمر الشعبي العام نحو السيطرة على الساحة السياسية وإقصاء كافة القوى السياسية الفاعلة، ومن ثم تقديم رؤية استشرافية لواقع الاغتراب السياسي في دولة الوحدة بناءً على المعطيات السابقة والوقائع الحديثة التي نعيشها في المرحلة الراهنة.

خاتمة الدراسة وفيها تعرض الباحث لأهم الاستخلاصات والنتائج التي خرج بها من واقع دراسته والتي تجيب بشكل رئيسي على تساؤلات الدراسة وفرضياتها ومن ثم قدم على ضوئها مجموعة من التوصيات والمقترحات.

القســـــم الأول
الدراســـات الســـابقة
والإطـــار النظـــري
First Section
Previous Studies and theory framework

في هذا القسم تم استعراض الدراسات السابقة والأدبيات والإطار النظري الذي يتناول ظاهرة الاغتراب السياسي ويتكون من أربعة فصول رئيسية **يتناول الفصل الأول** مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الاغتراب السياسي بشكل مباشر وبشكل غير مباشر وكذا التي تناولت الاغتراب السياسي وعلاقته ببعض المتغيرات ، **يلي ذلك الفصل الثاني** والذي يتناول الاطار النظري (المفهوم والتعاريف والنظريات) للاغتراب بشكل عام والاغتراب السياسي بشكل خاص وكذا وأهم المجالات التي ترتبط بمفهوم الاغتراب من الناحية الاجتماعية والسلوكية والثقافية والاقتصادية و السياسية ، **ثم الفصل الثالث الذي يتناول** الدولة و نظام الحكم من خلال معرفة ماهية الدولة وتقسيماتها المختلفة بناءً على تعريفها العام، متضمناً تقسيمات الدولة من حيث الحكم "السلطة السياسية" يلي ذلك استعراض الاغتراب السياسي في أهم النظريات السياسية للدولة ، ثم **نختتم هذا القسم بالفصل الرابع** وفيه تم دراسة الاغتراب السياسي كاختلال : في بنية الدولة و في نشاط نظام الحكم و في تلبية حاجات المجتمع.

وهذا القسم له من الأهمية ما يجعله يمثل الأساس والجذر المعرفي الذي يمد الدراسة بالمفاهيم والمصطلحات والخبرات العلمية السابقة، التي أعطت الدراسة الحالية البُعد الأكاديمي التراكمي والذي مكّن الباحث من بلورة البنية التطبيقية لهذه الدراسة وفق أسس علمية ومنهجية، كما أسهم هذا القسم في تطوير المعارف الذهنية لدى الباحث حيث خرج من المناقشات النظرية المحدودة لموضوع الدراسة إلى آفاق أوسع ونطاق عام يشمل بيئة هذه الدراسة المتمثلة في الجمهورية اليمنية وما يشابهها من دول العالم النامي في المنطقة العربية وغيرها.

وفي هذا القسم حاول الباحث تطويع المعارف والنظريات والدراسات السابقة والاستفادة منها وفق تحليل النظرية العلمية المتجذرة التي تُعد القاعدة المعرفية لبناء الإطار النظري لهذه الدراسة وبما يخدم موضوع البحث ،ويُسهل من التعاطي العلمي البناء والمنهجي الرصين مع الاطار التطبيقي من خلال الإضافة والتعديل والتحديث والإسقاط على جزئيات موضوعية تسهل من عملية الاستقراء والاستنباط التي تثري الدراسة بالأفكار المبنية على أسس سليمة تستند إلى مجموعة من الملاحظات والمشاهدات الواقعية.

الفصـــــل الأول:

الـدراســات الســابقة

Chapter One

Previous Studies

لا تستقيم أي دراسة إلا إذا تم بناءها بالاعتماد على الأدبيات والدراسات التي تناولت ذات الموضوع (أو مواضيع قريبة منه أو لها ارتباط به)، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تمثل الدراسات السابقة الخلفية العلمية الامبريقية (التطبيقية) للدراسة محل البحث، وإن كانت تختلف عنها في الشكل والمضمون والاهداف، فالمعرفة العلمية من التعرض للدراسات السابقة يخدمها شقين الأول ما تحدثه من تراكم معرفي والثاني يتمثل في رفد الباحث بخبرة علمية لمعالجة الظاهرة التي تبحثها وتفسرها دراسته لاقتراح الحلول الناجعة لها ، ومن هذا المنطلق فقد ارتأى الباحث أنه لا بد من الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاغتراب السياسي.

وكون الدراسات السابقة من أهم محاور البحث العلمي لما تشكله من إثراء نظري علمي وعملي يفيد الباحث وبما يمكنه من الانطلاق التراكمي السلس من خلال النتائج التي توصلت إليها لذا لجأ إليها الباحث كزاد معرفي وعلمي من أجل استخلاص العبر والفائدة بالإضافة إلى أن استعراضها والتعرف على نتائجها ومقترحاتها وتوصياتها سيمهد للباحث تحديد مدى الإسهامات والاستفادة التي يمكن أن تشكلها لموضوع البحث في جزئياته النظرية كانت أو التحليلية.

ولكي يستبين الباحث أن دراسته لم يتم التطرق إليها بشكلها الموضوعي والمنهجي في دراسات لباحثين آخرين فإنه يستوجب عليه استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في بيئات متعددة ، ولذلك أثر آخر يستفيد منه يتمثل في أدراكه ، من خلالها ، على مدى عمق موضوعه وسعة المجالات التي يتم تتناوله من خلال الدراسات ،علاوة على ذلك فإن استعراض الدراسات السابقة يفتح للباحث آفاق نظرية وتطبيقية متعددة مكنه من إثراء موضوع دراسته.

إن استعراض الدراسات السابقة وفق ما سبق تبيانه قد أكسب الباحث استبصاراً عميقاً ورؤية علميه واسعة للتداخلات التي تكتنف موضوع دراسته المتعلقة بالاغتراب السياسي ومن هذا المنطلق يستعرض الباحث مجموعة من مستخلصات الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراسته والتي اجتهد – قدر الإمكان– وبما أتيح له من امكانات في الحصول عليها والتي مثلت مساقاً بحثياً للموضوع وخلفية معرفية له وتم بحثها وفقاً لعلاقتها بالموضوع بشكل مباشر وبشكل غير مباشر أو بارتباطه (الاغتراب السياسي) بعوامل أخرى وذلك على النحو التالي:

أولاً: دراسات تناولت الاغتراب السياسي بشكل غير مباشر:

أوضحت نتائج دراسة "نتلر" 1957 Nettler "مقياس الاغتراب" أن الاغتراب يرتبط بالرغبة في الانتحار ورفض معايير المجتمع وثقافته، كما يرتبط أيضاً بالشعور بعدم الانتماء، كما أوضحت أيضاً أن المغتربين لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات ولا يهتمون بالأحداث الجارية[1].ومن هنا يُدرك أن الاغتراب يمثل رفض معايير المجتمع وثقافته كنقيض للانتماء وتبين أيضا أن المغتربين ليس لهم مشاركة في الانتخابات ولا يهتمون بالأحداث السياسية الجارية.

و بينت دراسة "دين" 1961 Dean "مفهوم ومقياس الاغتراب" أن هناك ارتباط دال إحصائيا بين الاغتراب بأبعاده (فقدان القوة، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية) مع اللامبالاة السياسية ، كما أوضحت أن ارتفاع المستوى الاجتماعي للفرد يقلل من شعوره بالاغتراب، ووجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين الاغتراب والعمر، فكلما زاد العمر كلما زاد الاغتراب[2].وبهذا تبين أن الاغتراب بأبعاد (فقدان القوة، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية) يرتبط مع اللامبالاة السياسية، وله مراحل تراكمية ترتبط بزيادة العمر بمعنى أن الممارسات التي تشكل الاغتراب تتسم بالطابع المتكرر التي تتعزز بالممارسات الإقصائية المزمنة و المتجددة في مراحل زمنية متتالية و لها الأثر الأكبر في تكوين مشاعر الاغتراب السياسي لدى الفئات العمرية الكبيرة وتؤدي إلى شعور راسخ بالغربة والإقصاء والتهميش وزيادة الفجوة بين النظام السياسي والمغتربين مما يؤكد أن الشعور بالاغتراب يتعمق كلما تقدم المغتربون في السن.

وفي دراسة هورتون وتومبسون Horton & Thompson 1962 "فقدان القوة والسلبية السياسية :دراسة في الاستفتاءات المحلية المهزومة "تم البحث في الاستفتاءات المحلية التي تظهر نمط ثابت من التصويت السلبي بين القطاعات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا من السكان لاختبار فرضية أن الاستفتاء قد يكون بمثابة المنافذ المؤسسية الظاهرة للشعور المجتمعي، على اعتبار أن التصويت ضد القضايا المحلية قد يكون تعبيرا عن الاحتجاج السياسي للعاجزين وغير

1) Nettler, G., **Measure of alienation**, *American sociological review*, vol. 22(5), 1957, pp.670-677.

2) Dean, D., **alienation**: **meaning and measurement** , *American sociological review*, October, 1961, pp.753-758.

المبـالين سياسـيا. وتم قيـاس العلاقـة بـين العجـز مـع السـلبية السياسـية مـن خـلال بحـث الاغـتراب السياسي من منظورين هما: فقد القوة " العجز" وعدم الوعي بالسلطة.

وقد تم التوصل إلى أن 86% من المغتربين يصوتون بطريقة سلبية (صوت بلا جدوى أو عشوائي "غير مُوجه")، حيث أن التصويت ضد القضايا المحلية يعبر عن الاحتجاج السياسي من قبل المغتربين سياسياً (الذين يشعرون بالعجز واللامباليين سياسياً)، و لا يعبر هذا التصويت عن معارضة منظمة واعية بقدر ما يمثل من احتجاج شعبي يمثل اتساع التقييمات الفردية للعجز كمعارضة لرموز السلطة المتاحة الذين ينتاب المغتربين تجاههم المخاوف والشكوك.

وأكدت الدراسة بأن الاغتراب السياسي يكون من منظورين هما: فقد القوة " العجز" وعدم الوعي بالسلطة، وأن هناك فروق دالة إحصائياً بين الطبقة المتوسطة والعليا بالنسبة للتصويت في الانتخابات، وبين المغتربين واللامغتربين بالنسبة لنمط التصويت في الانتخابات[1].لقد تبين في هذه الدراسة أن نمط الاغتراب قد يلعب دوراً في التصويت السلبي في الانتخابات إذا قام المغترب بالمشاركة فيها، وهناك اختلاف في نوع الاغتراب من منظور العجز السياسي ما بين الطبقة المتوسطة والطبقة العليا.

وقد بحث كيسل Kessel 1965 في دراسته "الأبعاد المعرفية والنشاط السياسي" دور الأبعاد المعرفية في النشاط السياسي، حيث اعتبر أن نموذج الرأي العام الذي يعتمد على العوامل الديموغرافية والأحداث السياسية يعد نموذجاً ناقصاً فهو لا يستطيع أن يفسر لماذا يستجيب فردان بشكل مختلف لنفس البيئة. ومن هنا فإن الطرق المعبرة التي ينظم بها الناس إدراكهم للأحداث تلعب دوراً في النشاط السياسي.

وقد استخدم خمسة أبعاد معرفية لدراسة علاقة التنظيم المعرفي بالنشاط السياسي لدى المستجيب تتمثل في: كمية المعلومات التي يمتلكها ،و قدرته على التفرقة بين مكونات المعلومات ، اتساقه المنطقي ، وكيف يعبر عن هذه الاهتمامات في المستقبل ، ومدى اتساع الاهتمامات لديه.

---

1) Horton, John E. and Thompson ,Wayne E.,., **Powerlessness and political negativism**, **a study of defeated local referendums**, *American journal of sociology*, vol. 67 (5), 1962, pp.485-493.

وتوصلت النتائج إلى انه يمكن اعتبار أن العلاقة بين هذه الأبعاد تتفاعل مع قيادة الرأي والمشاركة والسلوك السياسي[1]. وبهذا أضاف كيسل بعدا آخر للاغتراب السياسي يتمثل في إدراك الأحداث، وأن هناك تفاعل ما بين أبعاد الإدراك المختلفة مع المشاركة والسلوك السياسي.

وحاول روزنبيرج Rosenberg 1965 في دراسته "بعض محددات السلوك السياسي" التعرف على بعض محددات السلوك السياسي بقصد الكشف عن مدى وتنوع العوامل التي تسهم في اللامبالاة السياسية، وأوضح أن هناك ثلاثة عوامل تسهم في اللامبالاة السياسية هي: **النتائج المهددة للنشاط السياسي**: التي تتضمن رؤية الفرد إلى النشاط السياسي كتهديد لبعض جوانب حياته، أو يرى أنه قد يؤثر نشاطه السياسي على علاقته بجيرانه وأصدقائه، أو قد يؤثر أيضاً على مكانته الاجتماعية وبالتالي فإن هذه الضغوط المتعددة قد تجعل الفرد يحس أن اللامبالاة هي أكثر ملاءمة لحياته. **و عدم جدوى النشاط السياسي**: ويقصد به شعور الفرد بأنه حتى إذا نشط سياسياً فإن النتائج السياسية التي يرجوها لن تتحقق، ولذلك لا داعي للقيام بأي نشاط. **ونقص الحوافز للاهتمام بالمشاركة**: ويقصد بذلك غياب الحافز الذي يلعب دوراً هاماً في تشجيع النشاط السياسي مما يساعد على تدعيم عدم المشاركة[2].إن اللامبالاة السياسية ترتبط بمجموعة من العوامل التي تؤثر عليها وتتمثل بالنتائج المهددة للنشاط السياسي لأي فرد والادراك بعدم جدوى النشاط السياسي ونقص الحوافز التي تجعل الفرد يهتم بالمشاركة في النشاط السياسي.

وفي دراسة لوينر و هنتنجتون Huntington & Weiner "فهم التطور السياسي " تم مسح الأنشطة والمجالات المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية نظريا بغرض التوصل إلى أهم العوامل المحددة لمشاركة المواطنين. وقد وجد أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي المرتفع يزيد من درجة المشاركة السياسية للمواطنين طبقاً لمختلف المحركات .وتعتبر عضوية الاتحاد، الأحزاب، والجمعيات، وجماعات المصلحة، وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من العوامل الهامة التي

1) Kessel, J., **Cognitive dimensions and political activity**, *public opinion quarterly*, vol. 29, 1965, pp.388-389.

2) Rosenberg, M., **some determinants of political behavior**, in: Heinz, E. & Samuel, J., *political behavior*, the free press, Glencoe, illimois, 1965, pp.160-169

تزيد من درجة المشاركة. ووجد أن الانتماء إلى جماعة مميزة على أساس القرابة أو الدين أو اللغة أو الإقليم يعمل على زيادة درجة المشاركة. بالإضافة إلى أن النوع الاجتماعي يعتبر عاملاً هاماً في تحديد درجة المشاركة فالرجل أكثر مشاركة من المرأة. كما يتبين أن المواطنين في المدينة أكثر مشاركة من المواطنين في الريف[1].للشعور بالانتماء الى أي جماعة رسمية أو غير رسمية يعمل على زيادة المشاركة السياسية.

وفي دراسة فولجنتي جوست و شميدت Foljanty-Jost, & Schmidt 2006 "التغيرات السياسية والمؤسسية على المستوى المحلي في اليابان: وضع حد للاغتراب السياسي" تم بحث الزيادة المطردة والواضحة للأشخاص غير المشاركين في العملية الانتخابية على الصعيدين الوطني والمحلي في اليابان و التي أتضح وجودها على مدى العقود القليلة الماضية. كما تم التطرق الى الموجه الجديدة من المشاركة السياسية على المستوى المحلي التي ظهرت منذ منتصف التسعينات. حيث تزايدت مشاركة المواطنين من خلال: ازدياد عدد المنظمات غير الهادفة للربح، ومن حيث النهج التشاركي ، والارتباط بشبكات سياسية جديدة. هذه المشاركة المتنامية للمواطنين في السياسة المحلية تتزامن (ترتبط) مع التغييرات المؤسسية التي تقدم حكم ذاتي جديد في ضوء صنع السياسات المحلية. وهذه التوجهات المحلية قد يكون لها أثر على صعيد السياسة الوطنية العامة من خلال قيامها بإعادة تسيس المواطنين . ومع ذلك، فإن الشروط المسبقة – مع ثبات العوامل الأخرى– هي بمثابة استعادة الثقة السياسية من خلال مشاركة التغييرات المؤسسية التي تدعم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية[2].يتضح أن الاتجاه نحو منح المواطنين فرصة لحكم انفسهم عبر تقديم تغيير مؤسسي حقيقي في الحكم المحلي يمكنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ويسهل ارتباطهم بالشبكات السياسية التي تسهم في صنع القرار السياسي المحلي كونه يهم حياتهم وبشكل يعيد ثقتهم السياسية التي بدورها تحجم وتزيل الاغتراب السياسي في المجتمع.

---

1) Huntington, S. & Weiner, M. (eds), **Understanding political development**, *Boston: little brown and company*, 1987, pp.125-126.

2) Foljanty-Jost, Gesine & Schmidt, Carmen,. **Local level political and institutional changes in Japan**: **An end to political alienation**, *Asia Europe Journal*, Volume 4, Issue 3, 2006,pp 381-397

وحاولت دراسة رادكيوز Radkiewicz 2007 "تعدد أسباب تأثير الاغتراب الاجتماعي والاغتراب السياسي على المواقف الإثنية : دور التعويض التي تقدمه المعتقدات السلطوية اللاعقلانية " في التعرف على ارتباط الخبرة لدى الفرد المتضمنة إحساسا بالعجز واللاعقلانية والاغتراب عن الواقع الاجتماعي السياسي مع وجود مواقف إثنية لديه. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقات التي لوحظت يمكن تفسيرها بأنها نتاج تأثير عملية مشتركة بين آليتين منفصلتين **الأولى**: تمثل التأثر جزئيا بحقيقة تنامي النزعة العرقية الإثنية وزيادة الأنومي(اللامعيارية) والاغتراب كأمور شائعة لدى كبار السن والناس الأقل تعليما.**والآلية الثانية** : تتكون من وجود أناس يعانون من مشاعر اللاعقلانية الاجتماعية والسياسية ومشاعر العجز وهؤلاء لديهم ميل للبحث عن التعويض من خلال وجهات نظر عالمية سلطوية لاعقلانية تتمثل بجنون العظمة (بارانويا)، ومن هنا يبدو أن المعتقدات السلطوية يمكن أن تعتبر وسيط بين الأنومي الاجتماعي والاغتراب من جهة ، والمواقف الإثنية من جهة أخرى [1]. وبهذا فإن التفاعل المتضمن الاغتراب السياسي يؤدي الى تنامي النزعة العرقية الاثنية وخاصة لدى كبار السن والاقل تعليماً (اشرنا لهذا الامر كتأكيد في دراسات لاحقة في هذا الفصل) كما ان للاغتراب السياسي نتيجة سيكولوجية من خلال ميل الفرد للبحث عن التعويض من خلال تبني وجهات نظر سلطوية لاعقلانية تتمثل بجنون العظمة (بارانويا) كمتغير وسيط بين الاغتراب والنزعة الاثنية.

وفي دراسة سيونج جين Seung-Jin 2009 " هل تعد الشبكات السياسية المختلفة سيئة على الدوام ؟ اللامبالاة (عدم الاهتمام) ،الاغتراب، الخلافات السياسية" تم بحث النقاشات السياسية في شبكات العلاقات الشخصية التي تساعد على توصيل المعلومات السياسية التي يعد الحصول عليها مكلفا ، و التي تكشف أيضاً للناس وجهات النظر السياسية التي ليس من الضروري أن تتطابق مع ميولهم أو اتجاهاتهم. وخرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج لعل من اهمها : أن تجارب الخلافات السياسية لا تشجع بالضرورة المشاركة السياسية. وبشكل أكثر

1) Radkiewicz, Piotr,. **Several reasons why social anomie and political alienation may influence ethnocentric attitudes**. **The compensating role of authoritarian-paranoid beliefs**, *Polish Psychological Bulletin,* Vol 38(1), 2007,pp 5-14

تحديدا، وجدت أن تأثير صرف الناس عن الخلافات السياسية يستمر في الانخفاض مع زيادة مستويات اللامبالاة والاغتراب بين المرشحين. و أن تحارب الخلافات السياسية عند الأفراد ذوي الاغتراب العالي ، يمكن أن تعزز لديهم –في الواقع– نسبة الاقبال على التصويت[1].إذا للاختلافات السياسية دور في تحجيم الاغتراب السياسي ، كما أن لها دور فعال في زيادة الاقبال على التصويت ، ومحاولة صرف الناس عنها قد تؤدي الى اللامبالاة والاغتراب ،ومن هنا يمكن استنباط أن الخلافات السياسية لها دور ايجابي في إشعار المواطنين بأن العملية السياسية حقيقية وفعالة وتعمل ايضا على تعزيز شعور المجتمع أن للحياة السياسية بعد ديناميكي تفاعلي .

ودراسة ديبت Dept 2012 "تمرد جماعة بوكو حرام في نيجيريا كأحد أعراض الفقر والاغتراب السياسي" بحثت في أسباب تحول مجموعة من المسلحين (يعدون من السياسيين اللصوص في شمال نيجيريا) إلى النزوح نحو العنف عبر إعلانهم الحرب على الدولة باسم الجهاد الإسلامي ، ومطالباتهم بديات الآلاف وملايين لممتلكات أخرى. وتختبر هذه الدراسة عنف جماعة بوكو حرام كجماعة ثورية في شمال نيجيريا كوجهة نظر تحريضية للوضع الحالي ولعملية انتقال القوى السياسية(انتقال السلطة) والحد من الفقر. وقد خرجت الدراسة بعد التحليل التنفيذي لمهمة هذه الجماعة سياسيا ونشأتها (جماعة بوكو حرام) إلى الإشارة إلى أن نظرية الفقر والاغتراب السياسي تعد من أهم الأسباب التي ساعدت هذه الجماعة على الظهور. [2].إن تفاعل الاغتراب السياسي مع الفقر والحاجة يؤدي الى تنامي العنف المبني على اساس عرقي وقد يؤديان الى ظهور جماعات عرقية أو طائفية كجماعات ثورية تحريضية تجاه الاوضاع السياسية التي تمثل اختلالات في عملية انتقال السلطة وبالتالي فإنها تمارس العنف ضد الدولة وفق هذا المنظور. كما نستنتج أن استمرار العنف المبني على الاغتراب يستخدم احتياجات الناس (كالمطالبة بحقوقهم وتعويضاتهم ...الخ) وفق اهداف مرسومة لتحقيق مآرب سياسية.

---

[1])Seung-Jin Jang , **Are Diverse Political Networks Always Bad for Participatory Democracy? Indifference**, **Alienation**, **and Political Disagreement**, *American Politics Research*, vol 37(5) ,2009, pp 879-898.

2) Dept , Rasheed Adenrele, **Boko Haram insurgency in Nigeria as a symptom of poverty and political alienation**, *Journal Of Humanities And Social Science* . Volume 3, Issue 5, 2012.

ثانيا :دراسات تناولت الاغتراب السياسي وعلاقته ببعض المتغيرات:

هدفت دراسة دين Dean 1960"الاغتراب واللامبالاة السياسية" للكشف بين أبعاد الاغتراب (فقدان القوة –اللامعيارية– العزلة الاجتماعية) مع اللامبالاة السياسية (أهمية اللامبالاة – تأثير اللامبالاة– سلوك اللامبالاة نحو السياسة – التصويت في الانتخابات).

وقد خرجت نتائج الدراسة بنتيجة شاملة تتضمن وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية إيجابية لأبعاد الاغتراب بمكونات اللامبالاة السياسية ، كما ظهر أن هناك متغيرات أخرى لها دلالة إحصائية بمكونات اللامبالاة السياسية تمثلت في (الوضع المهني، والتعليم، والدخل، والسن). كما أوضحت الدراسة أن الأفراد الذين عانوا من فقد القوة السياسية (العجز)لا يمكن أن يشاركوا بالتصويت في الانتخابات و يتسم سلوكهم باللامبالاة السياسية.[1] افترضت هذه الدراسة أنه من الصعب مشاركة المغتربين في التصويت في الانتخابات وأنه سلوكهم تجاه العملية الانتخابية يتسم باللامبالاة السياسية مما يؤكد نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بمشاركة المغتربين الذين يعانون من فقد القوة السياسية.

بحثت دراسة تومبسون و هورتون Horton & Thompson 1960 "الاغتراب السياسي كعامل قوة للعمل السياسي" في علاقة الاغتراب السياسي كعامل قوة للعمل السياسي كمؤثر في اتجاه الناخبين نحو التصويت، وقد تم قياس الاغتراب السياسي من خلال قائمة تتكون من ثلاث فقرات تمثل التصويت نحو الانتخابات، بالتطبيق على المغتربين ،والأقل اغتراباً ، وفقاً لمستويات المهن و لمستوى التعليم ووفقاً للسن.

وأظهرت النتائج لهذه الدراسة أن الفئات المتوسطة والمنخفضة اقتصادياً هي الأكثر شعوراً بالاغتراب السياسي مقارنة بالفئة المرتفعة اقتصادياً، كما كانت فئة العمال الكادحين وفئة الراشدين وذوي العمر المتوسط من أكثر الفئات شعوراً بالاغتراب السياسي، ووجد أيضاً أن الفئة الأكثر اهتماماً بالقراءة والأدب أعلى شعوراً بالاغتراب السياسي.

1) Dean, D., **alienation and political apathy**, *social forces*, vol. 38 (3), 1960, pp.185-189.

كما وجد أن هناك ارتباط للاغتراب السياسي بشكل جوهري بالسلبية السياسية. وأن المغتربين إذا شاركوا فإن مشاركتهم تتسم بالرفض (التصويت ضد)، كما ارتبط الاغتراب السياسي بشكل جوهري بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة[1].ومن هنا فإن الاغتراب السياسي يرتبط بشكل عكسي بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة، وأيضاً بالثقافة ، أي أنه كلما ارتفعت الثقافة لدى الأفراد كلما زاد شعورهم بالاغتراب السياسي، وتؤكد هذه الدراسة أن مشاركة المغتربين سياسياً في الانتخابات تتسم بالتصويت السلبي (التصويت ضد).

بحثت دراسة "سيمان" ,Seeman 1967 "المعوقات الشخصية للاغتراب في العمل" حيث تعرضت لعلاقة تلك المعوقات مع كل من اللامبالاة السياسية، المشاركة السياسية، والشعور بفقد القوة والعداء في المجتمع السويدي.

وخلصت الدراسة إلى أن العمال اليدويين منخفضي الاغتراب يحصلون على درجة عالية في مقياس التوجه، كما أنه كلما ارتفع الاغتراب بالنسبة للعمال اليدويين قلت المعرفة السياسية وكذلك التوجه، وكلما انخفض الاغتراب للعمال اليدويين كلما زادت المعرفة السياسية وكذلك التوجه، كما أنه كلما ارتفع معدل الاغتراب بالنسبة للعمال غير اليدويين انخفضت المعرفة السياسية وكذلك التوجه، وتم تفسير ذلك في ضوء نظرية (الإحباط – العدوان – التعلم الاجتماعي) [2]. و بهذا تأكدت النتائج بالعلاقة العكسية ما بين المعرفة والاغتراب السياسي.

وفي دراسة "أبرباخ" Aberbach 1969 تم بحث "الاغتراب والسلوك السياسي" لمعرفة العلاقة بينهما وفق تحديد مظهرين للاغتراب هما: الثقة والكفاءة، وقد استخدم 4 مقاييس فرعية للاغتراب هي: الثقة في الناس، والثقة في السياسة ،والفاعلية الشخصية ،والحقائق السياسية.

وقد خرجت الدراسة بأنه: كلما ازدادت قوة العلاقة بين الثقة السياسية والثقة الشخصية زادت عملية التصويت في الانتخابات، وكلما ارتفعت الثقة والفاعلية السياسية ارتفع التأييد للحزب

---

1)Thompson, W., & Horton, J., **political alienation as a force in political action**, *social forces*, vol. 38 (3), 1960, pp.190-195.

2) Seeman, M. "**On the personal consequences of alienation in work** ."*American Sociological Review* (1967): 273-285.

الديمقراطي، كما أن هناك علاقة بين الاغتراب السياسي وفقد الثقة في السياسة ، أن الأفراد المغتربين –فاقدي الثقة والكفاءة– يختارون الرموز المتطرفة، ويميلون إلى التمرد والمعارضة[1].إذا للاغتراب السياسي من منظور فقد الثقة في السياسة دور مباشر في القيام باختيار الرموز المتطرفة وميلهم إلى التمرد والمعارضة ضد المجتمع.

وبحثت دراسة نيل و فيرن Vern & Neal 1974: "العمر والاغتراب السياسي، النضج، والأجيال والتأثيرات المرحلية" في إمكانية التعرف على اتجاهات الاغتراب السياسي بواحد أو اكثر من ثلاثة تفسيرات مرتبطة بالعمر والتي تعتبر أنها تعكس جوانب مختلفة من التغيير مع مرور الوقت. وقد افترضت الدراسة أن اتجاهات الاغتراب السياسي: تمثل آثار يمكن إدراكها تراكميا مع العمر عند الجماعات السكانية المهمشة ، وتمثل تدفق جمعي تنقل من خلال السكان للأجيال المتعاقبة، و تكون انعكاس للأحداث السياسية والتاريخية، أو الفترات التي تؤثر على جميع أفراد السكان بنمط متشابه.

وقد أوضحت النتائج للثلاثة التفسيرات(الفرضيات) المحتملة أن التأثير المرحلي أو التاريخي يوضح بشكل أفضل التغيرات في الاغتراب السياسي خلال الأعوام من 1952م – 1968م. والاتجاه الذي يُنسب إلى تأثير الأجيال كان أقل من ذلك بكثير فلم يكن هناك تأثيرات واضحة للعمر أو النضج [2] ثبت في هذه الدراسة أن تأثير العمر على الاغتراب محدود وهذا يتناقض مع دراسة دين Dean 1961 التي ذهبت لوجود مثل هذه العلاقة ، إلا أن الدراسة أكدت أنه لمراحل تاريخية معينة تأثير واحد على جميع السكان و تؤدي الى الاغتراب السياسي.

هدفت دراسة يوسندرا وجيس Yocendra & Jesse 1975 "الديمقراطية والاغتراب في شمال الهند" لمعرفة علاقة الاغتراب السياسي بالمواقف تجاه الديمقراطية بين الطلاب

---

1) Aberbach, Joel. D., **Alienation and political behavior**, *The American Political Science Review*, Vol. 63,.(1)., 1969, pp. 86-99.

2) Neal E. Cutler , Vern L . Bengtson, **Age and Political Alienation**: **Maturation**, **Generation and Period Effects**, *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* , 1974, vol. 415. (1)pp. 160-175

اليافعين المولودين في البنجاب، وقد تم تطبيق الدراسة في على طلاب الدراسات العليا في ثلاث مدن وهي مدينتي لودهيانا وجولوندور كمدينتين كبيرتين و مدينة "ماليركوتلا" المتوسطة نسبياً، كونها تمثل التقاء لمختلف العرقيات والديانات الكبيرة في الهند "هندوسية، سيخ، مسلمين"، على اعتبار أن الدين يعد محدد هام للسمات الاجتماعية للطلاب ومواقفهم تجاه الديمقراطية.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج لعل من أهمها: أنه تبين عدم وجود فروق تعزى للخلفيات الاجتماعية (الديانة ، وظيفة الأب ، الطائفة) توضح أن هناك دور لها في الشعور بالاغتراب السياسي للأشخاص الذين حاولوا الهروب من انتماءاتهم تلك ، بل أتضح أن التمييز المبني على النوع الاجتماعي والتخصص الدراسي ومكان الميلاد (حضر أو ريف) يؤدي إلى الاغتراب السياسي، حيث أظهر الطلاب الذكور والمولودين في الحضر وأصحاب المؤهلات العلمية العليا مستويات عليا للاغتراب السياسي، كما وجدت الدراسة أن هناك ارتباط ما بين الاغتراب السياسي والموقف العام تجاه الديمقراطية لدى الطلاب الذين ليس لديهم تصور مستقبلي واضح لحياتهم[1].وبهذا تم تأكيد النتائج التي تظهر أن للمعرفة علاقة عكسية بالاغتراب السياسي، وأضافت أن أي تمييز يبنى على أساس النوع الاجتماعي أو التخصص أو مكان الميلاد (حضر، ريف) يؤدي إلى الاغتراب السياسي.

وفي دراسة روس Ross 1975 "الاغتراب السياسي، المشاركة، والإثنية، دراسة حالة في أفريقيا" بحثت في الاغتراب السياسي من خلال تحليله على أنه مشاعر الغربة السياسية والعجز السياسي. وذلك من خلال تجميع بيانات من نيروبي–كينيا ، والتي تظهر مواقف اجتماعية مختلفة جداً لكل توجه سياسي، ولغرض ذلك تم المقارنة بين أكبر جماعتين عرقيتين في المدينة وهما: كيكويو ولو Kikuyu & Luo ، لإظهار أهمية التكوين الاجتماعي في فهم الآليات المختلفة التي تعمل بها الجماعات الإثنية للسكان لمعرفة العلاقة ما بين الغربة والعجز السياسي والمشاركة السياسية. على اعتبار أن الفروقات العرقية يمكن فهمها جيدا على أنها الاختلافات في الدعم الاجتماعي وفرص المشاركة.

1) Yocendra K. Malik & Jesse F. Marquette, **Democracy and Alienation in North India**, *the journal of politics,* vol. 37, 1975, pp. 35-56.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج لعل من أهمها: أن معظم المواطنين في كينيا يعرفون الساسة "السياسيين" من خلال مصطلحات عرقية "إثنية"، كما أن التكوينات البنيوية العرقية تخلق فرص المشاركة وتعمل على تشكيل المواقف السياسية، وبالمثل فإن الدعم الاجتماعي يتمثل أيضاً في استجابة الفرد للمواقف والأحداث السياسية إذا كان في إطاره العرقي. ويتم تكوين المشاركة السياسية في نيروبي عن طريق البيئة الاجتماعية التي تعرض المستويات التفاضلية لأعضاء الجماعات الإثنية المختلفة من حيث الدعم الاجتماعي وفرص المشاركة.

يتبلور الاغتراب السياسي للجماعات الإثنية باختلاف أساليب وطرق الدعم الاجتماعي فيها وتبعاً لطبيعة التوجهات السياسية لها في المناطق النائية وتبعاً للمواقف السياسية المختلفة لها. والتصنيفات البنيوية الاجتماعية تبين الأساس للتفاعل السياسي والاجتماعي في أي مجتمع، وهنا يمكن اعتبار هذه المتغيرات كمؤشرات للآليات المختلفة التي تفسر ديناميكية المواقف السياسية والسلوك السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الاغتراب الثلاثة "الغربة والعجز والمشاركة" لها علاقة ببعضها البعض وتتأثر بالعرقية[1].تبين أن استجابة الأفراد للمواقف والأحداث السياسية تكون أعلى إذا ما تمت في إطار التمييز ما بين السياسيين على أساسهم العرقي.

وفي دراسة رايت Wright 1976 "الاغتراب والسلبية السياسية " اعتبرت أن التراث العلمي الذي يظهر أن هناك علاقة إيجابية بين الاغتراب والسلبية السياسية مبالغ فيه، وأن تأكيدات هذه العلاقة عادة ما تكون مصحوبة بدلائل قليلة.وقد قامت الدراسة بفحص فرضية أن المغترب سياسيا يطور التوجهات السلبية نحو السياسة والشخصيات السياسية وتم بحث متلازمة السلبية مع التصويت ضد "أو ما يسمى بالتصويت الاحتجاجي" وكذا عدم القدرة على إدراك الاختلافات السياسية الهامة بين الأحزاب الرئيسية، وانتشار العداء تجاه جميع السياسيين.

ولمعرفة العلاقة ما بين الاغتراب وآثاره السياسية . أوضحت النتائج أن اتجاهات عدم الثقة والعجز المضمنة في الاغتراب لم ترتبط بشكل جوهري بأي عنصر من عناصر السلبية السياسية التي

1) Ross, Marc Howard, **political alienation**, **participation and ethnicity**: **an African case**, *American journal of political science*, vol. 2, 1975, pp. 291-311.

تمت دراستها[1]. إلا أن السلبية لا تتضمن بشكل قطعي السكون السياسي وإنما قد يصاحب ذلك مشاركة فاعلة من قبل المغتربين وفقاً لما أوردته دراسة أبرباخ 1969 في أن الاغتراب يؤدي إلى اختيار الرموز المتطرفة أو التمرد والمعارضة.

تبحث دراسة سيترين Citrin 1977 "الاغتراب السياسي كمؤشر اجتماعي: المواقف والسلوك " على اعتبار أن مفهوم الاغتراب السياسي يمثل نقد تقييمي للنظام السياسي على مستوى السلطة. واستعرضت الوضع الفكري لأكثر التدابير المستخدمة على نطاق واسع لدراسة الاغتراب. بعد ذلك، تستعرض الاتجاهات في المواقف تجاه المؤسسات السياسية الأميركية بين عامي 1964 و 1974 ، والتي تظهر أن الانخفاض في الثقة لدى القادة الوطنيين كان مرتبطاً فقط بمبدأ رفض القيم النظامية والعمليات التابعة لها بالاستناد على استطلاعات الرأي الوطنية.

وأظهرت الدراسة شكل العلاقة بين الاغتراب السياسي والعمل السياسي، بالاعتماد على دراسات ميدانية .وقد خرجت نتائج الدراسة بأن : الاغتراب السياسي يتفاعل مع مهارات الفرد المعرفية ، والسياسية ، والسن ، والمواقف المتخذة تجاه العمل الاحتجاجي، والفرص المنظمة للعمل من أجل تعزيز السلوك الاحتجاجي. وأيضا لا يمكن تقييم العلاقة السياسية الوثيقة لازدياد الشعور بالسخط من الاوضاع الراهنة إلا عندما تكون الخصائص الأخرى للمغتربين والنوايا السياسية لهم قد تشكلت وظهرت فعلاً على شكل سلوك[2] .يتفاعل الاغتراب السياسي إيجابيا مع مهارات الفرد المعرفية والسياسية والسن، وأن لذلك التفاعل دور في تعزيز السلوك الاحتجاجي للمغتربين.

وفي دراسة "هيرنج" Herring 1989 "الخمول والفاعلية– السلوك السياسي بين المغتربين سياسياً" تم الاهتمام ببحث العوامل المرتبطة بالمجتمع الكبير ونظرية الحرمان النسبي كمحددات للسلوك السياسي بين المغتربين سياسياً.

1) Wright, James D., **Alienation and political negativism: New evidence from national surveys**, *sociology and social research*, vol. 60(2), 1976, pp.111-134

2) Citrin, J., **political alienation as a social indicator**: **attitudes and action**, *social introduction review*, all rights reserved by D. Reldel publishing company, Holland, 1977.pp.381-419

وخرجت الدراسة بأن المغتربين سياسياً لا يختلفون عن غيرهم من غير المغتربين سياسياً في السلوك السياسي وأن الاختلافات الجوهرية كانت بين المغتربين السياسيين أنفسهم، فالمغتربين الذين يشعرون بالغبن الوظيفي كانوا أقل احتمالاً للمشاركة في السياسة، أما المغتربين الذين لديهم بعض الثقة في المؤسسات القائمة فقد كانوا أكثر احتمالاً للإقدام على أنماط المشاركة التقليدية بينما كان المغتربون الذين يشعرون بالشك في النظام السياسي لديهم ميلاً أكثر للاحتجاج السياسي[1].هناك اختلافات ما بين سلوك المغتربين سياسياً بناء على نوع الاغتراب السياسي وشكله ، و يؤدي الشك في النظام السياسي لميل أكثر تجاه الاحتجاج السياسي.

وفي دراسة بركات حسن 1993 " الاغتراب وعلاقته بالتدين والاتجاهات السياسية لدى طلاب الجامعة" تم بحث العلاقة باستخدام مقياس للاغتراب موزع على خمسة مقاييس فرعية تمثلت في: الشعور بالعجز، وانعدام المعنى، وانعدام المعايير، والعزلة الاجتماعية، وغربة الذات، لقياس الاغتراب والتدين والاتجاهات السياسية والمتغيرات الشخصية.

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة سالبة بين الاغتراب والتدين وبين الاغتراب والاتجاهات السياسية، بينما ارتبط التدين بالاتجاهات السياسية ارتباطاً دالاً موجباً، كما وكانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التدين لصالح الذكور في حين لم تكن هناك فروق بين الجنسين في الاغتراب أو الاتجاهات السياسية وجدت فروق دالة إحصائياً مبنية على أساس الدين بين المسلمين والمسيحيين في التدين وفي الاتجاهات السياسية التحررية[2].اتضح أن للدين دوراً هاماً في بلورة الاتجاهات السياسية للمغتربين للذكور والإناث.

تناولت دراسة لوفسيث Løvseth 2001م (الفساد والاغتراب) أسباب الفساد السياسي والعوامل المفسرة له من خلال ثلاثة نماذج نظرية مختلفة تتمثل في: النموذج الاختياري المنطقي والذي يرى أن الفساد عبارة عن تساؤل حول الدوافع والمخاطر، والنموذج الهيكلي الذي ينظر للفساد على أنه فعل يأتي كنتيجة للاحتياجات المادية، والنموذج الثالث وهو النموذج

1)Herring, C., **Quiescence or activism? Political behavior among the politically alienated**, *political psychology,* vol. 10(1), 1989, pp. 135-153

2) بركات حمزة حسن، **الاغتراب وعلاقته بالتدين والاتجاهات السياسية لدى طلاب الجامعة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1993م.

المؤسساتي/ الثقافي الذي ينظر للفساد على أنه نتيجة للاغتراب.وقد أشارت الدراسة أن هذه الثلاثة النماذج النظرية قد تم اختبارها كدراسة مقارنة لحالتين تطبيقيتين هما: روسيا وليتوانيا، وقد اعتبرت الدراسة على أنه بالرغم من أن النموذجان المنطقي والهيكلي لهما أبعاد مهمة إلا أن أسباب الفساد يمكن شرحها بشكل أفضل عن طريق النموذج المؤسساتي/ الثقافي والذي يؤكد دور الاغتراب السياسي في الفساد السياسي.

وأوضحت الدراسة أن اختلال الترابط والتكامل بين المواطنين في الدولة، وكذلك اختلال إعادة التوزيع الاقتصادي والثقافي وهشاشة شرعية الدولة قد خلقت مؤسسات غير رسمية جعلت المواطنين يقاومون التفاعل الرسمي مع المؤسسات العامة، وبالتالي فإن الاغتراب السياسي يعبر عن الشعور الدائم نسبياً للفجوة ما بين الدولة والنظام السياسي.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج لعل من أهمها: أن الاغتراب السياسي يخلق ظروف اجتماعية تسمح للفساد السياسي بالتغلغل والتجذر في الدولة. أن الاغتراب السياسي يأتي كنتيجة لفقدان شرعية الدولة وبالتالي فإنه يعد السبب الرئيسي للفساد السياسي[1].الاغتراب السياسي يمثل مؤشرا هاما يعرفنا بمقدار الضرر الموجود في الدولة والنظام السياسي من حيث ظهوره (الاغتراب السياسي)كنتيجة لفقدان شرعية الدولة والنظام السياسي ، وكذا في معرفة أن الاغتراب السياسي يتسبب في خلق ظروف اجتماعية تسمح للفساد السياسي بالانتشار ومن ثم فإنه يمكن اعتباره احد اهم الاسباب التي تساعد الفساد على التغلغل في الدولة والمجتمع .

بحثت دراسة سايتو Saito 2008 "التلفزيون والاغتراب السياسي: هل الأخبار التلفزيونية تعزز اللامبالاة وانعدام الفاعلية في اليابان؟". العلاقة التفاعلية بين (الاغتراب السياسي، متلازمة التلفزيون، الأخبار التلفزيونية) وترى أنه في العديد من المجتمعات الديمقراطية، بما في ذلك اليابان، يعد الاغتراب السياسي متمثلاً باللامبالاة السياسية أو انعدام الفاعلية ، منتشراً على نطاق واسع بين عامة الناس. ووفق بعض الباحثين أن هناك عوامل أخرى متعددة تعد جزءاً لا يتجزأ من الأنظمة السياسية ، ومنها وسائل الإعلام وخاصةً التلفزيون الذي يلعب دوراً حاسماً في

1) Løvseth, Toini, **Corruption and Alienation**, *Paper to be presented at ECPR Joint Sessions April 2001, Grenoble, Panel 16*: "Corruption, Scandal and the Contestation of Governance in Europe".

تعزيز أو تكثيف الاغتراب السياسي. وبالتركيز على تأثير وسائل الإعلام، تبحث الدراسة فيما إذا كانت الأخبار التلفزيونية تعزز اللامبالاة السياسية وعدم الفاعلية في اليابان.

تبحث هذه الدراسة في ما تعتبره مؤشر لدراسات سابقة أعتبرت أن الجمهور والقنوات العامة و التجارية (غير الحكومية) ربما تمتلك تأثيرات مختلفة على الموقف السياسي للجمهور. لذلك فهي تفترض بأن العلاقة ما بين التعرض للأخبار التلفزيونية والاغتراب السياسي سيكون أقوى بين أولئك الذين يشاهدون فقط البرامج الإخبارية في القنوات التجارية(غير الحكومية).

وقد خرجت بنتيجة أن مشاهدي الأخبار التلفزيونية للقنوات التجارية(غير الحكومية) بشكل متكرر هم أكثر احتمالاً للشعور بانعدام الفاعلية السياسي، وأن أولئك الذين يعتمدون حصرياً على التلفزيون للحصول على المعلومات السياسية هم أكثر عرضة لأن يكونوا لا مبالين سياسياً. إلا أنه لم يلاحظ لذلك أي تأثيرات سلبية أو ايجابية مرتبطة بالاعتماد على التلفزيون أو مشاهدة الأخبار. لذلك فإن متلازمة التلفزيون سيكون لها تأثير محدود على مشاهدين محدودين[1].إن استقاء الأخبار من القنوات التجارية (غير الحكومية) لها تأثير _وإن كان محدود النتائج– على الشعور بانعدام الفاعلية السياسية واللامبالاة السياسية .

بحثت دراسة ساوثويل samthwill 2008 "تأثير الاغتراب السياسي على إقبال الناخبين" في الترابط الحاصل بين الاغتراب واتجاهات الناخبين، من خلال استخدام عدة أبعاد للاغتراب منها (العجز، اللا معنى، اللامبالاة) لمعرفة كيف يمكن أن تكون قوة تفاعل هذه العناصر للتأثير على قرار التصويت الانتخابي من عدمه.

وترى الدراسة أنه خلال الثلاثة عقود الماضية، أصبح الأمريكيون أقل تمسكاً أو ارتباطاً بالحزبين السياسيين الكبيرين(الجمهوري والديموقراطي)، واصبحوا لا مبالين أكثر حيال المسئولين الذين تم انتخابهم وكذا حيال المؤسسات السياسية، إضافة إلى أنهم أصبحوا أقل ثقة في قدراتهم الذاتية في التأثير على النظام السياسي.

---

[1]) Saito, Shinichi, **Television and Political Alienation**: **Does Television News Induce Political Cynicism and Inefficacy in Japan?**, *International Journal of Japanese Sociology*, Volume 17, Issue 1, , November 2008, pages 101–113.

أي ان الاغتراب السياسي للمواطنين الامريكيين في الفترة المفترضة للدراسة (تم تحليل بيانات دراسة الانتخابات الوطنية الأمريكية 1964-2000).قد اصبح مرتفع ولذلك تقيس مدى الارتباط ما بين الزيادة في مواقف المغتربين والانحدار المقترن في إقبال الناخبين خلال تلك الفترة الزمنية. واعتبرت أن التفسيرات القياسية الديموغرافية يمكن الاستشهاد بها لإقبال الناخبين.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها : أن مشاعر العجز واللامعنى تؤثر على إقبال الناخب كما هو متوقع، لكنها ترى أن تزايد معدل اللامبالاة يمكن أن يسهم في تعزيز الإقبال على الانتخابات عند أولئك الذين يظهرون فقط مستوى ضئيل من العجز أو اللامعنى، لذلك يتأكد التأثير التفاعلي الهام للامبالاة على إقبال الناخبين[1].الشعور باللامبالاة السياسية تجاه الاحداث السياسية لا يعمل على حجب المشاركة السياسية كونه شعور سلبي لا يمثل الاهتمام بالسياسة والفاعلين فيها. بينما يمثل العجز و اللا معني عائقا امامها كشعور سلبي يعبر عن الاهتمام بالسياسة والفاعلين فيها ولكن مع عدم القدرة على عمل شيء حيالها أو كونها اصبحت من الغموض بحيث لم يعد بالإمكان فهمها والتفاعل معها .

بحثت دراسة بوركهارد وآخرون Burkhard et al 2009 "**الاغتراب السياسي في سن المراهقة: الارتباطات بين نماذج دور الوالدين، أساليب التنشئة، والمناخ الدراسي**" في علاقة المواقف السياسية للوالدين، أساليب التنشئة والخصائص الدراسية بالاغتراب السياسي لدى المراهقين، كمشاعر تجاه قدرة الفرد في التأثير على أداء النظام السياسي على المستوى الفردي. وطبقت على (463) أسرة تتضمن الأمهات، الآباء وأبناءهم المراهقين.

وتشير الدراسة إلى أن الارتباطات ما بين الاغتراب السياسي لدى المراهقين مع : أسلوب التنشئة الوالدين، والمناخ الدراسي يمكن اعتبارها كخصائص تفاعلية مع السلطات التي تشكل المواقف السياسية لدى المراهقين.

---

[1]) Southwill Priscilla L, **The Effect of Political alienation on voter turnout**, **1964–2000** *, Journal of political and military sociology*, Vol. 36 (1), 2008, pp. 131-145.

وقد خرجت بعدد من النتائج لعل من أهمها: أن المواقف السياسية للآباء وأولادهم دعمت فرضية انتقال المشاعر من الآباء إلى الأبناء، تصورات المراهقين لمواقف الآباء واسلوب التنشئة المؤسسية للوالدين أدى بشكل واضح إلى الاغتراب السياسي لدى المراهقين ، الفصول الدراسية المتضمنة لمعلمين ذوي أهداف تعليمية واضحة كانت مرتبطة سلباً بالاغتراب السياسي للمراهقين[1]. لمواقف الاباء السياسية دور في نقل مشاعر الاغتراب السياسي للأبناء و للتنشئة الاسرية دور في نقل مشاعر الاغتراب السياسي للأبناء ،كما أن للمدرسين ذوي الاهداف التعليمية الواضحة دور في تقليل مشاعر الاغتراب لدى الطلاب.

ثالثاً :دراسات تناولت الاغتراب السياسي بشكل مباشر:

هدفت دراسة أولسن Olsen 1969 "تصنيفان للاغتراب السياسي" لبحث الاغتراب السياسي من خلال بعدين أساسيين لقياسه هما: العجز السياسي والذي يُفرض على الفرد عن طريق حكومته، والسخط السياسي الذي يختاره الفرد طوعاً بنفسه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العجز السياسي يحدث غالباً بين الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية محرومة، ويتمثل السخط السياسي غالباً في الأشخاص الذين يكونون الطبقة الوسطى القديمة. كما خلصت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة عكسية بين المتغيرين حيث وجد أن 80% من الأفراد الذين يحصلون على درجة عالية للعجز يحصلون على درجة منخفضة في السخط. وأن 20% من الأفراد الذين يحصلون على درجة منخفضة في العجز يحصلون على درجة مرتفعة في السخط. كما وجدت علاقة بين متغيرات الدراسة (التعليم – المهنة – الدخل) مع كلٍ من (العجز – السخط) [2].وقد ثبت في هذه الدراسة أن هناك علاقة ارتباط تكميلية بين الشعور بالعجز السياسي وبين السخط السياسي .

---

1) Burkhard, Gniewosz, et al., **Political alienation in adolescence**: **Associations with parental role models**, **parenting styles**, **and classroom climate**, *International Journal of Behavioral Development*, vol.33 (4), 2009, pp. 337-346.

2) Olsen, M., **two categories of political alienation**, *social forces*, vol. 47, 1969, pp.288-299.

وفي دراسة فنفتر Finifter 1970 "أبعاد الاغتراب السياسي" هدفت للتمييز بين أربعة طرق أساسية يتم من خلالها التعبير عن الاغتراب السياسي، تمثلت في: فقد القوة السياسية (شعور الفرد بأنه لا يستطيع التأثير على أفعال الحكومة وأنها ليست خاضعة لأي تأثير من ناحيته)، فقد المعنى السياسي (أن القرارات السياسية لا يمكن التنبؤ بها)، الأنومي "اللامعيارية السياسية": (إدراك الفرد أن المعايير أو القواعد التي تحكم العلاقات السياسية قد انهارت، وأن الابتعاد عن السلوك الأمثل أصبح هو الشائع)، العزلة السياسية (رفض المعايير والأهداف السياسية التي يعتنقها ويشارك فيها الأعضاء الآخرون في المجتمع).

وقد خرجت نتائج الدراسة بأن الطبقة المتوسطة المحافظة ذات الطابع الانصياعي (قبول تلقي الاوامر) تميل إلى دعم المؤسسات السياسية القائمة، كما اعتبر أن الاغتراب السياسي يعد أحد المهددات لاستمرار النظام السياسي[1]. استفاد الباحث من هذه الدراسة إلى أن الاغتراب السياسي يعتبر أحد المهددات لاستمرار النظام السياسي.

بينما بحثت دراسة لونج Long 1977 "السخط ضد النظام: نظرية الاغتراب السياسي ذات الثلاثة عوامل" في نظرية الاغتراب السياسي كونه يمثل أنه الجمع بين مشاعر عدم الفعالية، السخط، السخرية، الغربة وفقدان الأمل "اليأس" ،ويحدث نتيجة لتفاعلات بين ثلاثة شروط مسبقة تفسره وهي العوامل التي تم تقييمها لمساهمتها في الاغتراب السياسي **الشرط الأول**: التصورات الحرجة للظروف الاجتماعية السياسية مثل التمييز العنصري، الحرمان الاجتماعي، الاغتراب الاقتصادي، أو التعارضات ما بين النظرية الديمقراطية وتطبيقها ؛ **الثاني** التوجهات نحو اللاعقلانية سواءً الشخصية أو السياسية والذي لا يعتبر كافياً بقوة لحل المشكلات ؛**الثالث**: التصورات النفسية لتهديد الحرية أو فقدانها من خلال ممارسات النظام السياسي. وقد افترضت الدراسة أن الاغتراب السياسي يرتبط سلباً بهذه العوامل الثلاثة.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين جميع العوامل ويمثل الإدراك للواقع الاجتماعي السياسي أفضل عامل ينبئ بالاغتراب السياسي بين طلبة الجامعات وله تأثير على

1) Finifter, A, **dimensions of political alienation**, *American political science review*, vol. 64 (2), 1970, pp.389-410.

المواقف وردود الفعل على حد سواء[1].إن الإدراك للواقع الاجتماعي السياسي يمثل أفضل عامل ينبئ بالاغتراب السياسي.

هدفت دراسة لونج Long 1978 "الاغتراب السياسي: الواقعية والتفاعل" لاختبار نظرية الاغتراب السياسي من واقع بعدين رئيسيين يتمثلان في: الواقعية السياسية والتفاعل السياسي، ،حيث تقترح الدراسة بأن التطورات الحرجة للواقعية السياسية الاجتماعية تؤصل مشاعر الانفعال النفسي والذي له علاقة بالتصورات المتعلقة بإطار ممارسة النظام السياسي وما يصاحبه من مشاعر للاغتراب السياسي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتباط قوي ما بين التناقضات الواضحة التي يتضمنها النموذج الديمقراطي واساليب تطبيقه، وكذا ما بين تصورات الفرد بالشعور بالتهديد الشخصي الوشيك من النظام السياسي ومشاعر فقدان الأمل السياسي.

كما وجدت الدراسة أن بُعد الاغتراب الأكثر تأثراً بمشاعر التهديد الوشيك من النظام الاجتماعي السياسي هو ذلك الذي يعد أكثر شيوعاً لدى الأفراد والذي يستبعد المشاركة المستقبلية ويصاحبه اليأس السياسي. لذلك عندما يعمل الخوف من النظام السياسي على تعزيز مشاعر اليأس السياسي يكون من الصعب نقل هذا الإحساس من عدم الرضى إلى الإحساس بالالتزام السياسي أو القبول بالنظام السياسي[2].إحساس الأفراد بتهديد النظام السياسي الاجتماعي يعزز مشاعر الخوف لديهم مما يؤدي إلى إحجامهم عن ممارسة الحياة السياسية تحت معيار فقدان الأمل السياسي ، وأن هذا له دور فاعل في تعميق الاغتراب السياسي لديهم مما يؤدي إلى صعوبة في نقل هذه المشاعر إلى مشاعر الالتزام السياسي والقبول بالنظام السياسي.

كما بحثت دراسة لونج Long 1978 "الشخصية والاغتراب السياسي بين الشباب الأبيض والأسود: تطبيق نموذج الحرمان الاجتماعي" في أسباب الاغتراب السياسي بين

---

1)Long, Samuel, **Systemic Disaffection**: **A Three-Factor Theory of Political Alienation**, *Paper presented at Annual Meeting of the American Political Science Association* (Washington, D.C., September 1-4, publisher: N/A, 1977.

2) Long, Samuel, **political alienation**: **reality and reactance**, *the journal of social psychology*, vol. 104, 1978, pp. 115-121.

المراهقين السود والبيض حيث تحاول الإجابة على سؤالين رئيسيين هما: هل المراهقين السود مقارنة بالبيض يظهرون مشاعر أكثر لعدم الفاعلية السياسية وانعدام الثقة السياسية؟ ، إلى أي مدى تسهم تصورات الحرمان الاجتماعي ومشاعر الكفاءة الذاتية في تعزيز مشاعر الاغتراب السياسي لكلا الجماعتين العرقيتين؟.

وقد استخدمت الدراسة نظريتين حديثتين لاختبار وتقييم الفروقات في مستويات الاغتراب السياسي الموجودة عند البيض والسود في مرحلة ما قبل البلوغ، وهما :نظرية الواقعية السياسية التي تبين أن مشاعر الفاعلية السياسية والثقة السياسية تكون أقل عند من يدركون التمييز الاجتماعي على أساس عنصري ويفهمون الواقع السياسي أكثر من غيرهم ممن لا يفهمون ، بينما نظرية الحرمان الاجتماعي تعتمد على المفاهيم النفسية الشخصية للحرمان من حيث الاحترام والكفاءة الذاتية ومقدار الحصول على الفرص.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاغتراب السياسي كأثر إنما يترتب على التنشئة السياسية والاجتماعية للمراهقين، كما أن عملية التفاعل النفسي الشخصي تسهم بشكل جزئي في تعزيز مشاعر الرفض للنظام السياسي[1].هناك عوامل متعددة لتكوين الاغتراب السياسي منها الإطار التمييزي الذي يوجد فيه الفرد وكذا التنشئة الاجتماعية السياسية التي تكرس فيه وجود مثل تلك المشاعر. كما استفاد الباحث أيضاً في إمداده بالمعارف اللازمة التي تعزز نظرية الحرمان الاجتماعية وعلاقته بالاغتراب السياسي.

هدفت دراسة "ميسرا" Misra 1984 "الاغتراب السياسي بين الفئات المهنية: الأطباء، المحامين، المدرسين" إلى تحليل السلوك السياسي للمواطنين الهنود في الفترة ما قبل الانتخابات العامة والنيابية في العام 1980م وذلك بالاعتماد على مواقف الثلاث الجماعات الحرفية العامة (المدرسين – الأطباء – المحامين) كون هذه الجماعات المهنية تنتمي إلى طبقات فكرية مختلفة يمكن أن تكون موجودة في كل مدينة و تعتبر مؤشر مهم لفهم السلوك السياسي للمكونات الأخرى في المجتمع.

1) Long, Samuel, **Personality and political alienation among White and Black Youth**: **a test of social deprivation model**, *the journal of politics*, Vol. 40, 1978, pp. 433-457.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة تم تطويرها بالاعتماد على عينة الدراسة المختارة وبحيث يمكن تعميم نتائجها لتشمل كل المواطنين والسكان في المجتمع حاولت فيها دمج كافة نظريات الاغتراب السياسي في نظرية واحدة تم تسميتها "نظرية العزلة الاجتماعية السلبية" التي اعتبرها الباحث نظرية شاملة تمثل الاغتراب السياسي من كافة جوانبه وأبعاده المختلفة[1].تم التوضيح بأن الاغتراب السياسي يمس المجتمع بكافة فئاته وطبقاته الفكرية المختلفة.

تركز دراسة هيرنج وآخرون Herring et all 1991 "أثر التغيرات العنصرية في الاغتراب السياسي في أمريكا" على إيراد تفسيرات التغيير في طبيعة المصادر والفروقات العرقية على الاغتراب السياسي، حيث لخصت هذه الدراسة رؤى نظرية تمثلت في: الثقافة السياسية والنظريات الاجتماعية، واستخلاص جوهر النظريات المعاصرة، ومجموع نظريات الاهتمام والتكوين السياسي للتعرف على النقلة النوعية في مواقف الجماهير الأمريكية تجاه النظام السياسي الأمريكي خلال العقدين الماضيين. وقد افترضت الدراسة أن العنصر الأسود عانى من زيادة مشاعر الاستياء والسخط تجاه النظام السياسي الأمريكي مما جعل أساليب الاغتراب السياسي لديهم تختلف عن غيرهم من الجماعات العرقيةواعتمدت مؤشرات الاغتراب السياسي التي تعبر عن معتقدات المواطنين بأن المؤسسات السياسية والقادة السياسيين غير مستجيبين وليسوا مهتمين بآمالهم واهتماماتهم.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة تغاير ما ذهبت إليه نظرية الاهتمام والتكوين السياسي التي تفترض أن مستويات الاغتراب تتغير عن طريق الخصائص الديموغرافية السياسية والتي تمثله التغيرات التركيبية للخلفيات الاجتماعية الديموغرافية للسكان، حيث بينت الدراسة أن مستويات الاغتراب السياسي تعد ديناميكية ومتغيرة باستمرار في استجاباتها وفقاً للقضايا المتعلقة بالسياسة والأحداث التي لها تأثيرات متفاوتة على مستويات الاغتراب لدى السود وغيرهم[2] تم تأكيد أن للفاعلية السياسية السلبية دور في تعزيز مشاعر الاغتراب السياسي، و أن مستويات الاغتراب السياسي لها

1) Misra, L. Narayan, **Political alienation among professional groups**: **a study of doctors**, **lawyers**, **teachers In Meerut City constituency**, *Doctoral dissertation in sociology* "not published", Meerut University, India, 1984.

2) Herring, Cedric, et all., **racially based changes in political alienation in America**, *social science quarterly*, Vol. 72 (1), 1991, pp. 123-134.

طبيعة ديناميكية ومتغيرة وفقاً للقضايا المتغيرة بالسياسة والأحداث التي لها تأثيرات متفاوتة على مستويات الاغتراب لدى أفراد المجتمع كلاً وفق منظوره تجاه القضية السياسية.

هدفت دراسة أحمد فاروق 1992م "عوامل الاغتراب السياسي بين الشباب في المجتمع المصري – دراسة ميدانية مقارنة" للبحث عن مدى إحساس الشباب بالاغتراب السياسي والتعرف على أهم مظاهره، باستخدام مقياساً له، ومقياساً آخر للمشاركة السياسية.

وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية بين أزمة البطالة والاغتراب السياسي، و أن هناك علاقة عكسية بين الدخل والمكانة الاجتماعية والاغتراب السياسي لدى الشباب، كما وجدت علاقة طردية بين كل من أزمة البطالة وأزمة القيم والهجرة الخارجية والمشاركة السياسية والاغتراب السياسي ، وقد خلصت بشكل عام أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والاغتراب السياسي[1].تبين أن هناك علاقة مباشرة ما بين المشاركة السياسية والاغتراب السياسي.

بحثت دراسة دينترس وجيورس Geurs & Denters 1993م "أنماط الاغتراب السياسي: استكشاف جذور النشأة والتأثيرات" في جذور الاغتراب السياسي وفق أنماطه من منظور "العجز واللامعنى".وقد تم اعتبار أن العجز السياسي: يمثل الشعور بعدم القدرة على التأثير في قرارات الحكومة، كما أن الإحساس المنخفض بالفاعلية السياسية يعد مؤشراً هاماً للشعور بالعجز السياسي، وتم اعتبار انعدام المعنى السياسي بأنه يمثل تصور الفرد للعملية السياسية بأنها لا تعطي وضوح للخيارات السياسية التي تسمح له بفهم تأثيرات اختياره. كما أنها قد ترجع أيضاً إلى شعوره أن مثل تلك الخيارات التي أمامه غير مفيدة وعقيمة.

وقد رأت الدراسة أن العجز يؤدي إلى انعدام الاستجابة للنظام السياسي حيث اعتبرت أنه يمثل معيار مهم لقياس الاغتراب السياسي بينما يمثل (بدرجة أقل) انعدام المعنى السياسي عنصر قياسي في دراسة السلوك السياسي.

---

1) أحمد فاروق أحمد، **عوامل الاغتراب السياسي بين الشباب في المجتمع المصري – دراسة ميدانية مقارنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1992م.

كما قامت الدراسة بالتعرض لجذور الاغتراب السياسي "العجز السياسي، واللامعنى" وتأثيراته على السلوك السياسي. ودراسة العلاقة التداخلية ما بين أنماط الاغتراب السياسي. وتأثيراته على السلوك الانتخابي. وهل يمكن تفسير كل الأنماط المذكورة للاغتراب على مجموعة من المتغيرات الداخلية مثل (التعليم، النوع الاجتماعي، السن). وهل لذلك تأثير محدد على السلوك السياسي مثل (الإحجام عن التصويت في الانتخابات مثلاً).

وقد خرجت نتائج الدراسة أن الاغتراب السياسي لا يمكن فهمه وفق أنماط محددة بذاتها بل وجدت أن الجهود التي بذلت فيها ليست سوى الخطوة الأولى لفهم الاغتراب السياسي بشكل أعمق وبما يضمن فهم أسبابه ومؤثراته. كما أوضحت أن النتائج التي خرجت بها تمثل امتداد لنتائج الدراسات السابقة حول الاغتراب السياسي من ناحية المناهج والمفاهيم[1].إن الاغتراب السياسي لا يمكن حصره في أنماط معينة بحد ذاتها بل أنه يتسع ويتداخل مع أنماط ومؤثرات واسعة تجعل منه مفهوماً واسعاً وعميقاً لفهم السلوك السياسي.

هدفت دراسة ويلسون Wilson 1998 "الاغتراب السياسي في أمريكا والبنى القانونية للحركة الوطنية" لبحث التحديات الخطيرة التي تواجه الديمقراطية التمثيلية في المجتمع الأمريكي الذي أصبح مغترباً بشكل متزايد من العملية السياسية وفي ظل التراجع في معدل التصويت في الانتخابات، والمشاركة في الانتخابات الرئاسية التي هبطت نسبته من 62,8% في العام 1960 حتى وصل إلى 48,9% في العام 1996م. وفي تقييم لهذا التوجه للاغتراب السياسي في أمريكا، فإن الدراسة بحثت في الأسس القانونية لما اعتبرته أكثر المكونات اغتراباً في المكون السياسي الامريكي وهو: الحركة الوطنية.

واعتبرت الدراسة أن ركيزتي الديمقراطية التمثيلية هما قبول رأي الأكثرية واحترام تطبيق القانون على اعتبار أن الغرض من المشاركة في النشاط السياسي في الديمقراطية التمثيلية هي أن تصبح جزءاً من الأكثرية بحيث تكون قادراً على صناعة القانون.

---

1) Denters, Bas and Geurts, Peter, **Aspects of political alienation**: **an exploration of their differential origins and effects**. *Acta Politica*, vol. 18 (4), (1993), pp.445-468.

وقد خرجت الدراسة بخلاصة مفادها أن الحركة الوطنية تحتقر السياسة وبشكل جعلها تفصل نفسها عن النقاش السياسي في البلد وجعل أعضاءها يعززون معتقداتهم الخاصة بهم دون النظر إلى أي مكون آخر، حيث يرون بأن أخبار الإعلام الوطني إنما تمثل توجيهات الحكومة. واعتبرت الدراسة أن ظاهرة الاغتراب للحركة الوطنية هي مثال حي للاغتراب السياسي في امريكا[1].أي مكون سياسي ينتابه شيء من الريبة والشك تجاه النظام السياسي فإن ذلك يجعله يحتقر السياسة ويفصل نفسه عن النقاش السياسي مما يؤدي بأعضائه إلى تعزيز المعتقدات الخاصة بهم خارج إطار المجتمع.

بحثت دراسة ساوثويل وإيفرست Southwell & Everest 1998م "النتائج الانتخابية والاغتراب: عدم التصويت والتصويت الاحتجاجي للانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 1992م"مضمون الانتخابات الوطنية الأمريكية للعام 1992م لتحديد وبحث أسباب اختيار الأفراد المغتربين عدم المشاركة في التصويت في يوم الانتخابات واستجابة الآخرين للتعبير عن الاغتراب عن طريق التصويت لصالح مرشح الحزب الرئاسي الثالث "خارج إطار الحزبين المتنافسين" كتصويت احتجاجي، وقد أوضحت الدراسة أن هناك بعدين للاغتراب هما: عدم الفاعلية السياسية الداخلية (تقييم الفرد لمقدار السلطة والتأثير الذي يمكن أن يمتلكهما في مضامين الأحداث السياسية ومخرجاتها). وعدم الفاعلية السياسية الخارجية ("استجابة الحكومة" كتقييم كلي وعام لمقدار استجابة وقدرة المؤسسات السياسية في استيعاب كل أفراد المجتمع في الحياة السياسية) ، والفاعلية الداخلية والخارجية مرتبطتان بالمستويات المنخفضة للتصويت، بالإضافة إلى أن أولئك الذين صوتوا للتعبير عن الاستياء السياسي أو عدم الفاعلية الخارجية كانوا أكثر احتمالاً للتصويت لصالح المرشح الانتخابي خارج إطار الحزبين المتنافسين.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج على النحو التالي: في مضمون أي انتخابات فإن الفرد الذي أصيب بخيبة أمل تجاه النظام السياسي ليس له سوى سلوك أحد طريقين: إما التصويت الاحتجاجي أو الامتناع عن التصويت كما أن القدرات الذاتية الداخلية للفرد تؤثر على مشاركته أو

1) Wilson R. Huhn, **Political Alienation in America and the Legal Premises of the Patriot Movement**, 34 *Gonzaga Law Review* 417 (1998)..

ممانعته تجاه التصويت في الانتخابات. الكثير من الافراد المغتربين الذين لا يصوتون إذا ما خرجوا للمشاركة فإنهم يشاركون كمصوتين احتجاجيين لصالح مرشح لا يتوقع فوزه في الانتخابات. عندما يواجه الفرد وضع أو حالة خارجية تُفهم من قبله بأنها غير ضرورية، فإنه يكون واقع أمام خيارين: أولاهما أخذ إجراءات إصلاحية أو مغادرة المشهد السياسي "الاغتراب". الفرد الذي يشعر بالاستياء السياسي أقل احتمالاً أن يقوم بالمشاركة في السياسة، حتى إذا كان يعتقد أن الوضع السياسي الراهن يحتاج إلى معالجة مثل استجابة الأحزاب السياسية وفعالية العملية الانتخابية والتي لها تأثير أيضاً على قرار الفرد في المشاركة في الانتخابات من عدمه[1] المغتربين سياسياً إذا ما قاموا بالمشاركة في التصويت في الانتخابات فإنهم يختارون إما التصويت الاحتجاجي أو الامتناع عن التصويت. كما أن الفرد الذي يشعر بالاستياء السياسي لديه احتمال أقل بالمشاركة السياسية حتى وإن كان يعتقد أن الوضع السياسي الراهن يحتاج إلى معالجة.

تناولت دراسة بور Borre 2000 "القضايا الحرجة (الحساسة) والاغتراب السياسي في الدانمارك" مؤشرات الاغتراب السياسي (عدم الثقة في السياسيين والسخط تجاه الديمقراطية) لدى الناخبين الدانماركيين المرتبط بأوضاع قضية معينة و الشكاوى الاقتصادية لهم والتصويت لصالح الأحزاب ذات التأثير الصغير على السياسات الحكومية ، من منطلق بحث الثقة في القادة السياسيين الذين يعملون من أجل اتخاذ قرارات صائبة للوطن وأيضا بحث مدى اهتمام السياسيين ولو بشكل ضئيل بآراء المنتخبين.

وقد ركزت الدراسة على القضايا التي أظهرت إمكانية توليد عدم الاستقرار الانتخابي والاغتراب السياسي مثل: عضوية الاتحاد الأوروبي، عضوية حلف الناتو، مشاكل الهجرة واللاجئين، مخاوف حول النظام والقانون، القضايا البيئية، حالة الاقتصاد، قضايا تحقيق الرفاهية. كون الاغتراب سوف يتركز في مثل هذه الأوضاع السياسية التي تعارض فيها سياسة الحكومة في عدد محدود من مثل تلك القضايا الحرجة.

---

1) Southwell, Priscilla Lewis. ; Everest, Marcy Jean, **the electoral consequences of alienation: nonvoting, and protest voting in the 1992 presidential race**, *Social Science Journal,* Vol.35(1), 1998, pp. 9-43.

وتفترض الدراسة أنه حينما تنحرف سياسة الحكومة بشكل ملحوظ عن رأي الجمهور تجاه أي قضية، فإنها قد تتحول إلى الوضع الحرج. لذلك فإن نظرية القضايا الحرجة سوف تجمع ما بين الاختلافات الجماعية والفردية وما بين أوضاع قضية ما بين الحكومة والناخبين مع اتجاه السياسة الدانماركية المختلفة عن المحيط العالمي التي تؤدي لوجود الاغتراب السياسي للمواطن.

وقد خرجت الدراسة بأن القضايا التي لها أهمية حرجة هي تلك التي تتواجه فيها القيم العالمية لدى النخبة السياسية أمام أنماط مختلفة من قيم المعتزلين أو القوميين من عامة الجمهور، لذلك تعتبر الدراسة انه خلال الفترة من 1970 وحتى 1998 فإن انعدام الثقة والسخط تجاه السياسة قد تركزا بين معارضي حلف شمال الأطلسي "الناتو" و الاتحاد الأوروبي" من اليساريين ، إلا انه من العام 1990م فإن القضايا الطارئة للاجئين والهجرة قد أنتجت وضع جديد للاغتراب على اليمينيين، خصوصاً بعد التغير من النظام المحافظ إلى قيادة الحكومة الديمقراطية الاجتماعية في العام 1993م. واعتبرت الدراسة أن الفجوة السياسية ما بين الحكومة والاتحاد الأوروبي وكذا ما بين الحكومة وسياسات الهجرة تشكل المكونين الرئيسيين للاغتراب السياسي في التسعينيات[1] القضايا الحرجة التي تتعامل معها الدولة على المستوى المحلي بغرض مسايرة المحيط العالمي تؤدي إلى وجود الاغتراب السياسي لدى مواطني تلك الدولة وخاصة إذا ما اعتبروها لا تعبر عن مصالحهم.

وفي دراسة كاباشيما وآخرين Kabashima et all 2000 "المنتقدون العاديون أم الديمقراطيون المخذولون؟ الاغتراب السياسي في اليابان" تم بحث بنية الاغتراب السياسي لدى الناخبين اليابانيين، واعتبرت الدراسة أن الاغتراب السياسي إنما يعبر عن الجمع بين بعدين يمثلان فقدان الثقة السياسية وغياب العقلية المدنية ، و لدراسة العلاقة ما بين الحزبية والاغتراب السياسي فقد تم قياس درجات العامل الرئيسي لكلٍ من بعدي الاغتراب: العقلية المدنية والثقة السياسية في الفترة الحاسمة والهامة من سقوط سيطرة الحزب الديمقراطي الليبرالي في أول انتخابات أجريت في ظل النظام الانتخابي المعدل التي اتسمت فترته بالتغيرات السريعة في المشهد السياسي ومثلت انسيابية في التوجهات الحزبية للناخبين.

1) Borre, Ole, **critical issues and political alienation in Denmark**, *Scandinavian political studies*, Vol. 23 (4), 2000, pp.285-309.

وقد خرجت نتائج الدراسة أن الذكور والأشخاص ذوي المؤهلات العلمية العليا هم الأكثر إخلاصاً للحزبية بشكل عام كونهم أكثر ثقة وأكثر العقليات الذهنية انفتاحاً.

وبالنسبة لتقييم أداء مجلس الوزراء ودعم الآليات الديمقراطية المتعلقة بشكل وثيق بالثقة السياسية والعقلية المدنية. فقد أظهرت النتائج أن الداعمين للحزب الليبرالي الديمقراطي ليسوا أكثر مرونة من غيرهم حيث كانت النتائج تبين أنهم أقل من المتوسط ولكنهم أكثر ثقة سياسياً، بينما يمثل الداعمون للحزب الاشتراكي الياباني هم أكثر العقليات تفتحاً ولكنهم أقل ثقة سياسياً من غيرهم. كما أظهرت النتائج أن المستقلين لديهم نسبة أقل من المتوسط العام في كلٍ من بعدي الاغتراب: الثقة السياسية والعقلية المدنية.

واعتبرت الدراسة انه على الرغم أن الدعم الحزبي غير مستقر، إلا أن النظام السياسي في اليابان لن يخسر استقراره طالما أن الداعمين للحزب الديمقراطي الليبرالي والمستقلين يشكلون غالبية الجمهور من الناخبين. كما اعتبرت الدراسة أن ظهور حزب جديد قادر على تقديم نفسه كبديل للحزب الديمقراطي الليبرالي يعد أمراً مهماً لمستقبل الديمقراطية في اليابان[1]. يجب أن تتضمن فاعلية الحراك السياسي خلق تكوينات سياسية جديدة لاستيعاب الآمال والطموحات المتصاعدة للشعوب.

تطرقت دراسة ذيجسين و ديريكس Dierickx & Thijssen 2001 "اليمين المتطرف والاغتراب السياسي: لغز الخسارة" دراسة حالة لحزب Vlaams Blok في بلجيكا

لبحثت عوامل نجاح اليمين المتطرف في بلجيكا منذ اندلاع ما يسمى "الموجه الثالثة" من التطرف اليميني ، وتبحث ايضاً في الإجابة عن التساؤل المتعلق بمدى نجاح هذه الأنواع من الأحزاب باستغلال مشاعر الاغتراب السياسي المنتشرة لدى المواطنين.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين: الأول منها ناقش الاختلافات التي أسهمت بشكل واسع في إيجاد تصورات فاعلة بديلة في المجتمع. في الجزء الثاني من الدراسة تناولت صحة اتجاه السببية التقليدي الذي يربط ما بين "مشاعر الاغتراب والاتجاه نحو التصويت لصالح اليمين

1) Kabashima, I., Marshall, J., Uekami, T., Hyun, D., **Casual cynics or disillusioned Democrats? Political alienation in Japan**, *political psychology*, Vol. 21 (4), 2000, pp. 779-804.

المتطرف". وترى الدراسة أنه من المفيد إثبات هذه العلاقة عبر فرضية بديلة تتحدث عن عكس هذه العلاقة. وفي هذا الشأن خرجت الدراسة بأن التصويت المتكرر لصالح أحزاب اليمين المتطرف مثل Vlaams Blok إنما تعبر عن مشاعر "العجز السياسي الخارجي"[1].إن مشاعر الاغتراب السياسي لدى الجماعات والأفراد في الشعب يمكن استغلالها بشكل سيء من قبل الجماعات المتطرفة والذي يميل المغتربون إلى تأييدها هروباً من واقع الاغتراب السياسي الذي يعيشونه.

هدفت دراسة أدريان وجاري Adrian & Gary 2003، "هل تعد العرقية مهمة؟ دراسة وصفية في التشريعات والاغتراب السياسي بين اللاتينيين". لمعرفة تأثير التفسير الصوري للتشريعات على مستويات الاغتراب السياسي بين اللاتينيين عبر تطبيق نظرية التمكين السياسي التي تعتمد على ضرورة وجود آليات مشرعة تمكن الفاعلين السياسيين من الوصول إلى مواقع صنع القرار السياسي دون أي عوائق تستند على معايير التمييز السياسي والاجتماعي والإثني والثقافي وغيره.

ولقياس الاغتراب تم اعتماد سؤال مباشر يقيم اعتقاد المبحوث حول من هم المستفيدين الرئيسيين من الحكومة، "هل تعتقد أن الحكومة تدار بيد قلة من النخب السياسة الذين ينظرون إلى مصالحهم فقط، أم أنها تدار لمصلحة الجميع؟.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها: أن وجود ممثلين لاتينيين بمختلف عرقياتهم في المجالس النيابية والمحلية والبلديات والبيت الأبيض الأمريكي يرتبط بالمستويات المنخفضة للاغتراب السياسي بينهم إلا أن تأثير ذلك كان متواضعاً، ووجدت عوامل أخرى "ديموغرافية وسياسية وعرقية محددة" كان لها تأثير قوي على مستويات الاغتراب السياسي بين اللاتينيين.

وقد اعتبرت الدراسة أنه بالرغم من وجود برهان أو دليل متواضع لفرضية أن التمكين السياسي يقلل من الاغتراب السياسي إلا أنها اعتبرت أن التمثيل الصوري في المناصب الحكومية لوحده لا يمثل (أو ليس كافياً) لخلق أفراد ذوي فاعلية سياسية بين العرقيات اللاتينية إذا ما اضيفت

1) Thijssen, Peter & Dierickx, Guido, **The Extreme Right and Political Alienation**: **A Causality Riddle The case of the Vlaams Blok in Belgium**, *Paper prepared for presentation* At the ECPR Joint Sessions of Workshops Workshop 14: 'Democracy and the New Extremist Challenge in Europe' Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, France 6-11 April 2001.

إلى المصادر الفردية، وهذا يتعارض مع ما اورده (فينفتر 1970) في أن المصادر السياسية أيضاً تلعب دوراً في تقليل الاغتراب، فمثلاً المستويات العليا من المشاركة السياسية تقلل من الاغتراب بينما نجد أن العوامل الاخرى المتمثلة بالعوامل الديموغرافية والسياسية والإثنية المحددة لها تأثير أكبر على الاغتراب السياسي[1].التمكين السياسي الصوري لأي جماعة أو فئة لا يؤدي إلى تقليل الاغتراب السياسي وإن وجدت آليات تُشرّع تمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي ، إذ لابد أن يصاحب التمكين في المناصب السياسية شعور من تم تمكينهم في المناصب السياسية (انتخابا أو تعييناً) بالفعالية والقدرة السياسية .

بحثت دراسة جونسون Johnson 2005 "فهم الاغتراب في غرب كندا: هل الاغتراب الغربي هو المشكلة؟ هل عملية إصلاح مجلس الشيوخ هو الحل؟" في الأسس المفاهيمية للاغتراب الغربي "الاغتراب في غرب كندا" وتقييم عملية "إصلاح مجلس الشيوخ" فيما إذا كانت العلاج الأمثل للاغتراب في غرب كندا ، وتشكك الدراسة في الفرضية المطروحة سابقاً من قبل عالم السياسة "روجر جيبنز" والتي تقول: إن "الاغتراب الغربي" هو نوع استثنائي من الاغتراب الديني وهو أكثر شيوعاً لدى العديد من الكنديين في غرب كندا أكثر من أنواع الاغتراب الأخرى. وقد تعرضت لمشكلتين رئيسيتين لهذا المفهوم وتداعياته في محاولة لفهم كيفية الاغتراب في غرب كندا وهما: عدم الاعتراف بالتنوع الواسع والتعقيد للاغتراب الديني، وتهميش الاغتراب السياسي في غرب كندا.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن مشكلة الاغتراب السياسي تعد أساساً لفهم الاغتراب لكثير من المواطنين في غرب كندا؛ وذلك لأن الاغتراب السياسي متجذر في مشاعر عدم الرضا بالممثلين السياسيين، و المؤسسات، وإجراءات صنع القرار المرتبط بالحكومة التمثيلية.

وتستنتج الدراسة بأن عملية الإصلاح المؤسسي المتمثل في تطوير التمثيل الديني الفعال للحكومة الفيدرالية (مثل إصلاح مجلس الشيوخ) المنحاز إقليمياً وفق فرضية أنصار الاغتراب الغربي

1) Adrian D. Pantoja, Gary M. Segura, **Does Ethnicity Matter? Descriptive Representation in Legislatures and Political Alienation Among Latinos**, *social science quarterly*, vol. 84(2), 2003, pp. 441-460.

واعتبار إصلاحها علاج أمثل للاغتراب، حيث ثبت أن هذه العملية ليس لها أثر فعال، كون ذلك يعد إجراءً ذا فوائد محدودة[1] نجد أن الاغتراب السياسي يتجذر بشكل رئيسي في مشاعر عدم الرضا بالممثلين السياسيين والمؤسسات السياسية وإجراءات صنع القرار المرتبطة بالحكومة أكثر من ارتباطه باتجاه الممثلين السياسيين من الناحية الدينية.

تفترض دراسة محمد عمران 2006 "عوامل الاغتراب السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر– دراسة ميدانية ".وجود الاغتراب لدى طلاب جامعة الازهر ،لذا فهي تبحث العوامل المؤدية اليه ومدى وجودة و انتشاره بين طلاب الجامعة ومظاهرة المتعددة ،.وقد استعرضت الدراسة نظريا المشاركة السياسية لطلاب جامعة الازهر تاريخيا، وكذا اهم عوامل الاغتراب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج التي تثبت وجود اغتراب سياسي مرتفع لدى عينة الدراسة ، وأن هناك اهتمام ونشاط ومعرفة سياسية عند الذكور أعلى من الاناث، واعتقاد افراد العينة بأن اصواتهم غير مؤثره في العملية والاحداث السياسية في المجتمع الى عزوفهم عن استخراج البطاقة الانتخابية ، كما وجدت أن فشل الاحزاب السياسية في بلورة خطاب جاد قادر على استيعاب طلاب الجامعة ادى الى ضعف انضمامهم إلى الأحزاب السياسية، واعتبار الطلاب بعدم جدوى الاتحادات التي تمثل الطلاب لاعتقادهم أن الأجهزة الأمنية تسيطر على انتخاباتها، وبالتالي فإنها تملي على الطلاب نوع النشاط الذي ينبغي أن يمارسونه. وقد وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تعالج ظاهرة الاغتراب السياسي لدى طلاب جامعة الازهر[2] والاغتراب السياسي إذا ما اصاب المجتمعات فإن مستواه من العمق يلامس الشأن الخاص بالجماعات الفرعية المكونة للمجتمع السياسي، وهذا يضيف بعدا جديدا يمكن النظر اليها من زاويتين، الاولى: مقدار الضغوط التي يمثلها النظام السياسي بأجهزته وممارساته المؤسسية في تشكيل الاغتراب السياسي، والثاني: يتمثل في مقدار الشعور الشعبي في تفاقم الاغتراب السياسي الذي يصل الى تنظيم شؤونهم الخاصة.

---

1) Johnson, Robert. Lawson, **Understanding Alienation in Western Canada**: **Is "Western Alienation" the Problem? Is Senate Reform the Cure?**, *journal of Canadian Studies*, Vol. 39(2), 2005, pp. 127-155.

2) محمد صلاح عمران ، **عوامل الاغتراب السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر– دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة :كلية التربية، جامعة الازهر،2006م.

وفي دراسة أوسكارسون Oskarson 2008 "المخاطر الاجتماعية والاغتراب السياسي" تم بحث المخاطر التي تترتب على الاغتراب السياسي من افتراض أن عدم ممارسة الحياة السياسية وعدم الاهتمام بها لا يمثل خطورة طالما وجدت فرص متساوية لجميع المواطنين للانخراط في السياسة أما إذا كانت المشاركة السياسية تعاني من انشقاقات هيكلية (تمييزية) فإنه لا يتم تمثيل بعض الجماعات على الوجه الصحيح مما يعني وجود مخاطر اجتماعية وسياسية تهدد الدولة والنظام.

وفي صدد إثبات ذلك قامت الدراسة ببحث متوسطات القيم لأبعاد "الاهتمام السياسي، الثقة السياسية والاغتراب السياسي" لعدد (24)دولة من الاتحاد الأوروبي، وكذا دراسة العلاقة بين الاغتراب السياسي ومعدل المشاركة في الانتخابات، حيث وضعت مقياس مكون من عشر درجات يبدأ من (0= الأكثر اغتراباً، وحتى 10= أكثر تكاملاً) وذلك لقياس المشاركة في آخر انتخابات تم إجراؤها، وكذا لقياس الشعور بالميل نحو التصويت لحزب معين كما تم أيضاً وضع تصنيف للاغتراب السياسي في خمس دول أوروبية كنموذج.

لقد اعتبرت الدراسة بأن القدرة التمييزية لمؤشر الاغتراب السياسي على علاقة بالأنشطة السياسية التي لا ينبغي النظر لها بشكل عابر. وأحد الأبعاد التي أنشأت مؤشر الاغتراب هو "الاهتمام السياسي" الذي ثبت بأنه على علاقة وطيدة بالحدث السياسي.

وقد خرجت الدراسة بإثبات أن هناك علاقة ما بين المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالعولمة والتطور المصاحب للديمقراطيات الناشئة وما يترتب عليه من وضع اقتصادي واجتماعي متردي، الذي يؤدي إلى قلة الاهتمام السياسي من قبل النظام الحاكم لانشغاله بمثل هذه القضايا. وينعكس أيضاً في انحسار الثقة السياسية لدى المواطنين تجاه النظام السياسي مما يؤدي في النهاية إلى ظهور الاغتراب السياسي. وقد أكدت الدراسة على أنه لا يمكن فهم الاغتراب السياسي من بعد وحيد[1] هناك أبعاد خارج حدود الدول قد تلعب دوراً في تكوين مشاعر الاغتراب السياسي للشعوب نتيجة اهتمام النخب الحاكمة بالقضايا خارج إطار الإقليم مما يؤدي إلى قلة اهتمامها بقضايا الداخل، كما عمقت هذه الدراسة من قناعات الباحث في أنه لا يمكن فهم الاغتراب السياسي من بُعد وحيد.

1) Oskarson, Maria, **Social risk and political alienation**, **paper prepared for the Nordic political association** (NOPSA) YV conference in TRomso, Norway 6-9 august 2008.

وأيضاً قامت أوسكارسون Oskarson 2010 في دراستها "التهميش الاجتماعي والسياسي في الأوقات الصعبة" في بحث الاغتراب السياسي بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة وآثار العولمة التي أدت إلى انقسامات جديدة بين المستفيدين من الأزمة والخاسرين فيها، وخاصةً فيما يتعلق بمواقع الخطر الاجتماعي، وكذا فيما يتعلق بالمواقف السياسية والتعاطف الحزبي، وقد رأت الدراسة أن هناك أيضاً أسباب أخرى قد تؤدي إلى المزيد من الانقسامات فيما يخص المشاركة السياسية والفعالية السياسية بين الجماعات، تفترض الدراسة أن هناك علاقة ما بين التهميش الاجتماعي والتهميش السياسي ، ولابد من فهم التهميش السياسي جيداً للجماعات الأكثر تعرضاً لخطر هذا التهميش والآليات التي تقف وراءه، وعليه فإن هناك احتياج بشكل متزامن لدمج كلاً من بُعد "الاهتمام" مع بعد "الثقة" لعلاقة الشعب بالسياسة. وهنا افترضت الباحثة أن الاغتراب السياسي يمثل مجموع كلاً من عدم الاهتمام بالسياسة مع عدم الثقة السياسية.

وقد أظهرت الدراسة من خلال التحليل على أساس المسح الاجتماعي الأوروبي للعامين 2004 و2008م أن الاغتراب السياسي يرتبط بشكل واضح بالمواقف الاجتماعية الخطرة في جميع البلدان التي شملها المسح (17 بلدا). إن وقوع الأزمة المالية في العام 2008م أدى إلى زيادة الانشقاقات بسبب هذه المواقف تفوق معظم التوقعات حيث أنه لا يبدو أن سياسات الرعاية الاجتماعية السخية التي بذلت للتقليل من تأثير خطورة المواقف الاجتماعية على الاغتراب السياسي، بل على العكس من ذلك، أوضحت النتائج، وإن كانت نوعاً ما غامضة، أن خطورة المواقف الاجتماعية في ظل نظام الدعم السخي يمكن أن ينظر إليها على أنها حالة شاذة لم تلب ما كان يتوقع منها في المجال السياسي مما أدى إلى زيادة الاغتراب السياسي[1]. إذا هناك علاقة بين الاغتراب السياسي والمواقف الاجتماعية الخطرة وخاصة للجماعات التي تعاني من التهميش الاجتماعي والتهميش السياسي كما استفاد في معرفة أن الاغتراب السياسي يمثل مجموع كلاً من بعد عدم الاهتمام بالسياسة وانعدام الثقة السياسية في المجتمع.

1) Oskarson, Maria, **Social and Political Marginalization in Hard Times**, *paper prepared for the 2010* American Political Science Association (APSA) annual meeting in Washington D.C. , USA September 2-5 2010 and Swedish Political Science Meeting in Gothenburg, (September 30 to October 2) 2010.

وفي دراسة ساوثويل Southwell 2012 "الاغتراب السياسي: المضامين السلوكية للفاعلية والثقة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 2008م" تم بحث ثلاثة أبعاد رئيسية للاغتراب السياسي: البعد الاول يتمثل في **الفاعلية الداخلية** (تقييم الفرد لمقدار السلطة والتأثير الذي يمكن أن يمتلكهما في مضامين الأحداث السياسية ومخرجاتها)، والبعد الثاني يتمثل في **الفاعلية الخارجية** ("استجابة الحكومة" كتقييم كلي وعام لمقدار استجابة وقدرة المؤسسات السياسية في استيعاب كل أفراد المجتمع في الحياة السياسية) ، بينما يتمثل البعد الثالث في **الثقة السياسية** ، وقد اعتبرت الدراسة بأن الإناث والسود واللاتينيين كانوا الأكثر في عرض مشاعر انعدام الفاعلية الداخلية والخارجية، بينما نجد أن الثقة السياسية كانت مرتفعة بشكل كبير فقط بين الحزبيين الأقوياء و المثقفين.

وقد خرجت الدراسة بأن الفاعلية الداخلية تزيد من إقبال الناخبين، بينما كانت مؤشرات الفاعلية الخارجية والثقة السياسية ضعيفة. كما وجدت أن هناك ارتباط إيجابي بين الفاعلية الداخلية والخارجية من حيث التصويت لصالح باراك أوباما، بينما كانت مؤشرات الثقة السياسية عندهم ضئيلة. وتؤكد الدراسة بأن التعليم والحزبية يلعبان دور في رفع مستوى الثقة السياسية. كما تبين أن انخفاض الثقة السياسية يرتبط بانخفاض المشاركة السياسية ومحدودية الخيار السياسي. ووجد أيضاً أن هناك تأثير لتقييمات الأفراد للأحداث السياسية الهامة على ممارساتهم السلوكية[1]. يحدث الاغتراب السياسي بناءً على استجابة للفاعلية السياسية الداخلية والخارجية وفق منظورين الاول :منظور شعوره بعدم القدرة على تغيير الواقع والأحداث السياسية نتيجة انعدام الخيارات أو محدوديتها، بينما يمثل المنظور الآخر في عدم قدرة النظام السياسي على احتواء وتفعيل واستيعاب كل أفراد المجتمع، الأمر الذي لا يؤدي إلى بناء ثقة متبادلة ما بين مؤسسات الدولة والمجتمع. ومن هنا أدرك الباحث أن الاغتراب السياسي يحدث نتيجة عجز السلطة عن استيعاب الفاعلية الداخلية لمواطنيه وكذلك يحدث الاغتراب نتيجة انعدام الثقة السياسية حتى وإن وجد استيعاب لكل أفراد المجتمع.

1) Priscilla Southwell, **Political Alienation**: **Behavioral Implications of Efficacy and Trust in the 2008 U**.**S**. **Presidential Election**, *review of European studies*, vol. 4 (2), 2012, pp. 71-77.

مناقشة الدراسات السابقة: Discussion of previous studies

لغرض تحقيق الفائدة العلمية لهذه الدراسة تم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر واشتملت على (42) دراسة باللغة الإنجليزية و(3) دراسات باللغة العربية، وهذه الدراسات أجريت في بيئات أجنبية وغربية متعددة وقد تنوعت من حيث الموضوع مما يترتب عليه تفاوت فيما بينها من حيث الأهداف والأدوات والوسائل وبيئات التطبيق والنتائج، وبناءً على كل ما سبق أدرك الباحث أن هناك اختلافاً بين دراسته والدراسات السابقة وتمثل الاختلاف في عنوان الدراسة، هدف الدراسة، أدوات الدراسة ووسائلها والبيئة التي تم تطبيق الدراسة عليها وبالتالي فإنه سيكون هناك اختلاف حتمي في النتائج التي سيتم التوصل إليها. إلا أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسات إذ كوّن نتيجة لها نوع من التبصر في بحثه ، وأمدته بمجموعة من المعارف والنتائج التي أعادت بلورة المفهوم والموضوع ووسعت من مداركه العلمية والمنهجية والتطبيقية في ميدان دراسته الحالية، و قد استفاد من مواطن القوة لهذه الدراسات، كما حاول قدر الإمكان تجنب مواطن ضعفها، وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز بالآتي:

عنوان الدراسة : عنوان الدراسة الحالية هو الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها "دراسة تطبيقية على اليمن 1962-2008م" وهو ما يمثل اختلافاً عن كل العناوين للدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث، كما أنها تعد – حد علم الباحث- أول دراسة تناولت موضوع الاغتراب السياسي في الجمهورية اليمنية.

هدف الدراسة: حيث أن هدف الدراسة يتمثل في معرفة علاقة شكل الدولة ونظام الحكم فيها في تكوين مشاعر الاغتراب السياسي ودور ذلك في عملية الاستقرار السياسي في المجتمع اليمني وكذا الكشف عن الأسباب الخفية للصراع السياسي في اليمن في فترات تاريخية مختلفة مرت اليمن فيها بظروف تكاد تكون شاملة لكل أنواع الدول ونظام الحكم فيها (الاستعمار – الملكية – الجمهورية – نظام الحزب المسيطر – الشمولية – الأوليجاركية – الثيوقراطية- الأوتوقراطية – الديمقراطية – الديمقراطية الشكلية) وهو ما اختلف عن مجمل الدراسات السابقة من حيث أهدافها.

وسائل وأدوات الدراسة: اختلفت وسائل الدراسة و أدواتها عن الدراسات السابقة حيث أستخدم الباحث مجموعة من النظريات والدراسات والمزج بينها واستخراج الترابط المعرفي الذي يمثل بنية بحثية تنظيرية استفاد منها في الدراسة التطبيقية.

النتائج التي توصل إليها الباحث : نظراً لاختلاف كل ما سبق عن موضوع الدراسة وهدفها وأدواتها ووسائلها، فإن نتائج الدراسة الحالية تختلف عن نتائج كل الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث في متن هذه الأطروحة.

الجديد في هذه الدراسة: توضح هذه الدراسة أن الاغتراب السياسي له أبعاد مختلفة من حيث الأسباب ومن حيث النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها من وجهة نظر علمية محايدة .**كما** بينت أن الاغتراب السياسي كمفهوم يمكنه أن يفسر الحياة السياسية من واقع نظري وتطبيقي تم بحثه وإثباته مما يصبغها رصانة علمية وأكاديمية .**وكذا** يختلف موطن هذه الدراسة و الفترة الزمنية لها كما يختلف الموضوع الذي تبحثه أيضاً عن كل الدراسات السابقة .

خاتمة الفصل:

بعد أن تم استعراض الدراسات السابقة و فقاً لمنظوراتها المختلفة للاغتراب السياسي تبين بل وتأكد أن هناك علاقة وطيدة ما بين الحياة السياسية والشعور بالاغتراب السياسي ، هذه العلاقة توضح أن الاغتراب السياسي يمثل محك حقيقي للعديد من العلاقات ما بين السلطة والمجتمع.

وعلى الرغم من كون هذه الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة تبين مفارقات لاستخدام مفهوم الاغتراب السياسي إلا أن جميعها تكاد تُجمع على أن للاغتراب السياسي دور في تفعيل مشاعر السخط وعدم الرضا عن الدولة والنظام السياسي فيها بل وعلى مؤسسات الدولة و الأشخاص الفاعلين فيها (مسؤولي الدولة).

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسات السابقة اتضح لنا أن الاغتراب السياسي استخدم استخدامات متعددة، فقد عبر عن مجموعة من المعايير التي استخدمت كأبعاد يمثلها وهي: فقد القوة (العجز

السياسي) واللامعيارية "الانومي"(انعدام المعايير) والعزلة السياسية وانعدام أو ضعف المشاركة السياسية وانعدام الفاعلية السياسية واللامبالاة السياسية والسلبية السياسية وانعدام الثقة السياسية، والفجوة بين النظام السياسي والدولة، وانعدام شرعية الدولة، والشعور بالغُبن السياسي والاستياء السياسي والإحباط السياسي والغربة السياسية، وفقد المعنى السياسي واحتقار السياسة والسخط السياسي واليأس السياسي والتهميش السياسي وعدم الاهتمام السياسي وانعدام التمكين السياسي وانعدام الحراك السياسي وجمود الفاعلين السياسيين، وعدم الرضا عن الممثلين السياسيين أو المؤسسات السياسية أو كلاهما، واختلال الفاعلية السياسية (الداخلية والخارجية)، واختلال الواقعية السياسية (اختلاف التصورات الشعبية للنظام الديمقراطي مع ما يتم تطبيقه واقعياً)، والحرمان الاجتماعي والسياسي، والعجز السياسي الخارجي(عدم القدرة عن صد الضغوط الدولية على الدولة).ومن هنا ندرك أن الاغتراب السياسي ليس مفهوماً يمكن التعرف عليه من بُعد وحيد وإنما يعبر عن مفهوم عميق يعبر عن مجموعة مركبة من الأبعاد التي يتمثل فيها ، ما يعني أنه يمكن من خلاله تفسير الحياة السياسية من منظور واسع النطاق.

كما نجد أن الاغتراب السياسي أدى إلى مجموعة من النتائج منها: رفض النظام السياسي، والشعور بعدم اهتمام المؤسسات السياسية والقادة السياسيين بآمال وتطلعات الشعب، تنامي النزعات العرقية، ظهور العنف الثوري العرقي والطائفي، الفساد السياسي، الرغبة في الانتحار، ورفض معايير المجتمع وثقافته، والشعور بعدم الانتماء، عدم الاهتمام بالمشاركة في السياسة وعدم الاهتمام بالأحداث السياسية الجارية، التصويت السلبي (صوت بلا جدوى أو عشوائي)، الخوف السياسي (الخوف من المشاركة في الحياة السياسية)، التصويت الاحتجاجي الرافض (التصويت ضد)، اختيار الرموز المتطرفة، الميل إلى التمرد والمعارضة، ازدياد الشعور بالسخط من الأوضاع الراهنة، والسلوك السياسي الاحتجاجي، وتهاوي الموقف العام تجاه العملية السياسية الديمقراطية، وانخفاض التفاعل السياسي، وتهديد استمرار النظام السياسي، وانعدام دعم النظام السياسي، وانعدام الاستجابة للنظام السياسي، وعدم الالتزام السياسي، ورفض النظام السياسي. ومن هنا فالاغتراب السياسي يؤدي إلى مجموعة من النتائج التي تهدد النظام السياسي بل والدولة أيضاً، فله تأثير مباشر وفعال في تهديد استقرار النظام وبقائه، والإخلال بالمعادلة السياسية في المجتمع.

الفصـــل الثانـي

الاغـتراب السياسـي

(المفهوم والتعريف والمجالات)

Chapter Two

Political Alienation

(Concept ,Definition and Fields)

منذ ظهور الاغتراب كمفهوم فقد أثار كثيراً من الجدل، وإن كان يتم تناوله بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، فعلى الرغم من الزخم العلمي الذي أثاره إلا أنه كان –كمصطلح– يشوبه الكثير من الغموض، وقد تم التعرض له من قبل المفكرين والفلاسفة في مختلف المدارس الفلسفية والفكرية، كما تم تناوله في الكثير من الجوانب التي تمس حياة البشر.

ومنذ أن تناوله كارل ماركس في نظريته وظهوره بشكله الصريح والمجرد في النظرية المادية التاريخية والمصطلح في استخدام واسع وخرج من مفهومه الاجتماعي إلى مفاهيم أخرى ذات أطر واستخدامات متنوعة.

لم يعد يقتصر استخدام الاغتراب على النظرية المادية وحدها، ونتيجة لاستخدامه المتكرر والواسع فقد أزيل عنه الكثير من الغموض الذي كان يكتنف استخداماته، وتوالت الدراسات والأبحاث التي تنظر إليه من جوانب متعددة ومختلفة كلٌ بحسب اهتمامه.

وكون الاغتراب كمفهوم استخدم في كافة المجالات العلمية والاجتماعية، ومن هذا المنظور فإن الاغتراب كمصطلح ومفهوم لا يمكن إرجاعه إلى علم اجتماعي بحد ذاته بل –وعلى العكس من ذلك– يمكن استخدامه ليعطي مدلولاته بناءً على العلم الذي يبحث فيه، ومن هذا المنطلق سيتم استعراض الاغتراب كمفهوم ومدلولات من حيث الجذور الفكرية له وتعريفاته بشكل عام ووفقاً لما يخص هذه الدراسة من منظوره السياسي.

كما سيتم التعرض لأهم المجالات التي يمكن اعتبارها محركاً للاغتراب السياسي ومجالاً خصباً لظهوره على مستوى الدولة أو النظام السياسي أو على مستوى المجتمع وذلك بالتعرض له في مجالاته الاجتماعية أو السلوكية أو الثقافية أو الاقتصادية أو فيما يتعلق بالمجال السياسي ميدان بحث هذه الدراسة.

المبحث الأول

مفهوم الاغتراب وتعريفه

Alienation Concept & Definition

أولاً: الجذور الفكرية للمفهوم:

تأتي معانى (غرب، غربة، اغتراب، غرابة، تغريب) في اللغة العربية بمعنى واحد وهو البعد والتنحي عن الناس[1].والكلمة المعروفة حالياً (اغتراب) يقابلها الكلمة الانجليزية (Alienation) ومصدرها الإنجليزي يعني (to Alienate) حيث يشير إلى أن شخصين أصبحا غريبين estranged كل عن الآخر[2] كما يقابلها الكلمة الفرنسية (Alienation) والألمانية (Entfremdung) ، وقد اشتقت الكلمتان (الإنجليزية والفرنسية) أصلهما من الكلمة اللاتينية (Alienato) وهي أسم مستمد من الفعل اللاتيني (Alienare) والذي يعني نقل ملكية شيء ما إلى آخر، أو تعني الانتزاع أو الإزالة ،وهذا الفعل مستمد بدوره من كلمة أخرى هي (Alienus)، أي الانتماء إلى شخص أخر أو التعلق به، وهذه الكلمة الأخيرة مستمدة في النهاية من اللفظ (Alius) الذي يدل على الآخر كإسم أو صفة [3].

ويعتبر مفهوم الاغتراب من المفاهيم الفلسفية القديمة التي استخدمها الكثير من الفلاسفة، فلو بحثنا في فلسفة كانت Kant لوجدنا مفهوم الاغتراب ماثلاً كفكرة وإن لم يستخدم "اغتراب" كمصطلح، حيث جاءت فلسفة كانت الأخلاقية بمثابة تعويض عن عجزه السياسي لأنها جاءت إبان فترة تاريخية كان يدرك فيها المثقفون والفلاسفة الألمان عجزهم السياسي نتيجة عدم قدرتهم

(**1**) سناء حامد زهران، **إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب**، ط1 ، القاهرة: عالم الكتب، 2004م،ص103.

2) Irving Zeitlin, **ideology and the development of sociological theory**, N.J.: prentice-Hall, 1968, p. 85.

(**3**) انظر في ذلك:

- محمود رجب، **الاغتراب**،ط1 ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1978، ص34 .
- ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، ترجمة كامل يوسف حسين، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 63 .
- إبراهيم عيد، الاغتراب النفسي، مصر: **الرسالة الدولية للإعلان**، 1990م ، ص39.

-Schacht ,R ;**Alienation**; N.Y. Doubledag &company inc.1970.p1

على تغيير المجتمع. كما وجد الاغتراب أيضاً في فلسفة فيشته Fichte تحت مسمى التخارج "Entausserung" والذي كان يقصد به "التخلي والتنازل"، وكذلك نجد شيلر Schiller تعرض للمفهوم باستخدامه كلمة غريب بالألمانية"Fremd"وأيضاً ظهر في فلسفة هيجل Hegel تحت عنوان "التخارج" Entausserung إلا أنه استخدمه بشكل مزدوج ذو معنيين الأول يعني الانفصال والثاني بمعنى التخلي أو التنازل.

وبالبحث في استخدامات الكلمة اللاتينية القديمة واشتقاقاتها في اللغتين الانجليزية والفرنسية نجدها تدل على عدة معان منها[1]:

المعنى القانوني: ويمثله الفعل (Alienare) والذي يدل على نقل أو تحويل أو تسليم أي شيء إلى شخص أخر ومعنى هذا أن ما هو ملك لي وينتمي إلي يصبح ملكاً لغيري غريباً عني أو هو انتقال أو بيع مال أو حق ، وينظر إلى الشكل القانوني للاغتراب من منظور فلاسفة المنطق والسياسة أن تلك الحقوق التي يمكن التخلي عنها هي الحقوق التي لا يمكن التصرف بها، أو التي لا يمكن أن تؤخذ (ويقصد بها الحقوق السياسية والمعنوية أكثر منها المادية).

المعنى الاجتماعي : ويستخدم للتدليل على الانسلاخ (Detechment) سواء عن الذات أو عن الآخرين وبمعنى أخر فإن علم الاجتماع يفسره بانحلال الرابطة بين الفرد والآخرين.

المعنى النفسي (السيكولوجي): ويدل على الشرود الذهني أو غياب الحس والوعي وقد تعني أيضاً حالة فقدان الوعي والعجز أو فقدان القوى العقلية أو الحواس والمعنى يساوي الضعف الفكري العام.

(**1**) . أنظر في ذلك :-

- حسن محمد حماد، **الاغتراب عند إريك فروم**، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995م، ص38-42 .
- محمود رجب، الاغتراب،مرجع سابق الذكر ، ص34-43 .
- ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م، ص29 .
- عبد الجبار، مرجع سابق الذكر ،ص9.

-Schacht, **OP cit**,Pp2-3.

–David Robertson, **a dictionary of modern politics**, third edition, Europa publications, 2002, p.12.

المعنى الديني: ويمثل انحلال الرابطة بين الفرد والآلهة وهذا يتعلق بانفصال الإنسان عن الله أي بالخطيئة ويرجع استخدامه إلى اللاهوت البروتستانتي أو حتى أبعد من ذلك .

المعنى الفلسفي "الميتافيزيقي": ويعني تخارج (اغتراب) الذات عن ذاتها على هيئة موضوعات وأفعال، وهذا التخارج عملية ضرورية للوجود أو للتواجد والمعرفة وهو إيجابي معقول طالما الذات تسيطر على مخلوقاتها (جميع إبداعاتها وأعمالها)، بينما إذا ما استطاعت هذه الأعمال والإبداعات أن تبتعد عن الذات (تغترب عنها) فإن الاغتراب يصبح ذو دلالة سلبية غير مقبولة.

ومفهوم الاغتراب (alienation) لا يمكن إرجاعه إلى عصر ما دون آخر ، أو خصائص حضارية معينة دون حضارة أخرى[1] فمنذ ظهوره كمفهوم واضح المعالم في أواخر القرن الثامن عشر [2] وقد شاع استخدامه في التراث السوسيولوجي المتعلق بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، وذلك للوقوف على طبيعة وحدود اغتراب الإنسان عن المجتمع والتنظيمات الاجتماعية واغترابه عن نفسه [3].

فالاغتراب ظاهره إنسانية متعددة الأبعاد يعيشها الفرد وتضرب في عمق الوجود الإنساني[4] وفي الحاضر نجده بات بشكل ما يخدم توصيف أشد الظاهرات تبايناً وتنوعاً، فنجده حاضراً في الحرمان من الملكية إلى العمل القسري، ومن عبادة المال إلى المرض النفسي، ومن القلق إلى السلبية السياسية، ومن التمرد إلى ضعف الإيمان، ومن الغربة عن الله في اللاهوت، إلى غربة الفردي عن الاجتماعي في الفلسفة [5] ، هذا التعدد قد أكسب مفهوم الاغتراب مدى يتسع معه معناه[6] فقد استخدمه علماء اللاهوت والفلسفة والاقتصاد والاجتماع والتربية وعلم النفس والطب النفسي والأدباء بمختلف أدواتهم التعبيرية [7].فنظراً لثراء محتواه وكذلك تعدد مجالاته واستخداماته ولتنوع

(**1**) عاطف عمارة، **الشخصية المقتدى به** ، مصر: نشر هلال بوك شوب، 1996م ، ص22.

(**2**) مالح عبدالجبار، **المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب**، ط1، مؤسسة بيجال للدراسات والنشر، 1990، ص3.

3) Mizurchi Ephrain H., **Success and opportunity**, London, Collier Macmillan limited, 1964, p.41.

(**4**) سناء حامد زهران، مرجع سابق الذكر، ص103.

(**5**) مالح عبدالجبار ، مرجع سابق الذكر، ص5.

(**6**) عاطف عمارة، مرجع سابق الذكر ، ص23

(**7**) انظر في ذلك:

- إبراهيم عيد، مرجع سابق الذكر ، ص38.
- مالح عبدالجبار، مرجع سابق الذكر، ص5.

الأطر والمنطلقات النظرية للذين يستخدمونه فإن الاغتراب كمصطلح وموضوع يكاد يمثل ميدان بحث مشترك للكثير من العلوم التي تتخذ من الإنسان محوراً لها.

وكون الاغتراب ظاهرة تدخل وتترامى أبعادها في كل مناحي ونسيج الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، فإنها تأتي لإكراهات تتمثل في القمع التاريخي السياسي والأخلاقي والتربوي والاقتصادي والإداري وبحيث أصبح الاغتراب واحد من المشكلات التي نواجها اليوم[1].

لقد تشعبت استخدامات هذا المفهوم وتنوعت على مدى قرنين من تطور الفكر الفلسفي والاجتماعي ابتداء من هوبز وجون لووك مروراً بجان جاك روسو ونتشه وشيلينغ وصولاً إلى هيجل وفيورباخ [2]، كما تناوله وكفيل وكذلك ماركس ومن بعده دوركايم [3]،كما أنه يعد من المفاهيم الأساسية في النظرية الماركسية [4] ، ولم تنته مرحلته الفكرية عند هذا الحد بل استمرت حتى القرن العشرين [5].

وكونه يشير إلى حالة تتحول فيها العلاقات الطبيعة والسياق الطبيعي للأشياء إلى سياق غير طبيعي [6] فقد أصبح مفهوم الاغتراب يحتل مكانة هامة في العصر الحاضر بحيث صار من المألوف أن نسمع عن تفسير الحياة في عصرنا الحالي من خلال مفهوم الاغتراب [7].

والاغتراب بشكل عام هو اغتراب عن (أي شيء) بمعنى أنه يكون اغتراب عن الثقافة أو المجتمع أو الأسرة أو الأصدقاء أو السياسة...الخ، إلا أنه يجب التنبيه إلى نسبية المفهوم فقد يكون الفرد مغترباً عن جماعة ما وليس مغترباً عن الأخرى، بمعنى أنه قد يكون مغترب عن السياسة لكنه

(**1**) سناء حامد زهران، مرجع سابق الذكر، ص103.

(**2**) مالح عبدالجبار، ، مرجع سابق الذكر،ص3.

(**3**) السيد علي شتا، مرجع سابق الذكر ، ص28.

(**4**)محمود عودة، أسس علم الاجتماع، بيروت: دار النهضة العربية، (ب،ت) ، ص104.

5)Schacht ,R, **op cit** .p.p7-8.

(**6**)محمود عودة، مرجع سابق الذكر ، ص104

(**7**) سناء حامد زهران، مرجع سابق الذكر، ص103.

غير مغترب عن المجتمع، و يشعر الفرد بأنه منعزل انفعالياً عن كل الجماعات المرجعية التي يتمنى أن ينتمي إليها، وبذلك يشعر بأنه وحيد وضائع [1].

ونجد أن الاغتراب يعتبر مؤشر فائق الحساسية للمتغيرات النفسية والتأثيرات الاجتماعية حيث يمثل بؤرة من مشاعر الحزن والعزلة وفقدان الاتجاه لدى المصابين بالاغتراب والتي تعد هي نفسها مكوناته [2].و بشكل عام فالاغتراب يعتبر أحد التكاليف السيكولوجية التي ترتبط بعجز الفرد عن الوصول إلى أهداف ذات معنى في الحياة ، بمعنى أوضح فإن الاغتراب يرتبط بشكل وثيق مع الإحباط [3].

ويوجد أكثر من تفسير للمفهوم و تختلف الآراء حول تحديده من حيث كونه سمة أو حالة مؤقتة، فيرى البعض أن الاغتراب سمة مميزة للإنسان منذ القدم وأن اغترابه يعني انفصاله من وجوده الإنساني ، بينما يرى البعض أن الاغتراب حالة مؤقتة تصيب الفرد نتيجة لبعض العوامل الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والمؤثرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع في فترة معينة وتؤثر على سلوك بعض الأفراد واتجاهاتهم نحو المجتمع الذي يعيشون فيه بل نحو أنفسهم أيضاً ويشعرون بعدم الأمن والانتماء وافتقاد القدرة على التواصل [4].

كما أن الأغتراب (بشكل عام) يشير إلى عملية معقدة ذات جوانب متعددة مجملها يعني تحول إنتاج النشاط الإنساني والاجتماعي بل وتحول نتاج قدرات الإنسان وطبيعته إلى شيء مستقل عنه تنتفي سيطرته عليه[5].

حيث نجد أن هناك العديد من المحاولات لتحديد أبعاد الاغتراب حيث نجد ديفيدز Davids قد تناول الاغتراب من خلال خمسة أبعاد مختلفة تتلخص في: التمركز حول الذات

(**1**) فرانك ج برونو، **الاعراض النفسية** ، ترجمة رزق سند ليلة ، (د، ن) القاهرة ، 1993، ص38

(**2**)راجع في هذا الصدد:

- Herman,J. **Trauma and discovery**. New York: Basic Books, Harper. (1992) ,p.52,p.96.
- Reber, A. **The penguin dictionary of psychology**. London: Penguin Books, 2nd ed. (1995). ,p.24.

(**3**) فرانك ج برونو، مرجع سابق الذكر ، ص43 .

(**4**)سناء حامد زهران، مرجع سابق الذكر، ص106 .

5) Rosenthal, M&P. Yadin (ed), **a dictionary of philosophy**, Moscow, 1967, p.15.

Egocentricity ، فقدان الثقة Distrust ، الإفراط في التشاؤم Pessimism ، القلق Anxiety ، الاستياء Resentment. [1]

بينما نجد "سيمان" Seeman تحدث عن الاغتراب من خمسة أبعاد هامة تمثلت في: فقد القوة powerlessness ، اللامعنى meaninglessness ،اللامعيارية Normlessness ، العزلة الاجتماعية social isolation ، اغتراب الذات self-estrangement. [2]

وقد اعتمد دين Dean مقياساً للاغتراب مكون من ثلاثة أبعاد هي فقد القوة powerlessness ، اللامعيارية normlessness ، العزلة الاجتماعية social isolation.[3]

و خلص مدلتون middleton بأنه يمكن قياس الاغتراب من خلال ستة أبعاد تتمثل في: العجز، اللامعنى، اللامعيارية، الغربة الاجتماعية، الغربة عن لعمل، الغربة عن الثقافة[4].

أما ماكلوسكي وتشار McClosky & Schaar فقد تناولا الاغتراب من منظور الأنومي Anomy "اللامعيارية" حيث اعتبرا أن الشعور بالأنومي يأتي نتيجة للتنشئة الاجتماعية والتعلم والمعايير الاجتماعية، حيث تتحكم فيه ثلاثة عوامل نفسية هي العوامل المعرفية، والعوامل الانفعالية، ومعتقدات ورأي الأفراد، واعتبرا أن المشاعر المحددة لدى الأفراد المغتربين تنعكس على شكل سلوكيات محددة" [5].

وللاغتراب ثلاث مراحل تمثل **المرحلة الأولى**: مصادر الاغتراب وتنقسم الى :التجزئة والتفتت الاجتماعي ، هيمنة الدولة على المجتمع: أزمة المجتمع المدني ، تسلط الأنظمة الاجتماعية القسرية: النظام الأبوي وهيمنة المؤسسات الدينية، والتربية الاستظهارية ، الاستغلال الطبقي والظلم

---

1) Davids, A., **Alienation**, **social apperception and ego structure**, journal of consulting psychology, vol. 19, 1955, pp.21-22.

2) Seeman, M., **on the meaning of alienation**, American sociological review, vol. 24, 1959, pp.776-784.

3) Dean, D., **alienation**: **meaning and measurement** , op, cit., pp.753-758.

4) Middleton, R., **Alienation Race and Education**, American sociological review, vol. 28 (6), 1963, pp. 973-976.

5) للمزيد من المعلومات انظر دراسة:

McClosky & Schaar, **psychological dimensions of Anomy**, American sociological review, vol. 30 (1), 1965, pp. 14-40.

والحرمان والقهر ووجود فجوات عميقة بين الضعفاء والفقراء من ناحية، والأقوياء والأغنياء من ناحية أخرى ؛ التبعية والسيطرة الخارجية على الموارد العربية بالتحالف مع الحكام والطبقات المهيمنة ؛ طقوسية الماضوية وثباتها: الصراع بين القديم والجديد؛ بينما **المرحلة الثانية:** تتمثل في تجربة اغتراب الإنسان على صعيد الوعي الذاتي وهي علاقاته بالمجتمع ومؤسساته؛ **بينما تعبر المرحلة الثالثة:** عن النتائج السلوكية للاغتراب التي تظهر على شكل بدائل الانسحاب أو العزلة والهروب بالهجرة والمنفى والمقاطعة ، أو الرضوخ والخضوع لعدم القدرة على الهرب أو لسبب العجز واليأس من احتمالات تغيير هذا الواقع ويصاحب مثل هذا الخيار في حالات الضعف قبول ظاهري ورفض ضمني ترافقهما نزعة التحلي بالصبر والتقنع والتملق والتسويغ ، التمرد الفردي أو العمل الثوري من ضمن حركات اجتماعية تسعى لتغيير الواقع وتجاوز حالة الاغتراب ووضع حد لحالة العجز في سبيل تغيير الواقع المعاش[1].

من خلال استعراض كل ما سبق نجد أن للاغتراب أبعاد فلسفية وسوسيولوجية وسيكولوجية وعلى الرغم أن المناقشات الفلسفية للمصطلح تقع إلى حد كبير خارج نطاق العلوم الاجتماعية إلا أنها حقيقةً قد أمدت منظري العلوم الاجتماعية بالأدوات اللازمة لتجاوز الازدواجية بين ما هو كائن وما يجب أن يكون[2]، ومن الملاحظ أنه قد تم استخدام مصطلح الاغتراب في مواضع عديدة وبالذات في ما يتعلق بعلاقة الفرد بالآخرين والذي يمكن إرجاع بعض تلك الاستخدامات إلى تأثير كارل ماركس وإن تم تعديلها (المفاهيم الماركسية) إلى أشكال عديدة وينبغي في هذا الصدد أن نميز مفهوم الاغتراب من كاتب إلى أخر[3] إن مفهوم الاغتراب يظل يحتفظ بقوته وحيويته بشكل واسع ودائم في التحليل الاجتماعي [4] فلو بحثنا بشكل أعمق في استخدامات الاغتراب لوجدناها متعددة ومتباينة، إلا أنه من الملاحظ أن هذا المصطلح قد اكتسب الزخم والبعد الاجتماعي العلمي من خلال نظريات ماركس Marx التي ظهر فيها الاغتراب كمصطلح ومفهوم يبرر الصراع الطبقي وفقاً للنظرية الشيوعية.

(**1**) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص60-62.

(**2**) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع (المجلد الأولى)**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، الطبعة الأولى ، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة، 2000، ص183.

(**3**) ريتشارد شاخت، مرجع سابق الذكر، ص215

4) Robertson ,David, **op**. **cit**., p.12.

لقد استخدم هذا المفهوم في النظرية الماركسية استخداماً قاصراً ، حيث لوحظ أنه قد عبر عن حالة غربة العمال عن الانتاج وعلاقاته التي ظهرت في القطاع الصناعي والزراعي والذي ادعت النظرية الماركسية أنها سبب اغتراب العامل عن عمله ، إلا أن أحد منظري الشيوعية وهو جورج لوكاش Georg Lukacs قد أعاد الاعتبار للمفهوم وأدى ذلك إلى انتشاره في الغرب فتفسيره للاغتراب كان على نحو أكثر علمية ومنهجية كونه اعتبر أن أسباب الاغتراب ناشئة من اغتراب العامل عن منتجه بسبب تجزئة عملية الإنتاج حتى أصبح عمله فيها غير مدرك من قبله مما يؤدي إلى ظهور حالة من التشيؤ (اعتبار العامل لإنتاجه كشيء لا يعرفه).

ثانياً: تعريف الاغتراب:

بالنظر إلى الاغتراب كمفهوم متعدد الاستخدامات وفي كل مجالات العلوم الإنسانية تقريباً الذي أصبغ عليه المزيد من التنوع والتشابك والتداخل [1]، نجد أنه ذو مجال واسع ويمكن تعريفه بناءً على المجال الذي يبحثه أو يفسره وهذا ما أوجد عدد كبير من التعاريف التي قامت على تحديده وتعريفه. وبما أن وجود التعريف للمصطلح يحتمه ويحدده موقعه في الميدان والمجال الذي يبحثه فإن الباحث يحاول أن يحدد بدايةً أن يسوق بعض معاني الاغتراب بصفةً عامة التي تناولها المهتمين وبما يتفق مع أهداف بحثه:

الاغتراب: هو انفصال الفرد عن بعض جوانب المجتمع[2]، وهو إقصاء الفرد وإبعاده عن ذاته وعن الآخرين[3] مما يوجد حالة نفسية اجتماعية تسيطر عليه بشكل تام و تجعله غريباً وبعيداً عن بعض نواحي الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه[4].

و يعبر عن مشاعر الغربة أو الانفصال عن الآخرين، والإحساس بالبرودة وفقدان حرارة العلاقة بهم [5]. مما يجعله يشعر بأنه لا ينتمي إلى جماعة مرجعية معينة [6].

(**1**) مالح عبدالجبار، **المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب**، ط1، بيروت: مؤسسة بيجال للدراسات والنشر، 1990، ص8

(**2**)ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، ترجمة كامل يوسف حسين، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص213

(**3**) معن خليل العمر، مرجع سابق الذكر،ص109.

(**4**)إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999م،ص65.

5) Reber, A. **The penguin dictionary of psychology**. London: Penguin Books, 2nd ed. (1995),p24

(**6**) فرانك ج برونو، مرجع سابق الذكر، ص37 .

ويعرف بعض الكتاب بأنه شعور الفرد بالعزلة والضياع والوحدة وعدم الانتماء وفقدان الثقة والشعور بالقلق والعدوانية ورفض القيم والمعايير الاجتماعية .ويعرفه البعض الاخر بأنه حالة يتبنى فيها الفرد أطر مرجعية سلوكية مفارقة ومباينة للجماعة مع ميول تقوقعية انتحارية أحياناً. و يتمثل عند آخرين في شعور الفرد بالاستياء والتذمر الشعور بالعزلة التي قد تصل إلى انفصال الفرد عن ذاته وفقدانه مغزى الحياة وفقدان الشعور بالروابط بين كلٍ من الأشياء والأفراد ، والشعور بالعداء نحوهما ، ومعاملة الناس كأشياء مستقلة عن الذات دون النظر إلى نوعية العلاقات التي تربطها بهم ، وشعور الفرد بفقدان المعايير الاجتماعية التي تضبط سلوكه مما يشعر الفرد بوجود فجوة كبيرة بينه وبين أفراد المجتمع. ويقصد به عند بعض المهتمين شعور الفرد بأن المجتمع لا يحس به ولا يعنيه أمره وبأنه لا قيمة له فيه مما يؤدي إلى تقليل الفرد من أهدافه وطموحاته وفقدان الحماس والدافع والباعث على المشاركة الفعالة والتفاعل في المجتمع[(1)].

وعُرف بأنه: درجة شعور الفرد بالعجز نحو الدور المحدد له في أي مؤسسة خاصة به [(2)].

كما عرف سرول Srole الاغتراب من خلال تعريفه للأنوميا anomia حيث عرف الأنوميا بأنها شعور الفرد بالغربة الاجتماعية أو اغتراب الذات عن الآخر أو الشعور بالغربة عن الذات والآخر[(3)] .وقد عرف نيل وسيمان Neal & Seeman الاغتراب بأنه: العجز أو فقد السيطرة ،أو انخفاض التحكم، في توقع الأحداث أياً كانت سواءً في الجوانب الإعلامية أو الاقتصادية أو السياسية[(4)].

ونخلص إلى أن الاغتراب كمفهوم عام يعبر في عمومه عن شعور الفرد بالعزلة والانفصال عن محيطه المهني أو الاجتماعي أو الثقافي أو الديني أو السياسي فالاغتراب كمصطلح عام يعبر عن مجموعة من المشاعر تمثل مشاعر الانفصال و الانعزال وعدم الانتماء والانسحاب وعدم الاهتمام والغربة والعد وانعدام المعايير وفقدان السيطرة والعجز .

(**1**) انظر : سناء حامد زهران، مرجع سابق الذكر ، ص104،ص144-145.

2) Clark, J.: **Measuring alienation in a social system**, American sociological review, vol. 24 (6), 1957, pp. 849-863.

3) Srole, I., **Integration and certain corollaries**", American sociological review, vol. 21, 1956, p.710.

4) Neal, A.G. and Seeman, M., **organizations and powerlessness a test of the mediation hypothesis**, American sociological review, vol. 29, 1964, pp. 216-226.

المبحث الثاني

الاغتراب السياسي "المفهوم والتعريف"

Political alienation "Concept & Definition"

أولا :ماهية مفهوم الاغتراب السياسي:

بما إن مفهوم الاغتراب يعد أحد المفاتيح التي يمكن من خلالها فهم المشهد السياسي وتفسيره أيضاً[1] فإنا نجد أن مستويات الاغتراب السياسي تعد ديناميكية ومتغيرة باستمرار في استجاباتها وفقاً للقضايا المتعلقة بالسياسة والأحداث التي لها تأثيرات متفاوتة على مستويات الاغتراب [2] فالاغتراب السياسي لا يمكن حصره في أنماط معينة بحد ذاتها بل أنه يتسع ويتداخل مع أنماط ومؤثرات واسعة تجعل منه مفهوماً واسعاً وعميقاً لفهم السلوك السياسي[3].

وعلى الرغم من أنه ثبت أن القضايا المرتبطة بظهور الاغتراب السياسي في الستينيات من القرن الماضي كانت بشكل أساسي اجتماعية وسياسية ولم تكن اقتصادية[4] إلا أن الاغتراب السياسي يعتبر انعكاس للاغتراب الاقتصادي في تنظيم المجتمع المدني، فالدولة هي الأداة التي تستخدمها الطبقة الرأسمالية لكي تضمن سياسياً سيطرتها واضطهادها للطبقة التي يتم استعبادها[5].

حيث أن الاغتراب السياسي قد تأصل في المجتمع بعد أن أصبح الشعب خادماً للدولة بدلاً أن تكون الدولة خادمة له، بل وصل إلى الحد الذي جعل المواطنين بحاجة إلى أن يحميهم من النظام الحاكم، بل يبدو وكأن الدولة بحاجة إلى مواطنين تحكمهم على عكس ما هو مفترض، فلم يعد العربي يفكر في أن الدولة هي دولته بل أصبح يراها سيفاً مسلطاً فوق عنقه[6].

---

1) Kenneth R. Olwig, **Representation and alienation in the political land-scape**, Author manuscript published in "Cultural Geographies, Vol. 12(1), 2005, pp. 19-40.

2) Cedric Herring, et all., ***op, cit***, p.127.

*3) Denters, Bas and Geurts, Peter, **op, cit**, pp.445-468.*

4) Joan R Kahn., William M Mason., **Political alienation**, **Cohort Size**, **and the Easterlin Hypothesis**, *American Sociological Association* , vol. 52, 1987 pp155-169.

5) يسرى دعبس، **معجم المصطلحات السياسية**، الإسكندرية: البطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2009، ص20.

(**6**) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية**، مرجع سابق الذكر، ص72.

وعلى وجه العموم، فإن الاغتراب السياسي كمفهوم يشمل العديد من الأبعاد التي تتمثل في: العجز "اللاقوة"، اللامعيارية، احتقار السياسة، اللامعنى، والسلبية، والغربة عن الذات، ورفض القيم، والأنومي، وانعدام الثقة[1].

كما قام نيتلر Nettler بالتعرف على الاغتراب من خلال أربعة أبعاد تمثل إحداها في الاغتراب السياسي. [2]وقد أشار ناشمياس إلى أن الاغتراب السياسي له أربعة أبعاد تتمثل: في العجز السياسي، وانعدام الثقة السياسية، واللامعنى السياسي، والعزلة السياسية[3].

و نجد أن هناك الكثير من التصنيفات التي تناولته بشكل مباشر مثل تصنيفات فينفتر Finifterللاغتراب السياسي (لم تختلف كثيراً عن تصنيفات سيمان للاغتراب بشكل عام) [4] التي صنفها في أربعة تصنيفات تضمنت: فقدان القوة السياسية ، فقدان المعنى السياسي، اللامعيارية السياسة، العزلة السياسية[5] ، وفي الغالب نجد أن العديد من الكتاب قد أضاف أن الاغتراب السياسي يعبر عن عدم القدرة السياسية، والسخط أو عدم الرضا السياسي.

وقد اعتبر بعض الباحثين أن هناك أربعة عوامل للاغتراب تمثلت في: فقد القوة (الأحداث القومية الداخلية – أحداث السلام والحرب).واللامعيارية (البعد السياسي – البعد الاقتصادي)، الأنومي كعامل مستقل.حالات التوجه: (الحرية الشخصية – القيم العامة – تغيير التوجيه المنافس

---

1) Reef, Mary Jo, and Davide Knoke "**Political Alienation and Efficacy**." In John P. Robinson, Phillip R. Shaver, and Lawrence S. Wrightsman, eds., **Measures of Political Attitudes**. New York: Academic Press.1999.

2) Nettler, G., **op**, **cit**., .pp.671-677.

3) Nachmias, David: **Modes and Types of Political Alienation**, *British Journal of Sociology* nr.25, 1974, pp. 478-491.

4) See: Seeman . M, **On The Meaning of Alienation**, **op**, **cit**., pp.776-784.

(**5**) فقدان القوة السياسية Political Powerlessness وهو: الشعور بعدم القدرة على التأثير على أفعال الحكومة وبان توزيع السلطة للقيم كقلب للعملية السياسية لا تخضع لأي تأثير من الأفراد ، فقدان المعنى السياسي Political Meaninglessness عندما تكون القرارات السيادية غير قابلة للتنبؤ فان ذلك يجعل الاختيارات السياسية ليست ذات معنى لدى الأفراد ،اللامعيارية السياسة Political Normalessness وتتمثل في الإدراك بان المعايير أو القواعد التي تحكم العلاقات السياسية لم تعد موجودة وبان مسئولي الدولة هم من ينتهكون الإجراءات القانونية في التعامل مع المجتمع أو في قراراتهم السياسية ،العزلة السياسية Political Isolation الشعور بان الالتزامات السياسية (التصويت الانتخابي وغيره)المتعارف عليها اجتماعيا هي مجرد رسميات لا تغير من واقع الحال شيئا وان قواعد اللعبة السياسية غير عادلة وغير شرعية ،انظر: Finifter, A., op cit, pp.390-391

– جوهر القيم). بينما اعتبر جومسون Gamson أن الاغتراب السياسي يمكن قياسه ضمن بعدين أساسيين تمثلا في فقد القوة(العجز) واللامعنى[1].

و تلعب الأنظمة والقوانين الخاصة بالدول دورا في ايجاد الاغتراب السياسي حيث أن إلزام الناس بالامتثال لها وتطبيقها وإهمال تعريفهم بمعناها وجدواها في تنظيم حياتهم يجعلهم عاجزين عن فهم لماذا يقومون بتطبيقها مما قد يؤدي إلى اغتراب جماعات كثيرة من الناس نتيجة ذلك.

إن إحساس الأفراد بتهديد النظام السياسي الاجتماعي يعزز مشاعر الخوف لديهم مما يؤدي إلى إحجامهم عن ممارسة الحياة السياسية تحت معيار فقدان الأمل السياسي "اليأس السياسي"، وأن هذا له دور فاعل في تعميق الاغتراب السياسي لديهم مما يؤدي إلى صعوبة في نقل هذه المشاعر إلى مشاعر الالتزام السياسي والقبول بالنظام السياسي[2].

كما وجد أن للعرقية دور مهم في تشكيل الاغتراب السياسي فمنه تتبلور المواقف السياسية للأفراد وقد ثبت أن استجابة الأفراد للمواقف والأحداث السياسية تكون أعلى إذا ما تمت في إطار بيئة يوجد فيها التمييز ما بين السياسيين على أساسهم العرقي[3] بمعنى أن من يتم التمييز ضدهم يحاولون التفاعل مع الاحداث والمواقف السياسية بندية وجدية في محاولة لتحقيق ذواتهم واثبات وجودهم ، وإن كان ذلك لن يحدث إلا إذا أفترض أنه توجد عملية ديمقراطية سليمة .

و لا يقتصر تكون الاغتراب السياسي كنتيجة للتفاعلات داخل الدولة بل إن هناك أبعاد خارج حدود الإقليم قد تلعب دوراً في تكوين مشاعر الاغتراب السياسي للشعوب، ويأتي ذلك نتيجة اهتمام النخب الحاكمة بالقضايا خارج إطار الإقليم مما يؤدي إلى قلة اهتمامها بقضايا الداخل، ومن هنا لا يمكن فهم الاغتراب السياسي من بُعد وحيد أو محدد[4]. فقد يؤدي التعامل مع القضايا العالمية الحرجة (التي تمثل رأي عام عالمي) التي تتعامل معها الدولة على المستوى المحلي

1) Gamson, W., **the fluoridation dialogue**: **is an ideological conflict**, public opinion quarterly, vol. 25, 1961, pp. 526-537.

2) Long, Samuel, , **political alienation**: **reality and reactance**, **op**, **cit**, pp. 115-121.

3) Ross, Marc Howard, **op**, **cit**, pp. 291-311.

4)See: Oskarson, Maria, Social risk and political alienation, **op**, **cit**.

بغرض مسايرة المحيط العالمي إلى وجود الاغتراب السياسي لدى مواطني تلك الدولة وخاصة إذا ما اعتبروها لا تعبر عن مصالحهم القومية[1].

وقد لا يحدث الاغتراب السياسي إلا بناءً على استجابة للفاعلية السياسية الداخلية والخارجية وفق منظورين يتمثلان في شعور المواطن بالاغتراب السياسي من منظور شعوره بعدم القدرة على تغيير الواقع والأحداث السياسية نتيجة انعدام الخيارات أو محدوديتها، بينما يمثل المنظور الآخر في عدم قدرة النظام السياسي على احتواء وتفعيل واستيعاب كل أفراد المجتمع، الأمر الذي لا يؤدي إلى بناء ثقة متبادلة ما بين مؤسسات الدولة والمجتمع. ومن هنا فإن الاغتراب السياسي يحدث نتيجة عجز السلطة عن استيعاب الفاعلية الداخلية لمواطنيه وكذلك يحدث الاغتراب نتيجة انعدام الثقة السياسية حتى وإن وجد استيعاب لكل أفراد المجتمع[2].

وعلى الرغم من أن الديمقراطية تتضمن منافسة حزبية لها دور كبير في إحداث الحراك السياسي إلا أن اقتصارها على مكونات سياسية وحزبية محددة يجعل الحراك في إطار مكونات ثابته مما يبقى الاغتراب السياسي ماثلا على شكل كبت سياسي ، إذ يجب أن تتضمن الحياة السياسية خلق تكوينات جديدة لاستيعاب الآمال والطموحات المتصاعدة لدى الشعوب[3].

كما لا يؤدي التمكين السياسي الصوري(شكليا بدون تأثير) لأي جماعة أو فئة إلى تقليل الاغتراب السياسي فيها حتى وإن وجدت آليات تُشرّع تمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي ، إذ أن التمكين في المناصب السياسية (انتخابا أو تعييناً) لابد أن يصاحبه شعور من يقبعون فيها بالفعالية والقدرة السياسية [4].

و الاغتراب السياسي بأبعاده المختلفة يرتبط بكل أشكال اللامبالاة السياسية، فالمغتربين الذين يعانون من فقد القوة السياسية من الصعب مشاركتهم في التصويت في الانتخابات حيث يتسم سلوكهم تجاه العملية الانتخابية باللامبالاة السياسية [5].وكون نمط الاغتراب السياسي قد

1) Borre, Ole, , **op**, **cit**, pp.285-309.

2) Priscilla Southwell, , **op**, **cit**, pp. 71-77.

3) Kabashima, I., Marshall, J., Uekami, T., Hyun, D., , **op**, **cit**, pp. 779-804.

4) Adrian D. Pantoja, Gary M. Segura, , **op**, **cit**, pp. 441-460.

5) Dean, D., , **op**, **cit**,185-189.

يلعب دوراً في التصويت السلبي في الانتخابات إذا قام المغترب بالمشاركة فيها[1] فإنهم إذا ما شاركوا في الانتخابات فإن مشاركتهم تتسم بالتصويت السلبي (التصويت ضد) [2]

وقد يكون ذلك نتيجة أن الاغتراب يمثل رفض معايير المجتمع وثقافته كنقيض للانتماء فالمغتربين على هذا الاساس ليس لهم مشاركة في الانتخابات كما أنهم لا يهتمون بالأحداث السياسية الجارية[3].فالعلاقة مباشرة ما بين المشاركة السياسية والاغتراب السياسي[4] فللمشاركة السياسية معايير مختلفة ترتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي المرتفع والمشاركة في الحياة السياسية عبر الجماعات المختلفة (الاتحاد، الأحزاب، الجمعيات...الخ)، و الانتماء إلى أي جماعة تميز الفرد على أساس القرابة أو الدين أو اللغة يعمل على زيادة المشاركة في النشاط السياسي[5].فالاغتراب السياسي يتمثل في إدراك الأحداث السياسية، وأن هناك تفاعل ما بين أبعاد الإدراك المختلفة مع المشاركة والسلوك السياسي[6].

ولأن الاغتراب السياسي يمس المجتمع بكافة فئاته وطبقاته الفكرية المختلفة [7] فيمكن استغلال مشاعر الاغتراب السياسي لدى الجماعات والأفراد في الشعب بشكل سيء من قبل الجماعات المتطرفة حيث يميل المغتربون إلى تأييدها هروباً من واقع الاغتراب السياسي الذي يعيشونه[8] فالاغتراب السياسي قد لا يؤدي بالضرورة الى السلبية السياسية، أي أنه قد لا يتضمن السكون السياسي لذا فقد يصاحبه مشاركة فاعلة من قبل المغتربين في اختيار الرموز المتطرفة أو التمرد والمعارضة[9] هذا في المسار الديموقراطي ، أما اذا انعدم فإن المشاركة من المغتربين سيكون لها شكل اكثر عنفا وصخباً، فمعظم المغتربين السياسيين أكثر استجابة سلوكياً للأحداث السياسية[10]

---

1) Horton, J., and Thompson, W*., ,* **op**, **cit***,* pp.485-493.

*2)*Thompson, W., & Horton, J., p **op**, **cit***,* pp.190-195.

3) Nettler, G., , ***op, cit,,*** pp.670-677.

4) أنظر: أحمد فاروق أحمد، **مرجع سابق الذكر**.

5) Huntington, S. & Weiner, M. , **op**, **cit** , pp.125-126.

6) Kessel, J., **op**, **cit**, pp.388-389.

7) See: Misra, L. Narayan, , **op**, **cit**.

8) See: Thijssen, Peter & Dierickx, Guido, , **op**, **cit**.

*9)*See: Wright, j., op, cit,, pp.111-112.

10) Schwartz, David C., **political alienation and political behavior**, Aldine publishing Co., second paperback printing, 2009, pp.19- 20.

وأثبتت بعض الدراسات أن الشباب في سن المراهقة إذا ما أصيبوا بالاغتراب السياسي، فإنهم يعادون الأنظمة الحكومية وعلى وجه الخصوص جهاز الشرطة كونه الجهاز الذي يمثل النظام السياسي مجتمعياً، ويتجهون نتيجة ذلك نحو الجريمة، وقد أوضحت الدراسة أن ذلك الاغتراب يؤدي إلى ثلاثة مهددات رئيسية الأول: أنه يؤدي إلى أعداد متزايدة من الأحداث "المراهقين" المعرضين للحرمان السياسي وما يترتب عليه من مسئولية جنائية. الثاني: تعزيز نظرات العنصرية والعدائية تجاه ضباط الشرطة. الثالث: انقسام المجتمعات بشكل أكبر بدلاً من اتحادها[1].

فللاغتراب السياسي من منظور فقد الثقة في السياسة دور إيجابي في قيام المغتربين باختيار الرموز المتطرفة وميل المغتربون إلى التمرد والمعارضة ضد المجتمع[2] إذ أنه (الاغتراب السياسي) وفق أبعاده المختلفة يتحول الى الممارسات السلوكية التي تعبر عن السخط ضد النظام السياسي[3].

وبما أن الاغتراب يعبر عن شعور دائم نسبياً بالفجوة ما بين الدولة والنظام السياسي وايضا يمكن اعتباره كسبب ونتيجة لعدم شرعية الدولة [4].فإن المغترب قد يفضل أسلوب المواجهة بدلاً عن الانسحاب أو الرضوخ، حيث يقوم بمواجهة المجتمع والمؤسسات والأنظمة ويحاول تغيير الأوضاع والتوجهات السائدة، من خلال الاشتراك الحر في حركات اجتماعية وأحزاب تقدمية ثورية تعمل من أجل استبدال النظام السائد إلى نظام آخر يستند إلى نظرية إصلاحية أو ثورية[5] وقد ثبت أن هناك علاقة ما بين الاغتراب السياسي والمواقف الاجتماعية الخطرة وخاصة للجماعات التي تعاني من التهميش الاجتماعي أو التهميش السياسي [6]، ومثيري الشغب أكثر اغتراباً من النماذج العشوائية لسكان أحياء الأقليات و من أولئك الذين عارضوا السياسة بشكل كلي [7]،فكلما كان الفرد أكثر اغتراباً كلما كان السلوك الذي ينتهجه أكثر تطرفاً أو عنفاً [8]و

1) Suzanne Meiners, **a tale of Political Alienation of Our Youth**: **An Examination of the Potential Threats on Democracy Posed by Incomplete** "Community Policing" Programs, UC Davis Journal of Juvenile Law & Policy, vol. 7, 2003, pp. 161-205.

2)See: Aberbach, J. D., , **op**, **cit**.

3)See:Long, Samuel, Systemic Disaffection: A Three-Factor Theory of Political Alienation, **op**, **cit**,.

4) Løvseth, Toini, **op**, **cit**.pp17-18**.**

(5) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية** ،مرجع سابق الذكر، ص83.

6) See: Oskarson, Maria, Social and Political Marginalization in Hard Times, **op**, **cit**,.

7) David C. Schwartz, **op**, **cit** ,**p 33**.

8) **Ibid** ,p 20.

للاغتراب السياسي تأثير ملحوظ على الممارسات الديمقراطية بشكل جزئي[1]فالاغتراب قد يكون محصوراً في مواقع صنع القرار لدى المعارضة وخاصةً في بعض القضايا المحدودة التي تمثل قضايا حرجة بالنسبة للمعارضة[2].

وبقاء الاغتراب السياسي ماثلا داخل أي نظام سياسي يعتبر أحد المهددات لاستقراره بل و لاستمراره أيضاً [3] فالخطورة لا تأتي من خارج النظام السياسي (المعارضة) فقط، فالفاعلين من المغتربين سياسياً يظلوا يعملون كإصلاحيين داخل النظام السياسي وعند اي ضعضعة فيه يعملون كثوريين خارجه [4] فأي مكون سياسي ينتابه شيء من الريبة والشك تجاه النظام السياسي يجعله يحتقر السياسة ويفصل نفسه عن النقاش السياسي مما يؤدي بأعضائه إلى تعزيز المعتقدات الخاصة بهم خارج إطار المجتمع[5] وبما أنه قد ثبت أن هناك علاقة بين الشعور بالعجز السياسي وبين السخط السياسي فكلما زاد الشعور بالعجز السياسي لدى فئات المجتمع المختلفة زاد الشعور بالسخط السياسي [6] فإن الخطورة لأي تكوين سياسي تكون في فئة الشباب الذين يصعب السيطرة على حماسهم واندفاعهم . و من هنا فإن بقاء النظام الديمقراطي واستقراره مرهون بأن يحظى تكوينه المؤسساتي وممارساته الإجرائية بثقة مواطنيه خاصة فئة اليافعين والشباب[7].

و الاغتراب السياسي يمثل مجموع كلاً من بعد عدم الاهتمام بالسياسة وانعدام الثقة السياسية في المجتمع[8].و هناك اختلافات ما بين المغتربين سياسياً أنفسهم حيث أوضحت الدراسة أن المغتربين الذين يشعرون بالشك في النظام السياسي لديهم ميل أكثر للاحتجاج السياسي[9].

وعندما يكون الاغتراب السياسي على شكل غربة عن السياسة بدلاً من العجز السياسي فإنه لا يقود بالضرورة إلى المقاومة السياسية حيث أن تأثير الدعم الاجتماعي وفرص المشاركة لا

---

1) Yocendra & Jesse , **op**, **cit**, p.54.
2)Ole Borre, **op**, **cit**, p.307.
3) Finifter, A, **op**, **cit**, pp.389-410.
4) **David C**. **Schwartz**, **op**, **cit**,**p 33**.
5) See:Wilson R. Huhn, , **op**, **cit**,
6) Olsen, M., **op**, **cit**, pp.288-299.
7) Yocendra & Jesse. , **op**, **cit**, p.47.
8) See: Oskarson, Maria, Social and Political Marginalization in Hard Times, **op**, **cit**,.
9) Herring, C., **op**, **cit**, pp. 135-153

تمثل – كمحدد للسلوك السياسي– إلا متغيرات ثانوية [1].لذا يميل الفرد المغترب سياسياً لأن يحقق جميع ما ينشده عن طريق التواصل الفعال مع الجماعة المرجعية (الحزب السياسي، الجماعة الإصلاحية، أو الخلية الثورية) حيث يتم التأثير عليه عن طريق القيادة بإدخاله في الأيديولوجية التي تعتنقها، ولذلك يتصرف في المواضيع السياسية وفق هذه الأيديولوجية التي استوعبته أو وفقاً لتوجيه نظام المعتقدات الخاص به أو وفقاً لاستراتيجية مطالب الجماعة المرجعية[2].كما أن اللامبالاة السياسية ترتبط بمجموعة من العوامل تتمثل بالنتائج المهددة للنشاط السياسي لأي فرد وعدم جدوى النشاط السياسي ونقص الحوافز التي تجعل الفرد يهتم بالمشاركة في النشاط السياسي[3].

ولأن الاغتراب السياسي يتفاعل بشكل إيجابي مع مهارات الفرد المعرفية والسياسية والسن، و لذلك التفاعل دور في تعزيز السلوك الاحتجاجي للمغتربين[4]فإن أي تمييز يبنى على أساس النوع الاجتماعي أو التخصص أو مكان الميلاد (حضر أو ريف) يؤدي إلى الاغتراب السياسي[5].

وللمعرفة علاقة عكسية بالاغتراب السياسي[6].لذا نجد أن المتظاهرين من الطلاب هم الأكثر اغتراباً من غيرهم[7]. كما يختلف نوع الاغتراب من منظور العجز السياسي يختلف ما بين الطبقة المتوسطة والطبقة العليا[8].فالاغتراب السياسي يرتبط بشكل عكسي بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة، كما يرتبط أيضاً بالثقافة فكلما ارتفعت الثقافة لدى الأفراد كلما زاد شعورهم بالاغتراب السياسي[9].

كما ثبت أن الاغتراب بمفهومه الذي يتمثل في (العجز، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية) له علاقة مع اللامبالاة السياسية، كما أن له مراحل تراكمية ترتبط بزيادة العمر بمعنى أن الممارسات التي تشكل الاغتراب هي تلك التي تتسم بالطابع المتكرر في مراحل زمنية متتالية وهي التي لها الأثر

1) Marc Howard Ross, **political alienation**, **participation and ethnicity**: **an African case**, *American journal of political science*, vol. 2, 1975, p. 308.

2) David C. Schwartz, **op**, **cit**, p. 24.

3) Rosenberg, M., **op**, **cit** , pp.160-169

4) Citrin, J., , **op**, **cit**,.pp.381-419

5) Yocendra & Jesse , , **op**, **cit**, pp. 35-56.

6) Seeman, M. ", **op**, **cit**,.

7) David C. Schwartz, , **op**, **cit**,p 20.

8) Horton, J., and Thompson, W., , **op**, **cit**, pp.485-493.

9)Thompson, W., & Horton, J., , **op**, **cit**, pp.190-195.

الأكبر في تكوين مشاعر الاغتراب السياسي لدى الفئات العمرية الكبيرة نتيجة ما تغرسه مثل تلك الممارسات من جانب سلبي وتؤدي إلى شعور راسخ بالغربة والإقصاء والتهميش وزيادة الفجوة بين النظام السياسي والمغتربين يتعزز بالممارسات الإقصائية المتجددة مما يؤكد أن الشعور بالاغتراب يتعمق كلما تقدم المغتربون في السن[1].

ثانياً: تعريف الاغتراب السياسي:

يعرف الاغتراب السياسي: بأنه مجموعة من المواقف والآراء التي تعكس نظرة سلبية تجاه النظام السياسي، و يعبر عن مؤشر للسخط تجاه القادة السياسيين والمؤسسات [2] .وقد عرفه روبرت لين R. Lane بأنه: "عدم قبول الفرد بطريقة أو بأداء صنع القرارات السياسية"[3]. وقد عرفه فين Vein بأنه الرفض الواعي للنظام السياسي ككل والذي يعبر عن نفسه باللامبالاة"، ويتضمن أيضاً "إحساس الفرد بالعجز عن التأثير في النظام السياسي وشعوره بعدم القدرة على إحداث التأثير المعنوي في الأحداث السياسية والنظام السياسي[4].و يعرف بأنه: اللامعيارية السياسية التي تكون مبنية على الاعتقاد بأن مسئولي الحكومة ينتهكون المعايير أو القواعد المؤسسية الراسخة خدمةً لمصالحهم الضيقة[5].كما يعرف بأنه :اعتقاد الأفراد بأن مسئولي الحكومة فاسدون أو على الأرجح يتخلون عن مهامهم الحكومية مقابل تحقيق مصالحهم الشخصية مما يشعر الأفراد بالاغتراب من النظام السياسي كونهم يشعرون بأنهم لا يستطيعون فعل شيء حيال ذلك[6].

ويعرف بأنه: مجموع كلاً من عدم الاهتمام بالسياسة مع عدم الثقة السياسية [7].وفي هذا المجال يعرف ايضاً: بعدم الثقة في السياسيين وعدم الاقتناع بالديمقراطية القائمة، كما عُرف ايضاً بأنه عبارة عن تفاعل في عدد محدود من القضايا الحرجة التي تنحرف سياسة الحكومة بها بشكل

---

1) Dean, D., **op**, **cit**, pp.753-758.

2) Southwell, Priscilla ; Everest, Marcy Jean, **op**, **cit**. , p. 27.

3) Lane, R., **Political Ideology**. New York: The Free Press, 1962, p.162.

4) Vein, N, Franz., **The Democratic and the Authoritarian State**. New York: The Free Press, 1957, p. 290.

5) Finifter, **op**, **cit**., , p. 390.

6) Adrian D. Pantoja, Gary M. Segura, **op**, **cit**., , p. 442.

7) Maria Oskarson, op. cit, p. 1.

ملحوظ عن تصورات المجتمع[1]. ويعرف أيضاً بأنه يعبر عن الجمع بين مشاعر عدم الفعالية السياسية، السخط السياسي، الغربة وفقدان الأمل "اليأس"[2].كما عرّف أولسن Olsen الاغتراب السياسي بأنه: عبارة عن مواقف الغربة (القطيعة) من النظام السياسي[3].

والاغتراب السياسي يعبر عن احساس موجه للاغتراب عن المؤسسات السياسية الموجودة وكذلك عن القيم والبادئ السياسية والقادة السياسيين [4].

والاغتراب السياسي وجود شعور دائم نسبيا من القطيعة تجاه – أو رفض – النظام السياسي السائد، مع التأكيد على أهمية التفرقة بين هذا الموقف و الشعور بعدم الموافقة على موظفي الحكومة الحاليين الذي قد لا يمثل اغتراب سياسي بقدر ما هو رفض لموظفين حكوميين بعينهم [5] وأيضا يعبر عن انفصال الفرد عن المؤسسات السياسية القائمة[6]، ويأتي بشكل عام من شعور الفرد أو الجماعات بالإقصاء قسراً عن ممارسة الحياة السياسية.

و الاغتراب في معناه السياسي يمثل "الحالة التي تجعل الفرد ينعزل عن السلطة السياسية" أو هو "إقصاء الفرد عن ذاته السياسية وعن الحياة السياسية"، وهاذان التعريفان يؤكدان أن الاغتراب السياسي يؤدي بالضرورة الحتمية إلى الصراع السياسي والأزمات السياسية في الدولة.

ونخلص إلى أن الاغتراب السياسي كمفهوم خاص عن شعور المواطنين بالاستياء وعدم الرضا عن السلطة السياسية، والذي يؤدي إلى إقصاءهم عن الحياة السياسية بسبب عدم اقتناعه بالنظام السياسي الحاكم أو دوره في الحياة السياسية أو الجماعات السياسية الموجودة.

---

1) Borre Ole, **op**, **cit**., p.307.

2) Samuel, L. **Systemic Disaffection**: **A Three-Factor Theory of Political Alienation**, **op**, **cit**.

3) Olsen, M., **op**, **cit**.,, p.288.

4) Løvseth, Toini, **op**, **cit**.p19**.**

5) Citrin, J, et all, **Personal and Political sources of Political Alienation** , *British Journal of Political science* ,vol 5, Issue 01,p1

(6) wright, J., **op**, **cit**.,**p**111.

المبحث الثالث

مجالات الاغتراب السياسي في الدولة ونظام الحكم

Fields of political alienation in (State & Governance)

سنقوم باستعراض استخدامات مفهوم الاغتراب وفقاً لمقتضيات هذه الدراسة التي تبحث في الاغتراب من منظوره السياسي، وبناءً عليه سيتم استعراض اهم المجالات المختلفة للاغتراب السياسي بأبعاده الاجتماعية والسلوكية والثقافية والاقتصادية والسياسية وذلك على النحو التالي:

أولا: المجالات الاجتماعية للاغتراب السياسي:

1- الاغتراب باعتباره عزلة:

يمكن اعتبار العزلة نمطاً للاغتراب حيث يعتبر ميدلتون (Middleton) أن الاغتراب قابل للتطبيق في حالة الموافقة على العبارة التالية (انني أشعر غالباً بالعزلة)[1] ويستخدمه بالمثل ماكلوسكي وتشار (McClosky & Schaar) للإشارة إلى الشعور بالانعزال والحنين إلى العلاقات الأولية المساندة [2]، وهنا لابد أن يصاحب هذا الشعور إحساس بالتعاسة فهناك نمطان للشعور بالعزلة الأول: نمط اختياري يقوم فيه الفرد بعزل نفسه عن الآخرين بمحض إرادته ولكي يحقق غرضاً ما ، والثاني نمط قسري وهو يأتي كنتيجة لمحاولات الفرد أن يوجد أتصالاً يعتد به مع الآخرين دون نجاح أو جدوى فالأول لا نستطيع أن نطلق عليه اغتراب حتى ولو شعر بالحنين إلى الرفقة بينما الثاني نستطيع أن نطلق عليه اغتراب [3].

2- الاغتراب باعتباره افتقاد للتضامن:

وهو شعور الفرد بأنه مختلف عن الجميع في الآراء والاهتمام والذوق عن محيطة الاجتماعي مما يؤدي إلى الشعور بافتقاد التضامن مع الآخرين نتيجة ذلك الشعور ويوضح هاجدا (Hajda)

---

1) Middleton, R.: "**Alienation**, **Race**, **and Education**", American Sociological Review, vol. (28),No.(6), 1963,PP. 973-976.

2) McClosky & Schaar,O.P cit, pp. 14-40.

(**3**)شاخت، ريتشارد، **الاغتراب**، مرجع سابق الذكر ، ص215-217

الشعور بالاغتراب (بالاختلاف بصورة تبعث على التوتر في وجود الآخرين بسبب اختلاف في وجهة نظر المرء أو اهتماماته أو ذوقه الشخصي) إذاً فالاغتراب كما يتصوره الفرد في هذا المجال هو عبارة عن وعيه بعدم الانتماء أو عدم المشاركة المجتمعية الذي يعكس انعزال المرء أو عزلته الذاتية عن المشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية [1].

3-الاغتراب كشعور بالحرمان الاجتماعي:

إن الشعور بالحرمان الاجتماعي له تأثير مؤكد على الشعور بالاغتراب السياسي وقد افترض دايفيد شوارتز David. Schwartz أن هناك أربعة متغيرات للاغتراب السياسي منها الحالة الاجتماعية غير **المتماسكة** "غير المتناسقة" (مثلاً من يحمل مؤهلات عليا ولديه دخل منخفض يكون في وضع غير متناسق)، هؤلاء يكونون مغتربين سياسياً لأن عدم التناسق سوف يتم التعبير عنه كحرمان اجتماعي[2].وقد ثبت أن الاغتراب السياسي ارتبط بشكل جوهري بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة[3]. وقد أشار لونج Long إلى أن الشعور بالحرمان الاجتماعي يؤدي إلى اختلال تقدير المرء لذاته مما يؤدي إلى مستويات كبيرة من التمرد ويلعب في ذلك عاملان أساسيان: الأول يتمثل في وجود علاقة بين إدراك المرء لهذا الحرمان وبين شعوره المتدني بذاته والآخر يتعلق بوجود علاقة بين هذا التقدير المتدني وبين الشعور بالاغتراب السياسي[4]. ومن منظور أولسن Olsen فإن العجز السياسي يحدث غالباً بين الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية محرومة[5]ومن هنا ندرك أن الاغتراب السياسي ينتشر خاصة بين أبناء الطبقات المحرومة[6].

إن الحرمان الاجتماعي يتمثل في قوة فعل مجتمعية مبنية على أسس تمييزية مقصودة لا يستطيع الأفراد الموسومون داخل الجماعات المحرومة اجتماعياً الإفلات من واقعهم الاجتماعي.

(**1**)شاخت، ريتشارد، **الاغتراب**، مرجع سابق الذكر، ، ص220

2) Schwartz, David C., **political alienation and political behavior**, Aldine publishing Co., second paperback printing, 2009,p33.

3) Thompson, W., & Horton, J., **political alienation as a force in political action**, **op**, **cit**., pp190-195.

4) Long, Samuel, **Personality and political alienation among White and Black Youth**: **a test of social deprivation model**, **op**, **cit**., pp.435-441.

5) Olsen, M., **op**, **cit**., p.289.

(**6**) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية**، مرجع سابق الذكر، ص96.

4-الاغتراب والاستبعاد الاجتماعي:

يشير الاستبعاد الاجتماعي إلى قيام المجتمع بإعادة تهيئة نفسه وتدعيم العلاقات بين أفراده ورسم خططه التنموية والاقتصادية بمنأى عن فئات اجتماعية تعيش في هامش المجتمع ومناطق جغرافية محددة مما يجعلها غير مندمجة ومستوعبة في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. هذا الأمر يخل بطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع كون الاستبعاد لا يمثل أمراً شخصياً ولا يمكن إرجاعه إلى تدني القدرات الفردية بقدر ما يمثل رؤى محددة ومؤشر على أداء الدولة لوظائفها، بمعنى أنه لا يمثل موقف سياسي أو طبقي أو سلالي أو عرقي فقط وإنما يمثل مجموعها، فالاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى خلل في المواطنة المتساوية داخل أي دولة؛ هذا من ناحية عامة، أما من ناحية خاصة فيمكن أن يكون الاستبعاد الاجتماعي مبنياً على أساس استبعاد الأقلية للأكثرية كما يحدث من الدول ذات النظام العنصري (جنوب أفريقيا سابقاً) أو من قيام الأغنياء بعزل أنفسهم عن الفقراء؛ الأمر الذي يؤدي إلى حرمان عام في التفاعل في كل مجالات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...الخ، مما ينعكس سلباً على مشاركة المستبعدين اجتماعياً في الحياة السياسية أو اهتمامهم بالشأن العام الذي تكون الممارسة السياسية اليومية جزءاً منه[1].

وقد اثبتت بعض الدراسات أن بعض الجماعات التي لا يتم تمثيلها في النظام السياسي على الوجه الصحيح تتسبب في وجود مخاطر اجتماعية وسياسية تهدد الدولة والنظام[2].

ويختلف هنا الحرمان الاجتماعي عن الاستبعاد الاجتماعي في كون الأول يمثل حرمان مبني على أسس تمييزية مقصودة من قبل المجتمع أي أنه ينشأ في صميم بنية النظام الاجتماعي وله امتداداته المتجذرة في العقل الجمعي للمجتمع، والتي تعيق بشكل كبير من احتواءه ، وتجعل من الصعب التغلب عليه، بينما يمثل الاستبعاد الاجتماعي حرمان فئات اجتماعية لأسباب اجتماعية تعبر عن فروقات ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية يمكن أن تتلاشى نتيجة التفاعل الاجتماعي الإيجابي ذلك أنه يحدث نتيجة التهميش أو الإهمال من قبل الدولة أو المجتمع.

(**1**) للمزيد من المعلومات حول الاستبعاد الاجتماعي انظر: جون هلز وآخرون، **الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 344، أكتوبر، 2007م.

2) Maria Oskarson, **social risk and political alienation**, **op**, **cit**.

5-الاغتراب كاستياء في إطار العلاقات الاجتماعية:

وهو شعور الفرد بالاستياء من رفقته الحاليين ورغبته في أن يكون له رفقة أو أصدقاء أكثر أثارة للاهتمام ويوضح أيكن Aiken وهيج Hage هذا الاغتراب من خلال العلاقات التي يعبر فيها الإنسان عن ذاته ويعنيان هنا الرفقة الذين يرتبط بهم الفرد والمعيار الذي يستخدمانه في إقرار وجود هذا الاغتراب من عدمه يتمثل في الإجابة على السؤال عما إذا كان الفرد راضياً عن أولئك الذين يرتبط بهم أم لا [1] . وأحد افتراضات دايفيد شوارتز David. Schwartz للاغتراب السياسي أن الناس غير المرتبطين بشكل واسع بالمجتمع والتي تكون ارتباطاتهم التنظيمية والمؤسساتية ضعيفة يكونون مغتربين سياسياً، لأنهم يقللون من أهمية الوسائل المنظمة التي تمكنهم من الحصول على الأهداف السياسية[2].بينما يلعب الشعور بالانتماء إلى جماعة مميزة على أساس القرابة أو الدين أو اللغة أو الإقليم دور في زيادة درجة المشاركة السياسية [3].

ونخلص إلى أن الاغتراب من منظور العزلة: يعبر عن عدم القدرة بالارتباط بعلاقات وثيقة مع الآخرين ، والاغتراب من منظور افتقاد التضامن: هو شعور للفرد بأنه يختلف عن الآخرين (بوضع يبعث على التوتر) في الذوق والاهتمامات والقيم ، والاغتراب من منظور الاستياء في إطار العلاقات الاجتماعية: يمثل رغبة للفرد في تغير رفقته والجماعة التي ينتمي إليها نتيجة عدم رضاه عنهم لأي سبب كان. وكل ما سبق يؤثر في وجود الاغتراب وفق تصنيف سيمان في معيار العزلة الاجتماعية (social isolation)[4].

6- الاغتراب وخلل الاندماج:

إن الاغتراب يصاحب دوما الإثنيات التي لا تستطيع الاندماج مع المجتمع لأي سبب سواء كان من داخل الجماعة الاثنية أو من خارجها ،كما أنه في ذات الوقت يصاحب الجماعات الاثنية

1) Aiken, M. and J.Hage. **Organizational Alienation**: **A Comparative Analysis**. American Sociological Review. 31: (1966), PP. 497-507.

2) David C. Schwartz .op, cit.,.p33.

3) Rosenberg, M., **op**, **cit**., pp.160-169

4) Seeman. M, . "**On The Meaning of Alienation**, .**op**, **cit**., 783-791.

الاخرى أذا ما كانت تحس بالنقص والدونية جراء أي ممارسات إثنية تمييزية على أي اساس عرقي عنصري أو اقتصادي أو ديني أو حتى سياسي .

فالتمركز الإثني يسير جنباً إلى جنب مع انغلاق الجماعة الذي يشير إلى محافظتها على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين عن طريق وسائل إقصائية تحدد وترسخ حواجز الفصل بين مجموعة إثنية وأخرى و من هذه الوسائل حظر الزواج بين الجماعات الإثنية وفرض القيود على العلاقات الاقتصادية والتجارية وبسبب خطوط الانغلاق المتعلقة بالتمييز بين الجماعات الإثنية فإنها تدل على عدم المساواة ووجود تفاوت في توزيع الثروة والسلطة والمنزلة الاجتماعية[1].

وهناك العديد اختلالات الاندماج الاثنية في المجتمع ومنها: **اختلال الاندماج الإنصهاري** والتي تعيقها وجود خاصية أو أكثر من خصائص هيكلية في المجتمع (الدين – السلالة – الثقافة) تؤدي إلى عدم قبولها أو مساواتها مع الأغلبية بشكل كامل ، ويتطلب لها للانصهار مع الجماعات الأخرى أو الأغلبية هدف مزدوج أولاً: وجوب تخليها عن الصفات المميزة لها وثانياً أن تتبنى بقدر الإمكان كل الخصائص الهيكلية للأغلبية و هذا بدوره يحكمه ويحده موافقة/رفض الأغلبية لهذا الانصهار . **اختلال الاندماج الاستعلائي**: هناك جماعات إثنية ،لأسباب متعددة، تنمي بين أفرادها نزعة التفوق والاستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع مع إدراك هذه الجماعات ذات الشعور الجمعي الاستعلائي أن مصالحها تملي عليها البقاء والتعايش في نفس المجتمع السياسي مع الجماعات الإثنية الأخرى مع تبلور أيديولوجية صريحة وضمنية تؤمن بالتعايش مع عدم المساواة وهنا يتمركز نضالها للوصول إلى السلطة واحتكارها وفقاً لما تسوقه من تبريرات تكون في الغالب دينية وذلك يؤدي بالضرورة إلى صراع حتمي في المجتمع **اختلال الاندماج التذويبي** : هذا يفترض وجود اندماج بين جماعات متقاربة في السلطة والمكانة حيث لا تشعر فيها أي جماعة بالاستعلاء أو التفوق على جماعة أخرى وإنما يظهر هذا الاختلال لأسباب عدة أهمها ميل إحدى الجماعات الإثنية لفرض نموذج يوحي للجماعة/للجماعات الاخرى بأن أهدافه إنما تسعى لتذويبهم في كيان هذه الجماعة [2].

(1) أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة د.فايز الصايغ، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص323.

(2) تم الاستعانة بتصرف بما أورده : سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م، ص35-40.

ثانياً: المجالات السلوكية للاغتراب السياسي[1]:

1-الاغتراب كشعور بالعجز:

وهو كما يراه نيل وسيمان (Neal & Seeman) توقع أو احتمال الفرد أن سلوكه لا يمكن أن يحسم الوصول إلى النتائج التي ينشدها، وهذه التوقعات من حيث المبدأ هي التي تدور حول شعور الفرد بالتأثير في الأحداث السياسية والاجتماعية وبهذا يكون الفرد مغترباً إذا عبر عن موافقته على أقوال من نوعية (ليس هناك الكثير مما يمكنني أن أفعله فيما يتعلق بمعظم المشكلات الهامة التي نواجهها) أو من خلال الموافقة على عبارات مثل (هذا العالم تديره قلة تمسك بمقاليد السلطة وليس هناك الكثير مما يمكن للرجل العادي أن يفعله إزاء ذلك) [2].

ويختلف الشعور بالعجز عن العجز كحقيقة، فالأول: يفسر شعور الفرد بأنه غير قادر على التحكم في الأحداث أو المواقف بصورة ملائمة وينتج عنه ما يسمى بخلل العجز وهو شعور يعزز الاغتراب لدى الفرد وذلك لمعرفته بأن السيطرة التي يفتقدها هي من حقه بصورة مشروعة أو يستطيع أن يحققها أن أتيحت الفرص له ،ويقرر كلارك (Clark) أن هذا الخلل يعبر عن مدى التعارض بين القوة التي يعتقد الفرد بأنها بحوزته وتلك التي يعتقد أنها ينبغي أن تكون له [3].وقد ثبت أن هناك ارتباط مابين الشعور بفقد القوة السياسية والسلبية السياسية[4].

بينما الثاني (العجز كحقيقة) هو معرفة أو أدراك الفرد بأن المواقف والأحداث بعيدة عن قدراته إمكاناته الحقيقية أو التي يتمتع بها وتسليمه بذلك عن قناعة ورضى كاملين. وهذه النتيجة تتطابق مع ما ذهب إليه أولسن Olsen في أن العجز السياسي يتم فرضه قسراً على الأفراد من قبل الحكومة، بينما (العجز كحقيقة) يمثل استياءً من الأفراد تجاه السياسة ويختارونه طوعاً بأنفسهم دون أي إكراه[5].

(**1**) استند في هذا المجال على تقسيم شاحت مع بعض التعديل و الإضافات للباحث أنظر :ريتشارد شاحت، مرجع سابق الذكر ، ص224- 250

2) Neal, A.G. and Seeman, M: **op**. **cit**, PP. 216-226.

3) Clark, **op**, **cit**., p.849-852

4) Horton, J., and Thompson, W., **op**, **cit**., pp.485-493.

5) Olsen, M., **op**, **cit**., pp.288-299.

2-الاغتراب وفقدان الاتجاه:

وهذا المعنى تحدث عنه، في بادئ الأمر، إيميل دوركايم تحت مصطلح الأنومي (Anomie) والذي أكسبه معنى اجتماعي، إلا أن عملية إعادة الصياغة التي قام بها ميرتون للمفهوم هي التي حسمت المعنى بالنسبة لعلم الاجتماع الحديث حيث يعتبره ميرتون انهيار في الهيكل الثقافي يحدث بصفة خاصة حينما يطرأ انقطاع حاد في التواصل بين الأهداف الثقافية وقدرات الأفراد في الجماعة والتي حُددت (تلك القدرات) بما يتفق والهيكل الاجتماعي وبحيث تتم أعمالها وفقاً لهذا الهيكل. وقد ظهرت مناقشات عديدة لهذا المفهوم حيث كان يعتبر سيمان (Seeman) أن الاغتراب من منظور فقدان الاتجاه يؤدي إلى ارتفاع توقع الفرد بأن السلوكيات المنبوذة اجتماعياً تصبح مطلوبة لتحقيق أهداف معينة، ويشاركه ميدلتون هذا الرأي حيث يرى أن أي شخص سيجسد هذا الاتجاه إذا ما كان يعتقد بأنه لكي يمضي المرء قدماً في العالم اليوم فإنه مجبر تقريباً على القيام ببعض الأشياء المجافية للصواب، وهو ما يقترب من تفسير نيل ورتيج (Neal & Rettig) للاغتراب من خلال رويتهما أنه في حال الشعور بأن البدائل المقبولة اجتماعياً لا تتسم بالفعالية فإنه يغدو من الضروري استخدام السلوك المنبوذ في تحقيق الأهداف [1].

3- الاغتراب والارتياب واللامبالاة:

وقد استخدمه ماكديل (Mc Dill) ورايدلي(Ridley) كمفهوم يبرر الاغتراب السياسي من خلال نمط معين من الاستجابة المزدوجة التي تتألف من الارتياب في أولئك الذين بيدهم مقاليد السلطة وأيضاً اللامبالاة السياسية أي أن الاغتراب السياسي في نظرهما (ماكديل ورايدلي) هو عبارة عن لا مبالاة كاستجابة للعجز السياسي وكذلك الارتياب العام في الزعماء السياسيين الذي يمسكون زمام السلطة [2].

لذا فإن الارتياب في الزعماء منفرداً قد يؤدي إلى محاولة إحداث الحراك السياسي عن طريق السعي للتغيير وبانضمام اللامبالاة إلى الارتياب يؤدي ذلك إلى الشعور بالاغتراب .

(1)ريتشارد شاخت، مرجع سابق الذكر ، ص247- 250

(2) المرجع السابق ، ص227- 228

4-الاغتراب وعدم استيعاب الوقائع:

وهو كما يعرفه دين (Dean) شعور الفرد بأنه لا يستطيع أن يفهم الأحداث التي يدرك أن حياته وسعادته تعتمدان عليها [1]، ويستخدم ميدلتون (Midlton) العبارة التالية كمؤشر لوجود هذا النمط من الاغتراب (لقد أصبحت الأشياء معقدة للغاية في العالم اليوم إلى حد أنني حقيقة لا أفهم ما يحدث على وجه الدقة) [2]، ويوضح سيمان (Seeman) هذا النمط هنا من خلال (التوقع المحدود حول إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية للسلوك) [3]، وهكذا فإن الشعور بأن المرء غير قادر على تفهم الأحداث يختلف تماماً عن الشعور بأنه عاجز عن التأثير فيها.

5-الاغتراب والخيارات الجوفاء (عديمة الجدوى):

وهي معرفة الفرد بأن الخيارات التي يجدها أمامه لا تختلف عن بعضها البعض أو تتشابه تماماً مما يحول بينه وبين الاختيار العقلاني عند اتخاذ القرار أو بسبب افتقاده للمعلومات التي يعتقد أن اتخاذ مثل هذا القرار يعتمد عليها ، مما يعزز لديه الشعور بأن قراره الذي سيتخذه ما هو إلا نوع من العبث والتكرار ومن هنا ندرك أن الاغتراب يؤثر فيه نوعين من المشاعر ، الأولى: عندما يرغم أن يختار بين مجموعة من البدائل ولا يكون هناك فرق بينها، والثانية: عندما يحال بينه وبين الوصول إلى قرار عقلاني حول قضية ما بسبب افتقاده للمعلومات التي يعتقد أنها ضرورية لهذا القرار [4].

6-الاغتراب وانعدام تقدير الذات:

عندما يجبر المرء على معرفة وقبول هويته الاجتماعية على أساس تمييزي (عرقي-طائفي-سلالي-طبقي) فإنه يترتب على ذلك صراع أساسي يرتبط بتطوير هويته الذاتية التي تحدها الفرص الضيقة المحددة له والتي تعتبر عائق أمام تحقيق أهدافه، هذا التمييز وفي ظل إدراكه (بوعي أو بدون وعي) يشعر الفرد بصراع يوقظ فيه مشاعر الشك في الذات ومشاعر عدم الفاعلية، حيث يقارن بين ما هو عليه حالياً وحدود ما يأمل أن يكونه في المستقبل في ظل وضعه الحالي، وما يمكن أن يكونه

---

1) Dean, **op**,**cit**,.pp.185-189.

2) Middleton. Op, cit., , PP. 973-976

3) Seeman.M., **on the personal consequences of alienation in work**, **op**, **cit**., PP. 273-285

(**4**)ريتشارد شاخت، مرجع سابق الذكر ، ص230- 231

إذا كان خارج إطاره الذي يتم تمييزه فيه (العرقي، الطائفي، السلالي، الطبقي) [1]،وهذا له تأثير عميق ومباشر في الشعور بالاغتراب السياسي حيث يدرك المرء أن خياراته المستقبلية محددة سلفاً ، بل أن سقف طموحاته المنشودة جامد ولا يمكنه ان يتجاوزه بأي حال وتحت أي ظرف .

ثالثاً : المجالات الثقافية والاقتصادية للاغتراب السياسي:

1-الاغتراب والاندماج الثقافي:

وهي قبول الفرد للثقافة المجتمعية ويعتبر الفرد مغترباً عنها إذا لم يقبلها وبصورة أدق إذا قام برفضها أو اتخذ موقف اللامبالاة أو الانفصال عنها.إذاً فإن المقصود هنا هو رفض أو قبول هذه الثقافة وليس القيم الأساسية والأعراف السلوكية للمجتمع.ويرى ميدلتون أن الاغتراب عن الثقافة الشعبية يعني الشعور بعدم الاهتمام بها وبالمثل فإن سيمان (Seeman) يتحدث بنفس المعنى عن الاغتراب عن الثقافة الشعبية والانفصال عنها فالشعور هنا هو شعور باللامبالاة تجاه الثقافة الشعبية كمقابل للشعور بأهمية وقيمة مكوناتها المختلفة ومن ناحية أخرى يعني هذا الاغتراب لدى نيتلر (Nettler) بأنه عدم الود تجاه الثقافة الشعبية أو الشعور بالتضارب معها ومقاومتها ، وقد يتخذ هذا الاغتراب شكل أكثر تطرفاً وهو الرفض الكامل للقيم الأساسية أو الأعراف السلوكية للمجتمع ويشير كنستون (Kinston) إلى أنها تمثل الافتراضات الواضحة التي لم يجر اختبارها حول طبيعة الحياة والإنسان والمجتمع والتاريخ والكون والتي يسلم بها معظم أفراد المجتمع ومن هنا نجد أن تفسير ميرتون للمغتربين عن المجتمع والذين يعتقد أنهم فيه ولكنهم ليسوا منه ، وهو ما ينحو إليه بارسونز والذي يعتقد أن الاغتراب هو نتاج محتمل لخطأ ما في عملية اكتساب القيم من خلال التطابق ويقصد هنا بالقيم أنها التي تحدد الرشد والعضوية في مجتمع ما [2].

والاغتراب السياسي بوجه عام يعتبر مفهوم مضاد للثقافة الجمعية ومعبرا واضحا عن هشاشتها ، فالثقافة الجمعية تعبر عن الافراد الذين لهم الحرية للعمل معا ضمن جماعات لما فيه الصالح العام [3]

1) Long, Samuel, **Personality and political alienation among**, **etc op**, **cit**., pp.435-440.

(**2**) ريتشارد شاخت، مرجع سابق الذكر ، ص238-243

3) Løvseth, Toini, **op**, **cit**.pp18-19**.**

2-الاغتراب والوضع الاقتصادي:

للوضع الاقتصادي دور مهم في تشكيل الاغتراب السياسي فالأفراد عندما يرون انفسهم بلا اي امتيازات اقتصادية وغيرهم يمتلكونها خارج الاطر المتعارف عليها لاكتساب تلك المكانة سيشعرون بكل تأكيد أن هناك دور للسياسة وممارستها في تعزيز الوضع الاقتصادي للنخبة الاقتصادية مما يعني شعورهم بالاغتراب السياسي من النظام السياسي بل والدولة التي باتوا يرونها وسيلة لتحقيق الثراء للساسة القائمين عليها بعيدا عن أدوارها الاخرى.

وفي دراسة قامت بتحليل الاقتراع وتقييم القيادة السياسية بناء على المؤثرات الاقتصادية المتغيرة وجد أن أحكام المستهدفين بالدراسة فيما يتعلق بحالة الاقتصاد المحلي أثرت على إجاباتهم السياسية، وأظهرت النتائج علاقة واضحة بين مشاكل العمالة النامية (البطالة) على العملية السياسية [1].

إن الوضع الاجتماعي الاقتصادي المرتفع يزيد من درجة المشاركة السياسية للمواطنين طبقاً لمختلف المحكات[2].وأظهرت نتائج بعض الدراسات أن الفئات المتوسطة والمنخفضة اقتصادياً هي الأكثر شعوراً بالاغتراب السياسي مقارنة بالفئة المرتفعة اقتصادياً[3]كما وجدت عند قياس الاغتراب السياسي من منظوري فقد القوة "العجز" ،والوعي بالسلطة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطبقة المتوسطة والعليا بالنسبة للتصويت في الانتخابات[4].

وقد أشار شوارتزSchwartz . في اثنين من افتراضاته الأربعة لوضع الاغتراب السياسي لدور الوضع الاقتصادي في ذلك من جهتين: الأول يرتبط بالوضع الاقتصادي الاجتماعي المنخفض ، لأن هذا الوضع يخلق الاستياء السياسي و الآخر يرتبط بالحالة الاجتماعية المرتفعة ترتبط بالاغتراب السياسي كون من يعيشون في هذه الطبقة لديهم رؤية تحليلية للأوضاع أفضل من غيرهم[5].

---

1) Westholm, Anders, Nleml, Richard G, **Youth unemployment and Political Alienation**, **Youth and Society**, v18, n1 Sep 1986,p.p58 – 80.

2) Huntington, S. & Weiner, M., **op**, **cit**., pp.125-126.

3) Thompson., & Horton, **political alienation as a force in political action**, **op**, **cit**., pp.190-195.

4) Thompson & Horton, **Powerlessness and political negativism**, **etc**, **op**, **cit**., pp.485-493.

5) David C. Schwartz .**op**, **cit**.p33.

رابعاً :المجالات السياسية للاغتراب السياسي:

1-الاغتراب والمشاركة السياسية:

تقع المشاركة السياسية وفقاً لاعتبار فيربا وآخرون verba et al ضمن خمسة مجالات هي التصويت في الانتخابات العامة ،العمل من أجل الحزب ، العضوية في الحزب ، التواصل مع المسئولين ، عضوية المنظمات التطوعية [1] بينما تم تقسيم المشاركة السياسية في دراسة ويليام William إلى خمسة مستويات هي:(التصويت في الانتخابات – المشاركة في الحملات الانتخابية- التواصل مع المسئولين السياسيين - العمل على المشاكل العامة- الحديث عن السياسة) [2] وقد ثبت في بعض الدراسات أن الاغتراب السياسي يرتبط بشكل وثيق بالمشاركة السياسية[3].وقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة دالة موجبة بين المشاركة السياسية والاغتراب السياسي[4].فأكثر المغتربين الذين يحصلون على الدعم الاجتماعي الأوسع والذين تتاح أمامهم فرص المشاركة سوف يكونون أكثر فاعلية سياسياً في المجتمع[5]وقد ثبت أن الفاعلية السياسية لها علاقة طردية بالمشاركة السياسية[6] ، ومن الأسباب التي تدفع الفرد إلى عدم المشاركة السياسية ضمن الشروط الستة لروبرت دال .Dahl R ثلاثة منها تعبر عن الاغتراب السياسي [7] كونها تتطابق مع الشروط المسبقة الثلاثة للاغتراب السياسي التي اودها لونج Long 1977 في دراسته .

---

(1) verba, s, et al, **participation and political Equality**, N.Y, Cambridge University Press, 1978, pp47-52.

(2) William, B, Davidson and Patrick R, **Cotter sense community and Political Participation**, Journal of community Psychology, vol 17, issue 2, 1989, pp119-125.

(3)Adams, James and Samuel Merrill III. "**Voter Turnout and Candidate Strategies in American Elections**." The Journal of Politics 65 (February) . 2003: 161-189.

4) أحمد فاروق أحمد، **عوامل الاغتراب السياسي بين الشباب في المجتمع المصري – دراسة ميدانية مقارنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1992م.

5) Ross, Marc Howard, **political alienation**, **participation and ethnicity**: **op**, **cit**., p 308.

6) G. Bingham Powell, **American Voter Turnout in comparative Perspective** ,American Political Science Review, Vol 89, (1), March 1986 ,pp17-43.

7) حيث اعتبر روبرت دال Dahl, R انه لن يقوم أي فرد بالانخراط في النشاط السياسي إلا اذا :- 1- ما اعتبر المكافأة المتوقعة من وراء ذلك اعلى من انواع اخرى من الانشطة الاخرى،2- يشعر بأنه يوجد فارق حقيقي بين البدائل المتاحة أمامه(كل البدائل مهمه)، 3 – أن ما سيقوم به سيحدث فرقا حقيقياً،4- انعدمت الثقة في عدالة وشرعية وثبات ورشد القرارات السياسية للنظام السياسي الذي يعيش فيه الافراد، 5- كانت المعرفة بالجوانب السياسية لدى الافراد مرتفعة ،6- أزيلت العوائق والعقبات المختلفة التي توضع كشروط للمشاركة السياسية. للمزيد من المعلومات انظر الفصل المتعلق بالاهتمام بالسياسة في:

- Dahl, R., Modern **political analysis**, New Delhi: Prentice Hall of India, 1975. :

وقد اشارت دراسة روزنبيرج Rosenberg تقريبا لنفس الثلاثة الشروط باعتبارها متعلقة بالعزوف عن المشاركة السياسية باعتبارها محددات السلوك السياسي للمشاركة السياسية و تسهم في تعزيز مشاعر اللامبالاة السياسية [1].

2-الاغتراب و الخضوع لقهر التسلط (الاستبداد):

يؤدي التسلط في مراحله الأولى إلى قهر الإنسان و إجباره على الخضوع لآليات ونفوذ المتسلط ليتحول في مرحلة أخرى إلى تكريس التسلط ضد الإنسان وممارسة الاضطهاد عليه ، هذا الأمر يؤدي في مجمله إلى تحول هذه المراحل إلى اغتراب سياسي يحاول من خلاله الإنسان درئ خطر التسلط والابتعاد عن ما يسببه له من أذى وقلق ، والتسلط ينتج عنه قيام المتسلط بوضع أحكام وقوانين سعيا لتكريس حكمه وسيطرته وبما يغلق السبل أمام الخروج عليه في محاولة لشرعنة وجوده وقمع كل من يحاول مقاومته.

لذا فإن المرحلة الأخيرة عند من يتم التسلط عليه هي أن يتحول شعوره بالخضوع والقهر إلى تمرد ومجابهه يحاول فيها الثورة على المتسلط بالقوة واستخدام العنف كخيار أخير يستعيد به كينونته واحترامه لذاته[2].فعندما يرى الرجال أن القمع بات مصيراً لهم و أن الآخرين في وضع غير ذلك، و تكون سبل التغيير مغلقة من قبل الحكام أو المشرعين، ويكون التشريع مبهماً لأي نظام اجتماعي، فإن هؤلاء المقموعين سوف يسعون لتحرير أنفسهم وسينتفضون لكي ينالوا الحرية ويتمكنون من رؤية الفجر [3].وهنا يمكن إرجاع الاغتراب كأحد تبعات التسلط.

---

1) حيث اعتبر روزنبيرج Rosenberg أن الاهتمام بالسياسة لأي فرد تحده ثلاثة شروط: 1- النتائج المهددة للنشاط السياسي: فالفرد ينظر إلى النشاط السياسي كتهديد لبعض جوانب حياته، أو قد يؤثر نشاطه السياسي على علاقته بجيرانه وأصدقائه، أو قد يؤثر أيضاً على مكانته الاجتماعية وبالتالي فإن هذه الضغوط المتعددة قد تجعل الفرد يحس أن اللامبالاة هي أكثر ملاءمة لحياته. 2- عدم جدوى النشاط السياسي: ويقصد به شعور الفرد بأنه حتى إذا نشط سياسياً فإن النتائج السياسية التي يرجوها لن تتحقق، ولذلك لا داعي للقيام بأي نشاط. 3-نقص الحوافز للاهتمام بالمشاركة: ويقصد بذلك غياب الحافز الذي يلعب دوراً هاماً في تشجيع النشاط السياسي مما يساعد على تدعيم عدم المشاركة. للمزيد من المعلومات انظر:

-Rosenberg, M., **op**, **cit**., pp.160-169.

(**2**)انظر في ذلك :مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي "مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"، ط9، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005م.

3) Marvin Wolfgang, **Violence and Human Behavior**, in Frances Korten, Stuart Cook, and John Lacey, eds., **psychology and the problems of society**, Washington, D.C., American Psychological Association, 1970, p. 318.

3-الاغتراب و فقدان الثقة السياسية:

ثبت أن هناك علاقة ما بين الاغتراب السياسي وفقدان الثقة في السياسة [1]، فالاغتراب السياسي كمفهوم يشمل العديد من الأبعاد منها ما يتمثل في انعدام الثقة[2].وقد تناول ديفيدز Davids الاغتراب من خلال خمسة أبعاد مختلفة تمثل إحداها في فقدان الثقة Distrust [3] ، بينما أوردت أوسكارسون Oskarson أن الاغتراب السياسي يأتي كنتيجة لانخفاض الاهتمام بالسياسة مع انخفاض الثقة السياسية حيث وضعت جدول يوضح ذلك على النحو التالي[4] :

الاهتمام السياسي / الثقة السياسية	مرتفع	منخفض
مرتفعة	متكامل	موالي
منخفضة	لا مبالي	مغترب

.

وكون الاغتراب السياسي يلعب دور مهم في تفسير السلوك السياسي، فجوانبه وأبعاده مثل فقدان القوة السياسي "العجز"، أو انعدام الثقة في الحكومة هما غالباً ما يتم تصورهما على أنهما متغيرات التدخل الهام اللذان يمثلان "القُمْع" لأسباب الفعل السياسي، والذي يتحول إلى معايير شخصية لدى المواطن تمثل له خلفيات اجتماعية لسلوكه السياسي[5].وقد اثبتت دراسة هيرنج Herring أن الثقة لها دور فعال في التحكم بسلوك المغتربين [6].

4- الاغتراب وفرض الهيمنة:

عندما تفرض الهيمنة على الافراد أو الجماعات أو الشعوب من قبل أطراف محلية أو دولية نتيجة امتلاكهم للقوة التي تمكنهم من ذلك، أو نتيجة انتصارهم في صراع ما أو أزمة أو حرب فإن من يمارس ضدهم النفوذ بالهيمنة وحق الانتصار يشعرون بالاغتراب السياسي نتيجة ذلك .

1) Aberbach, J. D., **op**, **cit**.

2) Reef, Mary Jo, and Davide Knoke. **op**, **cit**.

3) Davids, A., **op**, **cit**., pp.21-22.

4) Oskarson, Maria, **Social risk and political alienation**, **op**, **cit**., .p9.

5) Denters, Bas and Geurts, Peter, **op**, **cit**., p445.

6) Herring, C., **op**, **cit**., pp. 135-153

إن المغتربين سياسيا في هذا المجال يضلون يتحينون الفرص للانتصار لقهر الشعور بالاغتراب الذي يصاحب شعورهم بالعجز . وقد أشار ليفين Levin الى أن الشعور بالغضب والسخط إزاء هذا العجز الذي يعتبره سمه أساسية للاغتراب السياسي إنما يعكس خللا ، أي أنه أمر خاطئ لا ينبغي أن يوجد[1] .

5-الاغتراب و الفاعلية السياسية:

يقصد بالفاعلية السياسية الشعور بالقدرة على إحداث تغيير في الحياة السياسية. وقد وجد أنه في حال الشعور بغيابها يعد من الأبعاد الرئيسية للاغتراب السياسي ، وأن هناك دور قوي للفاعلية السياسية الداخلية (تعكس تقييم الفرد لمقدار السلطة والتأثير الذي يمكن أن يمتلكها في مضامين الأحداث السياسية ومخرجاتها) ،والفاعلية السياسية الخارجية (استجابة الحكومة "تقييم كلي وعام لمقدار استجابة وقدرة المؤسسات السياسية في استيعاب كل أفراد المجتمع") على تغيير الموازين في الحياة السياسية [2].إن الإحساس المنخفض بالفاعلية السياسية يعد مؤشراً هاماً للشعور بالعجز السياسي الذي يعد أحد مكونات الاغتراب السياسي[3].فالاغتراب يعبر عن حالة الإحباط والاستياء الذي يصيب مسئولي الدولة رفيعي المستوى الذين يتعمد النظام السياسي وضعهم في مناصبهم من باب التمكين السياسي التمثيلي الصوري التي تنعدم فيه الفاعلية السياسية[4] .

وتختلف الثقة السياسية والمشاركة السياسية عن الفاعلية السياسية في أن الاولى تمثل فقدان الثقة في النظام السياسي من قبل الافراد أو الجماعات السياسية ،والثانية أن تكون المشاركة أمامهم في التغيير متاحة بدون أي عوائق ، بينما تمثل الفاعلية السياسية ادراك الافراد او الجماعات السياسية بأن لديهم القدرة على إحداث التغيير المنشود أو انهم سيكون لهم دور فاعل (لوحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم) في إحداثه ، أو انهم يمثلون رقم يعتد به في المعادلة السياسية.

(**1**) ريتشارد شاخت، مرجع سابق الذكر ، ص227.

2) Southwell Priscilla, **op**, **cit**., pp. 71-77.

3)See: Denters, Bas and Geurts, Peter, **op**, **cit**.

(**4**)خرجت نتائج إحدى الدراسات بأن التمكين السياسي وإن كان يقلل من الاغتراب السياسي إلا أنه إذا ما كان تمثيل صوري خالي من الفاعلية السياسية فإنه لا يقلل من الاغتراب السياسي للمزيد حول ذلك راجع:-

Adrian D. Pantoja, Gary M. Segura, **op**, **cit**.

6-الاغتراب و انعدام الحراك السياسي:

إن لمسألة بقاء الانظمة في حالة ركود سياسي دور فاعل في تشكيل الاغتراب السياسي ونقصد هنا بالركود السياسي جمود وثبات الفاعلين السياسيين وإن كانوا قد وصلوا للسلطة السياسية عبر الوسائل الديموقراطية المشروعة إذ لابد من العمل على إدخال دماء جديدة في الحياة السياسية باستمرار سواء على مستوى الممثلين السياسيين أو على مستوى المؤسسات الديموقراطية.

إن بقاء العملية السياسية في أحزاب بعينها (حزبين رئيسيين مثلاً)يتنافسان على العملية الديمقراطية يؤثر في ظهور الشعور بالاغتراب السياسي نظراً لمحدودية الخيارات أمام الشعب[1].

وقد دلت إحدى الدراسات ، أن تغيير نمط الفعل السياسي الروتيني وبشكل يشعر المجتمع أن هناك فرصة للحراك السياسي دونما أي قيود أو تمييز أو إقصاء يؤدي إلى تعزيز مستويات الثقة لدى المواطنين في الحكومة وفي قدرتهم على تغيير الأنظمة السياسية، وبالتالي تقليل الاغتراب السياسي لدى أغلب شرائح ومكونات المجتمع، وخاصةً منها المهمشة[2]. وقد أثبتت الدراسات أن جماعات المهمشين (في أي دولة) مغتربون سياسياً نتيجة شعورهم بوجود حواجز سياسية أو تمييز أو حواجز ثقافية اجتماعية تمنعهم من المشاركة في الحياة السياسية[3] .

7-الاغتراب واختلال السلطة:

من واقع التقسيم الفعلي للسلطة، فإن السلطة من المفترض أن تنقسم إلى نوعين هما: السلطة الرسمية والتي تقيمها الدساتير والقوانين لممارسة شئون الحكم كالسلطة التنفيذية والتشريعية (والقضائية)، والقسم الثاني يتمثل في السلطات الواقعية والفعلية التي لها إسهام في توجيه دفة الحكم وتؤثر في اتجاهات السلطات الرسمية في الدولة مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخيرية وأصحاب الأموال ورجال الدين وأرباب الصحافة، ويطلق على هؤلاء أسماء

---

1) for more information See: Kabashima, I., Marshall, J., Uekami, T., Hyun, D., **Casual cynics or disillusioned Democrats? Political alienation in Japan**, political psychology, Vol. 21 (4), 2000, pp. 779-804.

2) John C. Rojowski, political alienation and government trust in the age of Obama, http://www.2008andbeyond.com/wp-content/uploads/E08B_Memo_Alienation_Trust.pdf

(**3**) أوضحت إحدى الدراسات أن الجماعات المهمشة في المجتمعات الغربية (اللاتينيين في الولايات المتحدة الأمريكية ليسوا سلبيين سياسيا وإنما يبتعدون عن السياسة لعدد من الأسباب والاعتبارات مثل التنشئة السياسية والحواجز السياسية والتمييز واللغة .. الخ للمزيد حول ذلك راجع:-

Carol, H, Latino women, Latino men and political participation in Boston, D.A,I, 52 (5-A), 1991.

الحكام المستترين مقارنة بمسئولي الدولة (الحكام) الذين يمارسون الحكم بطريقة مباشرة[1]. وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة التي لها باع طويل في المسار الديمقراطي، إلا أنه في الدول النامية ومنها (اليمن) لا يمكن أن تكون علاقة السلطة من هذا المنظور إذ أنها تنقسم تطبيقياً إلى سلطة صورية (اسمية) وهي تتمثل في مسئولي الدولة وسلطة فعلية تتمثل في الأدوات الضاغطة عليهم والتي تسيرهم سواءً كانوا أصحاب نفوذ اجتماعي (مشايخ) أو لديهم علاقات سلالية وإثنية وعائلية وزبائنية مع الرجل الأول في الدولة الذي يمثل رئيس أو ملك الدولة أو العائلة الحاكمة.

فعندما يشعر كبار مسؤولي الدولة انهم اصحاب سلطة صورية في ظل بقاء قراراتهم وممارسة مسؤوليات مهامهم مرهونة وتحت تحكم أفراد يشغلون مواقع أقل منهم مسؤولية وشأناً أو افراد يقبعون خارج جهاز الدولة لهم ارتباط مباشر (سلالي أو أسري أو حزبي أو زبائني) برئاسة الدولة إما بالسيطرة عليها وتوجيهها أو بإملاء شروطهم ورغباتهم ومصالحهم ، ومن هنا يصبحون هم من يمتلكون السلطة الفعلية بينما تمثل سلطة مسئولي الدولة رفيعي المستوى سلطة اسمية فقط (موظفي سُخرة) مما يجعلهم يشعرون بالغربة تجاه الوظيفة العامة.

وتختلف الفاعلية السياسية عن اختلال السلطة في أن **الاولى** فقدان حق بحكم الوجود في الحياه السياسية في الدولة ، بينما **الثاني** يعبر عن فقدان حق بحكم الوجود في منصب في الدولة.

ومن هنا يمكن اعتبار الاغتراب السياسي احد تجليات اختلال السلطة الاسمية- الفعلية.

8-الاغتراب والإقصاء السياسي:

يشير الإقصاء السياسي إلى حرمان الفرد أو إبعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع حيث لا تتاح الفرص للناس بصورة كافية لفهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع بحيث تنقطع الصلة بين الفئات المقصاة من جهة والسيرورة السياسية والاجتماعية برمتها من جهة أخرى مما ينتج دائرة مفرغة تعزل هموم من تم إقصاءهم وبالتالي تسقط مشكلاتهم من الأجندات السياسية لمنظمات العمل الاجتماعي والسياسي[2] وفي ظل وجود حراك سياسي مبني على أساس الغنيمة (بوسائل ديمقراطية) أو العنف (باستخدام القوة) فإن ورود أمر إقصاء المنافسين يعتبر نتيجة طبيعية

(1) ماجد الحلو، **النظم السياسية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007م، ص16.

(2) أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصُياغ، ط4، بيروت: المنظمة العربية للترجمة "مركز دراسات الوحدة العربية"، 2005، ص395.

يفرضها منطق التفاعل السياسي طالما بني على هذا الأساس حيث يصبح ضرورة خدمة أعضاء الجماعة التي وصلت إلى سدة الحكم عبر أفرادها (تصويتاً أو عنفاً) أمر حتمي لا مفر منه.

وبالتالي فإن هذا الأمر يفضي إلى وجود تحالفات داخل النظام السياسي نفسه مع قوى أخرى يحاول النظام الاستفادة منها لفك عزلته بينما تحاول هي تدعيمه لضمان الوصول إلى مناصب وامتيازات ومصالح لأفرادها، وفي الجهة المقابلة تحدث تحالفات وتكتلات مناهضة للنظام السياسي نتيجة قيامه بإقصائها وفق تصور على أنها عدو للنظام، الأمر الذي يجعل هذه الجماعات وأفرادها يشعرون بالاغتراب السياسي.

خاتمة الفصل:

من خلال استعراض مفهوم الاغتراب وتعريفاته المختلفة بشكل عام وكذا مفهوم الاغتراب السياسي بشكل خاص وتعريفاته المختلفة وكذا أهم المجالات الاجتماعية والسلوكية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تمثل منظورات تفسيرية مختلفة للاغتراب السياسي اتضح لنا أن الاغتراب السياسي يعتبر مفهوماً واسعاً يمكن من خلاله تفسير الحياة السياسية في أي مجتمع لأي نظام سياسي وفي أي دولة كانت، نظراً لثراء محتواه العلمي وقدرته الواسعة على تفسير التفاعلات وفقاً للمنظورات التي تم التعرف عليها في هذا الفصل وذلك نظراً لقدرته على تفسير العلاقات المتداخلة بين مختلف متغيرات الحياة السياسية بدءاً من الدولة ومروراً بالسلطة فالمجتمع ووصولاً إلى الفرد الذي يعد أصغر مكونات الحياة السياسية وانتهاءً بمشاعر الفرد نفسه عبر دراسة مكنوناته النفسية التي تمثل طموحاته السياسية كاحتياجات إنسانية لابد من تحقيقها.

كما اوضح لنا هذا الفصل أن هناك مجالات عديدة للاغتراب السياسي تتمثل في ابعاد اجتماعية وسلوكية وثقافية واقتصادية وكذا في ابعاد سياسية. ومن هنا ندرك أن هذا الفصل قد أورد لنا قاعدة معرفية واسعة نستطيع من خلالها تفسير العلاقات والتفاعلات المختلفة لكافة الأطراف الفاعلة داخل الحياة السياسية في أي مجتمع

خلاصة الفصل:

تبين أن للمفهوم جذور عميقة في التراث الأدبي الإنساني، وأنه قد اكتسب بُعده المعرفي نتيجة استخداماته المتعددة في الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى، وأظهر مصطلح

الاغتراب تبايناً وتنوعاً كبيراً في مفهومه كما أظهر ثراءً في محتواه وتعدد المجالات التي يمكن استخدامه فيها، كما أن الاغتراب –كظاهرة – تدخل وتترامى في كل نواحي الحياة الإنسانية. كما أنه يأتي نتيجة لإكراهات شتى تتمثل بشكل رئيسي في القمع التاريخي السياسي والأخلاقي والتربوي والاقتصادي والإداري، ويؤدي إلى مجموعة من مشاعر الحزن والعزلة والشعور بالتخبط والضياع.

تنوعت أبعاد الاغتراب بدءاً من فقدان الثقة والإفراط في التشاؤم والقلق والاستياء واللامعنى واللامعيارية والعزلة الاجتماعية واغتراب الذات وفقد القوة والغربة عن العمل والغربة عن الثقافة، واحتقار السياسة ورفض القيم، والشعور بالإقصاء، والشعور بعدم الانتماء إلى جماعة مرجعية معينة، وفقد السيطرة، وانخفاض التحكم في التوقع، والانسحاب وعدم الاهتمام، والسخط تجاه القادة السياسيين والمؤسسات السياسية، وعدم القبول بطريقة صنع القرار السياسي والرفض الواعي للنظام السياسي، والشعور بعدم القدرة على إحداث التأثير المعنوي في الأحداث السياسية، والشك في تصرفات مسئولي الحكومة، والفساد السياسي، وانحراف السياسة الحكومية عن مهامها، وشعور الفرد بالعجز نحو أدواره السياسية، وجميع أنواع المشاعر السلبية تجاه المؤسسات والمناصب الحكومية الرسمية، وانفصال الفرد عن المؤسسات السياسية القائمة.

ثبت أن هناك العديد من المجالات التي يمكن من خلالها النظر إلى الاغتراب السياسي وفقاً للعديد من المنظورات مثل المنظور الاجتماعي والذي فيه يمكن اعتبار الاغتراب على أنه: عزلة وافتقاد للتضامن وشعور بالحرمان الاجتماعي واستياء في إطار العلاقات الاجتماعية، وشعور بالاستبعاد الاجتماعي، واختلال في الاندماج الاجتماعي وأيضاً من المنظور السلوكي حيث يمكن اعتبار الاغتراب على أنه: انعدام لتقدير الذات، شعور بالعجز، فقدان الاتجاه، ارتياب ولامبالاة، عدم استيعاب الوقائع، خيارات عديمة الجدوى، ويمكن النظر إليه من منظوره الثقافي والاقتصادي على أنه: عدم اندماج ثقافي، انخفاض في الوضع الاقتصادي، كما يمكن النظر إليه من المنظور السياسي على أنه: انعدام في المشاركة السياسية، رفض الخضوع لقهر التسلط (الاستبداد)، انعدام الفاعلية السياسية، انعدام الثقة السياسية، رفض للهيمنة السياسية، انعدام الحراك السياسي، اختلال السلطة الاسمية (الصورية) مع السلطة الفعلية، إقصاء سياسي.

الفصـــــل الثـــــالث

شكـل الدولة ونظام الحكم و النظريات السياسية للدولة

Form of State and Governance & political theories of State

كانت الدولة –ولا تزال – محور اهتمام الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية قاطبةً ولم يقتصر بحثها على علم بحد ذاته بل تم بحثها من منظورها الديني والفلسفي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي بل توسع بحثها في الوقت الراهن حتى وصل إلى علم النفس.

والدولة ليست كيان مادي مجرد يفرض نفسه بقدر ما هي شعور معنوي لدى الشعوب بعكس نظام الحكم (الحكومة والسلطة السياسية) التي تثبت نفسها مادياً من خلال احتكارها لأدوات القهر والعنف تحت مبرر حفظ الصالح العام. لذا نجد أن الدولة تنصرف إلى كل الأنشطة السيادية أو السلطوية داخل مجتمع ما ارتضى أن يكون له سلطة سياسية تسيره.

هناك العديد من المعايير والتصنيفات التي تتطرق لمثل هذه المسألة إلا انه من المستحسن في هذه الدراسة أن يتم تحديدها على أسس موضوعية ومنهجية علمية وذلك بالاستناد إلى تعريف الدولة والذي يضم (شعب، إقليم، حكم "سلطة سياسية"، سيادة، اعتراف) إلا أنه لابد من الحديث عن الدولة من حيث النشأة وفقا لبعض التقسيمات التي توجبها مقتضيات هذه الدراسة.

وفي هذا الإطار فإن مجال الدولة الواسع يظهر بشكل أكثر اتساعاً عند التعرض لمسألة النظام السياسي والذي يعد المتغير الحرج لبقاء الدولة واستمرارها ونموها وازدهارها أياً كانت توجهاتها الأيديولوجية وموقعها الجغرافي، إذ يتحتم عند التعرض للدولة لزوماً أن يتم ذكر النظام السياسي كاقتران عضوي لا يمكن الفصل بينهما، إذ أن الباحث في التراث السياسي سيجد أن هناك الكثير من الخلط ما بين الدولة والنظام السياسي (الحكومة) بل إن الكثير من الفلاسفة والمنظرين والكتاب ذكروهما (الدولة والنظام السياسي) كمترادفين بمعنى أن الدولة هي النظام السياسي والنظام السياسي هو الدولة.

وفي سبيل استيفاء هذا الفصل حقه سيتم الحديث عن أهم النظريات التي تعرضت لنشأة الدولة والنظام السياسي وفقاً لوحدة تحليل هذه الدراسة المتعلقة بالاغتراب السياسي، أي أنه سيتم التعرض لبعض النظريات التي ذكرت ضمناً أن وجود الدولة ارتبط حتماً بوجود الاغتراب السياسي.

المبحث الأول
شكل الدولة
The Form of State

اولاً: ماهية مفهوم الدولة

كلمة دولة State لها اصل لاتيني وهي مشتقة من الكلمة status التي لازالت تستعمل بنفس المعنى تقريباً الذي ينطبق على شيء ما يكون قد تم تأسيسه ويدرك على أنه ثابت ودائم في وضعية معينة[1].ويرى إنجلز Engels أن بروز الدولة ناتج عن تقسيم المجتمع إلى طبقات متنافرة. وهكذا يعرف الدولة كأداة للطبقة المسيطرة التي تسمح لها، في آن واحد، بالمحافظة على النظام والسلامة بتأمين أمن المجتمع كله، وأيضا باستمرار سيطرتها على الطبقات المغلوبة[2] .

حيث نجد أن الفكر الغربي اعتبر الدولة نظاماً قانونياً مؤسسياً بسند بيروقراطي متجانس وقد اعتبرها السلطة والحكومة والنظام السياسي بقياداته ونخبه التي تمثل الطبقة الحاكمة كتعبير عن مصالح الطبقة المهيمنة في المجتمع، بالإضافة لاعتبارها نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة في المجتمع[3].فوجود الدولة لا يتحقق إلا بوصول الجماعة السياسية إلى درجة معينة من التنظيم الذي يسمح باستقلالها[4].وهناك من يرى أن الدولة القومية لها العديد من الخصائص المميزة مثل: الإقليم، والسكان، والاستقلالية (الاستقلال والسيادة)، والحكومة (نظام الحكم) [5].وبالنظر الى الدولة كجهاز سياسي نجده يضم الحكومات والمؤسسات ويسيطر على حيز مكاني معين ويدعم سلطته القانون والقدرة على استخدام القوة[6].وقد ساق لنا جون لوك في مؤلفه الحكم المدني أن الدولة

(**1**) أندرو فنسنت، **نظريات الدولة**، ترجمة د. مالك أبو شهيوه ود. محمود خلف، ط1، بيروت، دار الجيل، 1997م، ص34.

(**2**) بيار بونت وميشال ازار وآخرون، **معجم الأثنولوجيا والأنتربولوجيا**، ترجمة:مصباح الصمد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 2006م ،ص. 472

(**3**) سعد الدين إبراهيم (محرر)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط3 ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م، ص64، وكذلك انظر: نزيه نصيف الأيوبي، **العرب وشكل الدولة**، بيروت: دار الساقي، 1992م، ص23-24.

(**4**) ثروت بدوي، **النظم السياسية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1970، ص230.

5) Michael G. Roskin, et. all., **political science**: **an introduction**, **tenth edition**, Pearson prentice hall, USA, 2008, pp.38-41.

(**6**) انتوني غيدنز، مرجع سابق الذكر ، ص.750.

ينبغي أن تقوم على الموافقة والقبول بعكس توماس هوبز الذي أكد على ضرورة تخويل الحكومة (الدولة) السلطة المطلقة كضرورة لتجنب الفوضى التي قد تترتب على عدم وجود مثل هذه السلطة وتؤدي إلى حرب الجميع ضد الجميع[1].

وقد ظهرت الدولة بمعناها الحديث في القرن السادس عشر في أوروبا عندما بدأ الفصل بين السلطات كأحد أركان الدولة ومن يعملون فيها[2]،فعندما أعلن لويس الرابع عشر صيغته المشهورة أنا الدولة والدولة انا إنما كان يعبر عن التطابق بين شخص الملك ومؤسس الدولة[3]. لتظهر الدولة فيما بعد كشكل قانوني وسياسي يمثل الدولة القومية أو دولة الأمة، تتميز فيها عن الأشكال السابقة كالقبيلة أو دولة المدينة[4].وقد أورد ماكس فيبر القصد بالدولة كمشروع سياسي ذي طابع مؤسساتي طالما قياداته الإدارية تضطلع بنجاح في تطبيق القانون واحتكار العنف الشرعي[5].

وقد عرفت الدولة على أنها: كيان سياسي–قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة [6].وينظر للدولة كقسمين هما: أركان وخصائص، الأول يعبر عن الشعب والإقليم والسلطة السياسية، والخصائص تعبر عن الشخصية المعنوية والسيادة[7].

والدولة من الناحية الشكلية لابد أن تتضمن خمسة اركان رئيسية هي الارض(الاقليم) والشعب(السكان) والنظام الحاكم(السلطة السياسية) و السيادة والاعتراف(المحلي والدولي) وبهذا فإن الدولة من الناحية الاجرائية تمثل المعادلة التالية :

الارض× الشعب× النظام السياسي الحاكم× السيادة × الاعتراف (المحلي+ الدولي)= الدولة[8]

(**1**) باتريك دانليفي، وبرنيدان أوليري، **نظريات الدولة "سياسة الديمقراطية الليبرالية"**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2005م، ص25.

(**2**) عبدالغني عبدالله، **النظم السياسية "أسس التنظيم السياسي"**، بيروت: الدار الجامعية، 1980، ص17.

(**3**) جورج بوردو، **الدولة**، مرجع سابق الذكر، ص45.

(**4**) سعد الدين إبراهيم (محرر)، مرجع سابق الذكر، ص63.

(**5**) بوبكر بوخريسه، **ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية**، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014م، ص43..

(**6**) سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مرجع سابق الذكر، 2005، ص41.

(7) اعصام الدبس، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي– الدول– الحكومات– الحقوق والحريات**، ط1، الأردن: دار الثقافة، 2010م، ص ص24-51.

(**8**) **المعادلة من ابتكار الباحث** ويمكن للباحث تمثيلها رقميا فلو افترضنا أن كل ركن يمثل عدد واحد صحيح فإن الدولة تظل ممثلة لعدد واحد صحيح أي انها تظل دولة واحدة فحاصل ضرب : 1×1×1×1×1**يساوي(=)1** ولو افترضنا جدلا حصول اختلال في أي ركن فإن الاختلال سيصاحب الدولة كونها تعتبر نتيجة لذلك الاختلال فعلى سبيل المثال لو انقسم الاقليم (الارض) قسمين (اعلن جزء منه الاستقلال أو فرض بالقوة عدم اعترافه بالدولة أو النظام السياسي فيها ....الخ)فإن الدولة تتحصل تلقائيا على درجة ضعيفة فحاصل ضرب 5.×1×1×1×1 (=)5. ومن هنا فإن تضعضع في أي ركن من أركان الدولة يؤثر تلقائيا على باقي الاركان مما يعني التأثير على وحدتها واستقرارها ووجودها .

ثانياً: تقسيمات الدولة[1]

1- من حيث النشأة :

أ- تمؤسس الدولة:

ويقصد بهذا المصطلح هو معيار المؤسساتية الذي يمكن قياس الدولة على أساسه ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الدولة على النحو التالي:

- **دولة حديثة النشأة:** وهي الدولة التي لا يمكن اعتبار المؤسساتية أساساً يمكن القياس عليه ولكن في ذات الوقت يمكن اعتبارها دولة مؤسساتية أو دولة غير مؤسساتية ذلك أن الزمن الذي يعتبر المتغير الحرج لهذا المقياس منعدم كون الدولة لازالت حديثة النشأة.
- **دولة هشة:** وهي الدولة التي تنعدم فيها المؤسساتية سواءً كانت هذه الدولة قديمة النشأة أو حديثة النشأة، وهذه الدولة تلعب المتغيرات الجيوسياسية في تكوينها أو تحديد نمط حكمها.
- **دولة عميقة:** وهي الدولة التي يمكن اعتبارها دولة مؤسساتية قد تشبعت بالمعيار المؤسسي ويمكن اعتبار معيار هنجنجتون المؤسساتي أساساً للقياس عليه.

ب- استمرار الدولة:

- **دولة مندثرة:** وهي الدولة التي انقرضت أو تلاشت لأسباب كثيرة ولم يعد لها وجود في الوقت الحالي، وكمثال على ذلك "الدولة العباسية – الدولة الفاطمية....الخ".
- **دولة قائمة (موجودة):** وهي الدولة التي مازال لها وجود في الوقت الراهن ومحتفظة بشكلها وإن تغيرت تسميتها وتقوم بتأدية مهامها.

(1) سيعتمد الباحث على تقسيم الدولة وفقا لنشوئها (تمأسسها –وجودها) ووفقا لأركانها الخمسة (الاقليم "الارض" –الشعب- السلطة السياسية" النظام الحاكم" – السيادة- الاعتراف(الاعتراف الداخلي والاعتارف الخارجي) .

.

- **دولة قديمة:** وهي الدولة التي لها امتداد تاريخي وحضاري عميق ومستمر حتى الوقت الراهن وإن اختلفت أنماط حكمها بين فترة وأخرى نظراً لما تمليه العوامل التاريخية والسياسية لكل فترة زمنية، وظلت محتفظة باسمها مثال ذلك "الدولة المصرية – الدولة اليمنية".

- **دولة حديثة:** وهي الدولة التي نشأت حديثاً بالاستناد إلى دوافع ومتغيرات نشأت حديثاً وليس لهذه الدولة أي وجود أو امتداد تاريخي سابق. مثال ذلك "الولايات المتحدة الأمريكية".

وهناك تقسيم حديث يعتمد على تصنيفات اقتصادية مثل دول العالم الأول ودول العالم الثاني ودول العالم الثالث أو دول العالم المتقدم ودول العالم النامي وغير ذلك من التسميات[1].

2- الدولة من حيث الشعب:

يعبر الشعب عن مجموعة بشرية يجمعها هوية مشتركة بناءً على العرق أو اللغة أو الديانة أو المصلحة المشتركة أو كل العوامل السابقة التي تسمح بشكل ما بتحقيق الشعور بضرورة التلاحم فيما بينها[2]. في هذا المنظور نجد أن الشعب هو أحد أهم مكونات الدولة، وقد يكون هذا الشعب إما شعباً ينحدر من سلالة أو إثنية أو عرقية واحدة ، وإما قد يكون متعدد الإثنيات أو الأعراق، وقد تكون دولة كثيرة/قليلة السكان فقد يكون لها عدد سكان عملاق كالصين والهند أو ضخم كالولايات المتحدة أو كبير كالبرازيل أو متوسط أو صغير كالكثير من الدول أو قليلة السكان كقطر والبحرين أو محدودة السكان كالفاتيكان وبروناي ،كما أن لتقسيم الشعوب منظورات كثيرة ولكننا في ما يتعلق بموضوعنا سنتطرق إلى تقسيم الدول وفقاً لهذا المنظور على النحو التالي:

- **دولة متعددة الأعراق:** وهنا يكون أساس بناء الدولة وظهورها أساس الحاجة والمصلحة التي تجمع كافة قاطنيها، وفي التاريخ القديم كانت هناك الكثير من الدول التي نشأت وفقاً لهذا المنظور، وفي الوقت الحالي نجد العشرات من الدول أو غالبية دول العالم التي

(**1**) للمزيد من المعلومات أنظر: أنتوني غيدنز، مرجع سابق الذكر، ص98-104.

2) Michael G. Roskin, et. all., **op**. **cit**., p.40.

تستند لهذا المعيار كأساس لظهور الدولة وإن لم يكن كذلك فإنه يعد الأساس الذي تعتمده الدولة معياراً في دساتيرها ومنظوراتها القانونية والدينية والثقافية.

- **دولة العرق الواحد:** في هذا النمط نجد أن الدولة تظهر وفقاً للأساس الأزلي والتاريخي من منظور أن الدولة هي التنظيم السياسي الذي يخدم عرق واحد وينظم أموره، وهذا المنظور نجده في مقدمة ابن خلدون عندما تحدث عن ظهور شكل أو نمط الدولة، وفي الوقت الحالي لا نجد مثل هذه الدول التي يمكن اعتبارها دولة نقية العرق إلا في بعض دول أفريقيا وبعض دول الجزيرة العربية نسبياً.

- **دولة متعددة الثقافات / الديانات** :وهي الدولة التي تتعدد فيها الثقافات المختلفة أو الديانات بحيث تكون من لفيف واسع أو متعدد من الثقافات المختلفة التي تعترف بها الدولة وتتيح لها حرية التعبير عنها سواء بأن تكفل لها حرية الممارسة أ تعطيها حق الحكم المحلي وتعتمد في مواجهة ذلك التنوع بحقوق المواطنة المتساوية.

- **دولة الثقافة / الديانة الواحدة** : وهي الدولة التي تتكون من ثقافة / ديانة واحدة ولا تتيح الدولة ظهور أي ثقافة / ديانة ،إن وجدت، خارج الثقافة/ الديانة السائدة وإن سمح لها بالظهور فتكون تحت إشراف الدولة التي غالبا ما يكون مسيطرا عليها من إصحاب الثقافة السائدة ومن هنا فإن مبدأ المواطنة المتساوية يكاد يكون منعدم.

3- الدولة من حيث الإقليم:

الإقليم هو الأرض التي تعيش عليها جماعة من الناس (تنشئوا أو أقاموا أو استقروا عليها) ويرتبطون ببعض برباط معنوي ويخضعون لنظام سياسي معين، هذه الأرض تسمى بالوطن[1] .

ويمثل الإقليم كامل الأرض التي تقوم عليها الدولة وفقاً لحدوده المائية والبرية والجوية، كما قد يمكن النظر للإقليم ايضا من حيث حجمة ومساحته كإقليم مترامي الاطراف وإقليم متوسط وإقليم صغير وأيضا قد ينظر الية من موقعه الجغرافي كإقليم بحري (جزيرة أو مجموعة من الجزر) أو

(1) انظر: مطهر محمد العزي، **المبادئ العامة للأنظمة السياسية المعاصرة**، ط3، صنعاء: مكتبة ومركز الصادق، ،2006م، ص17.

إقليم بري / بحري (له سواحل) أو إقليم بري صرف (بدون أي سواحل) ، ويمكن تقسيم الاقليم من حيث الموارد كإقليم غني بالموارد واقليم متوسط واقليم ذي مورد محدود واقليم فقير بها.

والإقليم عبارة عن رقعة جغرافية معينة ذات حدود طبيعية أو مصطنعة تعبر عن هوية لجنس معين أو ثقافة أو عرق تستميت أي جماعة بشرية في الحصول عليها، كون ارتباطها بهذه الأرض يحكمه عوامل تاريخية أو دينية أو اجتماعية[1].وهناك الكثير من التقسيمات التي تقسم الإقليم إلا أن ما يهمنا هنا هو كيفية تكون الدولة وفقاً لهذا المنظور والذي يمكن تقسيم الدولة على أساسه وذلك على النحو التالي:

- **دولة بسيطة:** وهذه الدولة التي تستند على أساس إقليمي واحد تذوب فيه كل المناطق في إطار الدولة المركزية الواحدة دون أي اعتبارات يمكن إرجاعها مناطقياً أو إقليمياً كتقسيم يحدد نمط العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة.
- **دولة مركبة:** وهذه الدولة تستند في الأساس إلى معايير كثيرة تحد من صلاحيات الدولة المركزية وفقاً للرؤية التي بنيت على أساسها الدولة، فقد تكون الدولة اتحادية (دولتان أو إقليمان أو نطاقان سياسيان – أو أكثر– يتحدان وفق أطر محددة تضمن صلاحيات شبه مستقلة لكل منهما)، أو دولة فيدرالية وفي هذا تحتفظ الكيانات السياسية بصلاحيات واسعة قد تكون أعلى من الاتحادية من حيث الاستقلال واحتفاظ كل إقليم أو ولاية أو دويلة بصلاحيات واسعة في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية، إلا أن لها كيان دولي واحد وتمثيل واسع النطاق للدولة المركزية داخل الكيانات الفيدرالية بمعنى أن تحتفظ الدولة المركزية باعتبارات قانونية عليا لا يمكن اختراقها وكذا بسلطة سياسية لا يمكن تجاوزها. وينطبق الامر في اعتبار الدولة الكونفدرالية دولة مركبة فهي عبارة عن اتحاد ضمني لإقليمين أو دولتين أو أكثر في إطار دولة واحدة يتم الاتفاق على مسماها "في الغالب يكون مزيج من أسماء الدول" وفي هذا الصدد تحتفظ كل دولة بكافة مكوناتها السياسية مستقلة تماماً ماعدا التمثيل الخارجي والدفاع.

1) Michael G. Roskin, et. all., **op**. **cit**., p.38.

4- الدولة من حيث السيادة:

السيادة لابد أن تكون نابعة من سلطان الدولة غير مستوردة من سلطات أو سيادة أخرى وتمثل داخليا حق أمر إصدار الاوامر والنواه ، وخارجيا تمثل سلطتها (وحقها)في إقامة العلاقات مع الدول ، ومن خصائصها أنه لا توجد سلطة أعلى منها أو معادلة لها [1].

اعتبرت السيادة مرادفة للاستقلالية التي تنقسم بدورها الى نوعين هما، الاستقلال: والذي يعني أنها تكون خارج سيطرة أي دولة أخرى عليها أي أنها دولة غير محتلة أو تابعة، والآخر يمثل السيادة التي تمثل اليد العليا التي تفرض من خلالها النظام دون أي عوائق من الخارج أو الداخل[2].

واستخدمت السيادة للتعبير عن السمو والرفعة والتفوق والسلطة العليا والعظمى والتشريف والاستقلال، كما عبرت أيضاً عن تفوق وسمو الشعب وسلطتهم وقوتهم العليا واستخدمت للتعبير عن سلطة قانونية عليا، والسيادة إذا ما نسبت إلى الدولة فإنها تعني الشخصية المستقلة بالكامل للدولة[3].وتعني السيادة اليد العليا للدولة في الوصول إلى كافة أرجاء الإقليم والقاطنين فيه دون أي انتقاص أو حدود أو تدخلات خارجية أو داخلية.ومن هذا المنظور يمكن تقسيم الدولة وفقاً للتالي:

- **دولة كاملة السيادة:** وهي الدولة التي لا تفرض عليها إملاءات فيما يتعلق بحدود سيادتها داخلياً أو خارجياً.
- **دولة ناقصة السيادة:** وهي الدولة التي لا تستطيع فرض سيادتها الكاملة داخلياً وخارجياً وعلى مختلف الأصعدة السياسية أو الاقتصادية وهذه الدولة لا تملك أي سيادة حقيقية وإن كانت تدعي ذلك، وتكون تبعية هذه الدولة إما لقوى خارجية وهي الغالب أو لقوى داخلية تتحكم فيها، وبالتالي فإن السيادة تكون ناقصة بشكل معيب ولا تستطيع الدولة فرض هيبتها وقوتها على كافة الفاعلين السياسيين أو الاجتماعيين أو حتى المواطنين القاطنين فيها ويندرج ضمنها الدولة التابعة والدولة المحمية والدولة تحت الانتداب (الاشراف الدولي) والدولة تحت الوصاية .

---

(1) انظر: عاصم احمد عجيلة ومحمد رفعت عبدالوهاب، **النظم السياسية** ، القاهرة :دار الطباعة الحديثة، 1984م،ص41-ص43.

2) Michael G. Roskin, et. all., **op. cit.**, p.40.

(3) انظر: أندرو فينسنت، مرجع سابق الذكر، ص57-60.

- **دولة مسلوبة[1] السيادة** : وهي الدولة المحتلة التي لا تملك أي قرار يتعلق بشأنها السيادي نظراً لوقوعها تحت الاحتلال المباشر "العسكري" .

5- الدولة من حيث الاعتراف:

ظهر هذا المعيار حديثاً ولم يكن له وجود في السابق، حيث أنه في الوقت الراهن لا يمكن أن يتم اعتبار أي دولة وفقاً لهذا المسمى إلا إذا ضمنت الاعتراف الدولي بها كدولة وأصبحت عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي ولها وجود في الأمم المتحدة كدولة معترف بها.ويمكن تقسيم الدولة من حيث الاعتراف إلى نمطين على النحو التالي:

أ- الاعتراف المحلي:

- **دولة غير معترف بها (جزئياً أو كلياً)**: وهي التي تكون محل نزاع من بعض أو كافة الجماعات التي تندرج ضمن الدولة التي قد يكون لبعضها نوع من الدعم الخارجي.
- **دولة انتقالية**: وهي الدولة التي تظهر عقب توترات سياسية أو استقلال حديث أو انقلاب عسكري أو أي أحداث أخلّت بالدولة ونقلتها من طور لآخر، وهذه الدولة تكون بمثابة مخرج في ظل ترقب من كافة مكونات المجتمع وبشكل لا يضمن الاعتراف بها أو عدم قبولها داخليا .
- **دولة معترف بها**: وهي الدولة التي تعترف بها كافة أطياف ومكونات المجتمع كممثل شرعي ووحيد له وإن كان هناك بعض السلبيات التي ترافق قيام الدولة إلا أن الكل يجمع على أن الدولة هي الإطار الذي يمثلهم بقناعات تامة.

(**1**) يلاحظ أن أغلب الباحثين يتعرضون لهذه النقطة من منظور(دولة معدومة السيادة) وهذا المنظور خاطئ تماما حيث أنه عندما تكون الدولة معدومة السيادة فإنها منطقيا وواقعيا لا توجد اصلا لانعدام أحد أركانها الخمسة ، ويمكن هنا الاعتداد هنا بمعادلة الدولة التي اجتهدها الباحث فعندما تكون السيادة معدومة فيعني انها = صفر ، وبالتطبيق في المعادلة :

الاقليم (1) × الشعب (1) × النظام الحاكم (1) × السيادة (صفر) × الاعتراف (1) فإن النتيجة حتماً = صفر ومن هنا فإن الدولة تساوي صفر أي أنه لا توجد دولة بالمعني السياسي التطبيقي والنظري ، لذا فالصحيح أن نطلق عليها دولة مسلوبة السيادة، أي أن الدولة موجودة لكن سيادتها مسلوبة منها.

ب- الاعتراف الدولي :

- **دولة معترف بها:** وهي الدولة التي يعترف بها المجتمع الدولي وتتمتع بحضور إقليمي ودولي ولها كيانها المستقل والسيادي والمنظم داخل الأمم المتحدة.
- **دولة غير معترف بها (جزئيا أو كليا):** وهي الدولة التي لا تعترف بها مجموعة من الدول أو أغلبية دول العالم ولا تتمتع بحضور دولي فاعل داخل الأمم المتحدة، وهناك الكثير من الدول التي أفرزها النظام الدولي الحديث مثل كوسوفو وغيرها لأن الاعتراف الدولي يظل حبيس الصراع في المجتمع الدولي.

6- الدولة من حيث نظام الحكم "السلطة السياسية":

نظراً لأهمية هذا الجزء وتوسع إطاره وعمق دلالاته كون نظام الحكم هو أساس الدولة ويكاد يكون المتحكم المحوري في بقية أركان الدولة ،سيتم إفراد المبحث التالي لمناقشة نظام الحكم كمبحث مستقل.

المبحث الثاني

نظام الحكم "السلطة السياسية"

Governance (Political Power)

اولاً :ماهية نظام الحكم "السلطة السياسية"

ترجع كلمة سلطة Authority إلى التعبير الروماني (Autoritas) الذي كان يعني المقدرة على ممارسة نفوذ على الناس، والسلطة في هذه الأيام تتضمن في العادة درجة معينة من السلطة الرسمية، طاعة الآخرين ووظائف معينة في إطار المحددات التي ترسمها قواعد معينة والشخص الموجود في السلطة يمتلك حق إصدار الأوامر – وتعني نوعاً ما الاستخدام الشرعي للقوة[1].

وتعد السلطة السياسية أهم العناصر التي تكون الدولة بل إنها تعد حجر الزاوية في كل تنظيم سياسي[2] بل إن العلامة ابن خلدون قد اعتبرها سابقة على وجود الدولة من حيث الظهور وقد تكون هي الأساس الذي انطلقت الدولة منه بل قد تكون الدولة بنيت أساساً خدمةً لمصلحة السلطة السياسية وإعمالاً لبقائها[3].

لقد أكد العالم الفرنسي بودان (Bodan) إلى أن الدولة بحاجة إلى سلطة قادرة على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية عبر سن القوانين وتطبيقها في المجتمع[4].ففي جميع المجتمعات لابد أن تظهر طبقتان من الناس طبقة حاكمة وطبقة محكومة[5].

إن الأنظمة السياسية قاطبة تحتاج إلى نخبة حاكمة كحقيقة ثابتة لا تحتاج إلى أدلة فلسفية كونها ظاهرة للعيان ونشاهدها بأنفسنا.

(**1**) داود عبدالرزاق الباز، **بناء الدولة (المفهوم– الأركان – الشكل) في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011م، ص60.

(**2**) ثروت بدوي، **النظم السياسية**، الجزء الأول، ط1، القاهرة:دار النهضة العربية، 1964م، ص30.

(**3**) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص119.

(**4**)انظر: السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي**، المفاهيم والقضايا، ط3، القاهرة: دار المعارف، 1984م.

(5) Mosca, G, **the Ruling Class**, K MCGraw Hill, New York, translated and edited by A. Livingstone, 1939, pp. 50-51.

وقد استخدم النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم[1] فوفقاً للمدرسة الدستورية فإن تعريف النظام السياسي يعبر عن المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أن المدرسة السلوكية وسعت من المفهوم ليشمل شبكة التعاملات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواءً من حيث منطلقاتها الأيديولوجية أو النخب القائمة على ممارستها أو الأطر المؤسسية المنظمة لها[2].

وللسلطة السياسية عدة خصائص منها وجود سلطة عليا مركزية تضطلع بالمهام الأساسية والحيوية للدولة وأن تكون سلطة أصيلة أي لا تنبع من سلطات أخرى بل إن السلطات الأخرى تنبثق منها أي إنها مستقلة تنبع من ذات الدولة ولا تخضع خارجياً وداخلياً لغيرها وأن تكون دائمة أي أن لا ترتبط بحكامها بقوا أو ذهبوا فتبقى التزاماتها الداخلية والخارجية قائمة وأن لا تقبل التصرف فيها، أي أنها لا تخضع لاعتبارات وأهواء الحكام في ممارستها مهما طالت مدة اغتصابها وأن تكون غير قابلة للتجزئة وقابلة للتحديد أي أن تكون وحدة واحدة وإن تعددت هيئات ممارساتها (التنفيذية – التشريعية – القضائية) فهم جميعاً أدوات ممارساتها ولا يتقاسمون السلطة نفسها وضرورة أن يكون لها حدود في الدستور والقوانين السارية أي أنها نفسها تخضع للدستور والقانون وغير مطلقة. وأن يكون لها سلطة قاهرة أي أنها لها الحق وحدها في امتلاك القوة المادية التي تمكنها من تنفيذ أوامرها أي أنها كما أورد فيبر لها حق الاحتكار الشرعي للعنف[3].

وهناك الكثير من النظريات التي تتحدث عن السلطة منها النظريات الثيوقراطية الدينية التي ترى أن مصدر سلطة الحكام هو الله (الإله) الذي يختار الحكام ويمنحهم السلطة وهذه النظريات لها منظورين الأول: نظرية الحق الإلهي المباشر (الطبيعة الإلهية للحكام) وأن الحاكم إله على الأرض، والثانية: نظرية الحق الإلهي غير المباشر والتي مفادها أن وصول الحاكم إلى السلطة بناءً على نيابة

(1)عاصم احمد عجيلة ومحمد رفعت عبدالوهاب، **مرجع سابق الذكر**،ص5.

(2) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص39-45.

(3) داود الباز، مرجع سابق الذكر، ص43-48.

وتوصية من الله (الإله) وهناك نظريات اخرى كالنظرية التعاقدية (العقد الاجتماعي) ونظرية التطور العائلي ونظرية التطور التاريخي[1].

وقد فرق ألموند بين سبعة من النظم السياسية تتراوح بين التقليدية والديمقراطية حيث تحدث عن النظم التقليدية والنظم التسلطية، ونظم الديمقراطية الحارسة، ونظم الديمقراطيات غير المرنة، والنظم التسلطية المحافظة، والنظم الشمولية، ونظم الديمقراطيات المستقرة. وقد فرق روبرت داهل بين أربعة أنماط من النظم السياسية من خلال بعدين المشاركة والشمولية وتبلورت في أربعة أنماط تمثلت في النظم التعددية الغربية، النظم الأوليجاركية والنظم الأحادية الشمولية والنظم الأحادية المغلقة[2]، بينما يوضح بعض الكتاب أن النظم تنقسم الى اربعة اقسام هي: النظم الديمقراطية الغربية المستندة الى فلسفة الثورة الفرنسية ،والنظم الماركسية ،والنظم الديكتاتورية ،والانظمة السياسية العربية المستندة الى الشريعة الاسلامية[3].

وقد أشار مونتسيكو في كتابه "روح القوانين 1946" أن النظام الإنجليزي قد استطاع فصل السلطة السياسية إلى ثلاثة فروع: تنفيذية- تشريعية – قضائية، وبالتالي فقد شكل توازن إقطاعي لوجود أكثر من مصدر للسلطة في النظام السياسي[4].

وبما أنه يقصد بنظام الحكم شكل النظام الذي يسير الدولة [5]فإن الحكومة تعد ضرورة من ضرورات الدولة ، إذ أنها بدون الحكومة تعد ضرباً من الفوضى والعشوائية، فغياب الحكومة في ظروف معينة قد يعبر تماماً عن انتهاء الدولة، إلا أنه في بعض الظروف الخاصة يمكن تتشكل الحكومة بمعزل عن الدولة، أي أنها وإن سقطت فإنها تناضل (كحكومة في المنفى) تنشأ من أجل طرد المحتلين من الدولة الذين لهم حكومة تخدمهم داخلها[6].ويجب التفريق بين شكل الحكم

(**1**)داود الباز، مرجع سابق الذكر، ص49-58.

2) Dahl, R., op cit*,* 1975.

(**3**) عاصم عجيلة ومحمد عبدالوهاب ،مرجع سابق الذكر ،ص5.

(**4**) باتريك دانليفي وبرانيدان أوليري، مرجع سابق الذكر، ص25-26.

(**5**) للمزيد من المعلومات انظر: مطهر محمد العزي، مرجع سابق الذكر،ص55-ص77.

6) Michael G. Roskin, et. all., op. cit., p.41.

والحكومة وشكل الدولة، فالحكومة قد تستخدم للدلالة على نظام الحكم في الدولة أي كيفية ممارسة السلطة السياسية العليا أو صاحب السيادة للسلطة العامة وشكل الحكم[1].

ولنظام الحكم العديد من الأوجه التي يمكن الحديث عنها إلا أنه سيتم تصنيفها على الأسس التالية:

ثانياً تقسيمات نظام الحكم "السلطة السياسية":

1- شرعية نظام الحكم:

يقصد بالشرعية Legitimacy السند السياسي والاساس الأيديولوجي لنظام الحكم في الدولة . ويتفق جميع المنظرين أن: قبول مواطني دولة ما ، غير القسري (الطوعي) بالحكومة هو ما يجعل الحكومة شرعية[2] فعندما يقر من المحكومين بأن هذا النظام الذي كون الدولة عادل وسليم وصحيح فإنه يكتسب صفة الشرعية [3]فالسلطة الشرعية هي تلك السلطة التي يعترف بها على أنها مشروعة ومبررة من طرف أولئك الذين تطبق عليهم وشرعية أي نظام هي استحقاقه في إصدار الأوامر وصنع القانون كما تشمل قدرة النظام على أن يولد ويحافظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع[4].

ويكتسب النظام الحاكم شرعيته من الشعور الشعبي العام بأحقيته وجدارته في الحكم، فمن دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع داخل المجتمع، فجوهر الشرعية يتمثل في الرضا والقبول الشعبي تجاه النظام الحاكم وليس إذعانهم ، فلا تمثل الشرعية إذعانهم لفرد ما أو نخبة في ممارسة السلطة عليهم[5].كما أن شرعية النظام

---

(1) عصام الدبس، مرجع سابق الذكر، ص139.

(**2**)انظر: خميس حزام والي ، **إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت : مركز دراسات الوحدة ،سلسلة أطروحات الدكتوراه "44" ،ص21.

.

(**3**) أنتوني غيدنز، **مرجع سابق الذكر**، ص753.

(**4**) داود عبدالرزاق الباز، **بناء الدولة "المفهوم، الأركان، الشكل" في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص60-61.

(**5**) محمد بشير حامد، **الشرعية السياسية وممارسة السلطة**، دراسة في التجربة السودانية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 94، 1986، ص36.

السياسي تعتمد بشكل رئيسي على مدى ثقة المواطنين في أن الحكومة تلتزم بتنفيذ القواعد والتعهدات التي التزمت بها وفاعلية الإجراءات التي تقوم باتخاذها للمحافظة على المجتمع[1].

ويمكن بشكل ما اعتبار أن سلطات الدولة لها نموذجان رئيسيان في عملية البقاء أولاهما: الضبط الرسمي والثاني الضبط غير الرسمي المتمثل في إعادة وتحقيق الضبط الاجتماعي كمحدد للسلوك داخل المجتمع والتحكم في مساره[2].هذا التحكم والتدخل في المسار يجب أن يخضع للمبدأ الشرعي الذي يقبله ويتقبله المجتمع[3]. وكلما كانت الدولة لها القدرة على أن تولد وتحافظ على الاعتقاد بأن مؤسساتها السياسية القائمة هي أكثرها ملاءمة لذلك المجتمع، فإنها تكون ذات سلطة شرعية[4].

فالشرعية من وجهة نظر الباحث تمثل: الوعي الجمعي الوطني بقبول النظام السياسي ككيان حاكم لكل قاطني الاقليم أفرادا وجماعات وأنه يمثل اليد العليا (صاحب السيادة)في تنفيذ ما يراه مناسبا لتحقيق الامن والاستقرار وبث القيم السياسية للشعب والذي يعترف به كممثل وحيد لهم وبشكل يضمن له(للنظام السياسي) انتزاع الاعتراف الدولي .

فمفهوم الشرعية يدور حول فكرة القناعة السياسية أي حول الأسس التي عليها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية فالشرعية فكرة أو معتقد يتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارستها وبالتالي فهي تعد مفهوم سياسي ويكون مصدر الشرعية الدين أو الكاريزما أو التقاليد أو الانجاز (الفاعلية) ، والتجاوز عن شرعية السلطة أو فقدانها يؤدي الى فقدان مبرر طاعتها إذا تعد الثورة شرعية على النظام السياسي عندما يتقبلها أفراد الشعب ويتكتلون خلف قيادتها لإنجاز المهام الثورية بغض النظر عن مشروعيتها لمخالفتها القوانين السائدة [5] فعندما تقوم الثورة تصبح شرعية النظام السياسي أو الدولة مفقودة وبالتالي تنتهي

---

1) Easton, David, **Systems Analysis of political life**, New York, Wiley, 1975, p.21.

(**2**) للمزيد من المعلومات على الضبط الاجتماعي: انظر: الشيخ هشام محمود الإقداحي، **النظم السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012م، ص63-97..

(3)انظر: عبدالهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001م، ص101-120.

(4) أندرو فنسنت، مرجع سابق الذكر، ص60-61.

(**5**) حسنين توفيق ابراهيم ،**ظاهرة العنف السياسي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه "17"، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م، هامش ص50.

كل أسسها الدستورية والقانونية المرتبطة بها وجوداً ، وتبين المقارنة بين المنظورات السياسية المختلفة أن الدولة الحديثة ليست إلا أحد الأشكال التي يمكن تصورها للسلطة في المجتمع [1].

وقد تم بحث نظام الحكم وفقا لهذا المعيار حيث نجد أن أرسطو عدد أشكال الحكم في ملكية وأرستقراطية وجمهورية وأعتبر أن الأشكال الثلاثة تصبح أشكال فاسدة عندما تتحول الملكية إلى طغيان والارستقراطية إلى حكم أوليجاركي والجمهورية إلى ديمقراطية ، و لقد أشار مونتسكو إلى ثلاثة أنواع من الحكم الجمهوري والملكي والاستبدادي ، بينما ميز روسو بين ثلاثة أنواع من الحكم هي الديمقراطية والارستقراطية والملكية [2].

ووفقا لما ذكر في هذا الصدد، يمكن اعتبار التقسيم التالي تعبيرا لهذا المقصد:

- **نظام حكم ملكي:** وهذا هو أقدم التأطيرات الفلسفية التي قامت عليها الدول. ومن المعهود أنه في ظل هذا الحكم يكون على أساس سلالي متوارث أباً عن جد أو أخاً عن أخ وفقاَ للنظام المعمول به في الدولة.
- **نظام حكم جمهوري:** وهذا وإن كان له جذور تاريخية محدودة في جمهورية اثينا، إلا أنه من حيث الممارسة يعد نمطاً حديثاً ظهر في ظل الثورة المتواصلة ضد النظام الملكي.
- **نظام حكم الجمعية:** في مثل هذا النظام يقوم الحكم على أساس فلسفة جماعية يتم تداول السلطة فيه على أساس نخبوي متعدد وفي هذا النمط لا نجد إلا دولة تقوم عليه في الوقت الراهن وهي دولة سويسرا.

2- مشروعية نظام الحكم:

يقصد بالمشروعية Legality الأساس القانوني الذي قام عليه نظام الحكم، وهذا الأساس يختلف من حيث المقصد السابق (الشرعية) والذي يستند على الأيديولوجي والفلسفة السياسية لنشأة نظام الحكم. وعليه فإن مشروعية نظام الحكم ينطبق عليه التفرقة وفقاً لأساس العمل المشروع

(**1**) هناك أربعة أشكال للسلطة السياسية في المجتمع ويأتيان نتيجة قطع محورين ثابتين هما الطابع المؤسساتي ودرجة القهر، إحدى هذه الأشكال يمثل الدولة وهو عندما تكون درجة القهر: مركزية مكتملة ودرجة الطابع المؤسساتي : قوية، للمزيد من المعلومات حول ذلك أنظر :- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ،2006،ص83.

(**2**)فليب برو، المرجع السابق، ص168-173 .

عن العمل الشرعي فالثورة ضد النظام الحاكم تعتبر من منظور المشروعية عمل غير مشروع لمخالفته الانظمة والقوانين بينما يعتبرها الثوار عملا شرعيا يحقق العدالة.. ومفهوم الشرعية يعني خضوع نشاط السلطات الإدارية (سلطات الدولة) ونشاط المواطنين للقانون الوضعي وبالتالي قد تكون السلطة مشروعة مطابقة لأحكام القانون ولكنها في ذات الوقت غير شرعية لرفض الجماعة لها بسبب عدم تلاؤمها مع قيمهم وتوقعاتهم وبالتالي فان المشروعية مصدرها القانون الوضعي وإساءة استخدامها أو التجاوز عليها جزاء مدني أو جنائي توقعه المحاكم على الشخص أو الهيئة الذين خالفاها أو تجاوزاها [1] هذا من حيث المشروعية وفقا لمعيار الضبط الاجتماعي الرسمي فقط ، وعندما تقوم الدولة بإخضاع كل ما تباشره من نشاط لأحكام القانون بمعناها الواسع تطبيقاً وإعمالاً لمبدأ المشروعية عندئذ نستطيع أن نسقط عليها صفة الدولة القانونية[2] .ومن هنا فإن مشروعية نظام الحكم وفقاً لهذا النمط ينقسم إلى:

- **نظام حكم دستوري** : وهو ما يكون سند تكوين أو نشأته سند دستوري صرف يحكمه القوانين سواءً قام نظام الحكم على أنقاض نظام سابق أو كان حديث النشأة.
- **نظام حكم ديني**: ينشأ نظام الحكم وفقاً لأسس دينية تمثل مشروعيته في النشأة، وقد ساق لنا التاريخ الكثير من الأمثلة على هذا النمط.

وللتفريق بين الشرعية و المشروعية: فإن الشرعية تفيد في مجملها تحقيق العدالة ، و المشروعية تعني سيادة القانون واحترام أركانه وسريانها على كل من الحكام والمحكومين ومن هنا فإنها تتضمن احترام قواعد القانون القائمة في المجتمع بينما تتضمن الشرعية قواعد أخرى قد تتناقض مع المشروعية إذا ما رأى المجتمع أن الدولة قد حادت عن الهدف الأسمى لتحقيق المصلحة العامة أي أنها تفيد مثالية الحق والعدالة، وفي هذا الحال فإن الثورة إذا ما كانت تمثل خروج عن المشروعية الظالمة من وجهة نظر المجتمع فإن لها شرعيتها المثالية الحقة والعادلة التي أدت إليها[3] .

(1) حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص50.

(2) **عصام الدبس**، مرجع سابق الذكر، **ص21**.

(3) للمزيد من المعلومات انظر: ماجد الحلو، مرجع سابق الذكر، ص329-330.

3- نظام الحكم على أساس معيار الحرية :

- **نظام استبدادي (ديكتاتوري)**: وهو النظام الذي يتم فيه احتكار السلطة بيد شخص واحد، وتكون كافة الصلاحيات الدستورية مناطة به، ويعتبر المرجع الأول لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولا يتم البت في أي شأن من شئون الدولة إلا بناءً على رغبته وتحت إمرته.
- **نظام ديمقراطي**: وهو النظام الذي يتم اختياره بناءً على معطيات واسعة من الحرية،وفيه تكون الحريات السياسية واسعة النطاق من حيث التمثيل والترشيح والكلمة الفيصل في أمور الدولة تتحدد عبر صناديق الاقتراع ومن يستطيع نيل أصوات الناخبين.
- **نظام اوليجاركي** (حكم الأقلية–حكم النخبة): وهو نظام الحكم الذي تستأثر فيه قلة حاكمة وقد تكون هذه القلة مختارة على أسس ديمقراطية أو على أسس استبدادية، حيث أن مثل هذه الأنظمة تتكون فيها الديمقراطية داخل الإطار الأوليجاركي وفيما عداه تنعدم الديمقراطية والحراك السياسي فيها من البيئة الخارجية معدوم.
- **نظام شمولي**: وهو النظام الذي يحكمه حزب واحد أو جماعة سياسية واحدة، وتختلف هذه عن سابقتها في الأنظمة الأوليجاركية والاستبدادية في كونها تسمح بالحراك السياسي داخل إطار الحزب أو الجماعة السياسية وتكون في الغالب مفتوحة وبالإمكان الانخراط فيها من عامة الشعب.

4- نظام الحكم على الأساس النخبوي:

- **نظام حكم الخبراء**: وهو نظام الحكم الذي يتحدد بناءً على سيطرة مجموعة من الخبراء على مقاليد الدولة سواءً كان هؤلاء الخبراء حكومة تكنوقراط أو حكومة بروتوقراط، وقد تكون أيضاً هذه الحكومة مبنية على أساس أرستقراطي في بعض الأحيان.

- **نظام الحكم بالمعيار الاقتصادي**: (رأسمالي – اشتراكي-مختلط): وهو النظام الذي يتحكم فيه الاقتصاد كمعيار أساسي يسير شئون الدولة المختلفة ويحدد علاقاتها مع المجتمع المحلي والدولي.
- **نظام حكم سلالي**: وهو نظام الحكم الذي يكرس سيطرة وهيمنة سلالة معينة وفق معتقدات روحية أو دينية مثل حكم (البراهما في الهند- الهاشميين في العالم الاسلامي).

5- نظام الحكم على أساس تعاقدي:

- **نظام الحكم التوافقي**: وهو نظام الحكم الذي يتم اختياره بناءً على اتفاق مسبق بين كافة الأطراف، ويتم فيه تحديد مسئوليات السلطة وصفات شاغليها وآلية تداولها دون أي تجاوزات أو إخلال بما تم الاتفاق عليه مسبقاً. مثل (الجمهورية اللبنانية).
- **نظام الحكم التحكيمي**: وهو نظام الحكم الذي يرتضيه أطراف وفرقاء العمل السياسي داخل الدولة الواحدة، حيث يتم اختيار شكل نظام الحكم وصفات شاغليه كحل وسط بين الأطراف خاصة إذا ما كانت تلك الأطراف تتنافس على الزعامة والقيادة أو لها قوات متكافئة أو لا ترتضي إحداها بالأخرى أو بالأخريات أن تقوم باستلام الحكم، ومثل هذا النظام كان في اختيار العنصر الهاشمي في اليمن كحل وسيط بين القبائل المختلفة.
- **نظام حكم الأكثرية/الأقلية**: وهو النظام الذي يتحدد وفقاً لمعيار الأكثرية كحق لها في الحكم، ومثل هذا ظهر في دول كثيرة كما أن هذا المعيار أيضاً يؤخذ من حيث أن هناك عنصر سامي أو له صفات تميزه عن الآخرين وتعطيه الشرعية في الحكم حتى وإن كانت تمثل أقلية. فحكومة الأقلية (أوليجاركي Oligarchy) يتولى السلطة فيها عدد محدود من الأفراد أي فئة أو قسم من أفراد الشعب، وهناك شكلان قديمان لحكم الأقلية، هما حكم الأثرياء وحكم الأرستقراطيين (طبقة مميزة من المجتمع) [1].

(1) عصام الدبس، مرجع سابق الذكر، ص161-162.

6- نظام الحكم على أساس القوة:-

- **نظام الحكم بالهيمنة:** وهو نظام الحكم الذي يتم فيه مصادرة حقوق قطاع واسع من الشعب أو قطاع محدود تحت مبررات واهية لا يمكن تفسيرها سياسياً كأن يكون هناك صراع ينتهي بفوز طرف ويعتقد من خلاله أن من حقه الحكم وتسيير شئون البلاد، ويشترط هنا أن يكون هذا الصراع داخلي وليس له أسس أيديولوجية أو إثنية أو سلالية ويمكن إدراج الكثير من أنظمة الحكم في الوطن العربي تحت هذا المعيار.
- **نظام الحكم بالانتصار:** وهو نظام الحكم الذي يتم تشكيله بناءً على معيار الانتصار في حرب بين طرفين أو أطراف (دوليين أو محليين) ويشترط أن يكون هناك طرف منتصر حيث يقوم بتشكيل الحكومة واختيار قاداتها بناءً على رغبته ولا يتم خرق العرف الذي يتم تشكيله عقب الانتصار من قبل الطرف المنتصر والذي على أساسه تعطى شرعية البقاء في الحكم لأي طرف داخلي يريد الصعود للحكم دون أن يكون هناك تدخل استعماري مباشر ومثال ذلك (أمريكا في العراق).
- **نظام الحكم بالاستعمار:** وهو نظام الحكم الذي يتم بناءً على رغبة دولة ما قامت بغزو دولة أخرى عسكرياً وفرض النظام الحاكم بالقوة سواءً كان هذا النظام من قبل الدولة المستعمرة أو من الدولة التي تم استعمارها، ويشمل ذلك أيضاً نظام الحكم بالانتداب، حيث أن الحكومة المشكلة داخل الإقليم المستعمر تعتبر مندوبة عن الدولة المستعمرة، وتمثل مصالحها.
- **نظام الحكم تحت الوصاية:** وهو نظام الحكم الذي يتكون بناءً على رغبة أطراف تتمتع بنفوذ وقوة داخل دولة ما لهم ارتباط خارجي بدولة أخرى تمثل الدولة حاملة الوصاية وقد يكون هذا النفوذ مرتبط بأمور اقتصادية أو قاعدة سياسية واسعة، أو وجود قاعدة اجتماعية تتمثل في مناصرين أو مدافعين أو مرتبطين إثنياً بهذه الدولة، كمثال على ذلك (سوريا في لبنان، وإسرائيل في فلسطين، روسيا في أوكرانيا...الخ).

7- نظام الحكم بالتأثير على الدولة:

- **نظام الحكم بالسيطرة على مفاصل الدولة** (اللوبي الإداري والسياسي).
- **نظام الحكم بالسيطرة على مقدرات الدولة** (اللوبي الاقتصادي والمقاطعات ذات الموارد الاقتصادية).

8- نظام الحكم على أسس شكل النظام السياسي:

- **نظام الحكم البرلماني:** وهو نظام الحكم الذي يتحدد فيه رئاسة الحكومة بصلاحيات واسعة ويعتبر المسئول التنفيذي الأول في الدولة ، ورئاسة الدولة سواءً كانت جمهورية أو ملكية تعتبر فخرية، ويكون هذا بمثابة تفويض من الشعب عند تمتع الحزب أو الجماعة السياسية الفائزة بأكثرية الأصوات في الانتخابات والبرلمان.
- **نظام الحكم الرئاسي:** وهو نظام الحكم الذي يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة ، كونه انتخب مباشرة من الشعب ويعتبر صاحب السلطة الفعلية في الدولة، وله الحق في تشكيل الحكومة.
- **نظام الحكم المختلط:** وهو النظام الذي يكون خليطاً بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، حيث تكون هناك صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة ولكن تبقى السلطة الفعلية بيد رئيس الدولة، ومثال على ذلك (دولة فرنسا).

المبحث الثالث

الاغتراب السياسي في بعض النظريات السياسية للدولة
Political alienation in some Political Theories

يتضح لنا من خلال تتبع تاريخ المفهوم أن هناك تنوع كبير في التعرض له من قبل العلماء والمفكرين في القرون السابقة أو في عصرنا الحالي ولغرض استيفاء متطلبات هذا البحث سيتم استيعاب أهم النظريات التي تعرضت للاغتراب من الناحية السياسية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، على النحو التالي :

أولاً: الاغتراب في نظرية العقد الاجتماعي[1]:

ظهر الاغتراب كمفهوم في إطار النظرية السياسية وبصفة خاصة في إطار نظرية العقد الاجتماعي التي تعتبر وجود السلطة السياسية إنما تأتي وتتمكن من الحكم بتخلي أفراد الشعب عن بعض حقوقهم لصالح الحاكم، وقد ساق لنا ريجن Regin أن الفيلسوف الهولندي (هوجو جروتيوس Hugo Grotius) يعتبر أول من استخدم المصطلح اللاتيني (Alienation) في كتابه عن قانون الحرب والسلم حيث ينظر جروتيوس إلى السلطة السيادية على ذات المرء أو حقه في تقرير تصرفاته باعتبارها مماثلة لحقوقه القانونية وبالتالي فإنه يمكن تغريب الأشياء الأخرى بمعنى نقل ملكيتها لشخص أخر وكذلك يمكن نقل السلطة السياسية على نفس المنوال وهذا الطرح قد أسهم وبشكل كبير في مناقشات النظرية اللاحقة.

(**1**) للمزيد من المعلومات حول المناقشات التي تحدثت عن نظرية العقد الاجتماعي أنظر في ذلك:

- ريتشارد شاخت، الاغتراب، مرجع سابق الذكر ،ص71- ص72 .
- عبدالله عبدالرحمن، **تطور الفكر الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999م ، ص132-134 .
- نبيل رمزي اسكندر، **الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م ، ص41-70 .
- جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة ذوقان قرقوط، الطبعة الأولى ، بيروت: دار القلم، 1973م .
- حسن محمد حسن حماد ، **الاغتراب عند إريك فروم**، مرجع سابق الذكر ، ص39.

و على الرغم من أن توماس هوبز Thomas Hobbes وجون لوك John Locke لم يستخدما المصطلح عينه في كتاباتهما إلا أن هوبز في كتابه (التنين) يقول أن الحق يسقط إما بالتخلي عنه أو بنقله لشخص أخر وأن الإنسان لا يستطيع الدخول في العقد الاجتماعي ما لم يتخلى عن حقه في القيام بأي شيء يريده ويتنازل أيضاً عن حقه في استخدام سلطته للحفاظ على حياته إلى صاحب السلطة ، لذا يسعى هو وأقرانه إلى التخلص عن حياة البؤس والشتات والحروب، إلى حياة يسودها الاتفاق تحت ما أسماه بالعقد الاجتماعي، والذي يترك من خلالها الأفراد حقوقهم وحرياتهم للسلطة التي يعبر عنها هوبز في النظام الملكي كأفضل أنواع السُلطات الحاكمة.

ويتخذ لوك موقفاً مماثلاً في التخلي عن الحق في أطروحته الثانية حول الحكومة المدنية إلا أن الحق عنده يعتبر أقل شمولاً وهو أن يتخلى الناس عن حق محاكمة ومعاقبة المعتدين على حرية المرء أو كيانه أو حياته، وبنظره فإن العقد الاجتماعي يشمل عقدان الأول: عقد المجتمع والذي بموجبه اتفق الناس على إقامة تنظيم سياسي وأصبحوا يؤلفون جسداً سياسياً تصدر قراراتهم فيه عن طريق الأغلبية، والثاني عقد الحكم الذي بموجبه أتفق الناس وعهدوا بالحكم إلى سلطة عليا.

وعلى ما يبدو فإن مناقشات التغريب عند جروتيوس والتخلي عند هوبز ولوك قد أثرّت على مناقشات جان جاك روسو Rousseau في كتابه العقد الاجتماعي حيث أنه قد استخدم الاصطلاحين الفرنسيين المقابلين لمصطلح التغريب عند جروتيوس والتخلي عند لوك، ويتفق أيضاً مع هوبز على أن الاغتراب هو عمل اختياري ويمضي روسو إلى ما يتجاوز اصطلاح الاغتراب المرتبط بالمراحل الأولى لنظرية العقد الاجتماعي ويصل إلى أنه لا يتم في إطاره التنازل عن حقوق طبيعية فحسب وإنما استسلام الشخص نفسه للجماعة بل أبعد من ذلك من قيام الفرد بتسليم ذاته بأسرها إلى الحد الذي يكون فيه ضرورياً بالنسبة له لكي يصبح جزءً لا يتجزأ من الكل وينظر إلى هذا الأمر شأنه شأن سابقوه (في إطار نظرية العقد الاجتماعي) بأن ما يمكن الحصول عليه هو من الزخم والخير بحيث يعوض الفرد هذه الخسارة وبالتالي ينظر إلى هذا الاغتراب في ضوء إيجابي للغاية.

ومن خلال النظر إلى مناقشة نظرية العقد الاجتماعي للمفهوم نجد أن الاغتراب يأخذ الطابع الإيجابي على ضوء تخلي الفرد عن حريته وسلطته وحقوقه الطبيعية واغترابه عنها في سبيل اندماجه وتمتعه بحقوق أكثر منها فائدة مع المجتمع الذي يعيش فيه.

ثانياً: الاغتراب في النظرية المادية التاريخية (الماركسية):

تسوق لنا هذه النظرية الشأن السياسي للدولة في إطاره الاقتصادي المتمثل في الإنتاج وعلاقات الإنتاج بشكل رئيسي ، ومن هنا نجد أن الاغتراب السياسي كمفهوم إنما يندرج في هذه النظرية في الاغتراب في منظوره الاقتصادي ، حيث يفترض كارل ماركس (Karl Marx) أن الحياة الإنسانية تستند إلى النشاط(الإنتاجي) الذي يقوم به الإنسان في تعديل بيئته الطبيعية من أجل أن يفي باحتياجاته الإنسانية ، فحاجة الإنسان تتركز في المأكل والمشرب والمسكن حتى في المجتمع الحديث المعقد، فالإنسان لا يقنع بما يتحقق له من احتياجات و تبرز أهمية الإنتاج لإشباع هذه الحاجات المتجددة وهنا يظهر دور التعاون في الإنتاج والذي يودي إلى تقسيم العمل الذي يسلب العامل إنسانيته [1] وهذا ما يؤدي إلى ظهور الطبقات الاجتماعية [2] والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور الصراع بين هذه الطبقات ويعني ماركس بالطبقات ،طبقة العمال (المنتجين) وطبقة المنتج لهم (من يملكون وسائل الإنتاج) ، وهنا يقوم العامل بإنتاج السلع وغيرها ثم يسلمها إلى غيره، أي أن مجهوده وعمله في نهاية المطاف لا ينتمي إليه ،وبهذا نجد أن العمل يحرم العامل من معنى عمله ويضعه في تنافس مع الذين له معهم مصالح مشتركة وهذا يسلبه من أقرانه [3] ومن الملاحظ أن هذه النظرية توضح رؤية كارل ماركس لتاريخ البشرية المتضمن وجهين الأولى: تاريخ زيادة سيطرة البشرية على الطبيعة ، والوجه الثاني: تاريخ زيادة اغتراب الإنسان في نفس الوقت.

والفكرة أو النظرية الرئيسية في الكتابات الفلسفية لكارل ماركس تقوم بوصف الاغتراب كموقف تستولي فيه قوى الكون على البشر وتتحداهم وتوجههم كقوى غريبة وعلى الرغم من أنها

---

(1) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، مرجع سابق الذكر، ص30.

(2)حسين عبدالحميد أحمد رشوان، **الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم النفس الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، 2001م ، ص228.

(3) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، مرجع سابق الذكر، ص30.

قضية فلسفية إلا أنها أيضاً ظاهرة اجتماعية [1]ولقد أدى إلى ذيوع الاغتراب كمصطلح في فكر ماركس ما سُمي مخطوطات العام 1844م [2] حيث أهتم في هذه المخطوطات بقضية الإنسان المغترب والذي لا يستطيع أن يحقق ذاته كنشاط خلاق في العالم، بل أن العالم (الطبيعة والآخرين وهو نفسه) يصبح مغترب (Alien) بالنسبة إلى نفسه ،وتقف موضوعاته ضده كغريبة عنه ، أنها تعلوه على الرغم من أنها تكون من خلقه [3].

إذاً الاغتراب يواجه الإنسان في جميع مؤسسات وتنظيمات العالم والتي يكون الإنسان فيها واقعاً في شرك (فخ) الاغتراب [4] وتدور مناقشة ماركس في المخطوطات أن جوهر الإنسان تم إدراكه في مجال العمل ،وأن الأعمال المبدعة يتم تنفيذها عن طريق التعاون مع الآخرين بواسطة تحويل العالم إلى خارج ذاته (ذات الإنسان) لأن أي عمل يؤديه الإنسان يعيش في رأسه (عقله) قبل أن يكون مدركاً في الواقع المادي، وأن عملية الإنتاج ما هي سوى جانب إيجابي يتم بواسطته صناعة الأشياء المادية من قبل طاقات الإنسان المبدعة ولكن الصناعة للأسف قامت بعزل هذا الإبداع البشري عن القائمين به فالاغتراب يحصل عندما لا يستطيع الإنسان أن يميز نفسه أو ذاته عن عمله الخلاق ، ولا يجد إبداعه في عملية الإنتاج التي قام بها ، ولا تصبح فيما بعد ملكاً له بل تقف ضده كقوة آلية صناعية [5] .

وقد حدد ماركس أربعة أشكال من الاغتراب ، الأول: اغتراب العامل عن ناتج عمله وهو أن يكون الإنسان مغترباً عن الشيء الذي يقدمه أو ينتجه ،والثاني: اغتراب العامل عن عمله وهو أن يغترب عن عملية الإنتاج نفسها الثالث: اغتراب العامل عن نفسه(ذاته) بينما يمثل الرابع: اغتراب العامل عن الآخرين (عن جماعة رفاقه) [6]

---

1) Coser. Lewis A., **Masters of Sociological Thought**: **Ideas in Historical and Social Context**, 2nd Ed, For Worth: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1977: 50-53.
from; http://www2.pfeiffer.edu/~Iridener/DSS/Marx/MARXW3.HTML, 14.8.2005,p50

(**2**) ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، مرجع سابق الذكر، ، ص124

(**3**) حسن محمد حسن حماد ، مرجع سابق الذكر ، ص58

4) Coser. Lewis , **op**, **cit**., p51

(**5**) معن خليل العمر، مرجع سابق الذكر، ص110

(**6**)للمزيد من المعلومات راجع :

- ريتشارد شاخت، مرجع سابق الذكر، ص 58 .

- Coser. Lewis , **op**, **cit**., p51

إن الشيء المنتج بالعمل والجهد يقف (بعد انتاجه) معارضاً لمنتجه، كوجود غريب — كقوة مستقلة عنه حتى درجة أنه يستهلك نفسه(العامل) في العمل، ويصبح عالم الأشياء قوياً في وجهه ويصبح هو فقيراً في حياته الداخلية (في ذاته) وبالتالي يصبح أقل انتماءً إلى ذاته [1].

وبهذا يصبح الاغتراب ظاهرة ملازمة (من الناحية التاريخية) لنمط الإنتاج الرأسمالي ، كثمرة للعمل المغترب الذي ينظر فيه الإنسان إلى نفسه وإلى عمله بوصفهما أشياء، كما أنه ينتج السلع ليس بغرض قيمتها الاستعمالية بل بغرض قيمتها التبادلية، وعندئذٍ يصبح المال هو الجوهر المغترب لعمل الإنسان[2].

ويتحدث ماركس أيضاً عن الاغتراب في المجتمع البيروقراطي وكان يعزو الاغتراب لظروف طبيعة العمل وظروف الملكية الخاصة وأن العمل ليس إشباع للحاجة (لدى العامل) إنه مجرد وسائل لإشباع الحاجات الخارجية للعمل نفسه ، لأن العمل الذي يقدمه هو نوع من الاستعباد ونتيجة لذلك يصبح مجهول ولا مبالي وقواه الإنسانية تصبح غريبة عنه.

وكانت النظرية (المادية التاريخية) تلقى قبولاً واسعاً ومناقشات واسعة حتى وقت قريب خاصة فيما يتعلق بمفهوم الاغتراب حيث ناقش هذا المصطلح جورج لوكاش(Georg Lukacs) وكان يقصد (في إطار ماركس) الوصف المادي والجدلي لعوارض الاغتراب الذي يعاني منه العامل البروليتاري في ظل النظام الرأسمالي حيث يرى أن تعميم الصيغة التجارية قد سببت على الصعيد الذاتي والموضوعي تجريداً للعمل الإنساني الذي تموضع في السلع ، بمعنى أن قيمة الاستخدام التي كانت القيمة الأساسية في النظام التجاري في ما قبل الرأسمالية تراجعت أمام قيمة التبادل في ظلها ، وبذلك تحول المشتري إلى مستهلك والحرفي إلى عامل وأجير مستخدم فتنتقل بذلك الأهمية من الإنسان المنتج إلى السلعة المنتجة ويصبح لها (السلعة المنتجة) قيمتان قيمتها المادية المباشرة وقيمتها كوحدة اقتصادية صغيرة يتجلى فيها فائض القيمة

1) Marx, K. **Early Writings**, trans. And ed. By T.B. Bottomore (New York, McGraw-Hill, 1964),p122.
2) Marx, Ibid., p 37.

الرأسمالية ، وبذلك تصبح هذه السلعة هي الغنية والمهمة والعامل الذي أنتجها هو الفقير والمهمش [1].

إن لوكاش يرى أن تقدم الرأسمالية واستمرارها مرهون في تقدم السلعة وفقدان الإنسان أهميته، ويرى أن إعطاء الأولوية للسلعة المنتجة ، بل أكثر من ذلك ، وهو سحب القيمة من الإنسان المنتج وحصرها في السلعة المنتجة يؤدي إلى تشيؤ الإنسان مما يجعله بلا قيمة مميزة له، وتصبح الأشياء التي يتعامل معها (الآلات والمواد الأولية) والتي ينتجها أهم منه مما يدفعه إلى الاغتراب[2].

ثالثاً: الاغتراب في النظرية الوظيفية:

تأثرت النظرية الوظيفية بالمناقشات الماركسية في مناقشة مصطلح الاغتراب، على الرغم أن مناقشات النظرية الوظيفية حول مفهوم الاغتراب كانت من جوانب تختلف عن الجوانب التي توصلت إليها كل النظريات السابقة، إلا أنها وبما لا يدع مجالاً للشك قد تأثرت واقتبست الكثير من تلك النظريات. وهنا سيتم التطرق إلى أهم وأبرز منظري هذه النظرية الذين قاموا بمناقشة مفهوم الاغتراب أو المصطلحات النظيرة له.

1- إيميل دور كايم E. Durkheim ومصطلح الأنومي(اللامعيارية) :Anomie

ناقش إيميل دور كايم مفهوم الأنومي (Anomie) (اللامعيارية) وفيه وتطرق إلى حالة فقدان المعايير، وهذا المصطلح يعني تهشم المعايير التي تتحكم بالتفاعل الاجتماعي وهو يشبه الاغتراب في محتواه وآثاره [3]. وبالنظر إلى كتابات دور كايم نجده يحاول أن يقدم عرضاً فكرياً وتحليلياً ذا طابع سوسيولوجي ثقافي لانهيار عصر المجتمع الإقطاعي وظهور عناصر التحديث لنشأة وتطور المجتمع الصناعي الحديث.

(**1**) (فيلسوف مجري 1885- 1971) للمزيد من المعلومات عن إسهامات هذا العالم في النظرية الماركسية يتم الرجوع إلى: Georg lukacs: Archive – http://www.marxists.org/archive/lukacs/indes.html.. 1885-1971. From:

(**2**)فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعي**، مراجعة وإشراف محمد ربس، بيروت: أكاديما أنترناشيونال الفرع العلمي من درا الكتاب العربي، 1993م ، ص3-33

(**3**)معن خليل العمر، مرجع سابق الذكر،ص117.

فمفهوم الأنومي الذي يعبر من خلاله عن مشاكل التنظيم الاجتماعي التي ترتكز بصفة أساسية على العلاقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، وعلاقة الفرد بالتنظيمات المجتمعية التي يتفاعل معها مباشرة من ناحية أخرى. وهنا يعرض العلاقة التي تربط الفرد بالتنظيم الاجتماعي الرسمي (الدولة) وتنظيماتها ومؤسساتها المختلفة ، وتحديداً العلاقات التي تربط أجزاء المجتمع وأفراده بتلك التنظيمات في إطار المجتمع الكلي الذي يتكون من مجموعة أجزائه الصغرى.

وبهذا يشير هذا المفهوم عند دوركايم إلى علاقة الجزء بالكل، والعكس، كما يميز سبل التعبير عن رغبات الأفراد وحاجاتهم ومصالحهم ، تلك الحاجات التي لم تعد تُحكَم (تُسيطَر) بواسطة القيم والعرف والعادات السائدة في المجتمع التقليدي، بل تلاءمت عن طريق المعايير الأخلاقية والقانونية ذات الطابع والتنظيم الرسمي مع متطلبات ظروف العصر والمجتمع الحديث.

ويركز دوركايم على تحليل بعض الأمور والعوامل الهامة التي تؤثر على القواعد المعيارية والنظامية (الزيادة السكانية – التغيرات الاجتماعية الفجائية المختلفة) التي تؤدي إلى تغيرات كبيرة ونتائج عكسية على الطابع الأخلاقي والتوقعات السلوكية في أنماط العادات والتقاليد في المجتمع وهذا ما يحدث نوعاً من الاضطرابات وعدم الاستقرار في شبكة العلاقات الاجتماعية والأخلاقية بصفة عامة.

وقد ربط قضية الانتحار بالأنومية (اللامعيارية) وضح فيها أن الانتحار يحدث عندما يكون مستوى التكامل الاجتماعي في أدناه (أي عندما يكون التفكك الاجتماعي في أعلى مستوى) وعندما لا يستطيع الفرد التكيف مع التنظيمات الاجتماعية البسيطة مثل الأسرة أو مع التنظيمات الاجتماعية المعقدة (المدرسة وغيرها) ، وقد ربط أيضاً بأن انتشار الانتحار في جماعة أو طبقة معينة يحدث عندما تشير الدلائل إلى مستوى منخفض للتكامل الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع [1] ويظهر هنا أن إدراك أميل دور كايم للأنومي في المعنى الذاتي ذو ثلاث سمات تعبر عن:ألم الانزعاج أو القلق ، الشعور بالانفصال عن الجماعة أو العزلة عن مستويات الجماعة ، الشعور بعدم الوضوح أو بعدم وجود أهداف [2].

(1) عبدالرحمن عبدالله، مرجع سابق الذكر ، ص322- 333

(2) انظر: السيد شتا،2000 مرجع سابق الذكر، ص85.

2- روبرت ميرتون R. Merton ومصطلح الأنومي(اللامعيارية) Anomie:

لقد تبنى ميرتون هذا المصطلح ليعرفه بأنه حالة التضارب بين الغايات التي يحددها المجتمع لأفراده من ناحية، والمعايير التي تحكم وسائل بلوغ تلك الغايات من ناحية أخرى.

وقد عكس هذا المصطلح رؤية ميرتون للبيروقراطية والوظيفية[1] واستخدمه للإشارة إلى تصدع في البناء الثقافي الذي يحدث بوجه خاص عندما يوجد انفصال حاد بين المعايير (الثقافية ، الأهداف) وبين القدرات الاجتماعية والبنائية لأعضاء الجماعة للعمل معاً [2].

وقد كان تناول ميرتون للبناء الاجتماعي بمثابة نقطة تحول هامة في تراث موضوع الاغتراب عامة ، والأنومي خاصة ، إذ أنه اقترح أن الأنومي ينتج من التباين والاختلاف بين الاستحسان المجتمعي للمعايير والأهداف للنسق الثقافي والبناء الاجتماعي ، وبين قدرات الأعضاء على العمل طبقاً لها.

إن الأنومي كما يوضحه ميرتون في ما يتعلق بالمصادر البنائية للاغتراب يبين لنا أن درجة الأنومي العالية كما عرفت ، في سياق تفاوت الوسائل والأهداف، يصحبها معدل عال في الاغتراب الاجتماعي [3]. ومن هنا يتضح أن إدراك ميرتون للأنومي يرتكز على:غياب القيم المشتركة في المجتمع وعجز الوسائل النظامية عن الوصول إلى الأهداف الثقافية.

و مناقشات كلاً من كلندر Clinder وميزروتشي Mizruchi التي دارت حول مفهوم الأنومي يتضح أن دور كايم يؤكد على حالة الأزمات للمجتمع في مناقشة الأنومي(الانتحار) بينما يركز ميرتون على الحالة الكلية الوظيفية للمجتمع (البناء الاجتماعي) ومن هنا شمل مصطلح الأنومي تفسير مختلف لأشكال السلوك المنحرف داخل سياق المجتمع الكبير وبنائه الاجتماعي بوجه خاص [4].

(**1**)عبدالرحمن عبدالله، مرجع سابق الذكر ، ص297

2) Merton, R., social structure and anomie, from walloce, W., sociological theory (ed) Heinemann, 1969, p.162.

3) Merton, Ibid , P.146

(**4**) انظر: السيد شتا،2000 مرجع سابق الذكر، ص83.

أذاً نجد أن مفهوم دوركايم للأنومي هو سوسيولوجي يهتم بالجانب الموضوعي (المجتمع ككل) بينما تطرق ميرتون للمفهوم من الجانب الذاتي (السيكولوجي) وهكذا يتشابه (مصطلح الأنومي) مع مصطلح الاغتراب [1].

ومن خلال استعراض تعريفات الأنومي نرى حقيقة ضمنية وصريحة مؤادها أن الاغتراب والأنومي الذاتي متصلان تماماً، وهو ما ذهب إليه سيمان (seeman) عند تحليله للنوع الثالث للاغتراب (اللامعيارية) الذي اشتقه من وصف دوركايم للأنومي من خلال الاستخدام ، باعتباره الموقف الذي تتصدع فيه المعايير الاجتماعية المنظمة لسلوك الفرد ، وأيضاً استعان بتأكيد ميرتون على هذا النوع من اللامعيارية في تفسيره لموضوع الإخلاص حيث تبحث الرغبات الخاصة عن الإشباع بأي وسيلة تكون أكثر تأثيراً.

فالمجتمع الحضري (المقسم) الذي تكون المنافسة فيه عالية والعلاقات البشرية غير مستقرة يؤدي إلى حالة من عدم الثقة ويؤدي أيضاً لظهور هذا النوع من الاغتراب والغربه واستعان سيمان أيضاً بوصف ميرتون للأنومي كحالة للإشارة إلى الموقف الذي تكون فيه الأهداف المحددة ثقافياً غير متوائمة مع الوسائل لتحقيقها [2].ومن هنا يتضح أمامنا ثلاثة أنماط لحالة اللامعيارية ، غياب المعايير: وهي أقصى صور اللامعيارية حيث لا يجد الفاعل مرشداً أو موجهاً للحياة. وجود المعايير غير المقرة من النسق الاجتماعي: وهي المعايير غير الرسمية ، أي وجود وسائل تؤدي إلى الهدف (أي هدف) بكفاءة بغض النظر عن مشروعية هذه الوسائل. صراع المعايير: وهي توزع الخيارات للفاعلين (الأفراد والجماعات) بين خيارين أحدهما المعايير المقرة ثقافياً والثاني معايير لا تقرها الثقافة أو النسق الاجتماعي [3].

وإجمالا فإن النظرية الوظيفية ترى أن الأنومي يعبر عن غياب المعايير الجمعية (قد تكون من وجهة نظر الافراد)، أو عن الصراع الذي ينشأ بين المعايير المتضاربة للافراد و المجتمع، كما يعبر ايضاً عن مقدار الانحراف القائم في المجتمع.

(**1**) انظر: السيد شتا،1997م مرجع سابق الذكر، ص82-83

(**2**) انظر: السيد شتا،2000 مرجع سابق الذكر، ص88.

(**3**) انظر: المرجع السابق ، ص93.

3- تـالكوت بارسـونز Talcott Parsons الاغتـراب ونظريـة النسـق الاجتماعي:

أحتل مفهوم الاغتراب عند تالكوت بارسونز Parsons مكانة هامة وبالذات عند مناقشته للتفاعل بين النظام الاجتماعي والشخصية الفردية ، ويدخل بارسونز مفهوم (بعد التوافق – الاغتراب) في هيكل الشخصية الفردية بمعنى التوافق مع توقعات الآخرين أو الاغتراب عنها أو بينهما، ويبدو أن ذلك يشير إلى أن بارسونز يقصد شكلاً من أشكال الاغتراب عن الآخرين أكثر مما يقصده الانفصال عن القيم الاجتماعية فإن ما يقصده هنا هو الانفصال عن القيم الاجتماعية.

وينظر بارسونز إلى الآخرين الذين يشير إليهم باعتبارهم فقط (نماذج للأدوار) من خلالهم تُنقل قيم المجتمع وفيهم تتجسد ويقرر أن الاغتراب هو نتاج ، محتمل لخطأ ما ، في عملية اكتساب القيم من خلال التطابق من عدمه بين القيم والفرد المتلقي.

و هنا يعني بارسونز بالعلاقة بين الفرد والقيم موضع التناول ، وليس بين الفرد والآخرين الذين يقبلون وينقلون هذه القيم.

إذاً نجد أن الاهتمام عند بارسونز في الاغتراب عن نماذج (متغيرات) القيم المتضمنة في توقعات الأدوار وهي ليست تلك التي تدور حولها أشياء (سيارات جديدة ، أفلام، . . .الخ) وإنما القيم التي تحدد الرشد أو العضوية في مجتمع ما[1].

هذه القيم ترتبط بالأدوار الأساسية (التي تعين العضوية) في النسق الاجتماعي ويؤدي عدم التطابق بين توقعات الأفراد مع هذه القيم إلى اغترابهم كونهم لا يشاركون في الإطار العام لقيم المجتمع وفي ذلك يقول (بأنهم يكونون في المجتمع ولكن ليسوا له ويشكل ذلك اجتماعياً المغتربون حقاً) [2].

(1) Parsons, T. **Social system**, N.Y. the free press Glencoe. 1951, p.234.

(**2**) ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، مرجع سابق الذكر ، ص212- وكذلك انظر:239 انظر: السيد شتا،2000 مرجع سابق الذكر، ص127

خاتمة الفصل:

اتضح لنا من خلال استعراض هذا الفصل أن الدولة يمكن تقسيمها وفقاً للعديد من الاعتبارات إذا ما أخذنا معيار تكوين الدولة وفقاً للمفهوم الحديث (الشعب والإقليم والنظام السياسي والاعتراف والسيادة)، وقد استعرضنا العديد من التقسيمات وفقاً لهذا المنطلق كاجتهاد من الباحث، كما وجد أن النظام السياسي كمفهوم ومصطلح يمكن فصله تماماً عن الدولة كأحد مكوناتها من منظورات عديدة، وقد تم استعراضها وفقاً لاجتهاد الباحث بأسلوب منهجي مبني على معايير علمية.

كما أنه قد تم التعرض للاغتراب السياسي في تتبع نشأة ثلاث من أهم النظريات السياسية التي تمثل مدارس مختلفة لكل منها مبرراتها العلمية والايديولوجية التي تفسر نشوء الدولة ونظام الحكم السياسي وفق منطلقات تاريخية واجتماعية واقتصادية وهي نظرية العقد الاجتماعي والنظرية المادية التاريخية (الماركسية) والنظرية الوظيفية .

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال استعراض هذا الفصل الآتي:-

1- أنه يمكن تقسيم الدولة وفقاً لعدد من المعايير على النحو التالي:

أ- من حيث طبيعة الوجود والثبات وفق معيارين: الأول من حيث تمأسس الدولة ويقصد بهذا المصطلح معيار المؤسساتية الذي يمكن تقسيم الدولة على أساسه إلى: دولة حديثة النشأة (تفتقد للمعيار المؤسسي)، دولة هشة (ينعدم فيها المعيار المؤسسي)، دولة عميقة، والثاني: من حيث استمرار الدولة وفقاً لهذا المنظور يمكن تقسيم الدولة إلى دولة مندثرة (لم تعد موجودة)، دولة قائمة، دولة قديمة (لها امتداد تاريخي)، دولة حديثة (ليس لها وجود تاريخي).

ب- يمكن تقسيم الدولة من حيث الإقليم إلى: دولة بسيطة، دولة مركبة (اتحادية، فيدرالية، كونفدرالية).

ت- يمكن تقسيم الدولة من حيث الشعب إلى: دولة متعددة الأعراق، دولة العرق الواحد.

ث- يمكن تقسيم الدولة من حيث السيادة إلى: دولة كاملة السيادة، دولة ناقصة السيادة، دولة تابعة، دولة محتلة.

ج- كما يمكن تقسيم الدولة من حيث الاعتراف إلى قسمين رئيسيين الأول فيما يتعلق بالاعتراف المحلي وفي هذا يمكن التقسيم إلى: دولة غير معترف بها جزئياً من قبل بعض فئات الشعب أو جماعاته أو كلياً من قبل الشعب بأكمله، ودولة انتقالية وهي الدولة التي يعترف بها مرحلياً فقط، ودولة معترف بها. أما القسم الثاني فيتعلق بالاعتراف الدولي ويمكن هنا تقسيم الدولة إلى: دولة معترف بها دولياً ودولة غير معترف بها جزئياً من قبل بعض الدول أو كلياً من قبل المجتمع الدولي بأكمله.

2-يمكن تقسيم نظام الحكم (السلطة السياسية) إلى أوجه عديدة:

- **يتعلق الأول**: بشرعية نظام الحكم كسند سياسي أيديولوجي يقوم عليه، و يمكن التقسيم وفقاً لهذا المقصد الى: نظام حكم ملكي ونظام حكم جمهوري ونظام حكم الجمعية.

- **والثاني**: مشروعية نظام الحكم كأساس قانوني قام عليه، ومن هنا يمكن تقسيمه وفقاً لهذا المقصد أيضاً إلى: نظام حكم دستوري قانوني، ونظام حكم ديني يستمد مشروعيته ووجوده وقوته من الدين.

- **والثالث**: يتضمن نظام الحكم على أساس معيار الحرية، ومن هنا يمكن تقسيمه إلى: نظام استبدادي، نظام أوليجاركي، نظام ديمقراطي، نظام شمولي.

- **والرابع**: وفقاً لمعيار النخبة، ومن هنا يمكن تقسيمه إلى: نظام الخبراء، نظام وفقاً للمعيار الاقتصادي، نظام سلالي.

- **والخامس**: على أساس تعاقدي، ويمكن تقسيمه: إلى النظام التوافقي، النظام التحكيمي، نظام الأكثرية – الأقلية، نظام الثروة (البرجوازي). أما الوجه الرابع على

أساس القوة، ويمكن تقسيمه: إلى نظام الحكم بالهيمنة، نظام الحكم بالانتصار، والنظام الاستعماري، والنظام تحت الوصاية.

- **والسادس**: على أساس التأثير على الدولة، ويمكن تقسيمه إلى: نظام الحكم بالسيطرة على مفاصل الدولة (اللوبي الإداري/ السياسي)، نظام الحكم بالسيطرة على مقدرات الدولة (اللوبي الاقتصادي والمقاطعات ذات الموارد الاقتصادية). والوجه السادس والأخير على أساس شكل النظام السياسي ويمكن تقسيمه إلى: نظام الحكم البرلماني، الرئاسي، الحكم المختلط.

3- لم يكن الاغتراب السياسي كمفهوم مرتبطا بظهوره كمصطلح بل ثبت أن له جذور في اهم النظريات السياسية وإن لم يدرج صراحة في بعضها إلا ان المناقشات الفلسفية دارت حوله مفهوما ومضمونا.

الفصـــــل الرابع

الاغتراب السياسي كاختلال في الدولة ونظام الحكم والمجتمع

Political Alienation as a imbalance in The State, Governance and Society

تم الحديث في هذا الفصل عن تكون مشاعر الاغتراب السياسي في الدولة والذي يتكون نتيجة لاختلال في وظيفة الدولة ومكوناتها الرئيسية وفقاً لمنظور الدولة العام فالاغتراب السياسي فيما يتعلق بوجوده نتيجة هذا الاختلال يظهر بشكل عميق ويتسبب في خلخلة بنية الدولة وتهديد استقرارها بل ويصل إلى تهديد وجودها. حيث أن مثل هذا الاغتراب عندما يصاحبه ممارسات من قبل الشعب فإنها تمس بنية الدولة ذاتها كون الاغتراب يمس جوهر الشعور بوجود الدولة في وجدان مواطنيها الذين يمثلون أهم مكوناتها وهو (الشعب). وأيضاً فقد تم توضيح الترابط ما بين استقرار الدولة والاغتراب السياسي وذلك باستعراض العلاقة العضوية للاغتراب السياسي بالأزمات السياسية التي يمكن أن يؤدي إليها الاغتراب كنتيجة لاختلال وظيفة الدولة.

كما تم الحديث في هذا الفصل عن الاغتراب السياسي كمشاعر تصاحب الاختلال في نشاط نظام الحكم (السلطة السياسية). ومن الطبيعي أن يظهر هذا الاغتراب بشكل أو بآخر إذا ما أساء النظام السياسي استخدام السلطة التي من المفترض أنها لتنظيم المجتمع وتلبية احتياجاته المختلفة، ومن الطبيعي أن نمو مثل تلك المشاعر المتعلقة بالاغتراب السياسي تتم بالتوازي مع نمو السلطة في الدولة إذا ما كان نمواً غير سوي ولا يرتبط بالأهداف والغايات التي ينشدها الشعب.

إن تفاعل الاغتراب السياسي في الدولة ونظام الحكم (السلطة السياسية) لا يتم إلا من خلال العلاقات التي تتم في الجماعات الفرعية التي تمثلها مؤسسات الدولة ونظام الحكم (السلطة السياسية) مع المجتمع.

وفيما يتعلق بالمجتمع فإن لديه الكثير من الاحتياجات المادية والمعنوية التي تضمن بقاءه واستقراره في إطار بنيته الاجتماعية، ولا يمكن هنا إطلاق مصطلح "مجتمع" إلا على التجمعات البشرية التي لديها سلطة قهر عليا تمثلها الدولة والنظام السياسي، هذه السلطة هي التي تقوم بتلبية احتياجات المجتمع المختلفة، ويظهر الاغتراب السياسي كتعبير عن الاختلال في تلبية احتياجات المجتمع بشكل عام أو كخلل في تلبية احتياجات جماعات بعينها أو مناطق أو فئات أو طوائف ...الخ سواءً كانت تلك الاحتياجات مادية أو معنوية.

المبحث الاول

الاغتراب السياسي كاختلال في بنية الدولة

Political alienation as a imbalance in the state's formation

هناك رابطة قوية بين الدولة والفرد إذ يعتمد كلٌ منهما على الآخر، فالأفراد في مجموعهم (الشعب) هم أحد شروط تكوين الدولة، وكذلك فإن شرط وجود الدولة يعد أهم متطلب لحياة الشعوب. وهذا الأمر يعد حتمياً نظراً للعلاقة التكافلية التي تنشأ ما بين الدولة ككيان وما بين الشعب كمجتمع، إلا أن هناك شروطاً يجب توافرها لكي تستقر العلاقة بين القائمين على الدولة وما بين الشعب الذي تحكمه الدولة، فالدولة ليست إلا تعبير رمزي عن السلطة ومكوناتها من البشر الذين يتحكمون فيها، وقد فسرت الدولة من عدة أوجه بدءاً من التطور التاريخي حتى الحق الإلهي وانتهاءً بالعقد الاجتماعي الذي ساقه لنا عدد من المفكرين (هوبز، لوك، روسو).

لقد وجد من خلال استقراء التاريخ السياسي في العالم ، وفي كافة الأقطار والشعوب، أن مثل تلك العلاقات ما بين الدولة أو الشعوب التي تحكمها لم تكن علاقة مثالية ، إذ شابها الكثير من الاختلالات، وأفرزت واقعاً مراً على المحكومين بالدرجة الأولى ، وإن كانت هناك بعض الأحداث التي تعد استثناءً في تأثيرها السلبي على الحكام أنفسهم، من ناحية تأثيرها على استقرار العلاقة بين الحكام والمحكومين وسير الحياة الطبيعية التي ينشدها الجميع حكاماً ومحكومين في أمور الدولة، ومن ناحية العنف الذي وجهته الشعوب تجاههم وتجاه عائلاتهم بعد الثورة عليهم.

فشخصنة السلطة في الدولة ذو تطور مزدوج ففي مرحلة أولى تنتقل من إدارة شخصية إلى إدارة مؤسسية وفي مرحلة ثانية وفي إطار الأنظمة، تستعيد السلطة الصفة الشخصية[1] لذا نجد أن السلطة السياسية تتمثل في الشخص الاعلى في الدولة (الرئيس– الملك) ويتم تسخيرها خدمة لهم

(1) موريس دوفرجية، **الأحزاب السياسية** ،ترجمة :علي مقلد و عبدالحسن سعد، ط3، دار النهار، 1980، ص186.

ولعائلاتهم وبعض المنتفعين من حولهم وفي نهاية الأمر يؤدي ذلك إلى إخلال الدولة بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تجاه شعوبها وجعل العلاقات فيها تخرج إلى واقعها المتأزم الذي نعيشه في الوضع السياسي الحالي لأغلب دول العالم النامي.

كما يتكون الاغتراب السياسي كنتيجة لفشل إدارة الدولة ففي ظل القدرات المحدودة للنظام السياسي لتلبية توقعات مواطنيه وفي ظل البطالة المرتفعة الموجودة بين أوساط خريجي الجامعات فإن ذلك يؤدي إلى تنامي الشعور لدى الطلاب المثقفين بعدم الأمان حيال مستقبلهم ولذلك فإنهم يظلوا مغتربين عن النظام السياسي، كما أن وجود مستوى عالٍ من الاغتراب السياسي والإحباط المتزايد وتنامي الإحساس بقلة المنافسة الهادفة يؤدي إلى فقدان ثقة الشباب تجاه النظام السياسي حتى في ظل وجود الشكل المثالي للحكومة الديمقراطية وربما ينجرون إلى التطرف اليميني أو اليساري[1].

هناك علاقة وطيدة ما بين شكل الدولة ونظام الحكم فيها وما بين التفاعل السياسي الذي عادةً ما يكون السبب الذي يوجد الاغتراب السياسي، فشكل الدولة يلعب حتماً دوراً كبيراً في الشعور بالاغتراب السياسي لدى المواطنين فيها، فكلما كانت الدولة تتجه نحو الجمود والحد من الحراك السياسي وتحديد الأطر فيها بناءً على معايير ثابتة لا تسمح للمجتمع أو الشعب بالانخراط فيها كلما كان هناك اغتراب سياسي، فالدولة الملكية التي فيها المعايير مسنودة إلى أسرة بذاتها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستقيم أمور الدولة إلا بالإرادة السياسية لهذه الأسرة و نجد فيها أن الشعور بالاغتراب السياسي واسع النطاق. وكذلك فإن لشعور جزء صغير أو كبير من الشعب أن هناك تمييز ضده من قبل الدولة والقائمين عليها دور اساسي في ايجاد الاغتراب السياسي.

وإذا كان للاغتراب السياسي جذور غائرة في تكوين الدولة فإنها لا تستطيع منح نفسها الشرعية، وبالتالي لا تستطيع أيضاً تأكيد الدعم فيما يتعلق بعملية بناء الدولة عبر الوسائل المشروعة بدلاً من العنف والمحاولة العشوائية التي تؤدي الى تجذير المبادئ العنصرية والتمييز[2].فقد ثبت أن للأقليات دور في تهديد الاستقرار السياسي داخل الدول من خلال إثارتها للعنف والمشاكل كأحد

1) Yocendra & Jesse , **op**, **cit**., p.55.

2) Løvseth, Toini, **op**, **cit.p17**

أشكال التناقضات داخل الدولة[1].فوجود أعراق أو أقليات في أي دولة يتم ممارسة التمييز العنصري ضدها نجد أن هناك اغتراب سياسي. فكلما كانت الجماعات أكثر عزلة أو منغلقة ثقافياً كلما كان سلوكها أكثر عرضة للانحراف عن محيطها [2] .

وقد أثبتت بعض الدراسات أن البلدان ذات الإثنيات المختلفة إذا ما حدث فيها تطور مدني فإنه يؤدي إلى جدل سياسي حول مسألة المواطنة بعد القومية (متعدية الحدود) وبالتالي فإن الهجرة المتزايدة إليها تعمل على تقويض السلطة والمشروعية للدولة القومية التقليدية[3]، والذي يؤدي إلى اغتراب سياسي مصاحب للإثنية وخاصة إذا ما كانت متمركزة في إقليم حدودي أو متاخم للدولة مع الدولة التي ترى هذه الإثنية أنها منتمية لها طبيعياً وإثنياً وطائفياً[4].

وبما أن النظم الحزبية كأدوات مشروعة أو شرعية لدمج الجماعات المتناقضة داخل الدولة في الحياة السياسية كونها ليست مؤسسات قانونية مثل البرلمان ورئاسة الجمهورية .... الخ، حيث لا يكفي نص دستوري من اجل جعلها تأتي إلى الوجود فظهورها وتحولاتها مشروطة بعوامل اجتماعية وتاريخية عميقة تبقيها خارج نطاق الإرادة السياسية وذلك على الأقل بالقدر التي ترفض هذه الإرادة استعمال طرق ثورية عنيفة [5] فإن عدم قدرة الدولة على استيعاب جماعات معينة في الحياة السياسية بناء على تلك الادوات والقيام بإقصائها على أساس عرقي أو لغوي أو ثقافي أو ديني، يؤدي إلى نشوب حروب أهلية واسعة النطاق أو على شكل محاولة الانفصال عن كيان الدولة في

(**1**) فينيمار ووليام لويس، **تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبدالله الحاج، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995م، ص121.

2) David C. Schwartz, **op**, **cit**., ,p 21.

3) Meindert Fennema and Jean Tillie, **Civic Community**, **Political Participation and Political Trust of Ethnic Groups**, **connections**, vol. 24 (1), 2001, INSNA, pp. 26-41.

See: http://www.sfu.ca/~insna/Connections-Web/Volume24-1/5-Fennema-21.4.pdf

4) Rekha Chowdhary and V. Nagendra Rao, Jammu and Kashmir, **political alienation**, **regional divergence and communal polarization**, Journal of Indian school of political economy, 2003, vol. 15, pp. 189-219.

(**5**)وتوجد ثلاث نماذج كبرى للعوامل المؤثرة وهي العوامل الاجتماعية والعوامل التاريخية (و يمسان البنى العميقة للمجتمعات السياسية) وكذا العوامل المتعلقة بالمؤسسات فالعوامل الاجتماعية ترتبط بالخصومة الاجتماعية والطبقات الاجتماعية والصراعات الاجتماعية وكذا التعارضات الدينية، بينما تمثل العوامل التاريخية الصراعات التي ولدت من التاريخ وامتد تأثيرها إلى ما وراء السياق الذي أدى إلى ولادتها وأدى إلى تكوين أساس الانقسامات النوعية الخاصة في هذه الثقافة السياسية أو تلك مثل وجود أحزاب قومية تناضل من اجل نيل الاستقلال من الاستعمار أو الأحزاب القومية أو الأحزاب التي تدعو إلى نهوض الأمة وغير ذلك من الأحزاب، أما العوامل التي تتعلق بالمؤسسات فهي تلك الأحزاب التي تظهر نتيجة العمل السياسي المتمثل في انتخاب ممثلي الشعب والذي يأتي نتيجة النظم الانتخابية المتعددة التي لا تسمح بسيطرة حزب سياسي على آخر . جان ماري دانكان، مرجع سابق الذكر، ص314.

الأقاليم التي تهيمن وتسيطر عليها تلك الجماعات فالحركات الانفصالية تدل على عدم وجود وئام داخل المجتمع وتعبر تماماً عن الانقسامات الداخلية بين أفراد المجتمع الذي يعبرون عنه باللجوء إلى العنف على نطاق واسع[1] اذا لم يكن لديهم خيار آخر مبني على اسس مشروعة وشرعية يسهل اندماجهم في الحياة السياسية.

فالمجتمعات التي تظهر فيها الانقسامات العميقة على شكلها الطائفي والمذهبي والحزبي يكون الاستقرار فيها هشا نتيجة أن الولاء للنظام السياسي ليس إلا من أجل مصلحتها الذاتية وعندما تنتهي تلك المصلحة فإنها تنتفض على النظام السياسي وتخرج عليه في أي فرصة تسنح لها مما يؤدي إلى تشكّل بؤرة لعدم الاستقرار السياسي في الدولة مستقبلاً[2].

وينسحب الحال كذلك على الشعور الشعبي بأن الدولة لا تمتلك السيادة كاملة نتيجة ظروف معينة سواءً كانت بسبب نقص السيادة نتيجة التدخلات والاملاءات الخارجية أو الداخلية أو انعدامها لأي ظرف كان فإن ذلك يُشعر قطاع غير بسيط من الشعب بالاغتراب السياسي. كما أن عدم الاعتراف بالدولة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي يسهم في توليد الشعور بالاغتراب السياسي لدى القاطنين فيها كونهم باتوا يشعرون بالعزلة عن العالم.

كما أن قيام النظام السياسي بالتعامل العنيف و القمع ضد رغبات الشعوب يؤدي إلى الإخلال بعملية التوازن بين القوى العسكرية والاقتصادية والسياسية التي ترتكز عليها الدولة، مما يحدث خلل في تركيبة الدولة نفسها، ويجعلها غير مستقرة [3].ففي مسألة النظام السياسي (كنظام حكم) نجده فاعل بشكل مباشر كونه يلامس بشكل عميق الحياة السياسية لدى المواطنين أفراداً أو جماعات، فنظام الحكم يعد المعيار الحرج في وجود ظاهرة الاغتراب السياسي من عدمها، فهناك الكثير من الدول التي تستند إلى معيار نشوء ،وفقاً لما سبق ذكره ، لا يظهر فيها الاغتراب السياسي بشكله العنيف على الرغم من كونها دول ملكية ذات معيار جامد فيما يتعلق بالحراك السياسي

(**1**) جلال معوض، ظاهرة **عدم الاستقرار السياسي وابعاده الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية**، الكويت: جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 1983م، ص134.

(**2**) جابر سيد عوض، **مفهوم التعددية في المجتمعات المعاصرة: مراجعة نقدية**، ورقة عمل مقدمة إلى (ندوة)، بعنوان: التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993م، ص12.

(**3**) أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، تأثيرها على التنمية والديمقراطية**، بيروت: دار الشروق، 1991م، ص52-53.

وذلك نظراً لاختيارها نظام حكم لا يسمح بوجود الاغتراب السياسي لتركيزها على معايير أخرى تفتت ذلك الشعور(ديموقراطية- إقتصادية...الخ)، فالاغتراب السياسي لدى الشعب كمتغير تابع يظهر نتيجة لمتغير مستقل متعلق بممارسات السلطة السياسية ونظام الحكم إلا أنه يمكن احتواءُه بمتغيرات كثيرة تعمل على تثبيته وتحجيمه-كمتغير حرج - يؤثر على النظام السياسي وذلك باستخدام متغيرات أخرى تمثل للشعوب أهمية عليا منشودة - على سبيل المثال لا الحصر- متغير الاقتصاد والوفرة وتحقيق الرفاهية كغاية ينشدها المواطن وربطها بوسيلة الحكم وشكله والتي تعمل على كبح الاغتراب والحد من خطورته وتأثيره السلبي على المجتمع والدولة ونظام الحكم.

إن الأزمة السياسية غالباً ما تقود إلى حرب أهلية، أو صراع عنيف على السلطة ينتج عنه ثورة شعبية، أو انقلاب عسكري، أو تقسيم للدولة [1]،أو إسقاط النظام الحاكم أو تحجيمه والسيطرة عليه جزئياً أو كلياً ، الذي يؤدي بدورة إلى عزل السلطة السياسية عن ممارسة حقها في الحكم ومن ثم شعورها بأنها مغتربة سياسياً لعدم قدرتها على أداء دورها ونيل حقها في الحياة السياسية فتتحين الفرصة لاستعادتهما ومن ثم تظهر الأزمة السياسية مرةً أخرى وبشكل أعنف وهكذا تظل الأزمات السياسية تولد ذاتها في ظل اختلال العلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب .

وبما أن هناك الكثير من التصنيفات التي تناولت الاغتراب السياسي بشكل مباشر مثل تصنيفات فينفتر Finifter للاغتراب السياسي التي صنفها في أربعة تصنيفات تضمنت: فقدان القوة السياسية ، فقدان المعنى السياسي، اللامعيارية السياسة، العزلة السياسية، بالإضافة إلى أن الاغتراب السياسي يعبر عن عدم القدرة السياسية، والسخط أو عدم الرضا السياسي. و تلك التصنيفات تبين مشاعر سلبية لابد لها من مدى تؤثر عليه ويكون امتداده في إطار النسق السياسي الذي يشترك فيه الجميع ويتفاعل في إطاره كل مكونات المجتمع والدولة على حد سواء، لذا فإن الشعور بالاغتراب السياسي عندما يكون من جماعات محددة أو من جموع الشعب الواسعة فإن ذلك سيؤدي إلى مشاكل وصراع ينتهي بأزمة حتمية في أي نظام سياسي.

(**1**) تظهر الأزمة السياسية بسبب عدم اتفاق القوى السياسية على بعض القضايا المحورية الهامة، مثل إدخال تعديلات جوهرية على النظام السياسي، أو شكل الدولة، أو لعدم الاتفاق على تشكيل حكومة ما، أو بسبب ضعف مؤسسات الدولة، أنظر: عبدالناصر حسين المودع، **دليل المصطلحات السياسية**، ط2، صنعاء: مركز التنمية المدنية، 2006م ،ص40.

ولأن الازمة السياسية تكون حصيلة حتمية لتفاعل سياسي غير موزون بين الأطراف والنخب والجماعات التي تكون الدولة وتعيش فيها كأجزاء مترابطة تشكل في مجموعها الشعب فإن الاستقرار المنشود للدولة والنظام السياسي يكون غير وارد في ظل ذلك . فالأزمة السياسية "إنما تعبر عن حالة من عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى ضعف، أو تعطل، عمل المؤسسات الرسمية في الدولة"[1].

وبالتالي فإن مسألة بقاء الدولة أو النظام السياسي مرهون تماما بقدرتها على حل الازمات السياسية التي تنشأ فيها ، وبالتأكيد معرفة نوع الاغتراب السياسي الذي ادى اليها ومعالجة أسبابه.

ويسحبنا هذا الأمر لمراجعة أدبيات وجهود الباحثين في مجال الأزمات السياسية وهنا يسترعي اهتمامنا تلخيص لوسيان باي Lucian Pye وكذا تقسيم ألموند وبويل Almond & Powel للأزمات السياسية والتي فيها تلامس وترابط واضح مع تقسيمات فينفتر للاغتراب السياسي ، لذا يرى الباحث أنه لا بد من استعراض التصنيفات المتعلقة بالأزمات السياسية وفقاً لما تم طرحه لكي يتم معرفة خطورة الاغتراب السياسي الذي له بعد واضح وفعال في تحويل المشاكل البسيطة للدول وأنظمة الحكم إلى أزمات سياسية تهدد كيانها.

حيث نجد لوسيان باي قد ضمن الأزمات السياسية في جدول فيه خمسة تصنيفات، ثلاثة منها تبين الاغتراب السياسي الذي يتولد نتيجة الخلاف بين النخب والنخب المضادة على مستوى المجتمع والدولة، وتمثلها: أزمة الهوية (The identity crisis): تعبر عن خلاف حول إقامة منظومة قيم ورموز مشتركة وصراع حول السيطرة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الدين– مؤسسات التعليم–وسائل الأعلام..الخ)،أزمة الشرعية (The crisis of legitimacy): خلاف حول موضوع المبادئ المؤسسة للمنظومة السياسية والتي تعبر عن الولاء المشترك للنظام السياسي أو الدول، أزمة المشاركة (The participation crisis)خلاف حول منح الحقوق السياسية والاجتماعية، والتصنيفان الآخران يوضحان الصراع في الدولة لغرض فرض وجودها على المستويات الإقليمية أو المحلية فيها، وتمثلهما: أزمة التدخل/ الاختراق (The penetration crisis) :صراع

(1) عبدالناصر حسين المودع، ، مرجع سابق الذكر، ص40.

يعبر عن قدرة الدولة في الوصول بمؤسساتها لكل الأقاليم الخاضعة لسيطرتها وفي قدرتها على تمثيل جميع المواطنين بلا استثناء "وبدون عوائق" في وظائف ومهام الدولة، أزمة التوزيع The crisis): (of Distribution وتعبر عن قدرة الدولة للوصول بخدماتها الاقتصادية والاجتماعية "بشكل متساوي وبلا استثناء" لجميع المواطنين في كامل ترابها الوطني [1].

كما قام ألموند وبويل Almond & Powell بتصنيف الأزمات السياسية الى أربعة أنواع هي: أزمة بناء الدولة :تشير لتعرض بقاء المجتمع برمته أو النظام السياسي لتهديد خطير من داخله أو خارجه، أزمة بناء الأمة: عندما تتعرض الدولة لخطر تحول الولاءات السياسية لمواطنيها من ولاء للنظام السياسي إلى ولاءات ضيقة (عرقية- طائفية- حزبية..الخ)، أزمة المشاركة: عندما تفشل الدولة والنظام السياسي في استيعاب المطالب الشعبية(من الأفراد والجماعات) المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية والإسهام في صنع قرارها ، أزمة التوزيع: وتوضح الاختلالات التي تحدث نتيجة التدخلات المتحيزة للنظام السياسي في توزيع الموارد أو القيم بين فئات المجتمع المختلفة [2].

ومن خلال قراءتنا لهذه الأربعة الأنواع نجد أن الاغتراب السياسي له عامل حاسم في ظهور هذه الأزمات وفقاً لهذا التصنيف فلا يمكن أن يتعرض المجتمع لتهديد خطير يهدد بقاءه داخلياً إذا لم يكن هناك اغتراب سياسي واسع النطاق سواءً لجماعات بعينها أو لجماعات متعددة داخل الدولة نفسها، كما لا يمكن أن يتم تهديد مجتمع من خارجه ما لم يكن مهدداً من الداخل في الأساس فالمجتمع المتماسك يصمد أمام العدوان الخارجي أياً كان عسكرياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً.

كما نجد أن أزمة بناء الأمة وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع بمدلولاتها وفقاً للتصنيف السابق تعبر تماماً وجوهراً عن كونها لا تأتي إلا نتيجة للاغتراب السياسي الذي لا يمكن التعبير عنه إلا بالعنف والمشاكل والأزمات في الدولة.

(**1**)للمزيد من المعلومات انظر:-

- Lucian Pye , **the legitimacy crisis** in: Bind Leonard et all , **crisis and sequences in political development**, Princeton University press,1971, p65.

(**2**)انظر:

- Gabriel Almond & G Bingham Powell , **Comparative Politics**: **A development Approach** ,New Delhi Amerind ,1972,pp.4-41.

فمن خلال ربط تصنيفات الاغتراب السياسي بتصنيفات الأزمات السياسية يتضح لنا وجود علاقة بينهما، فوجود الاغتراب السياسي يجعل الأزمات السياسية تولد ذاتها في ظل اختلال العلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب؛ والتي غالباً ما تقود إلى حرب أهلية، أو صراع عنيف على السلطة ينتج عنه ثورة شعبية، أو انقلاب عسكري، أو تقسيم للدولة [1] .

والأمر يصبح خطيراً عندما تعمل الأزمة السياسية على تحجيم النظام الحاكم أو السيطرة عليه (جزئياً أو كلياً) وإقصائه سياسياً مع بقائه في الحكم صورياً، ما يؤدي إلى شعوره – أي النظام السياسي– بالاغتراب السياسي وهذا من أخطر أنواع الاغتراب الذي يهدد الدولة، حيث يتحين القائمون على النظام السياسي –المغتربين سياسياً– الفرصة لاستعادة ما يعتبرونه حقهم الشرعي في الحكم، ولو باستخدام العنف، أو الارتهان لقوى خارجية أو تدمير الدولة أو الانتقام من المجتمع بوسائل تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي فيه وخلق هوة ثقافية واقتصادية بينهم، ونلاحظ أن الاغتراب السياسي يولد حتماً الأزمات السياسية بينما المعالجة غير المحسوبة للأزمة السياسية تؤدي إلى الاغتراب السياسي، وبهذا فإن العلاقة بينهما تعد علاقة عضوية لا يمكن الفصل بينهما، وفي المصفوفة التالية توضيح لتلك العلاقة بناءً على التصنيفات التي تم إيرادها سابقاً.

مصفوفة توضح علاقة الاغتراب السياسي بالأزمات السياسية(من إعداد الباحث)

الاغتراب السياسي / الأزمات المصاحبة	العزلة السياسية	فقدان القوة السياسية	اللامعيارية السياسية	فقدان المعنى السياسي
وفق تصنيف لوسيان باي	أزمة التوزيع	أزمتي المشاركة والتدخل	أزمتي الهوية والشرعية	----------
وفق تصنيف الموند وبويل	أزمة التوزيع	أزمة المشاركة	أزمة بناء الأمة	أزمة بناء الدولة

وباستعراض ما سبق يتضح لنا –بما لا يدع مجالاً للشك– أن هناك ارتباط وثيق وحتمي بين الاغتراب السياسي كمتغير مستقل (سبب) و الأزمات السياسية كمتغير تابع (نتيجة) أو العكس في بعض الحالات والمواقف السياسية.

(1) فقد تظهر الأزمة السياسية بسبب عدم اتفاق القوى السياسية على بعض القضايا المحورية الهامة، مثل إدخال تعديلات جوهرية على النظام السياسي، أو شكل الدولة، أو لعدم الاتفاق على تشكيل حكومة ما، أو بسبب ضعف مؤسسات الدولة، أنظر: عبدالناصر حسين المودع، مرجع سابق الذكر ،ص40.

كما قد يؤدي الاغتراب السياسي إلى اللجوء إلى العنف وممارسة الجريمة وانهيار الاخلاقيات السياسية وغياب روح المواطنة والفعالية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) لدى المواطنين مما يؤدي في نهاية المطاف إلى اغتراب الدولة عن المجتمع كاغتراب مزدوج بين الدولة والمواطنين [1] .

ومن هنا تكثر المواجهات (حركات التمرد والانتفاضات) بين الدولة ممثلة بنظامها السياسي وبين الشعب ، وعندما يقوم النظام السياسي بمحاولة إعادة التوازن والاستقرار للدولة عبر شراء الولاءات بوسائل غير شرعية ، فإن هذا الامر يؤدي الى استقرار هش وضعيف غير دائم.

فالانتفاضات والاحتجاجات الشعبية عندما يتم رشوها للعودة إلى الاستقرار يؤدي ذلك إلى تغذيتها لأن المستفيدين من هذه الرشوة محدودين وبهذا تستمر الفوضى ويتولد انعدام الأمن[2]. هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فإنها (الرشاوي) تشجع الاطراف الفاعلة الاخرى على الخروج عن النظام السياسي الحاكم في محاولة لتحقيق مكاسب متعددة على اعتبار ان الخروج على النظام الحاكم والدولة من الوسائل الناجحة سريعة الاستجابة وبهذا فإن النظام الحاكم يكرس بوعي منه أو بدون وعي وسائل وادوات هدامة تمثل ابتزاز للدولة فالشعب في مجموعة والجماعات المختلفة فيه باتوا يرون انها (الدولة) لا تنفق اموالها في سبل تحقيق التنمية والاستقرار والرفاهية لهم بل ينفقها نظامها السياسي في سبيل بقاءه واستمراره في الحكم .

(**1**) محمد حليم ليمام، مرجع سابق الذكر، ص108 .

2) Klitgaard, R., **controlling corruption**, CA: Berkeley university of California Press, 1988, p48 .

المبحث الثاني

الاغتراب السياسي كاختلال في نشاط نظام الحكم "السلطة السياسية"

Political alienation as a imbalance in the Governance (political Power) activity

عند نشوء مجتمع ما لابد له من سلطة تضبطه وتقوم بتسيير أموره فلا مجتمع بلا سلطة ولا يمكن أن يتكون أي مجتمع أو يتماسك إلا بعد حل مسألة السلطة فيه[1] ، فالسلطة غريزة إنسانية سواءً كانت من حيث النشأة أو من حيث طلبها، فلا يمكن أن تتكون جماعة اجتماعية ما إلا بعد وجود السلطة، فهي المسير الرئيسي والمسألة التي تعد في غاية الأهمية كمكون يحفظ كيان الجماعة، وهذه السلطة تحولت من شكلها البسيط في الجماعة إلى المعقد المتشعب في المجتمع الكبير والذي باتت فيه السلطة تمثل نظام سياسي له قواعده وأصوله التي تفسر وجوده وتحل إشكالية الوصول إليه، لذا فإن النظام السياسي إنما هو تعبير للوجود السياسي لجماعة اجتماعية ما في شكلها التقليدي أو الرسمي ،كالقبيلة والأمة والدولة [2].

فلا يمكن هنا أن يتم صياغة علاقات (على المستوى السياسي) ما بين الجماعات المختلفة أو الدول أو الأمم إلا بناءً على الوجود السياسي لها الذي تمثله السلطة كممثل شرعي يمكن التخاطب معه، فمن البديهي أنه لا يمكن أن يتم التخاطب ما بين شعب وشعب آخر بشكل مباشر دون أن يكون هناك ممثل لهما يعقدان عبره الاتفاقيات ويحققان به المصالح المشتركة. كما أن النظام السياسي لا بد له من علاقة مع الشعب الذي يمثله وهي العلاقة التي يعمل النظام السياسي على أساسها، وقد أشار العلامة ابن خلدون إلى حتمية وجود هذه العلاقة فأكد بأن السلطان (الحاكم ، الملك ، الرئيس...الخ) هو من له رعية (شعب) والرعية هم من لهم سلطان[3]، فالنظام

---

(1)محمد زيعور ، **تطور الفكر السلطوي – العلمانية ، الإسلام،الماركسية**، بيروت: رشاد برس، 2003،ص51 .

(2)جان ماري دانكان، **علم السياسة**، ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 1997م،ص52.

(3) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، **مقدمة بن خلدون** ، ط1، بيروت: دار صادر، 2000م، ص142.

السياسي كمنظومة حكم لا يمكن بأي حال من الأحوال النظر إليه إلا من خلال من يديرونه، وفي هذا الصدد حتماً سيمثله الحكام والرؤساء والملوك والأمراء ومن على شاكلتهم. لأن في كل مجموعة إنسانية ، كبيرة أم صغيرةً ، ثمة من يأمرون ومن يطيعون، من يتخذون القرارات ومن يتلقونها[1]

ولأن السلطة بالنسبة لكل مجتمع، تخضع لحتميات داخلية ناجمة عن ضرورة مكافحة القصور الذي يهدد بالفوضى، كما أنها تأتي أيضاً كحاصل لضرورة خارجية تضمن حمايته من المجتمعات الأخرى التي يعتبرها غريبة أو معاديه[2] فإن حياة الناس لن تستقيم بدون ذلك ، ولن تجري تعاملاتهم المختلفة بشكل سليم، كما سيؤدي غياب السلطة السياسية إلى نتائج خطيرة، بل ومدمرة على أمن واستقرار أي مجتمع.

فإذا ما اعتبرنا أن النظام السياسي إنما يعد تعبيراً للوجود السياسي لجماعة اجتماعية ما كالقبيلة والأمة والدولة[3] هذا التعبير إذا ما استند بالأساس على رغبة واختيار وقناعة كاملة وإرادة جماعية لدى الشعوب (في المطلق) ، فإن القبول بهذا النظام يأخذ طابع الاستمرارية ويمهد للاستقرار وعلاقات طبيعية لا يشوبها التوتر والصراع، وإذا ما كان الأمر عكس ذلك فإن الشعور المتولد لدى الشعوب يبقى في حالة توتر كامن وتهديد مستمر ضد النظام السياسي.

و محاولة فرض استمرار الحكم بأيدي فئات معينة يُفرد علاقة اجتماعية وسياسية محتومة في إطار علاقة السيد بالعبد، الأمر الذي يفرز (في الغالب) نظام استبدادي للدولة والقائمين عليها. وهذا الأمر يؤدي إلى المساس سلباً بجوهر السياسة في الإنسان الذي يعد الجوهر الذي تنبعث عن الظواهر السياسية قاطبة [4].كما أن للثقة السياسية التي يشعر بها المواطنون تجاه النظام السياسي الحاكم دور كبير في تعزيز نسبة المشاركة والانخراط في العملية السياسية[5].والتي يعتبر فقدانها بمثابة انفصال بين القائمون على الحكم ومؤسساته وبين الشعوب.

(**1**) موريس دوفرجيه ،**علم اجتماع السياسة**، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2001م، ص21.

(**2**) لمزيد من المعلومات حول السلطة السياسية أنظر:- جورج بالانديه، **الانثروبولوجيا السياسية**، ترجمة علي المصري، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م، ص53- ص70.

(**3**)جان ماري دانكان، **علم السياسة**، ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"،1997م،ص52.

(**4**)محمد طه بدوي، **النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية**، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1986م، ص23.

(5)Easton, David, **Re-Assessment of the concept of political support**, British Journal of political science, vol.5, No.4, 1975, pp.435-436.

إن تنامي النزوع نحو الاستبداد بالسلطة من قبل القائمين عليها ، والمنتفعين بها ، يؤدي تلقائياً إلى استئثار قلة بكل منافعها وخيراتها ، والذي يؤدي كنتيجة حتمية إلى انعدام مبدأ العدالة والمساواة في الحكم ويؤدي إلى حرمان الشعب من حقوقه في العيش بكرامة وحرية، و إذا ما طغت كفة الميزان في صالح النظام السياسي والعاملين عليه فإن كفته الأخرى التي تمثل السواد الأعظم من الشعب تكون في وضع مختل الأمر الذي يجعل العلاقة ما بينهما في وضع متوتر و غير مستقر.

إن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترات طويلة وعدم تلبية احتياجات ومطالب الشعوب يؤدي إلى ازدياد السخط عن الدولة وقياداتها ويؤثر على استقرارها وبقاءها[1].فالاغتراب الذي يولد العنف لا يظهر إلا في ظل السلطة، فبقاء السلطة بيد أشخاص أو جهات أو فئات بشكل دائم يوجد الاغتراب بتداعياته المختلفة [2] وخاصةً إذا لم توجد قواعد وأسس تنظم تداولها وتضمن حقوق المجتمع في إطار ما يتم التعاهد والاتفاق عليه، وعندما يحاول القائمون على النظام السياسي في إقصاء بل وتصفية كل من يحاول منازعتهم السلطة، فإن العلاقة التي تتولد نتيجة ذلك ما بين النظام الحاكم والمحكومين تتركز في إطار علاقات تتسم بالعنف السياسي من الدولة والعنف المضاد.

وإذا أخلت السلطة السياسية بدورها السليم في تسيير الحياة السياسية فإنها تسهم بشكل مباشر في خلق بيئة العنف السياسي[3]

إن استمرار السلطة السياسية بأيدي أشخاص أو عائلات أو أحزاب بعينها لفترات طويلة يؤدي إلى شعور الحاكم بأن السلطة جزء لا يتجزأ منه وأنها حقه الشرعي الذي استحقه عن جدارة أو توارثه كحق إلهي أو سلالي أو أسري، وليس هناك مجال لمنازعته فيها، فنجده يوزع خيرات الدولة

)1) Kenneth P. Ruscio, **Trust in the Administrative State**, Public Administration Review, Vol. 75, No.5, 1997, P.4.

(**2**)محمد زيعور ، **تطور الفكر السلطوي: العلمانية ،الإسلام، الماركسية**، بيروت: رشاد برس، 2003،ص14 .

(**3**) ومن ممارسات السلطة التي تمثل اختلالات توجد بيئة العنف : احتكار المجال السياسي والاحتفاظ بمصادر القوة وتعميم القمع ونشر أدواته في النسيج الاجتماعي ، وإهدار الحريات الخاصة والعامة ،و التضييق على التعددية السياسية وحرية التعبير وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات وإنشاء مؤسسات دستورية شكلية وتعطيل الحياة الدستورية ، وقمع المعارضة بعنف، واستثناء بعض الاقليات لأسباب عرقية والانتقاص من حقهم ، وقيام النخبة الحاكمة بتعميم علاقات التفاوت بين حقوق الفئات والطبقات واحتكار الثروة والامتيازات واتساع المهمشين والمناطق المهمشة ،وقيام السلطة باستخدام ادوات الدولة الاعلامية ضد معارضيها بغرض الشحن الايديولوجي ضدهم ،واستخدام السلطة لمشروعية حقها في استخدام القوة بدلا عن شرعية الحق ، والاخفاق في معالجة الاختلالات الاجتماعية ، للمزيد من المعلومات أنظر: ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي "علاقات التفاعل"**، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001م ، ص347- ص349 .

بناءً على أسس القرابة الأسرية والعائلية أولا ومن ثم درجات الولاء الشخصي له لتتحول الدولة برمتها إلى مؤسسات تخدم توجهاته وتُكيف وفقاً لأهدافه ورغباته التي بات ينظر إليها أغلب مسئولي الدولة كمطلب للانخراط في دائرة الولاء لشخص الحاكم أكثر من تقديم الخدمات للمجتمع.

إن مهددات استقرار النظام السياسي وبقاءه واستمراره وتطوره كثيرة ومتعددة، ومنها الاغتراب السياسي[1]، كونه يعبر عن عدم الرضا والسخط بشكل فردي أو جماعي على النظام السياسي ويجعل مقاومته ومحاولات إسقاطه تتسم بالطابع العنيف.

إن الاستقرار السياسي (الهش) لأغلب الدول في مراحل التاريخ المختلفة (حتى اليوم) لهو الدليل الواضح أن هناك خضوع قسري من الشعوب للسلطة الحاكمة التي تمتلك كل مقومات القوة وأساليب القهر، وهذا يؤدي بالشعوب –كمعايشة للوضع السياسي القائم – إلى الانقسام إلى فئتين: فئة وتمثل القلة تختار النفاق السياسي تجاه النظام الحاكم محاولةً الحصول على بعض المنافع مقابل تمجيده وتسخير نفسها لخدمة القائمين عليه فتتشكل بذلك نخب زائفة وجوفاء على جميع المستويات والأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والإدارية لا تخدم المجتمع ولا الدولة بل تنعكس مطالبها ومخرجاتها على خدمة مصالحها الضيقة والنظام السياسي الحاكم، وبمجرد أن ينتاب النظام صراع أو أزمة حقيقية تهدد وجوده حتى يتضح حجمها الحقيقي وقدرتها الضعيفة في مجابهة تلك المهددات التي لا تهدد النظام السياسي فحسب بل تهدد أيضاً وجود الدولة، بينما تقوم فئة الأكثرية من الشعب وفيها النخب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية بتفضيل الانعزال عن مجريات الأحداث السياسية عن قيامهم بتسخير أنفسهم كخدام للنظام السياسي الذي يرونه أقل منهم شأناً أو لا يلبي تطلعاتهم النخبوية الحقيقية ومن ثم يتم اختيار طريق الاغتراب السياسي بمعناه ومدلولاته الواسعة[2].

فإقصاء قطاع واسع من المجتمع عن السلطة السياسية والقضاء على سبل الحراك السياسي المختلفة، لهو أساس ظهور الشعور بالاغتراب السياسي، لذا نجد المغتربون سياسياً عجزوا (فعلياً) عن المشاركة السياسية نتيجة الممارسات السلطوية للحكام التي أبعدتهم قسراً عن ممارسة الحياة السياسية.

---

(1) Finifter, A., **op**, **cit**., p.406

(**2**) للاغتراب السياسي العديد من الأبعاد إلا أنها في مجملها وبناءً على ما تم سرده تعبر عن عزل الفرد عن طموحه السياسي وعن السلطة السياسية الحاكمة.

فيختارون أحد طريقين للتعبير عن اغترابهم السياسي إما عن طريق اللامبالاة أو الميل لاستخدام العنف[1]، الذي في الغالب يتحول إلى سلوك عدواني راديكالي ثوري وغوغائي أيضا تجاه النظام السياسي بل والدولة بشكل عام كونهم أصبحوا يكنون مشاعر سلبية تجاه مؤسساتها ومناصبها الرسمية [2] التي يشغلها المتسببون في اغترابهم السياسي.

إن أحد الأسباب الرئيسية المباشرة لاستبدادية الدولة هو وجود نظام سياسي استبدادي فيها ، إذ حتى وإن لم يكن لها(الدولة) ممارسات وسياسات استبدادية فلابد له (النظام السياسي) في النهاية من أن يطورها. وهناك آثار عديدة لاستبدادية الدولة تتمثل في: زيادة الهوة بين الجنسين (ذكور-إناث) لصالح الذكور، حيث يتم عزل النساء بشكل أكبر في الدول الاستبدادية عن ممارسة الحياة السياسية، كما أن استبدادية الدولة بدرجة أعلى تؤدي إلى انتخابات غير حرة وغير نزيهة، أيضاً فإن استبدادية الدولة تفضي بشكل أكبر إلى صراعات عسكرية "خارجية وداخلية"، وتؤثر استبدادية الدولة على النمو الاقتصادي وأيضاً على المستوى التعليمي[3].بل إنها تؤثر على كل الاصعدة الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية . فالاستبداد يعني الاستئثار بالسلطة ومنع الجماهير من الوصول اليها مما يعني جمود تام في الحراك الاجتماعي والسياسي.

وعلى الرغم من أن الضغط الكبير من قبل السلطة على الحرية يؤدي إلى عدم التفكير في منازلتها وفي التخلص منها إلا أن لذلك أثر كبير في تعميق شدة العدائية للسلطة أياً كانت[4].فعندما يتعذر حدوث تغير اجتماعي أو إحداثه من خلال الهياكل السياسية القائمة لا يمكن في هذه الحالة إحداثه إلا من خلال قنوات و أساليب غير تقليدية في العمل السياسي وفي طليعتها الثورات التي تستهوي الجماهير وتوجهها ولها قدر من الإثارة وجوانب من التوتر وتعد

(1) Rush, M., **Politics and society**, **an introduction to Political sociology**, N.Y, Prentice Hall,1992,p.115

(2) Citrin, J, et all, O P. cit,p.p.1-2.

(**3**) ستانلي رينشون وجون روكيت وآخرون، علم النفس السياسي "أسس ثقافة أحادية وتعددية"، ترجمة عبدالكريم ناصيف، دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007م، ص178، ص185-188.

(4) حول هذه الفكرة راجع: **مذكرات مستر همفر** ،بدون كاتب ،ب-د، ب-ت،ص44.

حركات جماهيرية منظمة تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف ، أي أنها تحرك شعبي يطيح بالنظام السياسي القائم عن طريق العنف[1].

ووفقا لنظرية النخبة التي اعتبرها فلفريدو باريتو المظهر الأكثر إقناعا لتحقيق التغير الاجتماعي والسياسي فان النخبة هي مكان للتحول الدائم فالنخب القديمة تتمسك بالسلطة لكن الأخرى الفتيه والديناميكية تريد الوصول إليها قبل أن تطرد منها بدورها فيما بعد فيما اسماه بدورة النخب وبهذا فان ظاهرة الثورات تأتي نتيجة تمسك النخب القديمة (بشكل تعسفي) لاحتكار السلطة ورغبة النخب الجديدة من الوصول إليها بأي شكل من الأشكال[2] .

فالمشاركة السياسية تترجم شعور المواطنين بالمسئولية تجاه مجتمعاتهم والمشكلات التي تواجههم والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس[3]، كما انها تزيد من الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى المجتمع ويسهمون في تنميته وتطويره[4].

والمشاركة السياسية تعني انشغال وإسهام المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه وذلك عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وغير ذلك[5] ، وتعد من العناصر الأساسية التي تخلق التفافا حول أي نسق سياسي ولها أنواع عديدة إلا أن المتفق عليه منها التصويت في الانتخابات والحملات الانتخابية والانتماء الحزبي وعضوية المنظمات السياسية[6].

وفي العالم الثالث فإن الشكل التقليدي للمشاركة السياسية المعهودة هو علاقة السيد–التابع Patron-client relationship حيث يقدم الأشخاص ذوي المكانة المنخفضة (التابعين) دعمهم السياسي لسادتهم (الرؤساء – القادة الدينيون – أصحاب الأعمال...الخ) من النخب الموجودة في المجتمع وذلك مقابل نوع من المجاملة التي قد تتضمن الوعد بالحصول على عمل أو بعض المزايا،

(**1**) انتوني غدنز، مرجع سابق الذكر، ص486، 498.

(**2**)جان ماري دانكان، مرجع سابق الذكر، ص168–ص169.

(**3**)محمد سيد عتران، **دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين**، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإعلام، جامعة القاهرة ،1991،ص2.

(**4**)وفاء احمد عبد الله ،**حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية**، **المجلة الاجتماعية القومية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،1983،ص60.

(**5**) إسماعيل علي سعد، **قضايا علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: در المعرفة الجمعية، 1981،ص191.

(**6**) المنصف وناس، مرجع سابق الذكر، ص1،ص5.

ويعتبر هذا النمط من المشاركة مقايضة شخصية بين أفراد ذوي موارد شديدة التفاوت والاختلاف، وبالتالي فهو شكل من أشكال الاستخدام[1] . الذي لا يعبر نهائيا عن جوهر المشاركة كرغبة شعبية بل هو عبارة عن اجراءات شكلية هيكلية فارغة المحتوي عقيمة المضمون تقوم بها السلطة السياسية في محاولة لإيهام الشعب ،تلك اللعبة السياسية التي نراها في البلدان التي تنتهج الاستبداد تحت مظلة المشاركة لا تنفك إلا وتنكشف ويظهر زيفها في أول هزة سياسية فيكون العنف والازمة والثورة كمشاركة حقيقية يشعر بها الشعب ويطلبها ، إذ أن متلازمة الثورة في الانظمة الاستبدادية حقيقةً دامغةً لا يمكن إنكارها.

و يرى بعض المهتمين أن المشاركة السياسية لها 12بعد يقع في أعلاها خلع الحكومة عن طريق الانقلاب أو عن طريق الثورة[2] . لذا نجد أن العنف السياسي إنما يعد احد أنواع وأشكال المشاركة السياسية [3].ويتأتي الصراع والأزمات السياسية في الدولة كنتيجة ملازمة للشعور المتولد لدى الشعب بأن السلطة السياسية باتت لا تنتمي له ولا تعبر عنه ويجب تغييرها حتى يستطيع المواطنون والنخب المختلفة المشاركة في الحياة السياسية .

وفي نظم العالم الثالث يعتمد الحكام على استراتيجية تضمن عدم إتاحة المشاركة السياسية حمايةً واستمراراً لأنظمتهم الحاكمة كسياسة وقائية كون تلك الاستراتيجية تعمل كصمام أمان لبعض الأنظمة السياسية التي تكثر فيها الأزمات وبما يمكنها بشكل كبير من مواجهتها[4].

وكون المؤسسات الإعلامية تلعب دوراً فاعلاً في المشاركة السياسية[5] و في ظل الانفتاح على العالم وعدم قدرة الدول على السيطرة في تدفق المعلومات نجد أن للمؤسسات الاعلامية المحلية والعالمية دوراً سلبياً في تعميق الشعور بالاغتراب السياسي لدى الفئات التي تعاني منه، كما يلعب أيضاً دوراً هاماً في إخراج هذا الاغتراب إلى حيز الوجود عبر إثارته بمثيرات مقترنة في دول تتشابه

1) Wright, V., **comparative government and politics – an introduction**, 3rd edition, N.Y., prentice Hall, 1992, pp.156-157. .

(2) Kasfir, N, **The shrinking Political arena**, **participate**, **and ethnicity in Africa politics with a case stydy of oganda**, university of California press, 1976, p7.

(**3**)طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة علم النفس السياسي**، القاهرة : دار غريب ،2000، ص26.

4) Kasfir, N., op. cit, pp. 4-5.

5) Giffen, J., **the role of the media in political participation**, **a comparison on free-standing and suburban cities**, D.A.I., vol. 51(2-A), 1990.p625

فيها الظروف تمثل ثورات المغلوبين على أمرهم ضد الأنظمة الحاكمة وإسقاط الدول وإشاعة الفوضى في نطاق واسع من العالم، حيث تقوم بتقريب تلك الأحداث إلى مشاعر ووجدان هؤلاء المغتربين وتصويرها على أنها السبيل الوحيد لقهر والتغلب على مشاعر الاغتراب السياسي لديهم).

فالاستبداد في الحكم يولد منتفعين بالسلطة يعملون على تعزيز الفجوة بين النظام الحاكم وبين الشعب ومن يحلم بالانخراط في النظام الحاكم هؤلاء أنفسهم يختارون من يريدون من المتزلفين الذين يمجدونهم وإن كانوا على ضعف يبعدهم عن مصاف النخب الموجودون فعلاً في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يوجد دولة قوية في استخدام السلطة السياسية ضعيفة في ممارسة الحكم السليم الذي يسمح باستمرار الدولة نفسها.

و قد تلعب الديمقراطية دوراً سلبياً في تعزيز الشعور بالاغتراب السياسي لدى قطاع واسع من المجتمع على اعتبار أنها ديكتاتورية الأكثرية، حيث يمكن أن تكون الأقلية التي خرجت عن الحكم تمثل أقل من النصف بقليل جداً، وإذا لم يتم اعتبار رغبة هذه الأقلية في إطار دولة لا تتمتع بمعايير سليمة في مسألة الحكم وشكل نظام الحكم وتوزيع الثروات وما إلى ذلك من عوامل أخرى تمثل المساواة والعدالة فإن هذه الأقلية ستبحث عن وسائل أخرى لكي تعبر عن حقوقها ورغبتها السياسية وقد يخرج الأمر عن السيطرة في محاولات عنيفة أو تظاهرات أو محاولات انفصال وغير ذلك من أشكال العنف السياسي الذي يعبر عن الاغتراب السياسي.

وإذا ما تم اختيار أيديولوجية معينة لنظام حكم ما، كرغبة للقائمين على الحكم فإنها تتحول إلى أداة لقمع إرادات الشعوب ورغباتها في العيش بحرية وكرامة وتعمل على مصادرة كل ثقافة – وإن كانت بناءة – تناهضها ، الأمر الذي يتولد عنه الشعور بالاغتراب السياسي ضد النظام الحاكم كونه من يعمل على توجيه وحماية هذه الأيديولوجية. وكون نظام الحكم يستند على أساس تعاقدي سواءً كان بالتوافق أو التحكيم أو غيره ، فإن الإخلال به يؤدي الى الشعور بالظلم الذي يتولد لدى من أسقطت حقوقهم في هذا العقد، هذا الشعور يتحول تلقائياً إلى ظاهرة سياسية يمثلها الاغتراب السياسي بتجلياته المختلفة. وكذلك بالنسبة إلى المعايير الأخرى التي لها ارتباط بالحكم والطريقة غير السليمة في ممارسته وإدارته على اعتبار أن الحكم لا بد له من شخوص يديرونه

هؤلاء هم من يحولونه من مجال لتنظيم المجتمع وتسيير أموره إلى أداة للتحكم بالمجتمع ونهب خيرات الدولة مما يفرز جماعات وأفراد وتكتلات ناقمة عن نظام الحكم بل والدولة بشكل عام.

ولأن الفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع أو تجاه النظام السياسي إما أن يصبح لا مبالي سياسيا (مغترب سياسياً) أو يتجه إلى استخدام وسائل اجتماعية أو سياسية أخرى تتسم بالحدة والعنف[1]، كالمظاهرات العنيفة أو أعمال الشغب ويكون ذلك ملائما أيضا لبض المنظمات السياسية وشبه السياسية [2]، وخاصة جماعات الأقلية أو الطلاب والنساء [3]، وذلك لغرض التأثير على القرارات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر[4].ويعتبر القائمين بمثل هذه الاعمال أنهم لا يقومون بشي خاطئ وأنها لا تتعارض مع الوطنية بل تعد من متطلباتها الرئيسية [5].

ومن هنا ندرك أن للاغتراب السياسي تأثير على الاستقرار من منظورين: الأول مباشر يتضمن قيام الرافضين للوقوع في الاغتراب السياسي ممن لديهم القوة اللازمة لمقاومة النظام السياسي والدولة بإشعال الثورة والفوضى والقلاقل والاضطرابات والثاني بشكل غير مباشر عبر قيام المغتربين السياسيين من الجماعات المهمشة أو جموع الشعب الذين لا يمتلكون القدرة والقوة اللازمة لمقاومة النظام السياسي والدولة بدعم مثل تلك التوجهات كثورة ضد مشاعر الاغتراب التي يشعرون بها.

لقد لاحظنا كيف أن الاغتراب السياسي يتبلور ويتمحور في إطاره الواسع الذي ينتظر الانفجار على شكل ثورات كاملة النضوج يقطف ثمارها جميع مكونات وأفراد المجتمع دون تمييز، بينما لعب الإعلام المفتوح دوراً هاماً في إخراج الاغتراب السياسي في إطاره الضيق ولفئات محددة على أساس أنه يمثل ثورة شعبية من كافة مكونات وأطياف المجتمع، إلا أنه في الغالب لا يستأثر بالثورة وخيراتها ومقدراتها ومن ثم يستحوذ على السلطة إلا الجماعات المنظمة أو ممن يمتلكون القوة

(1) Rush, M, **Politics and society**, An introduction to political Sociology, N. Y. Prentice Hall, 1992, P115.

(2) Maller, E, **Aggressive Political participation**, Princeton University Press, 1979, p58.

(3) Milbrath, L and Goel, M, **Political participation how and who do people get involved in politics**, N.Y, Mcnally College Publishing Company, 1997,p 14.

(4) Schlesinger, p, **Media state and Nation**, Political violence and collective identities, London, sage , publication, 1991, p.p 1-2.

(5) Milbrathe and Goel , Ibid, p15.

اللازمة لإخضاع باقي الجماعات الأخرى وجموع الشعب، مما يؤدي إلى اشتعال الفوضى والقلاقل والاضطرابات بعد قيام الثورة ردحاً من الزمن.

لقد بلورت نخب الدولة التي تكونت بعد عشرات السنين من الحكم، نخب فرعية متطفلة أغلقت منافذ الحراك السياسي تجاه عموم الشعب وإن كانت تركت بعض الفجوات البسيطة التي لم يكن يستطيع من خلالها النفاذ إلا الأقوياء (أصحاب الحظوة الاقتصادية غالبا) في المجتمع أو المتزلفين الذين كانوا يصورون أنفسهم كأتباع مخلصين.

هذا الخطأ ارتكبته بعض الأنظمة التي قامت بالثورة ووصلت عن طريق غضب الشعب إلى الحكم خلفاً للأنظمة السابقة حيث قامت فور وصولها إلى الحكم إلى إغلاق كل وسائل النفاذ للمشاركة في الحياة السياسية إلا لأتباعها ومناصريها وفي حالات قليلة لمن أرادت من جموع الشعب عبرها ومن خلالها. وبذلك أوجدت مبرراً قوياً للخروج عليها كونها صعدت إلى سدة الحكم وهي تحمل فكر إقصائي يغلق منافذ الحراك السياسي، ذلك الخطأ يتمثل علمياً في لمعادلة التالية[1]:

اغتراب سياسي + قدرة على الحراك السياسي – عجز في النفاذ إلى السلطة= الثورة .

لقد جاءت الكثير من الثورات المضادة ضد من شعر المجتمع بأنهم سرقوا ثورته واستغلوا اندفاعه نحوها لتحقيق مآربهم في الوصول إلى السلطة، وقيامهم بإقصاء كافة عناصر الأنظمة السابقة عن ممارسة الحياة السياسية، وهم طالما كانوا ينادون بضرورة إشراك الجميع فيها، بل وصل بهم الأمر إلى إقصاء كافة جموع ومكونات الشعب تحت حجج واهية ليس لها أي أساس ثوري أو سياسي، إنهم – بهذا الفعل – قد وقعوا بنفس الخطأ الذي ارتكبته الانظمة السياسية السابقة.

وهذا يدلل أن الاغتراب يكون ذو أثر سلبي كبير عندما ينتشر في شكله السياسي، وخاصة عندما يتمثل في شعور المرء بعدم الرضاء والارتياح للقيادة السياسية والرغبة في تجنبها وكذا عدم الاهتمام بالنظام السياسي برمته[2]. كونه يبرز في عدم الاكتراث بالقضايا السياسية والإحجام عن المشاركة السياسية والانغلاق على المصلحة الشخصية وشيوع روح عدم الانتماء[3].

---

(1) **هذه المعادلة من ابتكار الباحث.**

(**2**) ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص91.

(**3**) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص448.

المبحث الثالث

الاغتراب السياسي كاختلال في تلبية حاجات المجتمع

Political alienation as a imbalance in meeting needs of society

لا شك أن من أهم الأمور التي شغلت جميع الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية السلوكية بحثهم الدائم للتوصل إلى الأسباب التي تدفع الأفراد لنهج سلوك معين والامتناع عن أنماط أخرى من السلوك ، فكل نوع من السلوك وراءه سبب معين أو دافع يحركه ويوجهه في آن واحد ، وهو كسلوك بشرى لابد أن يكون سلوكاً هادفاً ، إرادياً كان أو لا إرادياً.

وكون الإنسان يمتلك حاجات متعددة ومتنوعة، وبالوقت ذاته يملك مقدرات مادية ومعنوية محدودة، لذا فإن إشباع حاجاته يكون خاضعاً لدرجة ونوعية مؤهلاته ومقدراته المادية والمعنوية ولا يمكن توظيف أو تكريس الأخيرة إلا من خلال انتمائه إلى جماعات أو تنظيمات أو مؤسسات[1] يتمثل فيها اجتماعيا و تمثله تنظيميا وسياسيا .

إن مبدأ الحاجات الإنسانية وسعي الأفراد الدائم لإشباعها يمثل الركن الأساسي لمحاولة تفهم ديناميكية السلوك الإنساني، وبما أن الحاجات تمثل بؤرة الاهتمام الانساني فيجب أن نتعرف على مدى تأثيرها على جميع مجالات النشاط الإنساني العلمي والاجتماعي وغيرها، فأهمية الحاجات الإنسانية لا تنصب فقط على ميدان العمل بل أنها تعبر عن محددات أساسية في جميع ميادين النشاط الإنساني [2] ، الذي يشمل على وجه رئيسي النشاط السياسي كونه يمثل تلبية الاحتياجات المعنوية العليا التي ترتبط بالحاجة للإنجاز والحاجة للتفاعل مع المجتمع والتي تمكن الفرد من استشعار قضايا مجتمعه وتمكنه بصورة فعالة من الارتباط بمصيره.

وإذا ما كان لدى الفرد استعدادات وقدرات سياسية لم تستطيع السلطة السياسية أن تستوعبها فإن مثل هذا الأمر يؤدي إلى اغترابه، كما أن الشعور المتزايد من الفرد بوجود صدع أو فجوة بينه

---

(1) معن خليل عمر، **نظريات معاصرة في علم الاجتماع**، إربد: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997،ص13).

(2) إبراهيم الغمري، **السلوك الإنساني**، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1979، ص169-170.

وبين السلطة السياسية التي تحكمه والتي يتوقع الفرد منها أن تشبع حاجاته المختلفة، يؤدي مرور الوقت بشعوره بالاغتراب عن السلطة السياسية [1].

فالاحتياجات أو الحاجات تمثل الحساسية الخاصة بالإنسان والرغبة الملحة لتلك الحاجة، وهي قلق نفسي واضطراب عاطفي يصاحبها عدم الشعور بالراحة لعدم إشباعها ، أما المنظور الاجتماعي لها فيتمثل في الرغبات القوية التي تنتاب الفرد وتدفعه إلى تكوين العلاقات مع الغير والتعاون معهم بغية سد الحاجة لذاته أو للآخرين وبما يمكنه من النشاط والفاعلية والحيوية التي يكون مردودها للصالح العام [2].

لذا نجد إن العنف السياسي كأوضاع هيكلية / بنائية في النظم السياسية ، إنما يعبر عن مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ويطلق عليه العنف الكلي ويتخذ اشكالا عدة منها عدم اشباع الحاجات الاساسية (كالتعليم والصحة والمأكل) لقطاعات عريضة من المواطنين[3].

إن عدم تلبية الحاجات المتعلقة بالسلوك السياسي والتي تتمثل في احتياجات الانخراط في الجماعة والمشاركة في نشاطها الأيديولوجي المنظم والذي يشعر الإنسان بكينونته ووجوده على صعيد القرارات المصيرية التي تهم جماعته ووطنه وعقيدته، يؤدي إلى اختلال خطير ينعكس سلباً على تفاعل الفرد مع المجتمع وبالتالي يؤدي إلى اغترابه سياسياً عن النظام السياسي الذي لم يمكنه من ذلك، وبالتالي تتسع الهوة بينه وبين النظام السياسي الحاكم مما يؤدي إلى شعوره بأن هذا النظام لا يمثله ولا يعبر عنه.

ونظراً لأن الحاجات تختلف بحسب التعريف والمنظور فنجدها أحياناً حاجة مكتسبة وأخرى أساسية ونجدها أيضاً حاجة حيوية بيولوجية، وحاجة ثقافية وحاجة فسيولوجية وحاجة أولية وحاجة ثانوية وحاجة اجتماعية وحاجة سياسية ...الخ ، فإن لها دوراً بارزاً في تحديد السلوك الإنساني من حيث دافعه أو حافزه فهي في الدافع محرك ورغبة داخلية تنبع من ذات الفرد لإشباع حاجات معينة،

---

(1) فرانك ج برونو، **الاعراض النفسية** ، مرجع سابق الذكر، ص43 .

(2) إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص27.

(3) ثناء فؤاد عبدالله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي** " مرجع سابق الذكر، ص303 .

وفي الحافز محركات خارجية للفرد تعمل على إثارة الحاجة وتقوية شدة إلحاحها[1]وبالتالي فإنها تلعب دوراً مؤثراً في تحديد نوع السلوك الإنساني وشدته، لكن طبيعة وشدة الاحتياجات عند الفرد إنما تعتمدان على مواصفات وخصائص الفرد النفسية والاجتماعية والحضارية وعلى طبيعة مقومات ومعطيات الوسط الاجتماعي، وكذلك على القوى والمؤثرات الخارجية المحيطة بالفرد وأخيراً على المرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها المجتمع وما يحمله من أخطار وتحديات وصعوبات [2]، لذا فمن الضروري عدم إهمال الحاجات الإنسانية المختلفة من قبل النظام السياسي أو الدولة كونها وإن كانت لا تنتمي الى المجال السياسي إلا أن لها تأثير مباشر على مجريات الأحداث السياسية، فالمعارضة التي تناهض النظام السياسي الحاكم، ديمقراطياً كان أو ديكتاتورياً ، إنما تعتمد على تحريك مثل هذه الحاجات للأفراد والجماعات وتأجيجها وإبراز إخفاقات النظام في تلبيتها والتعامل الجدي معها.

لقد تم التطرق إلى الاحتياجات في كل النظريات الإنسانية بشكل أو بآخر، كم نجد أنها لابد ما تكون بمختلف أنواعها أو وفقاً لرؤية معينة في أحد جوانب المنظرين وكأن حاجاتهم للتنظير أو صياغة الأفكار تمر عبر هذه الاحتياجات، وبالنظر إلى موضوع البحث الحالي تدخل الحاجات كمحور رئيسي في كل النظريات والكتابات المتعلقة بالاغتراب فنظرية العقد الاجتماعي والنظرية الماركسية والنظرية الوظيفية تناقش احتياجات المجتمع بشكل أو بآخر بل وإن تم التعمق في تحليل تلك النظريات سنجد أن لها جذور ومعاناة من عدم تلبية الاحتياجات في وجدان وحياة منظريها.

ولأن السياسة في حدها الأدنى تعد حاجة من حاجات تنظيم الاجتماع البشري كضرورة للتأليف بين المصالح المتنازعة في المجتمع والتي تأتي كخدمة للحاجات الأولية لهذا التنظيم وفي حدها الأعلى تعتبر صورة للحضارة والمستوى التنظيمي الذي يبلغه الإنسان والتي تأتي كخدمة لحاجاته العليا[3] ، فإن الطموح لدى الفرد (أي فرد) والذي يسعى إليه وتفرضه عليه طبيعته البشرية يتعلق بالحاجات الإنسانية المختلفة[4] والتي منها الحاجة للإنجاز والإبداع والظهور إلى جانب الحاجة للسيطرة والقيادة والشعور بالقوة، بالإضافة إلى حاجته إلى الانتماء إلى جماعة تجعله يشعر بأنها تلبي

(**1**) كامل محمد المغربي، **السلوك التنظيمي مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم**، عمان: دار الفكر، ط3، 2004، ص120.

(**2**) إحسان محمد الحسن، **مرجع سابق الذكر**، ص28.

(**3**) حسن صعب، **علم السياسة**، ط8، بيروت: دار العلم للملايين، 1985م، ص23 – ص 24 .

(**4**)فالحاجات تعد كل شيء ضروري للحفاظ على حياة الإنسان ضمن محيطه الاجتماعي والسياسي والنفسي وعدم وجودها يشعره بالفقدان والخسارة.

تطلعاته وتحقق أهدافه وتجعله يؤمن بالمصير المشترك معها، وعلى هذا الأساس يتم تلبية احتياجاته السياسية المختلفة ونظراً لذلك ويتكون لديه الوعي الجمعي (السياسي) المبني على معطيات أن رغبته الفردية إنما هي أساس لرغبة الأكثرية (الشعب).

وكون الأنظمة الحاكمة مارست مبدأ عزل السلطة السياسية عن الشعوب بحجج متعددة الأشكال[1]وحيدة المضمون أساسها أحقية بعض البشر دون غيرهم في الحكم والسلطان[2].فقد ألقى هذا الأمر بظلاله السوداء الكارثية على الكثير من شعوب العالم في تاريخ ممتد من حياتها السياسية، و كرس مبدأ يمجد العلاقة ما بين القائمين على الدولة مع الشعب على أساس وحيد لا مناص منه وهي علاقة حاكم ومحكوم، سيد وعبد، رئيس ومرؤوس، ملك ومملوك. وما على شاكلة ذلك من مصطلحات الهيمنة والقوة والتقسيم على أساس القوة والسلطة ، هذا الامر اخل كثيرا بحاجات المجتمع المختلفة وادى بدوره الى شعور جماعات متعددة بان النظام السياسي او الدولة لا تلبي بل تعتدي على احتياجاتهم ومن ثم شعورهم بالحرمان الاجتماعي الذي يعد احد العناصر التي تشكل مشاعر بالاغتراب السياسي .

ولا يمكن أن يتم إشباع الحاجات المختلفة للشعوب والمجتمعات بشكل مباشر وإنما يتحدد إشباعها –مهما يكن نوعها– بعدد من العوامل والمتغيرات الرئيسية في مقدمتها وجود المؤسسات المؤهلة التي تمثل الدولة في تقديم الخدمة التي تؤمن إشباع تلك الحاجات، وقد اعتبر مالينوفسكي أن وظيفة المؤسسات الاجتماعية المختلفة ما هي إلا إشباع الحاجات البشرية، وكانت من أهم منطلقات علم الإنسان في بريطانيا (لما بعد مالينوفسكي) تتعامل مع المؤسسات الثقافية على أنها تعبر عن الحاجات البشرية تعبيراً مباشراً، و بالنظر إلى النظرية الوظيفية (لبارسونز) نرى أنه يعتقد فيها أن أي نسق اجتماعي يمتلك أربعة حاجات أو مستلزمات وظيفية يجب أن يتم إشباعها إذا ما أريد للنسق أن يستمر أو يبقى وتمثل هذه الحاجات أربعة أنساق فرعية هي اقتصادية وسياسية ودافعيه وتكاملية[3]. ويرتبط بشكل رئيسي إشباع الحاجات للمجتمعات بقدرة الدولة وإمكاناتها ونوع

(**1**) منها على سبيل المثال لا الحصر: جهل عامة الناس وعدم قدرتهم على التفريق بين الخير والشر ، عدم قدرة الناس على تنظيم أنفسهم وخدمة مصالحهم، نزوع الناس نحو الاقتتال على حقوقهم ، ....الخ .

(**2**) منها: الحق الإلهي (الدولة الثيوقراطية) ، الحق السلالي (الدولة الملكية) ، الحق الشعبي (الدولة الديمقراطية) .

(**3**) معن خليل العمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص309-310.

الإدارة التي تنتهجها في التعرف على الاحتياجات المختلفة وتلبيتها ومنحها بشكل يضمن المساواة والعدالة بين فئات وطوائف ومكونات المجتمع.

إن لوجود الموارد والمعطيات المادية والبشرية في البيئة أو المحيط التي تظهر فيه هذه الحاجات مع وجود المهارات والخبرات والكفاءات العلمية الاجتماعية التي تربط بين تلك الموارد والحاجات دور في حل المشكلات والتحديات التي تضع الإنسان في مكان يستطيع من خلاله المساهمة في عملية بناء المجتمع وتنميته وتطويق مشكلاته الظاهرة والكامنة[1] بينما يتمثل وجود إحداها دون وجود الاخرى كخلل في الاحتياجات يتطلب المعالجة عبر تلبية الاحتياجات الناقصة لكي نضمن بقاء الافراد في المجتمع في حالة اتزان، وبالتالي فإن الفهم الحقيقي للحاجات الإنسانية يساعدنا على تفهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى القيام بسلوك معين، كذلك تفيدنا في توقع أنماط معينة من السلوك، وهذا ما يساعدنا على تهيئة المناخ الملائم الذي يوفر الأساليب والطرق الملائمة لإشباع هذه الحاجات وبالتالي الدفع تجاه تحقيق الأهداف المحددة، الأمر الذي يزيد درجة رضى الافراد ويرفع الروح المعنوية للجماعة ويعمق من درجة التماسك فيها .

إن معرفة الحاجات المختلفة للمجتمع ودراستها وتحليلها يساعد في فهم أسباب الصراع الذي ينشأ بين الجماعات، وأيضاً يوضح لنا اجع الطرق التي يجب اتباعها لإزالة أسباب هذا الصراع من أجل خلق مناخ صحي يسعى فيه الجميع إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي بتحقيقها تشبع الحاجات الشخصية للأفراد أنفسهم[2].

فعلى سبيل المثال عندما يعتبر أي مكون من مكونات المجتمع أن القانون الذي يسير البلاد لا يلبي حاجاته السياسية فإنه لا يقبل بشرعية هذا القانون كونه يخلق الغالبية التمثيلية التي تجعله غير مشارك في قواعد حكم الأغلبية وسيادة القانون، بمعنى أنه يرى بأنه لا يوجد مبرر يدعوه للمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع[3] ومن ثم اختياره طريق الاغتراب السياسي كتعبير احتجاجي رافض للإجراءات التي تتم في تسيير الحياة السياسية وإن كانت تخضع لاعتبارات دستورية أو قانونية يقبل بها غالبية المجتمع.

---

(1) إحسان محمد الحسن، **مرجع سابق الذكر**، ص28.

(2) إبراهيم الغمري، **مرجع سابق الذكر**، ص190.

أضف إلى ذلك أن الحاجات المختلفة (الأنواع المختلفة من الحاجة) الموضوعية والذاتية والفردية والاجتماعية لا تتطابق تمام التطابق كما أن السعي وراء هذه الحاجات المختلفة في نفس الوقت قد لا يخلق في حد ذاته كياناً كلياً يتسم بالأداء الوظيفي المنسجم وإنما قد يؤدي إلى الصراع والتناقض[1] فالصراع من أجل تلبية الحاجات سلوك بشري فطري، ولو لم توجد الدولة لتنظيم وتقنين الحصول على الحاجات لأصبح هذا الصراع متروك على علاته و لأدى إلى انتشار الفوضى مما يؤدي في نهاية الامر إلى تبديد الحاجات التي قد تكون كافية للجميع.

وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي حظي بها مفهوم الحاجات والعلاقات القائمة بينه وبين الأنساق الاجتماعية والثقافية في إطار النظرية الوظيفية، إلا اننا نجد أن معظم المناقشات التي تناولت الحاجات في ذات النظرية قد خلطت بين الحاجات الفردية الفيزيقية (الفسيولوجية) والنفسية وبين الحاجات الاجتماعية (ومنها الحاجات السياسية)، ولكي تتلافى النظرية الوظيفية هذا الخلط فقد أطلقت على مجموعة الحاجات الاجتماعية أسماء (الشروط اللازمة) أو (الضرورات الوظيفية) و(المتطلبات الوظيفية)، ومن الملاحظ أن مفهوم الحاجات لم يستخدم بأي قدر من الدقة في التحليل لذا نجد أن استخدامه وتطبيقه يمثل إشكالية فعلاً خاصة عندما لا تتوفر الوسائل الأمبريقية (التجريبية والتطبيقية) والتحليلية للتمييز بين الطلبات (wants)، والرغبات (Desires) والحاجات (Needs) [2].

لقد لا حظ الباحث خلل هذا التمييز والذي تجلى بشكل واضح عند استعراض التعاريف المختلفة للحاجات حيث وجد، إضافة إلى خلل التمييز بين الطلبات والرغبات والحاجات، أنه لم يتم التفريق (عند تعريف الحاجات عند معظم الكتاب) بين تعريف الحاجات (Needs) أو الدافعية (Motives) أو الحوافز (Incentives) أو الغريزة (Impulses)، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الحاجات كمصطلح عام يدخل ضمن تعريف كل ما سبق إلا أنه كمصطلح خاص (عند تعريفه) يختلف تماماً عن كل تعريف للمصطلحات المشابهة.

(**1**) نفس المرجع ، ص331.

(**2**) شارلوت سيمور سميث، **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولجية**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون،، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، (المشروع القومي للترجمة)، العدد 61، 1992م. ص331.

تعريف الحاجات:

نظراً لأن كل كائن حي يتسم بعدد معين من الحاجات التي تعبر عن تعقيدة أزاء بيئته الخارجية[1] فإن إيجاد تعريف محدد للحاجات يمثل صعوبة بالغة كون مصطلح الحاجات نفسه يعرف الكثير من النظريات وكذلك يحدد الكثير من التعاريف المختلفة وفي جميع جوانب الحياة الإنسانية تقريباً. ولكي نفسر مصطلح الحاجات ينبغي أن نفهم أن حاجات الإنسان ليست كلها ذات طبيعة مادية [2]وهو ما لا حظه علماء العلوم الاجتماعية في أنها لم تكن (الحاجات) في أساسها مادية أو حتى فيسيولوجية وقد تتمثل في الحاجة إلى صديق مثلاً أو إلى اعتراف معنوي [3]حيث أنها (الحاجات) تكون دافع طبيعي (ميل فطري) يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية ما (أي غاية) داخلية أو خارجية شعورية أو لا شعورية [4]ومن هنا ندرك أن التعريف الواضح للحاجات يتحدد من خلال نوع الحاجة أو الاستخدام أو المعنى وعلى هذا السياق نورد بعض أهم التعاريف للحاجات على النحو التالي:

الحاجة لغة: ما يفتقر إليه الإنسان ، وتُعرف بأنها ما يحتاج إليه الإنسان من عافية أو حالة حسنة وغيرها من الأشياء التي إذا فقدها الإنسان بحث عنها ، أو هي كل ما يرغب فيه الإنسان ويطلبه بانتظام دائم لمدة من الزمن أو هي كل الأشياء التي نحتاج إليها لرفاهية بنائنا الطبيعي والتي عندما نفتقدها تظهر حاجتنا إليها ، أو هو لفظ يستخدم فسيولوجياً للإعراب بصفة عامة عما يفتقر إليه الكائن الحي للحفاظ على حياته كالحاجة إلى الطعام أو الشراب أو الحاجة إلى تجنب الألم والمخاطر . [5]

عرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو توفير ما هو مفيد لتطوره ونموه ، وعرفها أيضاً (من منظور علم الاقتصاد) بأنها شعور مادي أو معنوي يحفز الإنسان على العمل وبذل النشاط من أجل الحصول على السلع والخدمات

(**1**) زيودانوف يوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**،ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص256.

(**2**) المرجع السابق، ص28.

(**3**) معن خليل العمر، مرجع سابق الذكر، ص310.

(**4**) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1978، ص282.

(**5**) مصلح الصالح ،**قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،ط1، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م،ص358.

التي يمكن أن تشبع هذا الشعور إشباعاً كلياً أو جزئياً ، والحاجة وضرورة إشباعها هما القوة الدافعية للنشاط الاقتصادي البشري [1].

ونجد تعريف الحاجة في موسوعة علم الإنسان : بأنها الشروط والظروف التي يجب أن تتوافر لكي يستمر الإنسان أو الجماعة الاجتماعية في الوجود [2]

وعرفت: بأنها حساسية خاصة بالجسم الإنساني ورغبة ملحة في الجسم لتلك الحاجة [3].

وتم تعريف الحاجة بأنها ضرورة أو الظروف التي يكون فيها الشيء مفتقد ، أو هي الشيء المطلوب بمعنى الإحساس بأن الشيء ضروري [4].وتعرف الحاجات بأنها كل ما هو ضروري[5].

وينظر إليها قاموس (Longman) بأنها الظروف الذي يكون فيها الشيء الضروري أو المرغوب أو المفيد جداً مفقود ومطلوب أو هي الواجب أو المهمة الضرورية (الذي يجب أن يفعل بشكل الزامي) أو هي تلك الاحتياجات التي يريدها الشخص أو يرى أنها يجب أن تكون عنده [6].

وعبر عنها معجم علم النفس بأنها ما تتطلبه العضوية لتكيفها الأمثل مع البيئة والحفاظ على بقائها ونوعها ...الخ، مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والجنس الآخر[7].

وهي في المعجم الفلسفي : ما يفتقر إليه الأنسان (حال الكائن) تجاه ما هو ضروري لوجوده أو لتحقيق غاية من غاياته، داخلية أو خارجية، شعورية أو لا شعورية، ويصحب هذا الشعور ألم وبحث عن وسائل لتحقيقها وقد تقابل في الاستعمال الحاجات بالرغبات (على أن الأولى ضرورية والثانية غير ضرورية) [8].

(**1**) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق الذكر،ص282، ص444.

(**2**) شالروت سيمور سميث، مرجع سابق الذكر ،ص331.

(**3**) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق الذكر ،ص27.

4) **Oxford Dictionary**, 1974,p564

5) **York Dictionary of Human Resources & Personnel Management**, York Press, 2nd Edition, 2000, p157.

6) **Longman Dictionary of Contemporary English**, Pearson Education Limited, third Edition, 2001, P. 949.

(**7**) فاخر عاقل، **معجم علم النفس**، بيروت: دار العلم للملايين،1985،ص74.

(**8**) مجمع اللغة العربية ،**المعجم الفلسفي**، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،1979،ص65.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا جلياً مقدار ارتباط الحاجات من حيث المفهوم العام ومضمونها والتي تصب التعريفات المختلفة لها غالباً في إطارها السياسي كأحد المجالات الرئيسية والمهمة التي تمثل محوراً فاعلاً في تشخيصها والتعرف عليها ومن ثم التعامل معها استجابةً عبر التلبية أو إعادة التوزيع في إطارها المجتمعي الواسع وفي إطارها الفردي الشخصي أيضاً.

ونظراً لأن الحاجات تعد من المواضيع البشرية المهمة فقد ناقشت الكثير من النظريات هذه المسألة من منظور إنساني صرف ولأهمية إدراجها ضمن سياقها السياسي فإن الباحث يرى ضرورة التعرض لبعض النظريات الهامة في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

نظرية تدرج الحاجات لأبراهام ماسلو (Abraham Maslow) بتقديم نظرية الترتيب الهرمي للحاجات (Hierarchy of Needs) وأستند في هذه النظرية على أن الحاجات الإنسانية تتدرج وفق تركيب معين على شكل هرم مكون من خمس مستويات تبدأ من قاعدته الحاجات الفسيولوجية الأساسية (Basic Physiological Needs) ويُقصد بها الحاجات الأساسية للعنصر البشري والتي تعمل أساساً على الحفاظ على الفرد والمحافظة على نوعه وبالتالي فهي تمثل حد الكفاف بالنسبة للفرد ومن أمثلتها الحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والمسكن .

ثم تليها ما أسماها بحاجات الأمان (Safety Needs) وهي الحاجات التي بمجرد ما يُشبع الفرد حاجاته الفسيولوجية بدرجة مرضية فإنه ينتقل إليها كإجراءات يتخذها كمحاولة منه لضمان السلامة وتأمين الحياة من أي أخطار أو حوادث وبما يجعله يحس بالاستقرار والأمان بالنسبة لمستقبله أو مستقبل أسرته ويأمن بذلك على حياته.

بعدها في الترتيب الحاجات الاجتماعية (social Needs) تبرز هذه الحاجات التي تكون مؤثرة على السلوك الإنساني وتزداد أهميتها عندما يتم تلبية الحاجات السابقة وتتمثل في رغبة الفرد لوجوده بين آخرين من أصدقاء وزملاء ورغبته في علاقات يحيطها الإعزاز والود فالإنسان اجتماعي بطبيعته ويكره العزلة والانفراد ويحتاج إلى الشعور بالانتماء والحب والتعاطف وفي سبيل ذلك نجده يحاول كسب المزيد من المكانة الاجتماعية ليحقق مزيد من التقارب مع الآخرين يحقق بها المشاركة الوجدانية.

وتليها حاجات التقدير (Esteem Needs) بعد أن يندمج الإنسان مع مجموعة أو جماعة ما فإنه يسعى إلى الحصول على مكانة مرموقة (اجتماعياً) ليشعر من خلالها بأنه ذو قيمة واحترام في المجتمع الذي يعيش فيه وبالتالي إحساسه بأنه مقبول اجتماعياً من قبل الجماعة وبأن نشاطه ضمنها يجعله يحصل على احترام الآخرين مما يجعله يشعر بالثقة في النفس والقدرة والقوة والكفاءة والمسئولية.

وفي قمة الهرم تقع حاجات تحقيق الذات (Self-Actualization Needs) وهنا يحاول الفرد أن يحقق ذاته من خلال تعظيم استخدام قدراته ومهاراته الحالية والمحتملة في محاولة تحقيق أكبر قدر من الإنجازات التي تسعده وتسره وتحقق الإشباع الذاتي له وهي تعبر عن رغبة الفرد المتزايدة للتعبير عن ذاته والوصول إلى تحقيق أقصى ما يمكن للفرد تحقيقه وبالتالي محاولته الإبداع والخلق والابتكار في سبيل خدمة المجتمع الذي يعتقد أنه أحد أركانه الهامة والفعالة.

ويعتمد ماسلو في ترتيبه الهرمي على أن الفرد عندما يقوم بإشباع المستوى الأدنى فإنه يتجه إلى إشباع المستوى الأعلى أي أن اتجاه الفرد لإشباع المستوى الأعلى في ترتيب الحاجات لا يتم إلا بعد أن يكون قد أشبع المستوى الذي قبله ومن هنا فإن ماسلو يرى أن احتياجات الأفراد تؤثر على سلوكهم وبالتالي فإن الحاجات غير المشبعة هي التي تؤثر في السلوك أما الحاجات المشبعة فلا تصبح دافعاً للسلوك ومن هنا ندرك أن ماسلو استند على الترتيب للحاجات الإنسانية حسب أهميتها فتبدأ من الأساسية (الماء والطعام والمأوى) وتنتهي بالمركبة (التقدير وتحقيق الذات) [1].

وبالنظر إلى مناقشات النظرية الخاصة بالحاجات الإنسانية لأبراهام ماسلو نجد أنه يمكن استيعابها في إطار الاحتياجات المختلفة التي يمكن أن يؤدي عدم إشباعها للاغتراب بشكل عام عن المجتمع إذا ما عجز عن تلبيتها أو أوجد عراقيل مختلفة وتمييزية تجاه الوصول إليها من قبل جماعات

---

1) for more information, See:

- Maslow, A., **a theory of human motivation**, psychological review, 50, 1943, pp,370-396, retrieved June 2001 from: http://psychclassics.yorku.ca/maslow/motivation.htm.
- Eysenck, Michael, W., "**Psychology; an international perspective**", 2004, pp.66-67 from :http://www.psypress.com/pip/resources/slp/topicasp?chapter=cho3&topic=cho3-sc-01,23,7,2005.
- http://en.widipedia.org/wiki/Maslow`s_hierarchy_of_needs
- http://www.xenodochy.org/ex/lists/maslow.html
- http://www.malow.org/

محددة أو مكونات اجتماعية بحد ذاتها، وبشكل خاص فإن الدولة ممثلة بالنظام السياسي إذا ما عملت على عدم استيعاب مثل هذه الأمور وتلبيتها فإن لذلك دور كبير في اعتبارها عائق رئيسي في تلبية الاحتياجات المختلفة وفقاً لهذه النظرية بدءاً من الاحتياجات الفسيولوجية وانتهاءً بالاحتياجات العليا والتي غالباً ما تكون ذات جوهر سياسي كون حاجات تقدير الذات وتحقيق الذات تمثلها الجوانب السياسية بشكل جلي وواضح وحقيقي، وقد تطرقنا في المجالات المسببة للاغتراب السياسي لأمور كثيرة تتعلق بالمجالات الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي لها ارتباط مباشر بما تم ذكره.

نظرية الحاجة للإنجاز: (Achievement Need) لديفيد ماكليلاند David McClelland وذلك بعد دراسات مستفيضة لدافع الإنجاز وركز على الظروف التي تمكن الأفراد من تطوير دافع الإنجاز وتأثير ذلك على السلوك الإنساني حيث استخدم مصطلح الإنجاز بمعنى الحاجة والدافع معاً وقد طور هو وزملائه مقياساً لقياس قوة الحاجة ومن ثم درسوا العلاقة بين قوة الحاجات في مجتمعات مختلفة والظروف التي عززت وزادت من قوتها ونتائجها في منظمات الأعمال ؛ وقد توصل ماكليلاند إلى النتيجة بأن حاجة الإنجاز تتكون من عدة عوامل بما فيها طفولة الفرد وخبراته المهنية ونوع المنشأة التي يعمل فيها وقد بينت الدراسات الكمية التي قام بها ماكليلاند وزملائه أن هناك ثلاثة أنواع من الدوافع لدى ذوي الإنجازات العالية هي:

الحاجة للإنجاز: يميل الذين لديهم حاجة كبيرة للإنجاز إلى الطموح ولديهم الرغبة الشديدة لتحقيق النجاح وبلوغ الأهداف وركوب التحديات والتفوق ويضعون لأنفسهم أهدافاً طموحة من الممكن تحقيقها يقومون بتحليل المخاطر ويقيمون المشاكل ويسعون لمعرفة نتائج جهودهم عبر التغذية الراجعة حول مستوى أدائهم وإنجازهم ويفضلون تحمل المسئولية الشخصية عن الأداء والنتائج ، يعالجون الأمور بأنفسهم لذا لا ينجحون دائماً في المنظمات الكبيرة حيث يجب أن يديروا من خلال الآخرين لكنهم ينجحوا في المشروعات الصغيرة حيث تكون دوافعهم قوية وفاعلة للأداء.

الحاجة للقوة: يعزى الذين لديهم حاجة كبيرة للقوة إلى التأثير على الآخرين وممارسة النفوذ والرقابة عليهم والتأثير على سلوكهم والسيطرة والتحكم فيهم، ويسعى هؤلاء إلى الوصول إلى مراكز قيادية والتشبث بها وعادة ما يجيدون المناقشة أو الخطابة وتأخذ هذه الحاجة صيغتين النفوذ الشخصي والنفوذ المؤسسي ، فالذين لديهم حاجة عالية للنفوذ الشخصي يميلون للبحث عن النفوذ لذاته أما الذين لديهم حاجة عالية للنفوذ المؤسسي (أو النفوذ الاجتماعي) فيهتمون أكثر بالمشكلات التنظيمية وبتأثيرهم على الآخرين لبلوغ الأهداف الجماعية أو أهداف المنظمة وهم مستعدون لبعض التضحيات من أجل المنظمة وهم كما يراهم ماكليلاند في المنظمات الكبيرة أكثر فاعلية من غيرهم من ذوي الحاجات العاليه للإنجاز.

الحاجة للاندماج: إن الذين يشعرون بحاجة كبيرة للإندماج يبحثون عن الصداقة والتآلف ولديهم رغبة قوية للعمل والتواجد مع الغير والتفاعل الاجتماعي ومساعدة الآخرين ويهتمون بمساعدة الآخرين على النمو والتقدم ويضعون اعتباراً كبيراً لمشاعر الآخرين وإرضائهم وينتابهم شعور بالبهجة والسرور عندما يكونون محبوبين ويسعون لتجنب المرارة والألم كنتيجة لرفض الآخرين لهم وهؤلاء يبحثون عن عمل تتاح لهم فيه فرصة بناء علاقات شخصية قوية ويركزون في أعمالهم على التعاون وروح الفريق[1].

وبالنظر إلى طروحات ماكليلاند حول الحاجة للإنجاز والحاجة للقوة والحاجة للاندماج فإن مثل تلك الحاجات ترتبط ارتباطاً جوهرياً ومباشراً بالإنجاز في الحياة السياسية (وإن كانت النظرية تبحث في مجال العمل)، فالحاجة للإنجاز والحاجة للقوة لهما ارتباط مباشر بالعمل السياسي وتبوأ المناصب السياسية إذ أن من أهم سمات السلطة السياسية النفوذ وامتلاك القوة والتي تمثل بعداً مناظراً لما تطرقت إليه النظرية. كما أن الحاجة للاندماج إنما تعبر عن عمل المؤسسات السياسية والأحزاب والتنظيمات السياسية التي تستوعب مهارات وطموحات الفرد السياسية من منظور أيديولوجي

---

1) For more information, See:

- McClelland, D.C., **Business drive and national achievement**, Harvard Business review, July, August, 1962, pp.99-112.
- http://www.themanager.org/resources/Motivation.htm
- http://www.drurywtiting.com/sharon/14.motivation.theories.htm

وتشعره بأهميته ومكانته في هذه الجماعة وتوفر له سبل إخراج مكنوناته وقدراته الشخصية في إطار جماعة يشعر أنها تمثله ويتمثل فيها.

نظرية الوجود (البقاء) والارتباط والنمو (التطور) (ERG) لألدرفير Alderfer: وقد قسمت نظريته الحاجات إلى ثلاثة مستويات نبينها على النحو التالي:

حاجات الوجود (البقاء) (Existence Needs)

وهذه الحاجات تمثل الحاجات الفسيولوجية والمادية التي يتم إشباعها بواسطة الغذاء والماء والسكن وتقابل هذه الفئة في هرم ماسلو الحاجات الفسيولوجية وبعض حاجات السلامة والأمن التي يمكن إشباعها من خلال ظروف مادية وليس من خلال علاقات اجتماعية.

حاجات الارتباط (Relatedness Needs) وهي كل الحاجات الخاصة بالعلاقات الشخصية مع الآخرين وذلك عن طريق الاتصالات المفتوحة وتبادل الأفكار والمشاعر مع الآخرين ويتم إشباعها عن طريق العلاقات الاجتماعية التبادلية والتفاعل الصادق المفتوح .

حاجات النمو (التطور) (Growth Needs) هي كل الحاجات التي تتضمن جهود الفرد الموجهة نحو تحقيق التطور المبدع أو الذاتي وترتكز في تنمية الفرد وتطوره ويتم إشباعها من خلال قيام الفرد بعمل منتج أو إبداعي ينتج عن تولي الشخص لمهام لا تتطلب فقط استخدام الفرد لقدراته بالكامل بل قد تتطلب أيضاً تطوير مهارات جديدة لديه.

وتقوم نظرية الديرفر على ثلاثة طروح أساسية: كلما انخفضت درجة الإشباع في أي حاجة من الحاجات الثلاثة كلما زادت الرغبة والطلب على إشباعها؛ كلما تم إشباع حاجات المستوى الأدنى كلما زادت الرغبة في إشباع حاجات المستويات الأعلى؛ كلما قلت درجة إشباع حاجات المستويات الأعلى كلما اتجهت الرغبة إلى زيادة إشباع المستويات الأدنى.

ويبرز ما سبق اعتماد الديرفر(Alderfer) على اعتماد مدخل الرضا والتقدم وأيضاً عنصر الإحباط والنكوص (عكس ماسلو الذي أعتمد مدخل الرضا والتقدم فقط) بمعنى أن الفرد عندما يصاب بالإحباط في محاولته إشباع حاجات معينة في المستويات العليا فإنه يتجه (بالنكوص) إلى إشباع حاجات أخرى في المستويات الدنيا.

وهناك ثمة اختلاف آخر بين نظرية ماسلو والديرفر مفاده أن الديرفر يرى إمكانية أن تكون هناك أكثر من حاجة نشطة في نفس الوقت ومن مستويين مختلفين وهو ما لا يراه ماسلو [1].

ومن خلال هذه النظرية يتضح لنا أنها تتشابه بقدر ما مع نظرية ماسلو إلا أنها ركزت على ثلاثة مستويات تمثل الأول حاجات وجودية تتعلق بوجود وبقاء الإنسان وهذا الأمر من صلب عمل ومهام الدولة، والذي يجب أن توفره حتى تضمن حياة كريمة ومستقرة لمواطنيها. والثاني يتعلق بحاجات الارتباط وهي الحاجة التي تعمل على توفير البيئة المناسبة للأفراد بتبادل المشاعر والعلاقات الاجتماعية التبادلية والتفاعل الصادق المفتوح والذي يمثل صلب عمل ونشاط الحياة السياسية بشكل عام. والثالث يتعلق بحاجات النمو والتطور التي تتضمن جهود الفرد الموجهة نحو تحقيق التطور المبدع أو الذاتي والتي من خلالها يحاول تولي المهام التي يعتبر انها تناسب قدراته بل ويتعدى الأمر ذلك إلى أعمال تطور قدراته وتبرز مهارات جديدة له وهذا الأمر يقترن بشكل عضوي بتولي الفرد مناصب سياسية مرموقة تحتاج إلى قدرات خاصة كاريزمية كانت أو تم اكتسابها.

خاتمة الفصل:

وجدنا أن مشاعر الاغتراب السياسي تنمو وتتكون جنباً بجنب مع تكون الدولة ونظام الحكم فيها، هذا النمو لا يظهر بشكله الناضج إلا في الدولة كاملة النضج أيضاً، والدولة التي تنتهج أسلوب لا يتلاءم مع الشعب الذي تحكمه أو بالأصح لا يناسب الشعب الذي تحكمه ولا يتناسب أيضاً مع الأهداف والغايات المنشودة له وكأنها تزرع بوادر اندثارها بتلك الممارسات، وتغرس في نفوس الشعب الكراهية والنقمة تجاهها أرضاً وحكماً وسيادةً واعترافاً بل أكثر من ذلك فإنها تزرع الشقاق داخل الشعب نفسه وتكرس ثقافة العداء والانفصام والصراع فيه كونها تفشل في إدارة المجتمع وتحقيق الانسجام والتآلف بين الأفراد والجماعات في المجتمع الذي تحكمه. كما أننا

---

1) for more information, See:

- Alderfer, C., an empirical test of a new theory of human needs, organizational behavior and human performance, Vol. 4, pp.142-175.
- Eysenck, Michael, W., "**Psychology; an international perspective**", 2004, pp.68-69 from :http://www.psypress.com/pip/resources/slp/topicasp?chapter=cho3&topic=cho3-sc-01,23,7,2005.
- http://www.themanager.org/resources/Motivation.htm
- http://www.nwlink.com/~donclark/leader/leadhb.html

وجدنا أن هناك علاقة ما بين الاختلال في تلبية احتياجات المجتمع وبين الاغتراب السياسي، كون الاغتراب السياسي يعبر عن نقص في تلبيتها أو في توزيعها واستيعابها.

خلاصة الفصل:

نلاحظ أن التفاعل السياسي للاغتراب السياسي في الدولة يتم في عمق الحياة السياسية لدى المواطنين فيها أفراداً وجماعات، فممارسات نظام الحكم في الدولة هي المعيار الحرج في وجود ظاهرة الاغتراب السياسي من عدمه.

قيام الأقلية في نظام الحكم بتسويق نفسها كسيد يُطاع في إطار علاقات السلطة ضد الأكثرية من الشعب كعبيد يؤدي إلى اختلالات هيكلية داخل مكونات الدولة و إلى إخراج غالبية الشعب خارج إطار الامتيازات التي من المفترض أن يحصل عليها جميع القاطنين في إقليم الدولة بشكل متساوٍ وعادل، الأمر الذي أدى إلى تراكم الفائض الاقتصادي في أيدي قلة .

أظهرت لنا الأحداث كيفية التداخل الذي أدى إلى نشوء عدم الاستقرار والأزمات داخل الدول على مر العصور، وإن كان يتناوله الباحثون من أوجه عديدة إلا أنه في مضمونه يصب في بوتقة واحدة وهي اختلال علاقات السلطة داخل الدولة نتيجة الممارسات الخاطئة لنظام الحكم.

يرتبط تكون الاغتراب السياسي مع حالة عدم الاستقرار لأي دولة، كما يرتبط الاستبداد بالسلطة بالاغتراب السياسي. وهنا يمكن اعتبار الاغتراب السياسي متغير تابع لممارسات السلطة السياسية التي يمكن اعتبارها متغير مستقل لظهوره.

الاغتراب السياسي أهم مهدد لاستقرار النظام السياسي وبقائه، كما أنه إذا ما ظهر في المجتمع فإن ذلك ينذر بظهور العنف كحراك سياسي احتجاجي ضد السلطة السياسية.

يعمل الاستبداد على توليد نُخب هشة في الدولة تحاول الاستئثار بكافة خيراتها ومواردها و في ذات الوقت تعمل على عزل النظام السياسي عن الأحداث السياسية وعن الشعب، ما يؤدي إلى كبت مجتمعي يظهر على شكل ثورات كاملة النضوج ضد النظام الحاكم والنخب التي كونها.

استمرار العلاقات السلطوية داخل المجتمعات النامية في إطار علاقة السيد – التابع، يوجد الاغتراب السياسي المزمن ويؤدي إلى استمرار العنف والاضطرابات والثورات.

هناك علاقة عضوية ما بين الاغتراب السياسي والأزمات السياسية إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل نشوء الأزمات عن مشاعر الاغتراب التي ثبت أنها تؤدي إليه.

إن عدم استيعاب الدولة أو النظام السياسي في أن هناك احتياجات مختلفة للأفراد تتعلق بحاجاتهم الفسيولوجية المادية أو احتياجاتهم المعنوية المتمثلة في الحاجة للإنجاز والقوة وتقدير الذات وتحقيق الذات وغيرها، يؤدي إلى اختلالات خطيرة تمس استقرار النظام السياسي بل وتمس في ذات الوقت وجود وبقاء الدولة إذا لم يتم التعامل معها بإنصاف بناءً على معايير تضمن العدل والمساواة بين كافة أفراد المجتمع بوجه خاص ومكوناته المجتمعية على وجه العموم.

القســـم الثـــانـــي

الإطار التطبيقي للدراســة

Second Section

Practical Framework

تناول هذا القسم الإطار التطبيقي للدراسة، وفيه قام الباحث بإسقاط كل ما استفاد منه في القسم الأول من هذه الدراسة المتمثل في الدراسات السابقة والإطار النظري وبما يخدم هدف الدراسة في معرفة علاقة شكل الدولة ونظام الحكم فيها بالاغتراب السياسي من منظور تطبيقي.

يتكون هذا القسم من أربعة فصول وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول كفصل تمهيدي دراسة للاغتراب السياسي من منظور تاريخي يبحث في عمق الاغتراب السياسي في الدولة اليمنية لما قبل الفترة المحددة لهذه الدراسة، وقد تم بحث ذلك لمعرفة جذور الاغتراب السياسي وامتداداته في البنية الاجتماعية اليمنية كون بعضها لازال فاعلاً وعاملاً في الحياة السياسية حتى اليوم، كما تناول الفصل الثاني الاغتراب السياسي في اليمن منذ العام (1962-1990م)، وقد اتسمت هذه الفترة في شطري اليمن (شمالاً وجنوباً) بالحراك الثوري الذي فجر ثورتي 1962م في الشمال و1963م في الجنوب، كما تميزت هذه الفترة بوجود واقع سياسي يسوده الاضطراب والصراع بين قوى سياسية واجتماعية تغذيه مطامع سلطوية ودولية وتشكّل بذلك شكلين من الحكم الشمولي والحزبي.

وتناول الفصل الثالث الاغتراب السياسي في الفترة الانتقالية لدولة الوحدة (1990-1994م)، والتي اتسمت بحراك سياسي وديمقراطي واسع النطاق كرسته الأطراف المستفيدة من الوحدة خدمةً لمصالحها ما أخرج الاتفاق والوحدة إلى الاختلاف ومحاولة فك الارتباط.

وقد تناول الفصل الرابع والأخير الاغتراب السياسي لفترة ما بعد حرب الانفصال (1994-2008م)، حيث تم دراسة الاغتراب السياسي أثناء وجود الديمقراطية الشكلية وعودة الهيمنة والشمولية برداء ديموقراطي، والذي من خلاله استطاع حزب واحد السيطرة على كافة مقاليد الحكم في الدولة بدءاً من رئاسة الدولة وانتهاءً بالسيطرة على المجالس المحلية، وأيضاً سيتم الحديث فيه عن تقييم عام واستشرافي لواقع الاغتراب السياسي في الجمهورية اليمنية.

وأخيراً استعراض خاتمة الدراسة وفيها خلاصة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبعض التوصيات والمقترحات التي تضعها الدراسة في محاولة لتلافي الاغتراب السياسي ومعالجة أسبابه والحد منه.

الفصـــل الأول

الاغتراب السياسي دراسة في عمق الدولة اليمنية

Chapter One

Political Alienation Study in the core of Yemeni State

تمتد جذور أي قضية أو موضوع ذو طبيعة اجتماعية وسياسية إلى ما هو أبعد التاريخ الزمني الذي يُحدد له في أي دراسة، إذ أن البحوث الاجتماعية والقضايا السياسية ذات طابع حركي وأبعاد تاريخية مختلفة، وتكاد تكون العبارة التي توضح أن التاريخ يعيد نفسه حقيقةً نوعاً ما.

وفي مجال دراستنا هذه نلاحظ من مجموع المشاهدات والوقائع التاريخية بُعداً معرفياً خصباً يشابه -إلى حد ما – ما يحدث اليوم في الواقع السياسي اليمني وإن اختلفت الوسائل إلا أن الأهداف تظل ثابتة.

إن محركات الوصول إلى السلطة هي ذاتها محركات الصراع والأزمات السياسية، فالمنظور الأول يظل راسخاً لدى مجموعة من الناس أو فئة من الفئات كأحقية تاريخية أو إثنية أو سلالية أو دينية أو ما شابه ذلك، بينما نجد أنها تمثل ايضا الدوافع ذاتها التي تحرك الصراع والأزمات السياسية في الدولة لدى فئات أخرى تناهض وتنكر هذه الأحقية إن لم تكن تراها من حقها هي من ذات المنظور ولنفس الأسباب.

يعد التاريخ بما فيه من وقائع وأحداث، مادة إثراء علمية ومعرفية خصبة لأي باحث والانطلاق لبحث أي موضوع دون الرجوع إليه يُفقد العمل البحثي والأكاديمي قيمته ورصانته العلمية. ومن هنا فالأحداث والوقائع السياسية مرتبطة بعمقها التاريخي ونطاقها الزماني العميق الذي يضرب بجذوره في نشوء الدول والمجتمعات والشعوب.

ولهذا الغرض فإن الباحث سيستعرض خلفية تاريخية للاغتراب السياسي كدراسة في عمق الدولة اليمنية لما قبل فترة هذه الدراسة وبشكل موجز كخلفية تنويرية وتفسيرية، حيث أن لها من الاهمية ما يجعلها تمثل مادة خصبة للاستزادة والتنوير والاستبصار في استقراء الاحداث والحياة السياسية للمرحلة قيد البحث في هذه الدراسة .

ولذلك تم التعرض للدولة اليمنية القديمة منذ مئات وآلاف السنين ومن ثم التعرض ايضا للدولة اليمنية في العصر الوسيط والحديث.

المبحث الأول

الاغتراب السياسي في الدولة اليمنية القديمة

Political Alienation in the Old Yemeni State

الثقافة السياسية تعبر في الأساس عن مجموعة من المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقة الأفراد بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح في ذات الوقت للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهوياتها، إنها تسمح إذاً لكل منهم بتحديد ذاته في المجال السياسي المعقد، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من شعوره الواعي وغير الواعي الذي يرشده في سلوكه كمواطن، أو سلوكه كناخب أو أي سلوك يتعلق بحياته داخل الدولة[1].و تقدم الثقافة تعديلاً للسلوك السياسي من خلال النظرات المشتركة إلى العالم التي تجعل أفعال الأفراد متشابهة تقريباً، وتعد الرابط الحاسم في العمل وتمثل التماهي الذي يجعل أعمالاً معينة معقولة[2].

والحقيقة أن هناك خلل واضح في منظومة الثقافة السياسية الموجودة في اليمن منذ الأزل، فمثل تلك المعارف والمعتقدات مبنية اجتماعياً (قبلياً) ودينياً (طائفياً) على أساس محرف، فالسلطة السياسية –كأهم معيار تنظره وتحاول تكريسه الثقافة السياسية– إنما يُنْظر إليها من قبل الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع اليمني على أنها إما في غير محلها ويحكمها من لا يستحقها، أو مغتصبة من فئة يجب الخروج عليها ومحاربتها.

فالسلطة من الناحية الثقافية تترسخ في أذهان الأجيال المتعاقبة على أساس التنازع والخصام ويكاد يرى الجميع أنها مسلوبة منهم قسراً، وقد ينطبق قول توماس هوبز "نوعا ما" في "حرب الجميع على الجميع" في مسألة رؤية الأحقية في الحكم على مر التاريخ بالنسبة لليمن، فالثقافة السياسية المتوارثة هنا إذاً لها دور هدام ومناهض لبناء علاقة وئام وخضوع بين السلطة الحاكمة في اليمن وبين من تحكمهم أفراداً كانوا أو جماعات. وهنا يمكن القول أن الاغتراب السياسي يعد عقدة سياسية مزمنة ومصاحبة للمجتمع تاريخياً، ويمثل متلازمة للنظام السياسي في اليمن.

(**1**)للمزيد من المعلومات حول الثقافة السياسية : راجع:– فليب برو، مرجع سابق الذكر، ص213.

(**2**) ستانلي رينشون وجون روكيت وآخرون، **علم النفس السياسي "أسس ثقافة أحادية وتعددية"**، ترجمة عبدالكريم ناصيف، دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007م، ص64.

وعلى الرغم من الشعور بالهوية اليمنية الذي يجمع عليه كافة اليمنيين نتيجة وعيهم بالأصل المشترك والسلالة القحطانية الواحدة [1] الذي تعود إليه كافة(أغلب)[*]القبائل اليمنية ويمثل لها مصدر فخر واعتزاز[2] إلا أن المجتمع اليمني التقليدي لم يشكل أمة(دولة) [**]واحدة إلا مجازاً ففي واقع الحال كان يتشظى إلى قبائل متصارعة ودويلات متنافسة، الولاء الأول فيها للقبيلة والعشيرة قبل أي شيء آخر[3] فالقبيلة كعنصر رئيس فاعل ومؤثر في التكوين الاجتماعي والثقافي تعتبر بمثابة جماعة ضغط ممتدة، تؤدي دوراً أساسياً ومؤثراً في المعادلة السياسية اليمنية وفي النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع[4].

ومع تسليمنا بوحدة اليمن فكرياً وثقافياً واجتماعياً منذ فجر الإسلام حتى الآن، إلا أن الخلاف السياسي والعامل القبلي، وطبيعة اليمن الجبلية المعقدة أثرت على وجود الدولة المستقرة تأثيراً واضحاً وزاد في وضوح ذلك غياب الوحدة السياسية لليمن[5] فقد أثر الوجود القوي للقبيلة في الحياة السياسية على وجود الدولة اليمنية واستقرارها ، فالتجزئة على اساس القبيلة موجودة و شديدة الرسوخ والتأصل قد كلفت اليمن غالياً ، كما حدت من قدراته الداخلية في بناء مؤسساته الوطنية وتعزيز قدراته الخارجية[6] فالدولة لم تستطع احتواء أو السيطرة على القبيلة في كامل الأرض اليمنية، على مر التاريخ، إلا في مراحل ومحطات متقطعة، إذ انه كان يُنظر للدولة على أساس أنها كيان مناظر للقبيلة[7]، ما أظهر خلافات وأزمات بينهما بشكل شبه دائم، يكون أساسها وسببها بُعدين رئيسيين ؛ الأول: شعور القبيلة بتهميشها في الشأن العام والخاص وهذا يدفعها للشعور باللامعيارية

---

(1) Manfred W. Wenner, **The Yemen Arab Republic**: **Development and Change an Ancient land**, West view Press, USA,1991, p22.

* اورد الباحث القاسمي كلمة (كافة) مجازاً كون كل القبائل في اليمن قحطانية، باستثناء بعض القبائل العدنانية الصغيرة التي تعد بالأصابع والمنضوية في قبائل قحطانية كبرى بالإضافة الى قبيلة الزرانيق التي تقطن في تهامة التي ترجع اصولها إلى النسب العدناني.

(**2**) خالد محمد القاسمي، **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**، الشارقة: دار الثقافة العربية، 1988م ، ص247 .

** أورد الكاتب مصطلح الأمة والحقيقة أن اليمنيين يشكلون أمة واحدة ، والصحيح الذي يمكن إيراده في هذا السياق هو أن اليمنيين لم يشكلوا (دولة واحدة) .

(**3**)أنظر: عادل مجاهد الشرجبي، **أزمة التحول ألديمقراطي في اليمن**، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2006، ص33 .

(**4**) سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007،ص83.

(**5**)انظر: محمد عبده محمد السروري، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن" في عهد الدويلات المستقلة 1037–1228م**، ط1، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، 2004،ص23.

(**6**) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر "بحث في تغير الأحوال والعلاقات"**، ط1، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 2008. ص35.

(**7**) أشار ابن خلدون إلى أن ذلك يأتي لاختلاف الآراء والأهواء بين القبائل والتي تحاول من خلال عصبيتها فرضها والممانعة دونها فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت، انظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة بن خلدون**، ط1، بيروت: دار صادر، 2000م، ص125–126.

السياسية Political Normalessness؛ والثاني: عند محاولة الدولة والقائمين عليها تأسيس واقع سياسي مدني للشأن العام بعيداً عن نفوذ وتدخلات القبيلة ، ولأن القائمين على الدولة غالباً ما يكونون من قبيلة أو قبائل محدودة فإن هذا يشعر باقي القبائل بفقدان القوة السياسية Political Powerlessness وهذا يؤكد أن الاغتراب السياسي يظل مستمر في الدولة والقبيلة على حد السواء طالما وجدت الممارسات التي تشعرهما بذلك.

وبمراجعة التاريخ في اليمن نستقرئ أن الاغتراب السياسي للقبيلة لم يكن في كل الأحوال ذو طبيعة سلمية (لامبالاة سياسية) بل كان غالباً يأخذ منحىً عنيفاً يحاول إسقاط الدولة ، في ظل امتلاك القبيلة للقوة المعنوية والمادية اللازمة لذلك.

ولأن الخروج على الدولة من قبل أي جماعة داخلها لا يكون إلا إذا تم اعتبار أن النظام السياسي الذي يحكم الدولة بات سيئاً ولابد من تغييره[1] فلنا تخيل ذلك إذا ما بُني مثل هذا الأمر على أساس النظرة العصبية القاصرة للقبيلة أو على أساس أطماع شخصية للنخب الفاعلة فيها.

من هنا فإن شن الحرب على الدولة لا يحتاج سوى دعوة عصبية (بالحق أو بالباطل) حتى تهب القبيلة للحرب ضد الدولة كنصرة لأبنائها أو نصرة لأي طامح في منصب زعامة الدولة والذي كان في الغالب – في اليمن – يطمح إليه المتطلعون من المشايخ أحياناً أو غالباً من العنصر الهاشمي كفصيل اجتماعي كرّس أحقيته في الحكم على مر القرون في الحكم من منظور ديني، حيث كان لوجود المذهب الزيدي وفلسفاته السياسية التي تشترط الإمامة في العنصر الهاشمي من أبناء الإمام علي بن أبي طالب "كرم الله وجهه" فيما سمي "الإمامة في البطنين" وهذا ما خلق صراع بقاء مزمن بين الدولة والقبيلة[2] والذي يتحول في نهاية المطاف إلى أزمة كأمر حتمي لا مفر منه[3].

لذا، فإن الدولة اليمنية كانت في وضع تأزم شبه مستمر الذي لم يسمح للدولة بأن تصل إلى المعايير التي تمكنها من تعميق الشعور لدى اليمنيين بالخضوع للدولة والقبول بها كمسير حاكم

---

(1) Citrin, J, et all, **op cit** ,p. **4**

(**2**) لأن الصراع يعبر عن تعارض الأهداف بين وحدتين أو أكثر نجد في الغالب أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه معروفه بعكس الأزمة ، أنظر: السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث "حلول علمية – أساليب وقائية"**، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997م، ص5.

(**3**) على اعتبار أن الأزمة تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل الصراع ، راجع:- عباس رشدي العماري ، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996م ، ص13.

للمجتمع، لقد نبه العلامة ابن خلدون إلى أن الأجيال إذا تعاقبت على وجود الدولة فإنها تكون أكثر قبولا بمن يمسكون بالسلطة السياسية بغض النظر عن عصبيتهم وانتماءاتهم القبلية[1] وهذا الأمر من الناحية السياسية كان ولازال وسيظل مفقود في اليمن أذا لم تكن هناك رغبة جادة من اليمنيين أنفسهم في تأسيس نظام مدني مؤسسي يمكنهم من الحياة بأمان واستقرار، فعمر الدولة الموحدة المستقرة لم يتجاوز (غالباً) عمر الحاكم الذي كان يمسك بحكمها، بمعني أنها (كدولة) لم تحقق مبدأ المؤسساتية الذي أشار إليه هانينجتون كأساس لنمو واستقرار واستمرار الدولة[2].

إن التأزم شبه المستمر في اليمن يعبر تماماً عن واقع الاغتراب السياسي في الحياة السياسية ؛ حيث أن الأزمة قد تأتي نتيجة خلل في العلاقات السياسية أو الاجتماعية داخل أو خارج الدولة وذلك عندما يخلقها طرف ما لتغيير الوضع الراهن لهذه العلاقة لصالحه، لشعوره بالغبن أو ، لاعتقاده بأن الظروف مناسبة لخلق أزمة ليدير أو يعيد التوازن بها لعلاقته بالطرف الآخر[3] ، وهذا ما كانت تدأب عليه و تفعله الدولة والقبيلة كسجال بينهما على مر التاريخ حتى اليوم.

وبهذا يتبين أن الأزمات والصراع السياسي في اليمن كانا – في المطلق– يعبران عن استياء القبيلة تجاه الدولة خاصةً إذا ما شعرت أنها أصبحت خارج اللعبة السياسية (مغتربة سياسياً)، ومن هنا تُظهر قائد ملهم تحاول من خلاله استعادة زمام السيطرة والمشاركة في الحكم، ففي التاريخ السياسي لليمن الكثير من نماذج الخروج على الحاكم لأتفه الأسباب إما بالإيعاز من القبيلة لأحد الطامحين من وجاهاتها بالخروج على الحاكم ومحاربته أو بخروج أحد الطامحين من العناصر الهاشمية المنضوية في أكناف القبيلة للمناداة بأحقيته في الحكم ، وهذا ما يخلق الأزمة بين القبيلة والدولة ، تنتهي غالبا بتفتت الدولة نتيجة ذلك .

(**1**) للمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مرجع سابق الذكر، ص119.

(**2**) ينظر صموئيل هانتنجتون أن مستوى المؤسساتية لأي نظام سياسي لا يتحقق إلا من خلال أربع مقاييس تضمنت :- التكيف- التصلب: الحكم على مؤسساتية النظام السياسي يتم من خلال قياس طول الفترة الزمنية له وعمر نشوءه (انتقال الحكم من جيل إلى آخر) وقدرته على تغيير وظائفه ، التعقيد – البساطة: ازدياد تعقيد النظام السياسي يرفع مستواه المؤسساتي والعكس صحيح، الحكم الذاتي- التبعية: استقلال التنظيمات والإجراءات السياسية وعدم تأثرها بالتجمعات الاجتماعية تؤدي إلى نظام أكثر مؤسساتية واستقراراً، اللُحمة(التماسك)-التفكك: ازدياد وحدة ولحمة (تماسك)التنظيم يرفع مستواه المؤسساتي ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى هذا المستوى، للمزيد من المعلومات حول ذلك انظر: صموئيل هانتنتون (هانتنجتون) ،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ،ترجمة سمية فلو عبود، ط1 ،بيروت: دار الساقي، 1993م،ص21-ص34.

(**3**) يهدف الطرف الذي يخلق الأزمة، بالأساس، إلى منع الطرف الآخر من الاستمرار في تحقيق نجاحات معينة يعتبرها في غير صالحه ،انظر: حسن البزّاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحوّل**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م ، ص25. وكذلك انظر: عباس رشدي العماري، مرجع سابق الذكر، ص22-24.

ولأن القبيلة تُعد جماعة متماسكة أقوى من الدولة، وظهور أي أزمة بينها وبين الدولة يزيد من قوة تماسكها وانصهار أفرادها في الهدف الجماعي[1] الذي يكون غالباً في مقاومة الدولة ومحاولة إسقاطها ، بعكس الدولة التي تتكون من مجموعة كبيرة من الفرقاء السياسيين والاجتماعيين .

وإذا لم يكن هناك بوتقة حكم ترضي الجميع يتمتع فيها كل الفرقاء بنصيب متساوي وعادل ومقنع من المصالح وعوائد وخيرات الدولة التي تكون في اليمن شبه معدومة كونها دولة غير ريعية، فإن ظهور من يحاول تسويق حكمه وفق سياسة شراء الوجاهات والمشايخ حيث يحاول الإغداق على الساسة بالمال وإباحة الغنائم للقبائل "بالفيد"[2] كوسيلة يتم بها كسب الولاءات القبلية لتعضيد الحكم، لكن هذه الولاءات تبقى مرتبطة بالمصالح التي ما إن تنقطع حتى سرعان ما تتحول هذه الولاءات إلى عداوات وتآمر على الدولة أو الحاكم القائم عليها، والذي بدوره يحاول تحقيق الأمن والاستقرار ومعاقبة الخارجين عن الدولة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تزعزع الدولة وانهيارها في ظل ظهور حاكم آخر له مطامع في الحكم ينتهج نفس المبدأ الذي انتهجه سلفه في إباحة الغنائم للقبائل طلباً لتوليته في الحكم، وهكذا تظل السلطة في اليمن متزعزعة وغير مستقرة طالما لم يكن هناك دولة قائمة تبسط سلطانها وتجعل اليمنيين يتمتعون بخيراتها ومنافعها إلا في حالات نادرة.

والقبيلة في اليمن سياسياً واجتماعياً حاضرة في عمق التاريخ[3] ، فهي أساس تكوين الدولة اليمنية قديماً وحديثاً[4]، و في الأساس إنما كانت تحكم اليمن قديما من قبل مجموعة من زعماء

(**1**) حول هذه الفكرة انظر:- جون دكت، **علم النفس الاجتماعي والتعصب**،ترجمة عبد المجيد صفوت، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000م ،ص54.

(**2**) الفيد مصدرها فائدة، ويقصد بها في اليمن وسيلة لكسب الولاءات تمثلت في إباحة الغنائم للقبائل التي تناصر من يدعي الأحقية في الحكم ، فعند غزو أي قبيلة أو دولة قائمة في اليمن والانتصار عليها يمكن وفقا لهذا المبدأ اخذ الاموال والعتاد والثمار للقبيلة المنهزمة أو الدولة اليمنية القائمة التي تم الانقضاض عليها وهزيمتها ولا تباح اعراض الناس وحياتهم وحرياتهم عند الانتصار ، إلا في حالة شاذة حدثت في تاريخ اليمن عندما اباح الامام الزيدي عبدالله بن حمزة حياة وحريات أعداءه من اتباع المذهب المطرّفي فاستبيحت حياتهم وأحرقت دورهم ومساجدهم وكتبهم واخذ من تبقى منهم أحياء عبيداً وسبايا .

(**3**) للمزيد من المراجعات حول ذلك انظر:

Paul Dresch, **Tribes Government and History in Yemen**, oxford clarendon, 1989, (1993). .-J.E. Peterson, Yemen :The search for a Modern State, Croom Helm, London, 1982. .- Robert d, Burrowes, **The Yemen Arab Republic**: **The Politics of development** ,1962-1986, Croom Helm ,London, Westview Press. USA, 1987.

(**4**) يتفق كثير من الباحثين على أن نواة ومحور تشكل الدولة اليمنية القديمة هي القبيلة كأساس اجتماعي تتميز به اليمن تاريخيا وحضارياً كون القبيلة تتمتع بحضور قوي له جذوره الاثنية للمزيد من المعلومات في ذلك انظر ما أوردة : قائد الشرجبي، **القرية والدولة في المجتمع اليمني**، ط1، بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م، ص131-ص132 .

القبائل والعشائر والذين كانوا يسمون آنذاك بالأقيال[1] يرأسهم ملك كانوا يطلقون عليه التُبّع (أي الشخص الذي يتم اتباعه) .

لذا نجد أن الملكة بلقيس التي حكمت اليمن في تاريخ ما قبل الميلاد كان لديها مجلس في بلاطها الملكي يعتقد الباحث أنه كان مكون من أقيال اليمن كافة ولم تكن تعزم على أمر أو تتخذ قرار إلا بعد اخذ المشورة منهم[2] وقد أشار القرآن الكريم لذلك في قول الله تبارك وتعالى:

{قَالَتْ يَأَيّهَا الْمَلؤُاْ إِنّيَ أُلْقِيَ إِلَيّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (*) إِنّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنّهُ بِسْمِ اللّهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ (*) أَلاّ تَعْلُواْ عَلَيّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ(*) قَالَتْ يَأَيّهَا الْمَلؤُاْ أَفْتُونِي فِيَ أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْراً حَتّىَ تَشْهَدُونِ *}.

صدق الله العظيم (سورة النمل –الآيات من 29-32).

وتأكيداً لما أسلفناه فقد شهدت اليمن قديماً دولة القبيلة الغالبة أو المتزعمة كما أن تاريخها الوسيط والحديث عرض ظاهرة الدويلات المتزامنة أو الأنظمة السياسية التحكيمية [3] و يأتي ذلك في أغلب الأحيان نتيجة النزاع على الحكم والسلطة لعدم اقتناع قبيلة ما بسيطرة رجال من قبيلة أخرى على مقاليد الحكم [4] فالنزاع على السلطة ميزة موجودة في المجتمعات البشرية وخاصة في ظل وجود قوى اجتماعية فاعلة تدعي أن لها الأحقية فيها ، وعندما يكون منطق القوة والغلبة هو من يسوي هذا النزاع تكون الأزمة نهاية حتمية له [5] مما يعني أن الدولة اليمنية مرت بالأزمات المتعاقبة

(**1**) القيل:مصطلح عُرف في تاريخ اليمن القديم وكان يطلق على الشخص الذي يقوم بتولي وإدارة شؤون إقليم أو مخلاف أو مقاطعة،وجمعه: أقيال وكانت الأقيال من اسر متنفذة ، وقد وجه النبي صلى الله عليه واله وسلم رسائله إلى الأقيال في اليمن مما يدل على الاستقلال في حكم مناطقهم آنذاك ، للمزيد من المعلومات انظر:- **الموسوعة اليمنية** ،الجزء الثالث، ط2 ، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية ، 2003م، ص2429.

والقيل هو شيخ المشايخ أو محافظ لمنطقة فقديماً كان على رأس كل قبيلة شيخ يسكن قلعة يطلق عليها "محفد" أو "قصر" يتمتع بالاستقلال التام وتجتمع عدد من المحافد في كيان اوسع يسمى مخلاف وعلى رأسه قيل . انظر : قائد الشرجبي، مرجع سابق الذكر، ص132.

وقد تتبع الباحث هذه المسألة في العصر الراهن فوجد أن القيل إنما يعادل هذه الأيام مصطلح شيخ المشايخ حيث أن كل قبيلة قد تفرعت إلى قرى ومناطق متعددة مما جعل السلطة المشيخية تترتب على النحو التالي: لكل قرية واحدة شيخ يسمى شيخ بطن (يسمى في مناطق شيخ فخذ وفي مناطق أخرى شيخ لُحمه) ولكل مجموعة مشايخ بطن شيخ يسمى شيخ الضمان (شيخ قرى متعددة ويسمى في مناطق بشيخ الشمل وفي مناطق أخرى بالمقدّم) ولكل مجموعة شيوخ ضمان شيخ يسمى شيخ مشايخ وهو شيخ القبيلة ما يساوي قديما القيل (استقى الباحث هذه المعلومات من الشيخ د/علي أبو حليقة (احد مشايخ اليمن) ومن الشيخ مجاهد الدباء (مدير عام مصلحة شؤون القبائل في اليمن).

(**2**)كون الأقيال هم شيوخ القبائل المسؤولين عن جميع أبناء قبائلهم في الحروب التي يخوضها الملك وكانوا يحضون بمكانة ومنزله وتقدير لدى الملك، انظر:خلدون هزاع عبده نعمان،**الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عهد الملك شمر يهرعش**، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة ، 2004،ص159.

(**3**) انظر : محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962–1990م**، القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1996م، ص219.

(**4**) أشار العلامة ابن خلدون إلى أن أي جماعة تعتمد على العصبية لا تقبل الرياسة إلا من داخل عصبيتها، للمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مرجع سابق الذكر، ص104.

(**5**) فالنزاع يعتبر مواجهة مقصودة بين طرفين أو عدة أطراف من اجل حفظ أو تأكيد أو استعادة حق عام بسبب تعارض في الحقوق القانونية ، بمحاولة كسر مقاومة الآخر بجميع السبل المتاحة له مما يؤدي إلى تعرض النظام (مؤسسة ، نظام سياسي ، دولة) للخلل أو الاضطراب و يمكن أن تتم تسويته بالتوصل إلى الحلول القانونية والسياسية ، أو باستخدام العنف ، انظر: شبيب دياب،مرجع سابق الذكر،ص21- 22.

لأن القبائل كانت تنظر لمسئولي ونخب الدولة على أساس انتمائهم القبلي لا على أساس مناصبهم السياسية ، مما كان يجعل أفرادها ونخبها تشعر باللامعيارية السياسية في أي اختلال لعمل الدولة .

وفي ظل اختلال موازين القوى المسيرة والمهيمنة على المجتمع اليمني والتي نجد فيها قوة القبيلة ظاهرة أمام قوة الدولة[1] لم يكن من السهل القضاء على القيم القبلية أو تغييرها لدى الفرد، لوجود سلطة القبيلة عليه من ناحية، وعاطفته نحوها من ناحية أخرى[2]،أضف إلى ذلك إدراكه لمقدار الاستفادة من الحماية غير المحدودة التي قد توفرها له [3].

ولأن الانتماء للقبيلة ذو عقد معنوي (عصبية) ملزم اجتماعيا للمنتمين إليها بعكس الدولة الذي يظهر فيها المجتمع التعاقدي المستند على روابط أكثر نضجاً مثل المواطنة وحق العيش المشرك[4] نجد من الطبيعي أنها(القبيلة) أكثر تغلغلاً في الحياة العامة للمواطن اليمني وأكثر قرباً منه وخاصة في ما يتعلق بولاءاته الاجتماعية والسياسية، وفي المقابل نجد أن توجهات الدولة لتمدين المجتمع عبر محاولة أعادة رسم العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية الحاكمة على أساس المواطنة كانت تفشل في كل الأحوال نتيجة المقاومة الشديدة من الفرد (القبيلي) بسبب الشعور المتجذر لديه بان ذلك قد يمس انتماءه لقبيلته .

لقد أدى الصراع بين القبيلة والدولة على مر العصور إلى غياب مفهوم الوطنية وعدم الاقتناع الواعي بأن اليمن مجال الحياة لكل أبنائه، وأكسب الفراغات السياسية والاجتماعية فيما بعد صبغة دينية[5]، تلك الصبغة التي مثلتها الإمامة (كحكم ملكي هاشمي)، والتي استحدثها اليمنيون وطلبوها كمحاولة لحل الخلافات على السلطة وبشكل ينهي أزمات الدولة اليمنية المتعاقبة

(**1**) يأتي اعتماد الفرد العربي على أسلوب التمويه في بناء آرائه على آراء الآخرين كنتيجة التنشئة الثقافية والاجتماعية التي تجعله يتقبل أن يكون سجين آراء من هم أعلى منه منزلة أو معرفة أو نفوذ مما يجعله مسيرا للقوى والمصالح المهيمنة في المجتمع ، انظر:هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** ، ط9، بيروت (السويد): دار نلسن، 1999م،ص93-96.

(**2**) راجع: حمزه علي لقمان، ، **تاريخ القبائل اليمنية**، ط1، صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر، 1985م، ص9 .

(**3**) لوحظ في الوقت الراهن أن مسئولي الدولة مهما ارتفع شأنهم وعلت مراتبهم لازالوا يعتمدون على قبائلهم في مسألة حمايتهم في قضايا تهم الخدمة في جهاز الدولة (إداريه أو مؤسسيه) بل وحتى في قضايا الاستيلاء على المال العام أو إهمال الواجبات الوظيفية الحكومية .

(**4**) كون القبيلة مؤسسة على روابط تقليدية موضوعية مثل روابط الدم (الأسرة، العرق) وروابط الجوار والصحبة الودية(قرى ، تجمعات حرفية..الخ) لا يختار المرء الانتماء إليها بإرادته(وان كان اختيار تركها في بعض الأحيان مسموحا به) كون العواطف التي تثيرها قوية جداً وتنصهر فيها العلاقات بفضل الاعتقاد بوجود أصل ولغة وتقاليد ودين مشترك ،وبشكل لا يقبل النقاش، بفضل التاريخ الطويل الذي يجعلها ظاهرة مسلم بها، بينما نجد أن مجتمع الدولة التعاقدي يتأسس على تجمع إرادي للأفراد للعمل بشكل مشترك من اجل بلوغ أهداف مرغوب بها وهو ما يميز وجود الدولة التي تمنح الجميع حق مواطنتها بدون تمييز في العرق أو الدين طالما اختار الناس العيش في إقليمها، حول هذه الفكرة راجع: فليب برو، مرجع سابق الذكر، ص111-112.

(**5**) محمد احمد نعمان، **الأطراف المعنية في اليمن**، عدن: منشورات مؤسسة الصبان ،1965، ص23.

نتيجة الاختلاف بين القبائل على من يحكم، فأدخلوا بذلك عنصر جديد أثار أزمات جديدة تحت مسميات دينية مذهبية. فقد تمكنت الطبقة الحاكمة التقليدية في اليمن من استعمال الدين والطائفية والايديولوجية الغيبية لصالحها، إن استعمال الدين والطائفة لم يكن مقتصراً على اليمن حيث نجده قد استعمل أيضاً في مختلف البلدان العربية [1].

وبشكله الجديد استمر الصراع على السلطة أكثر من ألف عام بين الأئمة أنفسهم المختلفون على الأحقية فيها أحيانا كثيرة ، وأحيانا أقل بين الأئمة مع مشايخ القبائل من جهة أخرى[2]،وإن كانت هناك فترات متقطعة سادت فيها مذاهب سياسية "ذات صبغة دينية "أخرى ؛ إلا أن أصحاب كل مذهب سياسي استخدموا أسلوباً خاصاً بهم في دعوة الناس واستقطاب الأنصار إلى مذهبهم السياسي، فنشأ لذلك صراع مستمر وقتال مرير بين كل تلك الفرق ، لم تكن حقيقته الخلاف المذهبي الديني، بل كان سببه الخلاف السياسي حول السلطة مما أدى إلى عودة العوامل الطبيعية والقبلية في التغلب على أوضاع اليمن السياسية [3].

إن الصراعات السياسية عادةً ما تلجأ إلى تغليف نفسها بأغلفة مختلفة تخفي حقيقة دوافعها الأصلية، والغلاف الديني هو أبرز تلك الأغلفة. ويمثل التاريخ اليمني الاسلامي نموذجاً مثالياً لما تقدم ، حيث تصور الصراعات السياسية التي لم تنقطع – وفقا لما كتبه مؤرخو الإمامة الزيدية – في مجرى جهاد الأئمة الأطهار لإعلاء شأن الدين وتطهير البلاد من الفساد ومن العقائد المنحرفة [4] وهذا ما يثير العجب والغرابة فهذا الجهاد الذي يتم تصويره على أنه لأعلاء ونشر الاسلام ليس إلا في بلاد شهد لها سيد الأنبياء والمرسلين بالإيمان والحكمة [5]. لذا فإن هذا الغلاف وإن تم تفعيله

(**1**)حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر "بحث استطلاعي اجتماعي"**، مرجع سابق الذكر، ص282.

(**2**) في العام 280 هجرية استدعت القبائل في شمال اليمن السيد يحي بن الحسين الرسي(سمي فيما بعد بالإمام الهادي) من موطن عيشة في المدينة المنورة لحل خلافات قبلية في اليمن وقد بقي في اليمن ليحكمها (كحل وسط) وقد قام بإدخال المذهب الزيدي بعد حروب مع القرامطة مؤسساً لدولة الأئمة الهاشمية كدولة حكم أمامي ثيوقراطي (ملكي ديني) حكمت اليمن بشكل متقطع نتيجة الحروب الدائمة بين الأئمة أنفسهم (من العنصر الهاشمي) أو مع مشايخ القبائل اللذين كانوا يخرجون على حكمهم ،واستمر الحكم ألإمامي حتى ثورة 1962م .

(**3**) فالشيعة الإسماعيلية اتخذوا أسلوب الدعوة السرية ثم استخدموا القوة للوصول إلى السلطة، أما الزيدية فقد استخدموا أسلوب الدعوة إلى الذات بظهور الإمام داعياً إلى نفسه بالإمامة وشاهراً سيفه ضد السلطة المخالفة له مذهبياً مدعياً أنه أحق بالسلطة من غيره من الناس ، بينما عمل أهل السنة على تأييد السلطة الموجودة من أموية وعباسية وغيرها، معتقدين بمذهبهم الديني والسياسي وأخذوا يستمدون سلطتهم الشرعية منها ، انظر:-محمد عبده محمد السروري، مرجع سابق الذكر ،ص23.

(**4**) أحمد قايد الصائدي، **حركة المعارضه اليمنية "في عهد الامام يحيى بن محمد حميد الدين1904-1948م**، ط2، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2004م، ص8.

(**5**) انظر الحديث (الايمان يمان والحكمة يمانية.....)، في: صحيح البخاري ومسلم.

كمبدأ لإخفاء الطموح السياسي لكل من يريد الوصول إلى الحكم يفضح نفسه عند أي منعطف عندما يتعلق الأمر بقيام الحاكم بترك المجال مفتوحاً أمام أيدي المناصرين والداعمين للحكام للعبث في أموال الدولة والرعية ، وما كان يحدث في ظل وجود القبائل قبل ظهور الهاشميين في اليمن ، استمر تحت مسمى ديني مذهبي لينتهج الإمام من العنصر الهاشمي نفس السياسة المتعلقة بمبدأ إباحة الغنائم "الفيد" بل وقيامهم بشرعنة النهب والسلب للقبائل التي تناصرهم .

لقد كان استخدام الدين في اليمن لأغراض متعددة ، على شاكلة ما يحدث في وطننا العربي فنجده مستخدماً كأداة للسيطرة على الشعوب وأيضاً كأداة تحريض ضد قوى المعارضة التي تجاهد للوصول إلى الحكم، كما تم استخدام الدين أيضاً من جموع الشعب المغلوبون على أمرهم كأداة مصالحة مع الواقع الأليم وهو الاستخدام الشائع لدى فئات كثيرة من الشعب التي كانت تشعر أنها مضطهدة ولا تمتلك مقومات القوة لتغيير واقعها [1] إلا أنه في اليمن يكاد يكون هذا الاستخدام محدوداً وبسيطاً نظراً لتمتع الفرد – في إطار قبيلته– بالقوة والفاعلية والتأثير لتغيير النظام والخروج على الحاكم والثورة عليه كنمط آخر لاستخدام الدين في ظل إقرار المذهب الزيدي لمبدأ وجوب الخروج على الحاكم الظالم[2].

ونتيجة لذلك وفي ظل الضغط على مجموع الشعب اليمني شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً بضرورة الامتثال للمذهب الزيدي كحاكم ومسير للعقيدة الدينية ، نشأت دول مستقلة أو مرتبطة شكلياً بالخلافة الإسلامية أهمها: الدولة الزيادية 821-1012م والدولة اليعفرية 840-1003م والدولة الفاطمية الأولى 881-915م والدولة النجاحية 1013-1150م والدولة الفاطمية الثانية 1066-1138م ودولة بني زريع 1078-1174م ودولة بني حاتم 1098-1174 ودولة بني مهدي 1158-1174م والدولة الرسولية 1229-1454م ودولة بني طاهر 1454-1526م ، كما شهدت اليمن الحكم الأيوبي 1174-1229م والحكم المملوكي 1516-1538م والحكم العثماني الأول 1538-1635م والحكم المصري 1818-1840م وأخيراً الحكم العثماني الثاني 1849-1918م [3] .

---

(1)حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر "بحث في تغير الأحوال والعلاقات"**، مرجع سابق الذكر. ص307-314.

(2) أقر المذهب الزيدي مبدأ وجوب الخروج على الحاكم الظالم دون أي ضوابط تحدد ذلك الخروج أو تحديد شروط للظلم الذي يمكن إلصاقه بالحاكم، مما جعل الخروج على الحاكم متروكاً على علاته وتبريراً لكل من يريد الخروج على الحاكم تحت هذا المبدأ.

(3) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، ص20- ص22.

هذا ناهيك عن أكثر من خمسين دولة زيدية وجدت منذ القرن الثاني الهجري ، لقد مثل إقرار الإمامة في اليمن هروباً من الصراع السياسي على الحكم بالطابع القبلي في إطار اليمنيين أنفسهم ، إلى صراع اكتسب الصبغة الدينية في إطار العنصر الهاشمي، لذا يمكن اعتبار أهم دور اضطلعت به الإمامة في تاريخ اليمن الاسلامي هو أنها أسهمت في إطالة أمد الصراعات القبلية، وحالت دون حدوث تفوق من جانب قبيلة على القبائل الأخرى بالصورة التي كانت تحدث في تاريخ اليمن قبل الاسلام، وقد كان حدوث مثل هذا التفوق يجبر القبائل على الانضواء تحت لواء القبيلة المتفوقة، مفسحة المجال لبروز دولة قوية، تقودها أقوى القبائل وتبسط نفوذها على كامل الأرض اليمنية [1] ولكن التاريخ السياسي بعد إدخال المتغير الديني المذهبي لم يكن ليظهر أي دولة زيدية قوية استطاعت أن توحد اليمن في كل أجيالها التي استمرت اكثر من الف عام إلا في مرحلة واحدة فقط تمثل استثناءً وهي فترة حكم الإمام القاسم حيث استطاع توحيد اليمن السياسي تحت حكم المذهب الزيدي خلال فترة حكمه فقط . بينما استطاعت الدولة الاسماعيلية خلال عشرات السنين توحيد اليمن الطبيعية وامتد حكمها الى الهند وسلطنة عمان وذلك خلال حكم الملكة أروى بنت أحمد الصليحي.

لقد مثل عدم انتماء العنصر الهاشمي -ممثلاً بالأئمة- إلى أي قبيلة عنصراً مرناً جعلهم يتمتعون بحظوة لدى كل أطياف المجتمع اليمني ما جعلهم وهم يقفون خارج البناء القبلي أن يناوروا بحرية أكثر وأن يخلقوا تحالفات قبلية متغيرة بتغير الظروف والتوازنات التي تمنع تفوق أية قبيلة تفوقاً حاسماً، دون أن تقيد مناوراتهم أو تحد من حركتهم أية انتماءات قبلية [2]، لكن ذلك في الوقت ذاته أفرزهم كفئة تتصارع على الحكم بشكل أكثر ضراوة ، فمن خلال استقراء التاريخ يتضح أن الصراع على السلطة في اليمن كان يتركز في المحور الهاشمي أي أن من كان يشعل الحروب ويخرجون على الحكم هم آل البيت ضد آل البيت [3] كونهم بعد أن استكثروا باتوا يتنازعون الحكم في إطار الأسر الهاشمية من منظور الأحقية الدينية في الحكم والإمامة . هذا الأمر ألقى بظلاله على مسألة

(1) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، ص28.

(2) المرجع السابق ، ص29.

(3) قاسم غالب أحمد، حسين أحمد السياغي ، وآخرون، **ابن الأمير وعصره**، مرجع سابق الذكر، ص101.

الحراك السياسي في إطار فئة اجتماعية معينة ما يعني أن هناك استبداد بالحكم ضمن إطار فوقي محدد بعينه خارج نطاق المجتمع الكلي ممثلاً بالمجتمع اليمني بكافة أطيافه وفئاته ومكوناته.

تلك النزعة الاستبدادية الثيوقراطية المذهبية لم تكن عامل تقوية للدولة بل إن التحولات المميزة لها تزيد من تفاقم العناصر النوعية للأزمة السياسية التي اتسمت بها الحياة السياسية في اليمن لأن هذه النزعة تقوي الدولة وتضعفها في وقت واحد[1]، كون الاستبداد بالسلطة يُشعر –على الدوام– باقي فئات ومكونات المجتمع بالاغتراب السياسي وأن السلطة السياسية تم الاستيلاء عليها من قبل القائمين على الحكم ويجب الثورة والخروج عليهم.

ومن الطبيعي أن الاستيلاء على السلطة يشترط دوماً حدوث أزمة دولة، لكننا لا نستطيع قصر هذه الأزمة على أزمة انهيار للدولة فقط[2]، بل يتعدى ذلك إلى بقاء الدولة في حالة ضعف شديد مستمر فانهيار الدولة قد يكون خياراً جيداً إذا ما بنيت على أنقاضها دولة قوية ولكن بقاء الدولة في حالة ضعف مستمر دون تغييرها أو إعادة إحياءها في شكل جديد للدولة يعمل على افتقاد المواطنين للشعور بالدولة ووجودها واستمرار معاناتهم بسبب ذلك، وهذا يعد لامعيارية سياسية كأحد تجليات الاغتراب السياسي.

لقد اتخذت الحروب القبلية طابعاً دينياً (مذهبياً) يغذيه الطامحون بالإمامة باستمرار ويستغله المتنافسون على الإمامة من العنصر الهاشمي[3]. لقد أدى ذلك إلى غياب العدل والفكر الموحد والذي كان من نتائجه انهيار الدولة بشكل مستمر في اليمن وبوضع أعاد السيطرة للعوامل الطبيعية والقبلية[4] التي بدورها كانت تفضي إلى ظهور دولة على أنقاض دولة أخرى بشكل شبه مستمر.

لقد استخدمت الإمامة لأكثر من الف عام مبدأ يشبه إلى حد بعيد إقطاعيات تخصها وتخص الطامعين في الملك من الأسر الهاشمية وذلك لتوليتها واقتطاع أجزاء واسعة ومتنوعه في اليمن

(**1**)حول هذه الفكرة راجع: نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ترجمة: ميشيل كيلو، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007،ص244.

(**2**)نيكولاس بولانتزاس، نفس المرجع السابق، ص258.

(**3**) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، ص83.

(**4**)محمد عبده محمد السروري، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن" في عهد الدويلات المستقلة 1037–1228م**، ط1، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، 2004،ص22.

لهم كغنائم يستفيدون ويعيشون منها[1] في محاولة لاحتوائهم والسيطرة عليهم حتى لا يخرجون عليهم ولا يطالبونهم بالحكم.

بل وصل الصراع على السلطة بين الهاشميين أنفسهم حتى قاتل الأبن أبيه والأب ابنه وطلب كلاً منهما رأس صاحبه [2] ابتغاءً للملك أو بغرض الوصول إلى الحكم.

ويدلل على أن اليمن كانت مقصدا لمن أراد الحكم بناءً على أصله الهاشمي نجد أن أحد الطامعين في الحكم (محمد بن علي الرشيد) حاول الاستيلاء على الحكم بعد أن درس المجتمع اليمني وعرف الظروف المحيطة به فوجد في هذا النسب خير سند له وأيسر طريق للحياة في مجتمع تتحكم فيه العصبية والقبيلة والتشيع(حب آل البيت) [3] .

كما أن هناك أسباب أخرى لا يمكن إغفالها لاستمرار الحكم الإمامي في اليمن ومن أهمها علاقة المصالح التي كانت تحكم القبيلة ويمثلها المشايخ مع الدولة ويمثلها الإمام؛ تلك العلاقة التي خلفت العلاقة المتوترة بينهما على مر العصور[4] وإن كانت تلك المصالح تسمح باستقرار النظام السياسي إلا أنها، في نفس الوقت، لا تسمح باستمرار الدولة كونها مبنية على أساس شخصي أكثر منه مؤسسي تنظيمي، لقد خلق ذلك مشاكل كامنة داخل الدولة؛ ولأن الأزمة في المعتاد إحدى الظواهر المتفجرة عن المشكلة [5] نجد أن المشاكل في اليمن لم تكن تلبث أن تهدأ قليلا إلا وتنفجر أحيانا كثيرة. لقد كانت سياسة الأئمة في استمرار حكمهم تستند إلى أسلوب (فرق تسد)، حيث كانوا يثيرون القتال بين القبائل بشكل دائم وينشرون العداوة بينها ليسهل حكمها ولكي يبعدوا مطامع المشايخ في الحكم أو الخروج على الحاكم[6].لقد استغل الائمة القيم القبلية التي تفتخر بها كل قبيلة المتمثلة في حماية اللاجئين إليها والدفاع عنهم وتسخير ذلك في حمايتهم بل وتم استغلالها في الصراع من أجل الوصول إلى السلطة. ونتيجة لهذه الظروف فقد ظهر في بعض الفترات التاريخية

(**1**) قاسم غالب أحمد، حسين أحمد السياغي ، وآخرون، **أبن الأمير وعصره**، مرجع سابق الذكر، ص100.

(**2**)قاسم غالب أحمد، حسين أحمد السياغي ، وآخرون، **أبن الأمير وعصره**، مرجع سابق الذكر، ص261،308.

(**3**)قاسم غالب أحمد، مرجع سابق الذكر، ص23.

(**4**) احمد قايد الصائدي ،مرجع سابق الذكر، ص140-ص142.

(**5**) انظر: محسن أحمد الخضيري ، **إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية** ، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993م، ص54، ص 62.

(**6**) قاسم غالب أحمد، حسين أحمد السياغي ، وآخرون، **أبن الأمير وعصره**، مرجع سابق الذكر، ص266.

أكثر من إمام في آن واحد في [1].بل أفرد لنا التاريخ وجود عشرات من الأئمة الذين قاموا في وقت واحد، ووصل الأمر إلى أن اتخذت كل قبيلة إماما لها[2].وبهذا ندرك أن اليمن لم تكن تتوحد إلا في الحالات التي تحس فيها القبائل بأنها مشاركة في الحياه السياسية وأن النظام هو ما يجمعها وليس القسر والقهر والقوة والغلبة.

ولفترة طويلة من تاريخ اليمن (تزيد على ألف عام) شكل الأئمة الصفوة الارستقراطية السياسية والدينية. فقد رأينا كيف أن " الإمام" – طبقا للمذهب الزيدي في اليمن – كان يجب أن يختار أو ينتخب من أوساط هذه الشريحة، ويتم رفض ترشيح أو انتخاب أي شخص غير هاشمي، حتى لو توفرت فيه كافة شروط الإمامة الأخرى. كما كانت المناصب القيادية في الدولة غالباً حكرا على أفراد العائلة المالكة خاصةً وفئة الهاشميين عموما [3].

ونخلص إلى إن علاقة القبيلة بالدولة في تاريخ اليمن مثل أحد ثلاثة أشكال أو أنماط رئيسية: الأول: يمثل صراع وذلك عند محاولة السلطات الحاكمة استبعاد دور القبائل عن القرار السياسي والحد من نفوذ المشايخ أو تهميشهم، والثاني: يمثل تحالفاً وذلك عندما تتلاقى أهداف ومصالح السلطة السياسية والمشايخ، والثالث: يتمثل في علاقة التعايش بين القبيلة والدولة ويحدث ذلك عندما تدرك (السلطة الحاكمة) أنه لا سبيل لبقائها إلا بمنح بعض الزعامات القبلية امتيازات متعددة بهدف درء خطرها واحتوائها[4].لقد أدى ذلك الصراع بين القبيلة والدولة إلى ظهور قبائل بعينها تناصر الدولة والقائمين عليها مما يدفع الدولة في الغالب إلى قيامها بمحاباة ومنح مشائخ ووجاهات تلك القبائل حصراً امتيازات واستثناءات متعددة، بالإضافة إلى بعض المتنفذين في الدولة نفسها والذين يكونون غالباً من نفس تلك القبائل مما يجعلها تتمتع بنفوذ وهيمنة في المجتمع اليمني. ومثل تلك الممارسات تدفع باقي أفراد وطوائف ومكونات الشعب لممارسة العنف ضد الدولة والقائمين عليها لأنها ترى ذلك تهميشاً لها [5] وسلباً لحقوقها وتكريس لهيمنة القبائل الأخرى عليها.

(**1**) قائد نعمان الشرجبي، **الشرائح الإجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، ط1، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986،ص73

(**2**) قاسم غالب أحمد وآخرون: **ابن الامير وعصره**، المركز الاسلامي الثقافي باليمن، دون ذكر بلد أو سنة النشر، ص139.

(**3**) قائد نعمان الشرجبي، مرجع سابق الذكر، ص144، هامش ص77.

(**4**) محمد محسن الظاهري، مرجع سابق الذكر، ص202-204 .

(**5**) محمد حليم ليمام، مرجع سابق الذكر، ص119 .

المبحث الثاني

الاغتراب السياسي في اليمن قبل ثورة 1962م في "الشطر الشمالي"

Political Alienation before revolution 1962 in the North of Yemen

بعد خروج الوجود العثماني في اليمن وما صاحبه من اغتراب سياسي الذي استند على أساس الهيمنة وسياسات الإقصاء والتهميش للقبائل اليمنية ممثلة بمشيختها ووجاهاتها، فقد كان الأتراك يتعمدون إذلال العرب بحجة أنهم لا يؤمن مكرهم[1]. وبعد أن قامت حركة معارضة شديدة ضد الوجود العثماني من قبل القبائل اليمنية وَحّدَها الشعور المشترك بضرورة إخراج العثمانيين من المناطق اليمنية بعد ثبوت فشل نمط الحكم الذي كانوا ينتهجونه.

وإبان تلك الفترة ظهر الإمام محمد حميد الدين الذي حاول إخراج الوجود العثماني من اليمن لكنه توفي قبل تحقيق مراده ليأتي من بعده ابنه يحي كشخصية وطنية وحدت القبائل لقتال العثمانيين تحت شعار محاربة الظلم والاستبداد العثماني واستعادة اليمن من أيدي الحكام العثمانيين، ثم ما لبث أن استطاع إخراج العثمانيين وإنشاء المملكة المتوكلية اليمنية في العام 1918م[2] الذي قضى بخروج العثمانيين من اليمن وتسليم الحكم للإمام يحي حميد الدين ليكون أول الأئمة حكماً لليمن بعد خروج العثمانيين، هذا بالنسبة للشطر الشمالي لليمن. أما بالنسبة لجنوب اليمن فقد كان في ذات الوقت يرزح تحت الاستعمار البريطاني الذي سيتم الحديث عنه في حينه.

وبعد أن أصبح الإمام يحي حميد الدين الوريث الشرعي للوجود التركي حاول إعادة توحيد اليمن فنجح شكلياً في توحيد مناطق الوسط الجبلية، بينما بقيت مناطق الشمال والجنوب خارج

(1) مذكرات مستر همفر، مرجع سابق الذكر، ص49.

(2) بدأت أسرة آل حميد الدين المتوكلية منذ قبل ذلك التاريخ في مقاومة الحكم العثماني وقد ورث يحي حميد الدين والده في الحرب ضد العثمانيين في العام 1904م وبعد حروب طويلة بين الطرفين استطاعت أسرة آل حميد الدين في الوصول للحكم فعليا بعد خروج العثمانيين منه .

إطار سيطرته، بل أصبحت فيما بعد عسير ونجران وجيزان في الشمال تحت النفوذ السعودي، وسقط كامل جنوب اليمن تحت نفوذ الاحتلال البريطاني[1].

وبعد أن قام الكثير من مشايخ القبائل، في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد بتمردات إقطاعية– قبلية ضد " الدولة المركزية" التي اخذ يحيى حميد الدين في تأسيسها، وأخذ يحل فيها سلطته الفردية الملوكية المطلقة محل السلطات المتفرقة لشيوخ القبائل ورؤساء العشائر، ويفرض فيه على هؤلاء دفع الضرائب والزكاة لدولته المركزية الجديدة، وهو ما لم يكونوا يفعلونه إبان الاحتلال التركي ، فاستمر الصراع بين الدولة المركزية التي كانت تقع في الهضبة الوسطى من اليمن وفي السهل الشرقي والسهل الغربي منها، وبين مشايخ القبائل حوالي خمسة عشر عاماً [2]. وقد حاول الكثير من المشايخ رفض السلطة الجديدة فذهب وفد من مشايخ تعز (الشافعية المذهب) إلى سلطان لحج يعرضون عليه الانضمام إلى المحميات، بدلا من الارتباط بالدولة الزيدية المركزية التي بدأ الإمام في إقامتها في صنعاء[3]، وهذا يمثل شكل من أشكال الاغتراب السياسي المبكر نتيجة ظهور دولة الإمام يحيى على أساس مذهبي خلفاً للحكم العثماني السني الذي كان يمثل حكماً وسطياً غير منحاز لأي مذهب أو طائفة أو منطقة معينة.

كما كان نهج الإمام في اعتبار كل منطقة يضمها لسلطته ملكاً خاصاً له، وبالتالي فلا حق لأمرائها أو مشايخها فيها إلا إذا أرادوا أن يكونوا موظفين عند الإمام يقدمون رهائن (من أولادهم الذكور) دليلاً على ولائهم له وضماناً لخضوعهم لحكمه) لقد أدت بعض الممارسات التي انتهجها الامام إلى تقطيع أوصال اليمن حيث لم يستطع أن يفرض نفوذه على الأمراء والمشايخ فيما كان يسمى بجنوب اليمن حيث كان يرفض هؤلاء المس باستقلالهم الخاص وحياتهم المحدودة المطالب والغايات والتي كانت بريطانيا توفرها لهم [4]. وبالتالي فإن للسياسة الإقصائية التي انتهجها الإمام دور في اختيارهم أقل الضررين وفضّلوا على ضوئها البقاء تحت سيادة المستعمر البريطاني الذي كان يترك فتات من حرياتهم بينما كان الإمام يسلبها منهم كاملة. لقد لاقت سلطات الإمام

(**1**) انظر: **تاريخ اليمن المعاصر**، تأليف مجموعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة محمد علي البحر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990، ص7–19.

(**2**)محمد علي اشهاري، **مساجلات حول حركة الاحرار اليمنيين**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1980م، ص13.

(**3**)محمد علي اشهاري، مساجلات حول حركة الاحرار اليمنيين، مرجع سابق الذكر، ص23.

(**4**) عبدالعزيز المقالح، مرجع سابق الذكر، ص76.

نتيجة تلك الممارسات معارضة كبيرة لدى القبائل في الجهة الغربية "قبائل تهامة"، حيث قامت قبيلة الزرانيق وهي إحدى كبريات قبائل تهامة المعروفة بصلابتها وقوة شكيمتها، بالتمرد على الإمام وحكمه [1]، ومن هذا المنظور نجد أن على الرغم من محاولة الإمام تأسيس دولة مركزية كمنظور وطني يحسب له إلا أنه من ناحية أخرى وبطريقة غير مباشرة قام بإحداث الشروخ والفجوات داخل دولته نتيجة نمط حكمه الذي هدد بتقطيع أوصال اليمن بل أنه حقيقةً أعطى المبرر القوي للقبائل في جنوب اليمن بالانضمام الطوعي للمستعمر البريطاني وللقبائل في شمال اليمن للانضواء تحت الحم السعودي.

لم يكن للإمام يحيى حكومة بالمعنى الحرفي للكلمة، بل كان له بلاطاً وهذا ما كان يلائم حالته ومركزه تمام الملاءمة فهو ملك أوتوقراطي لا يناسبه إلا مثل هذا الحكم، وكثيراً ما كان يعين وزراء إلا أن هذه كانت عبارة عن ألقاب شرف يخلعها عليهم، فالحكومة هي الإمام والإمام هو الحكومة، وهو الذي يصدر قراراته في كل أمر من أمور الدولة جل أو هان أولاً بأول، وكانت أهم الوزارات آنذاك بيد أحد أولاده وهو وزير المالية، كما كان الآخر وزير المواصلات[2]. لقد كان حكم الإمام يحي ذو طابع بسيط غير مؤسسي حاول فيه الإمام تسخير قدرات الدولة وتحجيمها في شخصه ليتمتع بالحظوة الروحية لدى المجتمع اليمني وإن كان الإمام كما ذكر متواضعاً بسيطاً قريباً من الشعب إلا أن ممارساته في شئون السياسة كانت إقصائية إلى حد كبير.

وقد استمر الإمام يحي في استخدام الممارسات المنهجة ذات الطابع الإقصائي التي طالت كافة فئات ومكونات المجتمع التي شملت أيضاً شيوخ الأرض[*] الذي قام الإمام بالتدخل في شئون مناطقهم في محاولة لفرض سلطة الدولة المركزية مما أدى إلى تضرر مصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر تمثل في سياسة الإمام وموظفيه التي اتسمت بالتوسع في امتلاك الأراضي على حساب الملاك الأصليين وفي سبيل ذلك انتهج الإمام أسلوب القمع معهم وألحق بهم أضراراً مادية بالإضافة إلى ما ترتب على ذلك من إذلال معنوي وحط من مكانتهم الاجتماعية في مناطقهم[3].

(**1**)محمد يحي الحداد، التاريخ العام لليمن" اليمن المعاصر" ج5، ط1، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1986، ص87.

(**2**) سلفاتور أبونتي، **مملكة الإمام يحيى، رحلة في بلاد العربية السعيدة**، ترجمة طه فوزي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2010، ص120-121.

* يقصد بشيوخ الأرض كبار ملاك الأراضي والذين اكتسبوا وجاهاتهم الاجتماعية استناداً إلى حجم حيازتهم للأرض.

(**3**) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، ص139.

لقد أفرزت سياسة الإمام البدائية معارضة واسعة النطاق من قبل كافة فئات ومكونات المجتمع حتى أن فئة الهاشميين كانت تمثل إحدى أهم قوى المعارضة ضد حكم الإمام يحيى، حيث تتكون من عناصر تحتل مراكز في قمة السلطة وتحظى بامتيازات واسعة، وقد انقسمت تلك العناصر إلى مجموعتين الأولى: تمثلت في الأشخاص المنتمين إلى الأسر المنافسة لأسرة حميد الدين الذين استفزتهم ممارسات الإمام ضد مصالحهم عندما أضعف مراكزهم بتسليمه زمام السلطة في البلاد لأبنائه بدلاً عنهم، وعندما أخذ يمهد سواءً بتسليمه السلطة لأبنائه أو بالتهيئة لتولي ابنه أحمد الإمامة من بعده لبقاء الإمامة في أسرته بعد مماته، أما المجموعة الثانية: فتمثلت في أبناء الإمام يحيى أنفسهم الذين أخافتهم مطامع أخيهم أحمد، وساءهم أن يستأثر بولاية العهد من دونهم. هذه الأسباب الخاصة دفعت بكبار الهاشميين سواءً من الأسر الطامعة في الإمامة أو من أبناء الإمام يحيى، إلى ركوب موجة المعارضة، والالتقاء سراً بالأحرار الدستوريين في محاولة للوصول إلى الحكم عن طريق المعارضة وهو ما لم يتمكنوا من الوصول إليه عن طريق السلطة. كما كان هناك عناصر هاشمية لا تتمتع بأي حظوة مثلها مثل العناصر الشعبية العادية، أو لها امتيازات محدودة. وقد مثَّل هؤلاء جزءاً من فئة المستنيرين بأفقهم وطموحاتهم الإصلاحية المحدودة[1].

إن إقصاء الإمام لكافة التيارات وطموحات قادة القبائل اليمنية والأسر الهاشمية الأخرى عن الحكم والسياسة تسبب في وجود اغتراب سياسي شبه شامل، كنتيجة لاستبداده بالسلطة وعزله للمجتمع اليمني عن العالم، ما أوجد معارضة شديدة لحكم هذه الأسرة من كافة مكونات وفئات وطوائف المجتمع اليمني[2]. وقد اتسمت فترة حكمه بالطبيعة الاستبدادية[3] تمثلت في تركيز كل السلطة في يده. فكانت سياسة الإمام يحيى الداخلية ترتكز على أنظمة بالية متخلفة كوسائل كان يعتبرها بمثابة الضمان لتثبيت قواعد حكمه، فلم يكن هناك مؤسسات دستورية ولا حكومة ذات وزارات تعمل بصلاحية، بل أنه جمع السلطات كلها كانت في يده صغيرها وكبيرها، وقد انتهج أمراء المناطق اليمنية "اللذين قام بتعيينهم على اساس عنصري" نفس النهج في داخل مناطقهم،

(**1**) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، 96.

(**2**) فعلى الرغم من قيام الإمام يحيى بتزعم طلائع اليمنيين الساعين لإخراج الوجود العثماني من اليمن ،ونجاحه في ذلك، إلا انه من الملاحظ أن المعارضة ضد حكمه ظهرت وتمثلت في مناطق ومدن يمنية عديدة ومثلها مشايخ محافظة إب ومشايخ حاشد والجوف ، انظر: عبدالعزيز المقالح، **من الأنين إلى الثورة**، ط1، بيروت: دار العودة، 1988م، ص78-81.

(**3**) انظر: لجنة من تنظيم الضباط، أسرار ووثائق ص29.

وهذا على الرغم من محدودية صلاحياتهم التي تقصر على البت في الأمور التقليدية ، وكانوا لا يبتون في أي أعمال هامة قبل الرجوع إلى الامام [1].هذه الاعمال الهامة التي كان يتم استشارة الامام فيها يدخل من ضمنها تجنيد أو تسريح جندي وتحديد مقادير الزكاة بل أمور أقل من ذلك .

كما طال استبداد الإمام يحيى كبار التجار، فلم يكن الامام ليرغب في السماح بأن تبقى التجارة الخارجية مع الأجانب أو بأيدي كبار التجار من المذهب الشافعي. ونتيجة لذلك فإن الإمام قام باتخاذ إجراءات مباشرة للحد من تأثيرهم الاقتصادي تمثلت في تحويل معظم التجارة الخارجية إلى أيدي عملاء يتم تعيينهم من قبل الامام[2]. مما أدى إلى تقليص نفوذ التجار وخاصةً من المذهب الشافعي ما أكسب الاغتراب السياسي الذي كانوا يشعرون به على أساسه السياسي صبغة مذهبية.هذا الأمر أضاف بُعداً جديداً لشكل الاغتراب السياسي في اليمن، ووسّع من نطاقه حتى شمل بعض فئات الشعب ممنْ لم يكونوا يطمحون في السلطة.

ولم تكن علاقة الهاشميين مع فئة القضاة "المحتكرة من بعض الأسر ذات الأصول اليمنية" بأفضل من علاقة الهاشميين بالشعب . فقد نشأ تناقض في المصالح بين الفئتين. وبغض النظر عن التنافس على الوظائف المختلفة وخاصة في مجال القضاء، كانت فئة القضاة تشعر بأن حصر منصب الإمامة في آل البيت يشكل غبناً في حقها فهي صاحبة الأرض والوطن وهي الأحق بالزعامة [3].

وفيما يتعلق بالإقصاء والصراع الذي نشأ بين الإمام ودولته المركزية مع مشايخ القبائل[*]، فقد كانت بسبب تصادم السياسة الإمامية الهادفة إلى فرض سيطرة مركزية مطلقة بغض النظر عن التركيب القبلي الذي ينزع إلى استقلالية القبيلة ورفض كل تسلط أو نفوذ يأتي من خارجها، مما أدى إلى تضرر بعض شيوخ القبائل بصورة شخصية، نتيجة محاولة الإمام إضعاف نفوذهم وتشجيع وجوه منافسه لهم ضمن القبيلة لتحل محلهم. كما انتهج الإمام سياسة الإذلال التي تمثلت في انتزاع أبناء المشايخ والاحتفاظ بهم لديه كرهائن ليكون آباءهم تحت رحمته إذا ما ساورتهم أنفسهم بالتمرد

(**1**)محمد يحيى الحداد، مرجع سابق الذكر، ص108.

2) Wennet, Menfred W: **Modern Yemen 1918– 1966** . New York 1967. P86 .

(**3**) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، 101.

* يقصد بمشايخ القبائل هم الحكام الفعليين في القبيلة والذي يتم تعيينهم إما بالتوريث أو بالانتخاب داخل القبيلة بغض النظر عن حجم ملكيتهم في الأراضي أو غيرها.

عليه، مما دفع بالكثيرين منهم إلى رفض تسليم أبنائهم وإعلان تمردهم ضد الإمام الذي لم يستطع كسب ولاءهم نتيجة لسياسته المالية التي اتسمت بالبخل ، ورأى فيها بعض المشايخ اغتصاباً لحقوقهم المالية المعتادة[1] التي كانوا يتحصلون عليها كابراً عن كابر من كل من يحكم الدولة المركزية والتي كانوا يعتبرونها نصيباً معلوماً كونهم مشاركين في حكم الدولة في مناطقهم. لقد كانت تلك الممارسات كفيلة بإشعار مشايخ القبائل بأنهم تابعين ومسيرين لدولة لا تمثلهم كونهم باتوا يشعرون بالاغتراب السياسي وضرورة إسقاط النظام الحاكم.

لقد حاول الإمام يحي تقوية السلطة المركزية لدولته عبر عدة طرق تمثلت في إذكاء العداوات الدفينة بين القبائل للتصادم والصراع فيما بينها كما قام بتأجيج الخلافات والتنافس بين أبناء القبيلة الواحدة، تلك الإجراءات وإن كانت ناجحة بشكل وقتي إلا أنها لم تفرغ النزعة القبلية المعادية للدولة المركزية، بل جعلت بعض القبائل تظهر انفصالها عن سلطة الإمام، كما كان بمقدور قادة القبائل في أي لحظة استنهاض قبائلهم للنضال ضد السلطة المركزية للإمام[2].

هذا الأمر لم يجعل الإمام ينعم بالاستقرار الذي يسمح له بتقوية السلطة المركزية لدولته الناشئة، ما أوجد أزمة ثقة بينه وبين جموع الشعب بكافة مكوناته، ونظراً لذلك قام الامام يحي بن حميد الدين بتسليم مقاليد الأمور في البلاد لأولاده الذي اعتبره كبار الهاشميين إجراء يقطع الطريق أمام الطامعين منهم في السلطة، كما أسند ولاية العهد إلى أبنه أحمد [3]. وبهذا الإجراء أيضاً قام بشق الصف داخل أسرة آل حميد الدين أنفسهم، حيث رأى أبناء الإمام يحي المتبقين أن والدهم قد أجحف في حقهم في الحكم مما أدى إلى دخول التوتر والصراع على الحكم حتى داخل آل حميد الدين، وبهذه الإجراءات فقد وسع الإمام من نطاق الاغتراب السياسي وعمق جذوره لدى كافة فئات ومكونات المجتمع اليمني.

لقد أدخل الإمام يحي تغييراً جوهرياً على المبدأ الذي يستند إليه المذهب الزيدي الذي ينص صراحة على ضرورة انتخاب الإمام (من بين الأسر الهاشمية فقط). هذا التغيير استمر على نفس

(1) أحمد قايد الصائدي، مرجع سابق الذكر، ص144-ص145.

(2) تاريخ اليمن المعاصر، مرجع سابق الذكر، ص27.

(3) أنظر سعيد القليسي ، مرجع سابق الذكر، ص22-23 .

المنوال في عهد حكم الإمام أحمد بعد توليه الامامة (1948م) بعد موت أبيه[1]. هذه الممارسات أفضت إلى تعميق الشعور بالاغتراب السياسي المصاحب لسلطة وحكم آل حميد الدين بشكل واسع النطاق حتى في إطار الأسرة الواحدة.

لقد انتهج الإمام أحمد نفس نهج أبيه في الحكم ولم يخرج عنه في أي شأن إلا أنه أهمل الدور والبعد الوطني الذي كان مشهوداً لوالده كمناضل وطني لم يفرط بالسيادة الوطنية وحاول جاهداً لم شمل اليمن عبر محاولة توحيد كافة فصائل وقبائل وأقاليم اليمن في دولة مركزية واحدة، وإن استخدم في ذلك القوة التي أفضت إلى شعور نُخَب المجتمع بالاغتراب السياسي، هذا الأمر لم يكن حاضراً في حكم الإمام أحمد الذي استلم مقاليد الحكم لدولة جاهزة، فيها معارضه عارمة من إخوته والعنصر الهاشمي بالإضافة إلى بعض قادة القبائل مما جعله يشعر ذاتياً بالاغتراب السياسي تجاه تلك النخب والمكونات ما أكسب حكمه بُعداً استبدادياً آخر تمثل في موجة العنف المكسوة بالدم التي استهدفت كل من حاول معارضته سواءً من جموع الشعب أو من الأسر الهاشمية الأخرى.

فكلما كان هناك اغتراب سياسي من جموع الشعب تجاه الحاكم كلما اتجهت إلى محاولة الانفصال عن حكمه أو تكوين جماعات مناهضة له وكلما اغترب الحاكم سياسياً كلما اتجه نحو القمع والعنف المفرط والنظر إلى جموع الشعب بأنهم أعداءه، فاغتراب الشعب يؤدي إلى محاولة خروج عن الحكم بأي طريقة من الطرق (انفصال، تكوين تحالفات، إعلان تمرد ، صراع، أزمات متوالية ،ومحاولات اغتيال ، ثورات...الخ)، أما اغتراب الحاكم فإنه يجعله يرى الشعب على أنه عدو مما يؤدي إلى النزوع نحو الاستبداد والقتل والاستعباد والظلم وحياكة المؤامرات ومحاولة إشعال الصراع بين الطوائف وفئات الشعب... الخ.

لقد برزت محاولات المستنيرين تحديث الدولة وإلغاء الوسيط بين الحكام وبين الشعب والذي كان يمثله المشايخ وكانوا يعلنون ذلك صراحة كلما سنحت لهم الفرصة [2]، مما أدى إلى استخدام الإمام لهذه الورقة في ضرب النخبة المثقفة المستنيرة بمشايخ القبيلة مما ادى الى تحجيمهم داخل

(**1**) قائد نعمان الشرجبي، مرجع سابق الذكر، ص71.

(**2**)في العام 1937م أرسلت الجالية اليمنية المهاجرة في شرق أفريقيا رسالة للأمام يحيى تضمنت 39 بنداً ومقترحاً لتحديث الدولة وكان البند رقم 10منها ينص على (إلغاء المشائخ والعرائف عن الرعايا بتاتاً، ويكون دفع حقوق الحكومة راساً إلى الاقضية والمراكز) أنظر عبدالعزيز المقالح، مرجع سابق الذكر، ص82-89 .

المجتمع كونهم باتوا يمثلون أعداء مشتركون له وللمشايخ ينازعونهم سلطاتهم ومكانتهم في مجتمع لم يكن يعرف غير هذه السلطات ولا يمثل فيه المثقفون أي رقم سلطوي أو اجتماعي يذكر.

لقد خلق الأئمة من آل حميد الدين نوع من الصراع بين الريف والمدينة وبين القبائل والمثقفين والمعارضين، لقد برزت هذه الكراهية في محاولات عدة من قبل الطرفين للتمرد كانت تفشل نتيجة غياب الطليعة الفكرية القائدة [1].

لقد اكتسب حكم الإمام أحمد حميد الدين طابع تجهيلي مقيت، كما ازدادت حدة السطوة لدولته وعمل على تعميق المركزية المفرطة في عهده، وكونه ورث الحكم دون جهد أو عناء، فقد كان ينظر إلى من يحاول نصحه أو إيضاح سلبيات حكمه أو انتقاد سياسات حكومته على أنه عدو ومتمرد عن الدولة التي كانت ممثلة بشخصه.

واستمراراً في النزوع نحو السيطرة والاستئثار بالحكم قام الأمام أحمد بإقصاء أسرته عن الحكم وتهميش إخوته، حيث أسند ولاية العهد لابنه البدر الذي أدى إلى اعتراض اسرته(اخوته وأولاده) ومحاولتهم منع مبايعة البدر بولاية العهد [2].

لذا كانت فترة حكم الإمام أحمد زاخرة بالكثير من المحاولات لإسقاطه والتي اتسمت بالطابع العنيف، وكون شخصيته كانت محور حكمه فقد كانت جميع تلك المحاولات تستهدفه شخصياً وتعتبر الحركة التي قامت في 25 مارس من عام 1955م (14شعبان من عام 1374هـ) ثاني ثورة مسلحة في اليمن تستهدف القضاء على الحكم الملكي الفردي المعاصر في اليمن [3]، حيث خرج شقيق الإمام أحمد (الحسن) ضد حكمه ومناصراً للأحرار المستنيرين بعد أن تعهد لهم بتغيير نمط الحكم المستبد وإشراك جموع الشعب فيه، إلا أنه هذه الحركة فشلت نظراً لضعف التخطيط والرؤية القاصرة لقادة تلك الحركة. وقد ارتأى بعد ذلك الثوار الأحرار ضرورة التخلص من الإمام أحمد بالقتل والاغتيال وذلك بعد أن أشهر سيفه ضد كل قادة الحركة.

(**1**) عبدالعزيز المقالح، مرجع سابق الذكر، ص82.

(**2**) عبدالله أحمد الثور، **ثورة اليمن، دراسة يمنية 1967 –1987م** ، ب- م ، ب- د، 1968، ص95.

(**3**)محمد يحيى الحداد، مرجع سابق الذكر، ص157.

لم يتوقف تاريخ الحركة الوطنية عند هذه المرحلة من التمردات الفردية والقبلية التي أتسمت بالعشوائية والتعبير المنفعل عن الاستنكار والرفض ووصلت إلى مستوى اطلاق النار على قصر الإمام في الهجوم الذي قادة ومشايخ قبيلة همدان أقرب المناطق القبلية إلى صنعاء عاصمة البلاد[1].

لقد ظهرت معارضة مشايخ القبائل في مواقف عديدة[2] إلا أنها لم تحمل التنظيم والتخطيط واتسمت بالعشوائية كتعبير منفعل غير مدروس عن الاستنكار والرفض للاستبداد فإنها كانت محاولات تمرد محكوم عليها بالفشل[3] وفي الغالب كانت تقمع بعنف كل محاولات الثورة والتمرد ما أدى إلى استمرار نظام آل حميد الدين الإمامي لفترة من الزمن[4].

وفي العام 1961م حاول بعض ضباط الجيش "العلفي – اللقية – الهندوانه" اغتياله أثناء زيارته للمستشفى في مدينة الحديدة، وهذه الحادثة لم تؤد إلى موته مباشرةً بل ظل بعدها عليلاً طريح الفراش سنةً كاملة. وقد أدى ذلك إلى ظهور ثلاثة تكتلات تحاول السيطرة والاستيلاء على السلطة مثلت أسرته والطامحين في السلطة من الضباط الاحرار وكذا من فئة الهاشميين وكان كل طرف يُعد العدة بمجرد موت الإمام ويحاول كل تكتل الحصول على دعم داخلي وخارجي لفرض ذاته[5].

لقد كانت كل القوى في الساحة متعطشة للحكم والمشاركة فيه ولكون جموع الشعب ومكوناته قد جربت حكم الإمام الأسرية التي استندت إلى تعميق الفجوة بينها وبين مكونات الشعب بكافة مشاربها فقد اتجه الجميع بما فيهم العنصر الهاشمي نفسه إلى عدم تكرار مثل هذه التجربة وبالتالي فقد تم اختيار طريق الجمهورية كحل مرضي للجميع يسمح لهم بالمشاركة في الحكم ويضمن عدم استحواذ فئة أو طائفة على مقدرات الدولة وسلب حقوق الشعب[6].

(**1**) عبدالعزيز المقالح، مرجع سابق الذكر، ص78.

(**2**) أثناء الحكم الأمامي لشمال اليمن كان هناك محاولات عديدة للتمرد من مشايخ القبائل واستمر الحال كثيراً حتى اهتدى الإمام إلى فكرة ماكرة وغير إنسانية تضمنت اخذ الرهائن من أولاد المشايخ لدى حكومته حتى يتم ضمان عدم خروجهم علية واستمر الحال كذلك حتى اندلاع الثورة في1962/9/26م

(**3**) عبدالعزيز المقالح ،مرجع سابق الذكر، ص78 .

(**4**) يذكر لنا التاريخ العديد من الوقائع التي توضح محاولات الثورة والتمرد قبل ثورة 1962 ومنها ثورة 1948 الدستورية وانقلاب قيادات الجيش في 1955م.

(**5**) أنظر في ذلك :- سعيد حميد الغليسي، **ثورة سبتمبر اليمنية (قادتها وصراعاتها الداخلية والخارجية 1962– 1970م**، ب-ت ، ب-د ، ص25 .

(**6**) تدلل لنا الأحداث أن العنصر الهاشمي كان غير راضٍ تماماً عن حكم الإمامة أو إشعال الثورة ضده لصالح فئة من ذات العنصر كونهم كانوا على يقين بأن استحواذ أياً من أفراد العنصر الهاشمي على السلطة معناه إقصاء باقي العنصر الهاشمي كاملاً كون المنافسة على السلطة تظل حبيسة هذه الفئة وبالتالي فإنه يشعر بضرورة تهميش ومراقبة العنصر الهاشمي بشكل أكثر صرامة مما يراقب به جموع الشعب الذين يرى أنهم لا يمثلون تهديد حقيقي على حكمه. لذا فقد رأينا الكثير إن لم نقل أغلب الثوار هم من العنصر الهاشمي ذاته.

إن الاستئثار بالسلطة في عهد الأئمة يحيى – أحمد وشكل الدولة التي كانت أشبه بالملكية المستبدة التي بيدها كل مقاليد الحكم والسلطة الدينية (الروحية والمادية) قد أدى إلى الاغتراب السياسي الذي عم شمل كافة مكونات المجتمع اليمني وأدى إلى نشوء تكتلات للقوى السياسية التي كانت تشعر بأنها خارج أطار المشاركة السياسية بل وخارج أطار الحياة السياسية ومنها تكتل القضاء والمشايخ والضباط الاحرار والتجار إلا أن تكتل القضاء والمشايخ كان التكتل الأقوى نظراً لانطواء المشايخ الثائرين الطامحين للسلطة تحت لواءه إلا أن طمعهم في السلطة وتحقيق المكاسب كان يؤثر على التكتل حيث كانوا بين الحين والآخر يؤيدون أو يناهضون الحكم الامامي كما أن المشايخ بشكل عام كانوا منشقين ما بين مؤيد ومعارض وبحكم المصلحة [1].

كما وصل هذا الاغتراب إلى العنصر الهاشمي نتيجة خرق أسرة آل حميد الدين للمبدأ الذي تستند عليه فئة الهاشميين وفقاً للمذهب الزيدي التي تحكم باسمه وذلك بإعلان الوراثة في الحكم بدلاً من الانتخاب من نفس الفئة. وقد أدى ذلك إلى صراع حول السلطة وفق ثلاثة تيارات رئيسية تيار محافظ يحاول إبقاء حكم آل حميد الدين وتيار إصلاحي معارض لآل حميد الدين في حكم اليمن وتيار ثوري مناهض لحكم آل حميد الدين وهو الذي نجح بإسقاطه في الأخير[2] ويدلل على ذلك أن الكثيرين من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار كانوا ينتمون إلى فئة الهاشميين [3].

(**1**) المزيد من المعلومات: أنظر:- سعيد القليسي، مرجع سابق الذكر، ص12-47 .

(**2**) قائد نعمان الشرجي، مرجع سابق الذكر، ص153-ص155.

(**3**)أنظر في ذلك: عبدالله جزيلان، **التاريخ السري للثورة اليمنية**، بيروت: دار العودة ، 1977، ص77.

المبحث الثالث

الاغتراب السياسي في اليمن قبل ثورة 1963م في "الشطر الجنوبي"

Political Alienation before revolution 1963 in the South of Yemen

تشابهت العوامل القبلية والإثنية في تشكيل السلطة شمالاً وجنوباً بل أنها أخذت نفس المسار فيما يتعلق بتكوين كينونات داخل الدولة اليمنية بشكل عام، إلا أنه نتيجة زخر الجنوب بالأراضي الزراعية الواسعة التي مكنت المشايخ من استخلاص الضرائب ووفرت عائد مالي أعلى مما كان عليه الحال في شمال اليمن، فقد ظهرت السلطة المشيخية في جنوب اليمن على شكل سلطنات ومشيخات كبيرة ذات تنظيم إداري تشبه إلى حد ما أشكال الملكيات فيما يتعلق بتنظيم شئون المجتمع، وبالتالي نستطيع اعتبار النفوذ المشيخي في الجنوب نفوذ سلطوي إجباري، بينما ظل نفوذ المشايخ في شمال اليمن على شكل نفوذ مشيخي اجتماعي اختياري.

لقد ظهر الأتراك كقوة مؤثرة جديدة في اليمن تضاف إلى القوى الموجودة فعلاً التي كانت متمثلة في الحكام الزيود في شمال اليمن والعديد من الأمراء والمشايخ في الجنوب وقد كان لاستبداد الوجود التركي أثره الكبير في تعميق الشعور بالاغتراب السياسي لدى كافة اليمنيين في الشمال الذي حصر نفسه فيه مما أدى إلى عدم القدرة على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية نتيجة بقاء جنوب اليمن خارج إطار سيطرته وانشغاله بالانتفاضات والثورات التي كانت تقوم ضده شمال اليمن[1].

في العام 1839م احتلت بريطانيا مدينة عدن [2]ودأبت خلال الأعوام 1882 – 1904م إلى عقد معاهدات واتفاقيات مع السلاطين والمشايخ في جنوب اليمن [3].

(**1**) أحمد عطيه المصري، **النجم الأحمر فوق اليم، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي**، ط3، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1988م، ص12.

(**2**)هذا الاحتلال تحت مبررات وحجج حماية تجارتها في البحر العربي، للمزيد من المعلومات حول أسباب ومبررات الاستعمار البريطاني للدخول إلى عدن وما صاحبه من أحداث انظر في ذلك: سلطان بن محمد القاسمي، **الاحتلال البريطاني لعدن**، ط1، دبي: مطابع البيان التجارية، 1991م.

(**3**) اعتمد الانجليز على توسيع سلطات وامتيازات المشايخ حتى أصبحوا سلاطين وبحيث يكون لكل مجموعة مشايخ سلطان يحكمهم وهو يخضع بدورة لنفوذ وتوجيهات الانجليز إما باعتماد رواتب لهم أو عن طريق توقع معاهدات واتفاقيات معه، أنظر: **موسوعة السياسة**، تحرير: عبدالوهاب الكيالي ،الجزء السابع ،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1994م،ص430.

ومن هنا دخل المستعمر الأجنبي جنوب اليمن وتمثلت العلاقة السياسية الموجودة آنذاك في علاقة سيد وعبد على أساس تمايز عنصري حيث يمثل البريطانيين النخبة المجتمعية الحاكمة والمهيمنة وما دونهم من مواطني الدول المستعمرة دون ذلك، وبالتالي فإن العقدة السياسية تكونت نتيجة ذلك تمثلت في اغتراب سياسي مزدوج تتمثل في جانبها السياسي "في العلاقة التبعية" بينما تتمثل أيضاً في جانبها الاجتماعي في العلاقة "الدونية" التي كان يشعر بها اليمنيون في الجنوب.

لقد استشعر السلاطين والمشايخ خطورة هذا الاحتلال من قبل أن يتم فعلاً، فقد حاول الابن الأكبر لسلطان لحج مقاومة الاحتلال عن طريق التهديد بقتل قيادات وجنود البريطانيين إذا ما دخلوا عدن، كما حاول سلطان لحج بعد الاحتلال استرجاع عدن ثلاث مرات، وعندما استشعر السلاطين حجم الخطورة حاول سلطان لحج مع السلطان الفضلي مواجهة الإنجليز ولكنهما فشلا، وقد لعب الاغتراب السياسي دوراً كبيراً في إجهاض المحاولة التي قام بها أحد أشراف مكة للجهاد ضد الإنجليز نتيجة خوف سلطان لحج من التفاف الناس حول المذكور، كما أن المقاومة ضد الإنجليز في عدن اتسمت بالضعف والوهن نتيجة الخيانات المتعددة من بعض سكان لحج والمواقف الانتهازية الجبانة التي اتسم بها سلاطين لحج، كما أن الأوضاع الاجتماعية التي كانت تتمثل في وجود إقطاعية بحتة لصالح بعض السلاطين ورؤساء القبائل أدت إلى قيام الكثير منهم بالدفاع عن مصالحهم في مقابل مسئولياتهم الوطنية تجاه الدفاع عن الوطن[1].

لقد قامت العديد من الانتفاضات القبلية التي قاومت الاستعمار من جهة كما قاومت الحكام المحليين من جهة أخرى والتي شملت عدة مناطق في الجنوب بشكل مكثف في الفترة من 1918-1950م[2].

لقد استغل الاستعمار البريطاني الخلاف الطائفي في اليمن لتدعيم موقعه في جنوب اليمن، حيث استطاعت بريطانيا أن تصور الزيود في شمال اليمن على أنهم أعداء أصحاب المذهب الشافعي

(1)أحمد عطيه المصري، مرجع سابق الذكر، ص 15-16.

(2) انظر في ذلك: **الميثاق الوطني للجبهة القومية**، القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1965م، ص17-18.

السائد في الجنوب هذا الأمر أيضاً استغله السلاطين والأمراء والمشايخ في الجنوب وأصبح الأمر وكأنه يمثل مساراً مشتركاً في تعزيز موقع الاستعمار البريطاني ومصالح أمراء ومشايخ الجنوب[1].

لقد أدت مثل هذه الأحداث وزيادة الإقطاعية في الجنوب إلى ظهور المجتمع على شكل طبقات، ومن هنا فإن الاغتراب السياسي المصاحب لهذا الأمر كان محركه الرئيسي الحالة الاقتصادية المتردية التي كان يعاني منها غالبية الشعب في جنوب اليمن، فقد كانت الطبقة المسيطرة تمارس عملية نهب مستمرة لجهود الفلاحين وإمكانياتهم[2].

وقد حاول المستعمر تكريس العداوة والفرقة بين اليمنيين في الجنوب ودس الفتن وإشعال الصراعات فيما بينهم على غرار ما كان ينتهجه في مستعمراته وفق منهج "فرق تسد"، وبالتالي استطاع المكوث في اليمن لمدة تزيد عن 120 سنة.

لقد حاولت بريطانيا خلق دولة في الجنوب لتكون أداة بيد المقيم العام أو الحاكم العسكري أو المفوض السامي لتنفيذ سياسات بلده[3]. لذا أبقى الاستعمار على المشيخات والسلطنات في جنوب اليمن واستغلها لصالحه من خلال دعم رموزها وكسب ولاءاتهم لإحكام القبضة على اليمنيين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى عقد الاتفاقات والمواثيق معهم في سبيل إبقاء المستعمر عبر غطائه المحلي المتمثل في المشايخ والسلاطين.

وبعد أن أدرك الاستعمار البريطاني أنه سيظل على عداوة مستمرة مع حكام الجنوب من المشايخ والسلاطين والأمراء، فحاول تعديل أسلوبه منذ العام 1937م بإدخال نظام الاستشارة الذي يتم بموجبه عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا والحكام في جنوب اليمن، وكانت أول هذه المعاهدات مع السلطان القعيطي في حضرموت وآخرها مع سلطان لحج 1952م، هذا النظام يتعين بموجبه تعيين مستشار بريطاني مقيم للحاكم في الجنوب، وقد كان هدف بريطانيا من وراء تطبيق هذا النظام تدعيم سلطة الحاكم المحلي في مواجهة رعاياه وفي مواجهة القوى المحيطة وكذلك

(**1**)أحمد عطيه المصري، مرجع سابق الذكر، ص34.

(**2**)انظر في ذلك: **الجبهة القومية، خطوط عامة للتركيب الطبقي في مجتمعنا، مجلة المقاومة**، العدد 56، 1967م- نقلاً عن: أحمد عطية المصري، مرجع سابق الذكر، ص38.

(**3**) حول هذه الفكرة راجع: محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص301.

مراقبة أعمال وتصرفات السلاطين مع استمرار تطويع السلاطين والحكام حتى يتحول المستشار البريطاني إلى حاكم فعلي للدويلة[1].

الحقيقة أن البريطانيين استطاعوا بهذا الأمر تحويل الصراع ما بينهم وبين الشعب اليمني في مجموعه إلى صراع ما بين الشعب اليمني وحكامه الذين باتوا يمثلون وجه من أوجه الاستعمار البريطاني، كل ذلك أدى إلى تعاظم الشعور لدى اليمنيين في الجنوب بالاغتراب السياسي.

ومن هنا ندرك أن الاغتراب السياسي الناشئ في الجنوب له ثلاثة أبعاد الأول: يتمثل في اغتراب المواطن اليمني في جنوب اليمن عن السلطة السياسية التي يمسك بها المستعمر ، والثاني: يتمثل في الاغتراب السياسي للمواطن تجاه من يمسكون بالسلطة السياسية من المشايخ والسلاطين والثالث: يتمثل في الاغتراب السياسي الذي تشعر به القيادات النخبوية من السلاطين والمشايخ تجاه المستعمر كونهم باتوا يمثلون سلطة اسمية خارج إطار السلطة الفعلية المتحكمة بمصير السلطة السياسية في جنوب اليمن والتي كان يمثلها الضابط السياسي البريطاني[2].

لقد ظهرت العديد من الدلائل والمؤشرات التي كانت تمثل ثورات داخل السلطنات والمشيخات في الجنوب ضد المستعمر البريطاني في محاولة لكسر الاحتكار البريطاني لمقاليد السلطة وعلاقاتها.

كما أن الرواتب التي كانت تمنح للمشايخ والسلاطين لم تؤت ثمارها في إخماد الرغبة الجامحة لدى الإنسان اليمني في الجنوب في استعادة زمام السيطرة على مقاليد إدارة شئونه بنفسه، حيث كان يشعر في كل مناسبة يريد إبراز نفسه فيها أن السلاسل والقيود البريطانية تكبل حرياته وتصادر حقوقه التي كان يرى أنها مشروعة في الحكم والسلطة.

نجد أيضاً أن النخب الثقافية والاجتماعية التي بدأت تتكون في عدن نتيجة النهضة التنموية والاقتصادية التي صاحبت نمو ميناء عدن والتي كان يجهزها المستعمر ضمن مخططه في سبيل تمدين

(**1**) انظر في ذلك: أحمد عطيه المصري، مرجع سابق الذكر، ص51..

(**2**)انظر: سلطان ناجي، **التاريخ العسكري لليمن 1839–1967م**، ط3، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، 2004، س194.

الإنسان اليمني وسحبه نحو الخضوع عبر تمييع هويته الثقافية وإبعاده عن مبادئه الوطنية من خلال زرع هوية فكرية جديدة تتمثل في محاولة محاكاة البريطانيين ثقافةً وسلوكاً كمثل أعلى.

تلك النخب ما أن تشكلت وبدأت تمارس دورها النهضوي تحولت إلى زخم ثقافي تنويري مضاد للاستعمار نتيجة الشعور لديها بالاغتراب السياسي كونها أدركت أن مصير ومستقبل وطنها مرهون بالتخلص من قبضة الاستعمار.

لقد تمادى الاستعمار في إذلال الإنسان اليمني من خلال فرض الشروط تلو الشروط على المشايخ والسلاطين وضربهم ببعضهم البعض وضربهم بالطائرات بل وصل الأمر إلى قيام المستعمر بأخذ ذهب وفضة نساءهم كتعويضات[1].

أدت تلك الأحداث إلى تنامي الاغتراب السياسي لدى فئات الشعب اليمني حتى بات يمثل تحركاً راديكالياً ثورياً، فقد أصبحت مادة الثورة الأساسية هم الفلاحون والعمال، وتطور فيما بعد حتى ضم البرجوازية الصغيرة في مواجهة معسكر العداء المتمثل في الاستعمار البريطاني وشبه الإقطاع والبرجوازية[2].

لقد تبلورت معارضة في الجنوب بشكل راديكالي كان حلمها وهدفها توحيد الجنوب في دولة واحدة وإزالة الفوارق بين عدن والداخل (باقي الجنوب اليمني) وإلغاء سلطات السلاطين[3].

لذلك تشكلت العديد من التنظيمات الوطنية التي كانت تحاول تولي زمام الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي منها: الجمعية الإسلامية والجمعية العدنية وحزب المؤتمر الشعبي والحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الأحرار الديمقراطي وحزب الشعب السياسي وحزب رابطة الجنوب العربي والجبهة الوطنية المتحدة، وحزب الشعب الاشتراكي والاتحاد الشعبي الديمقراطي وحركة القوميين العرب، إلا أن توجهاتها التي كانت مختلفة من حيث اختيار شكل الدولة بعد الاستقلال

(**1**) انظر: سلطان ناجي، مرجع سابق الذكر، ص195.

(**2**) انظر في ذلك: أحمد عطيه المصري، مرجع سابق الذكر، ص37.

(**3**) فرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، ط1، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1975م، ص130-131.

(في أقصى اليمين الليبرالية وفي أقصى الشمال الشيوعية) أدى إلى اختلاف وتضاد وصراع مرير بينها عززه الاستعمار البريطاني واستفاد منه في البقاء في الجنوب وإضعاف كل منها بالآخر[1].

وحتى يتأتى للإنجليز ضرب القبائل وإخضاعها تماماً لهم فقد قام الإنجليز بتعزيز سلطة السلاطين والأمراء عن طريق ضرب القبائل التي كانت تخرج عليهم وإخضاعها لهم تماماً وهم (السلاطين والأمراء) سيكونون بدورهم خاضعين لسلطة الإنجليز[2].

لقد قامت بريطانيا بكسر كرامة اليمنيين في الجنوب مما أدى إلى شعورهم بالقهر والظلم وفي محاولات عديدة قاومت القبائل السلطات الاستعمارية البريطانية في الأعوام 1918م و1938 و1948 و1957[3].

وعندما حاولت بريطانيا تشكيل اتحاد ما بين القبائل والسلاطين إلا أن التناقضات التي كانت موجودة بينهم عرقلت تشكيل هذا الاتحاد فزعماء القبائل المتنافسون رفضوا العمل معاً واعترضت الدويلات الأكبر على تحقيق المساواة الرسمية مع المناطق الصغرى[4].

لقد كانت الشرارة الحقيقية لاندلاع الثورة ضد الاستعمار البريطاني هي نتيجة للمحاولات التي قامت بها تحت استخدام القوة المسلحة في محاولة لضم منطقة ردفان بالقوة للاتحاد الفيدرالي الذي كان يعارضه أبناء القبائل من ردفان نتيجة شعورهم بأنه يتم محاولة سلبهم حرياتهم تحت مسمى هذا الاتحاد المفروض عليهم من الخارج[5].

ظهرت المعارضة في عدن بشكل قوي نتيجة هجرة آلاف العمال من جنوب الداخل ومن الشمال إلى عدن وبالتالي فقد نمت المعارضة على أسس طبقية جديدة كلياً[6]، حيث اصبح غالبية سكان عدن من اليمنيين الأصليين وليسوا من السكان الوافدين إليها من الهند والقرن الأفريقي وبعض المستعمرات البريطانية.

(**1**) أحمد عطيه المصري، مرجع سابق الذكر، ص77-116.

(**2**)انظر في ذلك: سلطان ناجي، مرجع سابق الذكر، ص193.

(**3**) علي عبدالعليم وآخرون، **اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، "كيف تفهم تجربة اليمن الشعبية"**، بيروت: دار الطليعة، 1969م، ص21.

(**4**) فرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، ط1، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1975م، ص121.

(**5**) انظر في ذلك: أحمد عطية المصري، مرجع سابق الذكر، ص136-138.

(**6**) فرد هوليداي، مرجع سابق الذكر، ص131.

ونتيجة لذلك نشأت الجبهة القومية التي تعتبر حركة معارضة يمنية خالصة، وقد حاول البريطانيون في العديد من المرات إحضار السلاطين والسياسيين العدنيين إلى لندن لعقد المؤتمرات بغرض نقل الاغتراب السياسي الذي كان يعانيه اليمنيون نتيجة الاحتلال إلى خانة مفرغة عن طريق الاتفاق مع نخبة المجتمع وكان آخرها المؤتمر الذي حاولت بريطانيا إحضار السلاطين والسياسيين إلى لندن في العام 1964 إلا أن المعارضة (الجبهة القومية) أصدرت بياناً مفصلاً تبرأت فيه من السلاطين والوزراء والسياسيين في الجنوب الذين سيعقدون الاتفاق مع بريطانيا كونهم لا يمثلون الشعب اليمني في الجنوب ولا يحق لهم التحدث باسمه بل إنها اعتبرتهم عملاء للإمبريالية وخونة للقضية وتبرأوا من أي معاهدات موقعة مع بريطانيا من قبلهم، بل إنها طالبت بتحرير الجنوب اليمني المحتل بالعمل المسلح[1].

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل استعرض الباحث الاغتراب السياسي في عمق الدولة اليمنية من منظور تاريخي صرف، إذ أن معرفة مراحل الاغتراب لابد أن يتم التعرف عليها من خلال مراحل التاريخ الذي مرت به، وقد اتضح لنا بشكل جلي أن اليمن كانت تُسيرها نزعات عصبية قبلية أدت إلى ضعف الدولة في أحيان كثيرة، ذلك الضعف كان نتيجة حتمية للشعور بالاغتراب السياسي داخل القبائل فيما بينها أو بين القبائل ومسئولي الدولة.

وقد ثبت من خلال استقراء الأحداث السياسية وما صاحبها من أزمات سياسية في اليمن على مر التاريخ وجود علاقة مباشرة بين تهميش وإقصاء القبيلة عن ممارسة دور سياسي في إدارة الحكم وبين الصراع ما بينها وبين الدولة.

(1) المرجع نفسه، ص140-141.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض هذا الفصل نستخلص عدد من النتائج المهمة التي تضع أمامنا صورة واضحة لطبيعة الاغتراب السياسي في عمق الدولة اليمنية وذلك على النحو التالي:-

تمثل الاغتراب السياسي في الدولة اليمنية القديمة (على مر التاريخ) في اختلال العلاقة بين القبيلة والدولة؛ إذ كانت القبيلة ترى أن الدولة كيان مناظر لها ولكن بشكل أوسع ومن هذا المنطلق فإن مسئولي الدولة كانوا عبارة عن وجاهات سياسية تناظر الوجاهات الاجتماعية داخل القبيلة مما جعل الخضوع للدولة وفق معيار سلطوي تراتبي شبه مفقود، مما نزع من الدولة أهم خصائصها السلطوية.

لعب امتلاك القبيلة لقوة (قيادة ورجال وسلاح) مماثلة لقوة الدولة دور في عدم تمكّن الدولة من بسط نفوذها وسلطانها بشكل دائم يضمن لها الاستقرار والدوام.

إن محدودية الموارد التي كانت تُجبى للدولة في ظل الوضع الاقتصادي المتواضع في اليمن نتيجة قلة الفائض الزراعي والإنتاجي للمواطن اليمني قد حدت من قدرة الدولة على تجنيد جيش مستقل عن المكونات القبلية التي كانت تعتمد عليها الدولة كجيش شعبي، وبالتالي فإن قيادات الدولة كانت تشعر بالاغتراب السياسي كونها لم تكن المتحكمة الحقيقية في سلطات الدولة وبما يمثل اختلال السلطة كمنظور للاغتراب السياسي.

مثل استخدام المذهب الديني (الزيدي) معيار مزدوج (ذو حدين) في تشكيل الاغتراب السياسي الأول: يتعلق باحتكار السلطة في أيدي فئات محددة من منظور الأحقية السلالية في الحكم، ما أوجد الاغتراب السياسي بشكل واسع في باقي القوى الاجتماعية المتطلعة للحكم، والثاني: يتعلق بشعور باقي المكونات المذهبية الأخرى بالاغتراب السياسي من منظور أن رئاسة الدولة من حق عامة المسلمين.

أدى احتكار مذهب معين للسلطة في اليمن إلى إدخال الصراع السياسي والأزمات السياسية في اليمن كسمة مميزة للحياة السياسية على مر التاريخ الوسيط والحديث.

في ظل الوجود العثماني في اليمن ونتيجة لأسلوب ممارسته للحكم من منظور استعلائي، قد أوجد اغتراب سياسي شامل في اليمن، ما جعل الثورات والقلاقل والاضطرابات والتمردات والحروب ضد الوجود العثماني صفة مميزة له في اليمن.

تميزت فترة حكم آل حميد الدين في الشمال بنمط ديكتاتوري ثيوقراطي خالفت فيه مبادئ الحكم وفقاً للمذهب الزيدي كما قامت بعزل اليمن عن المحيط الإقليمي والدولي، مما أدى إلى تشكل الاغتراب السياسي من منظور شامل لكافة فئات ومكونات المجتمع (الهاشميين – مشائخ القبائل– المثقفين والنخب الأخرى) مما أدى إلى قلاقل واضطرابات ومحاولة خروج على الحكم في إطار الأسرة الحاكمة ذاتها والهاشمية الأخرى بالإضافة إلى بعض التمردات القبلية وداخل قيادات الجيش.

أوجد الاستعمار الإنجليزي وفق مبدئه (فرق تسد) خلاف ومشاكل بين أمراء وسلاطين ومشايخ جنوب اليمن كان يغذيها باستمرار لضمان بقاء نفوذه وحكمه، وعلى الرغم من تشكل الاغتراب السياسي تجاه الاستعمار في الجنوب، إلا أنه لم يكن يُترجم على شكل ثورات كاملة، إذ كان يتمثل في شكل ثورات جزئية لدى بعض السلاطين أو المشايخ أو الأمراء.

لقد أدى ارتهان بعض الأمراء والمشايخ والسلاطين للاستعمار الإنجليزي من منظور الفائدة والمصلحة المادية إلى انتقال الاغتراب السياسي من الاغتراب نتيجة الاستعمار إلى الاغتراب عن السلطة الحاكمة وأصبح يمثل يها السلطان والشيخ والأمير متغير وسيط، وبالتالي كانت أغلب الثورات والقلاقل تقوم ضد المشايخ والسلاطين كعملاء للمستعمر الإنجليزي، وبذلك استطاع الاستعمار الإنجليزي نقل الصراع بينه وبين المجتمع اليمني إلى صراع محصور داخل المجتمع نفسه.

الفصـــــل الثـــــانـي

الاغتراب السياسـي في اليـمن بعد الثـورة في الشـمال والجنـوب (1962-1990م)

Chapter Two

Political Alienation after revolutions in the North and South) (1962-1990)

وصف المؤرخ اليوناني توسيديد قبل ألفي عام عملية قيام الثورة على النحو التالي: " إذا ما نشبت الاضطرابات في المدن ، أخذ أبطال الروح الثورية يتدافعون فوجاً بعد الآخر، يحاول كل فوج أن يفوق الفوج الذي جاء قبله في براعه تصرفاته، وفي قساوة انتقاماته. ويغير الثوار العلاقة بين الكلمات والاشياء، ويخلعون عليها ما يريدون من معان . فيصبح التهور جرأة أدبية ، والتمهل حجة الخانع، والاعتدال حجاباً للضعيف، وادعاء معرفة كل شيء عذراً لعدم القيم بأي شيء. وتصبح الفعالية الهوجاء أهم ما يمتاز به الانسان. وتصبح البطالة درع المتآمر الناجح، ويعلوه شأناً القادر على اكتشاف المؤامرات الخفية وتصبح العلاقة الحزبية أقوى من العلاقة العائلية، لأن المتحزب يقدم على أعمال جسورة بدون أن يتساءل عن سببها " [1] ومن هنا ندرك أن الثورة تغير العلاقات في المجتمع وتجتث الاستقرار في الدولة .

وقد ساق لنا بيرنتون مراحل الثورة وفق خمس مراحل الاولى: قيام الثوار المعتدلون بالإمساك بزمام الثورة وقيادتها وهم الاشخاص انفسهم الذين كانوا على ارتباط بالنظام السابق ويتبوّؤون مناصب فيه إلا انهم كانوا معارضين له مما أثار حفيظة الثوار المتطرفين واتهامهم للمعتدلين بانهم اعداء الثورة مما جعل الثوار المتطرفين يشكلون حكومة ظل موازيه لحكومة المعتدلين .الثانية: قيام الثوار المتطرفين بالإمساك بزمام الحكم والذين كانوا اكثر تنظيما من المعتدلين وقاموا بالتخلص من كافة بقايا النظام القديم في محاولة لإنشاء مجتمع مثالي وفي سبيل ذلك كان كل شخص يعارضهم يصفونه بالمعادي للثورة و يُعاقبونه في ظل عهد الرعب. الثالثة :يتم اعتبار بعض الرفقاء الثوريين أنهم ضلوا وحادوا عن المسار الصحيح و يتم اعدامهم (فالثورة تأكل وتلتهم ابناءها)اما المجتمع بأكمله فيتجه إلى الجنون فيما ربطه (برينتون) بارتفاع الحمى اثناء المرض. الرابعة: نهايات عهد الرعب (ترميدور):- واخيرا لم يعد يستطيع المجتمع تحمل الثورة، الناس حتى الثوار يصبحون منهكين من شدة الانفعال والتوتر ويأملون في الاستقرار وعودة الاقتصاد الى ماكان علية وأصبح همهم الرغبة في التمتع ببعض الامن الشخصي والراحة فتاتي مرحلة نهايات عهد الرعب (الترميدور) وقد اطلق هذا الاسم بعد الثورة الفرنسية حينما اعدم المتطرف الثوري روبسبير بالمقصلة وقد وصف برينتون ذلك بطور النقاهة بعد الحمى ،وغالبا يقوم الحاكم الذي ينتهي به المطاف كدكتاتور مماثلا لطغاة في الحكم القديم بتولي المسئولية وإعادة وتجديد النظام و بالتالي يلقى ترحيبا لدى الناس. [2]

(**1**)أنظر في ذلك : حسن صعب، **علم السياسة**، ط8، بيروت: دار العلم للملايين، 1985م،ص348.

2 Michael .G Roskin; et all , **Political Science an Introduction**, Pearson Prentice Hall , New Jersey , 5Ed , 2008 , p.p.370-371.

المبحث الأول

الاغتراب السياسي في اليمن بعد ثورة 1962م في (الشطر الشمالي)

Political Alienation after revolution 1962 (North of Yemen)

جاءت ثورة 26 سبتمبر 1962م للقضاء على عصر نظام حكم بالٍ اتسم بالتجهيل وانعدام أبسط مقومات الحكم الحديث، وكانت الأوضاع الاقتصادية متدهورة في ظل ضعف الإيمان بالحكم وعدم الاقتناع به. أدى ذلك إلى تشكيل اللجان والشبكات والخلايا التي تحاول اسقاط النظام القديم وعدم دفع الضرائب من قبل الناس مما ادى الى نشوء موقف سياسي ضعيف للنظام القديم أصبح فيه عاجزاً أمام تأزم الوضع وانعدام الحلول السياسية.

بعد قيام ثورة 1962م وتسلم السلطة بناءً على أساس جمهوري، ظهرت بعض النزاعات حول السلطة أدت في النهاية إلى الصراع على السلطة حتى عام 1967م والذي كان في الأساس نتيجة شعور بعض قادة الثورة بأنه تم استبعادهم من ممارسة حقوقهم السياسية بحكم قيادتهم للثورة وجهودهم المميزة فيها [1] لقد شعر هؤلاء أنهم مغتربون سياسياً وأنه تم إقصائهم عن السلطة ومن ثم حاولوا تكوين تكتلات واستعادة دورهم في قيادة الثورة إلا أنهم فشلوا نتيجة استحواذ الجيش المصري على ملف الثورة والجمهورية ودعم بعض الشخصيات المحسوبة عليه (من حيث الولاء) أمثال الدكتور عبدالرحمن البيضاني الذي تم تعيينه نائب لرئيس الجمهورية إلا أنه وعندما شعر الرئيس السلال أن البيضاني بات يشكل خطورة على صلاحياته ونفوذه[2]، فبعد سيطرة عبدالله السلال وعبدالرحمن البيضاني على القيادة السياسية والعسكرية للنظام الجمهوري الجديد، دخل الرجلان في تنافس على السلطة، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الصراع الجمهوري، ولعل السبب الأول في ذلك

---

(1) الحقيقة أنه حدث صراع مبكر على السلطة في اليمن وخاصة عقب ثورة 26سبتمبر وقد تفاوتت نتائجه ما بين تدبير الاغتيالات لقادة الضباط الاحرار أمثال قائد الثورة الملازع علي عبدالمغني أو اقصاء ونفي بعضهم الآخر أمثال المقدم عبدالله جزيلان ومحسن العيني وغيرهم للمزيد من المعلومات حول ذلك الصراع راجع :- سعيد المغليسي، مرجع سابق الذكر ، ص156-182 .

(2) أصبح الدكتور عبدالرحمن البيضاني صاحب القرار في النظام الجمهوري نتيجة تمتعه بالوصاية المصرية الداعمة للثورة وبعد التخلص من قيادات الثورة الفعلية أزداد نفوذ وسطوته على القرار الجمهورية أنظر: سعيد الغليسي، مرجع سابق الذكر، ص184-188 .

الصراع يعود إلى: تعاظم نفوذ البيضاني وتهميشه للرئيس السلال، كتمهيد لإقصائه من الرئاسة تنفيذاً للاستراتيجية المصرية التي هدفت – منذ وصول طلائع قواتها اليمن عقب الثورة – إلى السيطرة على النظام الجمهوري من خلال حلقاتها وعلى رأسهم الدكتور البيضاني [1].

أي عندما شعر بأنه مغترب سياسياً وأن البيضاني يحاول إقصائه عن ممارسة دوره ومهامه في رئاسة الثورة والجمهورية قام بطريقة ذكية بالإيعاز ودفع القبائل لرفض سلطات البيضاني المتزايدة وإرسال الوثائق التي تدين توليه لمنصب نائب رئيس الجمهورية وهو ما أدركته القيادة المصرية وعملت على تقليص نفوذه وعدم توليته (حسب ما كان مخططاً له) لرئاسة الثورة والجمهورية نتيجة ذلك ولمعرفتها مسبقاً بأنه لا يمتلك أي عصبية في اليمن تدعمه [2].

لقد أدى إخراج الدكتور البيضاني من قيادة الثورة والجمهورية إلى شعوره بالاغتراب السياسي من منظور العجز السياسي الذي صاحب نشاطه السياسي ومحاولاته تبوأ دور فاعل في قيادة الثورة والجمهورية ، لقد أدرك أن العصبية القبلية كانت السبب في إقصاءه عن ممارسة دور أوسع في الثورة والجمهورية وهي التي أدت إلى عجزه السياسي في التأثير على الأحداث السياسية المختلفة، لذا حاول استنهاض قوة مكافئة لقوة القبيلة التي كانت تدعم وبشكل مؤثر قيادات الثورة الأخرى وذلك بإعلان نفسه الأب الروحي للطائفة الشافعية [3]. تلك المحاولات باءت بالفشل نتيجة افتقاره للدعم والتأييد الشعبي في إطار تلك الطائفة. كما أن الصراع على أساسه الطائفي لم يكن ظاهراً أو فاعلاً في الحياة السياسية بعد الثورة مباشرةً وإن كان قد ظهر في فترة لاحقة.

لقد ظهر الصراع السياسي المبكر على قيادة الثورة والجمهورية بين قاداتها نتيجة وجود قوى داخلية وخارجية فاعلة تحاول السيطرة على الثورة والجمهورية مما أدى بالأطراف المشاركة في الثورة إلى محاولة تكوين جبهات دعم لها في إطار تلك القوى محاولةً تسويق نفسها كمدافعة عن مصالح تلك القوى شريطة أن يكون باستطاعتها إحداث التوازن ما بين مصالح القوى الداخلية "القبائل" ومصالح القوى الخارجية "مصر ، السعودية".

(**1**) سعيد الغليسي، مرجع سابق الذكر، ص183.

(**2**) تشير إحدى الوثائق إلى تقرير مصري كتبه القائم بأعمال السفارة المصرية في صنعاء لحكومته بأن الدكتور البيضاني لا يمتلك أي عصبية داخل اليمن للمزيد من المعلومات عن تلك الوثيقة ومضمونها أنظر:- سعيد الغليسي، مرجع سابق الذكر، الوثيقة رقم (3)، ص276.

(**3**) انظر الوثيقة التي أوردها: سعيد الغليسي، مرجع سابق الذكر، الوثيقة رقم (29)، ص319.

لقد أدت محاولة المصريين السيطرة على مجريات وأحداث الثورة والتحكم في تعيين قيادات الثورة وعزلهم إلى شعور بعض مشايخ القبائل بأنهم أضحوا خارج اللعبة السياسية وأن مجريات الأحداث السياسية تتم بعيدة عنهم وأنه تم إقصاءهم سياسياً، وهذا يعد في حد ذاته أحد أبعاد الاغتراب السياسي[1]، وقد ظهر ذلك جلياً من بعض المشايخ الذين حاربوا الجمهورية على الرغم من أنهم كانوا مضطهدين أيام الحكم الإمامي وثائرين عليه في تناقض لا يمكن فهمه إلا من خلال مفهوم الاغتراب السياسي[2]. وبعد أن توسع النفوذ المصري في اليمن واستطاع تثبيت أركان الجمهورية، ونظراً لأن الجانب المصري لم يكن يعتاد على إدارة دولة ذات قوى محلية متعددة كونه وعلى مر العصور لا يعرف إلا دولة قوية، فقد أدت محاولاته لإخضاع القبيلة للدولة بعد ثورة 62 وإخراجها من معادلة السلطة إلى قيام كبار شيوخ قبائل حاشد وبكيل بتجنيد شبابها للقتال ضد المصريين [3]، ما أدى في نهاية الأمر إلى استشعار الجانب المصري لخطورة بقاءهم في اليمن وأنه ينبغي عليهم المغادرة ضماناً لنجاح الثورة وعدم إحداث انشقاقات داخل الصف الوطني في ظل وجود متربصين من قوى إقليمية وداخلية تحاول النيل من الثورة اليمنية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه من سابق.

وفي ما بعد ثورة 1962م مرت القبيلة في شمال اليمن بالعديد من المحطات والمراحل في علاقتها بالدولة وعلى الرغم من وجود بعض المراحل التي حاولت الدولة فرض وجودها ،إلا أن القبيلة فرضت نفسها في اغلب المراحل كلاعب رئيسي في الساحة السياسية [4] فقد مثلت المحاولات في التخلص من عقدة الاغتراب السياسي في المؤتمرات التي كانت تدعو إليها القبائل وفقاً للأصول القبيلة كوجه من وجوه السياسة منذ بداية الثورة [5] فنخب الدولة الفتية "بعد الثورة"

(**1**) المرجع باللغة الإنجليزية لمارك، ص291.

(**2**)كان الشيخ ناجي علي الغادر ثائراً على الدوام ضد نظام الإمام، وقد سُجن وتشرد هو وأتباعه من خولان كثيراً أيام الإمام، وبعد قيام الثورة ومجيء المصريين أعلن تمرده على الجمهورية والثورة ومقاومته للمصريين واجتمع أصحابه وقالوا له : كنت أيام الملكية ضد الملكية، والأن تريد أن تحارب الجمهورية، ما هو الدافع لهذا الموقف المتناقض؟ فأجابهم الغادر: بأنه ليس ضد الجمهورية، ولكنه ضد التسلط المصري على اليمن، انظر: محمد يحي الحداد، مرجع سابق الذكر، ص210.

(**3**) أنظر :- إدجار أو بالانس، الحرب في اليمن ، **دراسة في الثورة والحرب حتى عام 1970م**، ترجمة ، عبدالخالق محمد لاشين، قطر: مركز الوثائق والدراسات الانسانية، 1985م، ص204 .

(**4**) فمجلس الدفاع الوطني المشكل في أكتوبر 1962م ضم أكثر من مائة وثمانين شيخاً اعتمد لكل واحد منهم مرتبة وراتب وزير في الدولة، وتم إدخال ثلاثة عشر شيخاً قبلياً في عضوية مجلس الرئاسة المشكل في أبريل 1963م والذي كان يتكون من رئيس واثنين وثلاثين عضواً انظر: محمد محسن الظاهري، ، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، مرجع سابق الذكر ً، ص139 .

(5) Paul K. Dresch: The Tribal Factor in the Yemeni crisis , , O.P cit, p.45 .

أدركت ضرورة عدم تهميش نخب القبيلة في المشاركة في الحياة السياسية الأمر الذي ساهم في صدور قانون ينشئ مجلس شيوخ القبائل يكون مقره في صنعاء ويتقاضى أعضاؤه مرتباتهم من الدولة وتم منحه صلاحيات دستورية عديدة [1] وفيما بعد تم تمكين رجال القبائل من تولي وظائف حكومية مرموقة كما برز زعماء القبائل في مجال التجارة أيضاً [2].

لقد تمثلت القوة السياسية لشيوخ القبائل على مؤسسات صنع القرار السياسي في الدولة على مسارين متكاملين الأول: من خلال شغلهم مناصب سياسية وعسكرية وتشريعية وإدارية في جهاز الدولة الإداري، والثاني: من خلال التنظيمات شبه السياسية التي أنشئوها أو أنشأتها لهم الدولة مثل المجلس الأعلى للمشايخ واللجان الأخرى المختلفة [3].

إن فترة الرئيس عبدالله السلال (أول رئيس للجمهورية بعد الثورة) (1962-1967م) مثلت فترة حرجة، فقد استغل الرئيس السلال القبيلة عبر إيهام قياداتها أن لهم دور واعد في قيادة الثورة والجمهورية حيث أعلن أن السلطة لن تكون بيد شخص واحد ولكنها ستكون مكونة من مجلس رئاسي جمهوري يضم ضباط الثورة ورؤساء القبائل المختلفة ورجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين وهو ما لم يتم تنفيذه على ارض الواقع [4] مما أدى إلى تصاعد القوى الطامحة للسلطة من جميع فئات ومكونات الشعب، لذا تميزت فترة حكمة بحالة من الفسيفساء السياسية التي أضفت طابع سياسي باهت وهددت الثورة وبقاءها، إلا أن ما أسماه برنتون بثورميدور الثورة ظهر جلياً لدى بعض المتطرفين من زعماء الثورة ما أدى إلى أخطاء جسيمة ارتكبت في حق المجتمع أدى في نهاية الأمر إلى صراعات نفوذ داخل قيادات الجمهورية حاول من خلالها المشايخ فرض وصايتهم ونفوذهم وهيمنتهم على قيادات الثورة والجمهورية ما أدى في نهاية الأمر إلى إخراج قيادات الثورة من الرعيل الأول من قيادة الجمهورية عبر انقلاب سلمي سلمت على أساسه السلطة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني.

---

(1) أنظر :- **القرار الجمهوري الصادر في 26 أبريل 1963 في الجمهورية العربية اليمنية**، الجريدة الرسمية (صنعاء)، السنة الأولى، العدد الثاني 1963/5/9م

(2) Paul K. Dresch, op cit, p.38 .

(3) أنظر :- الموسوعة اليمنية، جزء3،مرجع سابق الذكر،ص2375.

(4) في 1967/2/15 أعلن السلال تلك المبادرة إلا أنه لم يطبقها .
أنظر :- إدجار أو بالانس، مرجع سابق الذكر، ص117 .

وعلى الرغم من أن الجمهورية أتت لتقضي على التسلط في القرار السياسي إلا أنها أظهرت الاطماع في السلطة بين رجال الدولة الذي كان يمثلهم العسكريين ورجال القبيلة الذين كان يمثلهم المشايخ إن الصراع السياسي والحروب والاقصاءات التي حدثت لم تكن تحدث في اليمن إلا لسبب جوهري يمثله محاولة الأطراف في اليمن المشاركة في الحياة السياسية بعدما احتكرت لمدة تزيد عن الف عام في دولة ثيوقراطية مستبدة [1]

الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها من خلال قراءة الاحداث أن الاغتراب السياسي الذي كان يعاني منه غالبية الجمهوريين وقيادات التكتلات الداعمة للثورة اليمنية في بداية عهدها نتيجة تفرد المصريين بتعيين قيادات وزعامات للثورة اليمنية والمحاولات التي بذلت في هذا الشأن لتحييد قيادات فاعلة ومهمة للثورة اليمنية قد أدى إلى الشعور بضرورة تحجيم الدور المصري حتى يتم أضعاف موقف الزعامات المفروضة على الثورة وكل ذلك أدى إلى نشوء صراعات مختلفة بين اليمنيين (جمهوريين— جمهوريين) وبين اليمنيين والمصريين ولولا إدراك القيادة المصرية المبكرة لذلك لفشلت الثورة نتيجة تلك الصراعات [2]، لقد حاول المصريون احتواء القبيلة من منظور تقدمي وذلك عبر نشر الانتماءات الحزبية داخل الجيش للقضاء على الانتماءات القبلية ، الا ان التيار المشيخي ادرك خطورة ذلك الأمر على مستقبل القبيلة ودورها في الحياة السياسية وأعلن حالة استنفار ومقاومة شديدة لضرب تلك التوجهات [3].

لقد شاركت القبيلة عبر مشايخها في لعب أدوار عديدة منذ بداية الثورة اليمنية في الشمال وكانت بالنسبة للنظام الجمهوري الوليد منقسمة (مع أو ضد)، إلا أن مسألة بناء الدولة المركزية الحديثة كانت تحرك جميع المشايخ بشكل مضاد لبنائها [4] الذي كانوا يعتبرونه مهدداً رئيسيا لبقاء سلطاتهم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فخبراتهم المتوارثة في هذا الشأن تنقل لهم أن سيطرة

(**1**) للمزيد من المعلومات حول الصراع بين رجال الدولة والمشايخ راجع : سعيد الغليسي، مرجع سابق الذكر، ص191-259 .

(**2**) حرص الرئيس عبدالناصر على تدارك الأمر في اليمن عن طريق الافراج عن بعض المشائخ المحتجزين في القاهرة والذين كانوا قد أتو في السابق لتقديم شكوى بنائب الرئيس البيضاني المدعوم من مصر كما تم أعطاء المشائخ أكثر من ثلث مقاعد مجلس الرئاسة كما شكل لجنة مركزية للإشراف على شؤون القبائل ضمت كلها مشائخ أنظر :- سعيد الغليسي، مرجع سابق الذكر، ص190-192.

(**3**) تؤكد إحدى الوثائق أن الرجل الثالث في الجناح المشيخي: الشيخ أحمد علي المطري، قام بعدة حوالات إلى مناطق القبائل بغرض حشد تأييد مشايخها لضرب القوى الحزبية داخل الجيش للمزيد من المعلومات حول هذه الوثيقة أنظر :- سعيد الغليسي، **ثورة سبتمبر اليمنية**، مرجع سابق الذكر، ص335-336.

(**4**) قادري احمد حيدر ،**ثورة 26 سبتمبر (المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى من 1962-1967م)** ،صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني ،2001، ص48

الدولة تعني تنامي نفوذ آخرين غيرهم ، وخضوعهم لقوى من غير قبائلهم هذا ما يمكن تسميته بالشعور بفقدان القوة السياسية، ولذلك فقد صاحب محاولات الدولة في إقامة نظام سياسي مستقر يحقق وجودها ويفرض هيبتها بعيداً عن القبيلة فشلاً متكرراً وإن كانت في أغلب الاحيان تحاول استخدام العنف السياسي ما جعلها تدخل في صراع شبه دائم مع القبيلة التي كانت تقابل العنف بالعنف [1]. ومن خلال قراءة الأحداث المتوالية في هذا الشأن بالذات نجد أن الدولة تكيفت مع النفوذ الذي كان يفرض عليها من قبل النافذين والمشايخ القبليين حتى أن الدولة وقياداتها قدمت تنازلات وامتيازات عديدة للمشايخ سعياً منها للحفاظ على بقاء ووحدة الدولة واستقرارها.

تلك التنازلات إن نظرنا إليها نجدها تمس مبدأ السيادة في الدولة بمعنى أن قيادات الدولة كانت ترى أنها لا تمثل مصدر السيادة الحقيقية في الدولة ومن هنا فإن قيادات الدولة كانت تشعر بالاغتراب السياسي من منظور فقدان القوة السياسية.

ذلك الاختلال ظل قائماً منذ آلاف السنين وتتم معالجته وتسخيره في صالح الدولة كونها لم تكن تمتلك الجيوش والإمكانات التي تمكنها من إخضاع كافة مناطق اليمن لسيطرتها إلا من خلال قوة القبيلة نتيجة غياب الجيش النظامي والمؤسسات الحقيقية التي تمثل سلطات الدولة، وقد اختلف الأمر في العصر الحديث حيث حاول المستنيرون من النخب في المجتمع من تأسيس دولة مدنية حديثة بالاستفادة من التجارب في البلدان على النطاق الإقليمي والعالمي واللحاق بركب التطور في عصر كان العالم فيه ينعم بتقدم تقني وحضاري واسع النطاق، وتلك المحاولات أحدثت تغيراً في شكل الدولة الهيكلي بينما ظلت مصادر القوى الفعلية فيه تقليدية تقاوم هذا التغيير وتحاول الحفاظ على نفوذها وسيادتها من خلال معارضة أي أفكار تقدمية تحت حجة الحفاظ على معتقدات وقيم الشعب اليمني.

تلك المحاولات أفلحت إلى حد كبير في تمكين القوى التقليدية من التغلغل داخل الهياكل التنظيمية الحديثة للدولة فلم تكن تنشأ أي مؤسسة أو وزارة أو أياً من مؤسسات سلطات الدولة

(**1**) يرى بعض الكتاب أن "العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الاستقرار" انظر: حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 57.

المختلفة إلا وكانت تلك القوى تفرض وجودها فيها إما بشكل مباشر (تعيين مشايخ فيها) أو بشكل غير مباشر حيث تكون حاضرة فيها بالإنابة من رجال الدولة المتحالفين مع القبيلة.

لقد استطاع المشايخ من المؤيدين للنظام الجمهوري، استغلال النزاعات داخل الدولة في التمحور وإيجاد مراكز صنع قرار ضمن مركزيها المتصارعين والمتمثلين في تكتل المعارضة "القضاة"، وتكتل رئيس الجمهورية "السلال" وذلك عبر منحهم نفوذاً مهماً في السلطة الجديدة التي تكونت كحل وسط بين المعارضة ورئيس الجمهورية، حيث نجد أن المشايخ احتلوا حيزاً كبيراً في مجلس الرئاسة[1]، كما نجحوا في الحصول على موافقة المصريين بتشكيل هيئة مستقلة تُعنى بشؤونهم. وقد تشكلت تلك الهيئة في 28 أبريل 1963م تحت مسمى اللجنة المركزية لشؤون القبائل، وتشكلت من خمسة عشر عضواً كلهم من المشايخ[2].

والحقيقة التي تظهر جلياً في التاريخ السياسي لليمن(في الشمال) حدوث نوع من المد والجزر بين محاولة الدولة فرض هيمنتها وترسيخ مبادئ النظام والقانون وبين محاولة القبيلة فرض نفوذها وبسط دورها السياسي على الدولة وخاصة عند تشكيل الحكومات المختلفة .

لقد ظهرت نزعات استفراديه بالحكم من المنظور الاوليجاركي حيث أنه من المعلوم أن قيادات الجمهورية المؤثرين كانوا من ابناء الهضبة الوسطي والمناطق الشمالية (الزيدية المذهب) وكان فيهم عدد محدود من ابناء المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية(الشافعية المذهب) ، وقد تم التخلص منهم إما سياسيا مثل الدكتور البيضاني وغيره، أو عن طريق التصفية مثل ما حدث لبطل الثورة والجهورية عبدالرقيب عبدالوهاب الذي صمد أمام حصار السبعين في ظل هروب قيادات عسكرية كبيرة وبقي مدافعا عن صنعاء وهو أول من أطلق شعار "الجمهورية أو الموت"، وبعد أن استقر الحال وانتصرت إرادة الشعب فوجئ عبدالوهاب بمحاولة إقصائه عن رئاسة الاركان التي عين فيها ورتبته لم تتجاوز الملازم اول نتيجة بطولاته، وتعيين احد القيادات العسكرية ذات الرتب العليا التي

(**1**)ظهر هذا الحل جلياً في تشكيلة مجلس الرئاسة الذي ضم اثني عشر شيخاً من أصل مقاعده الاثنين والثلاثين، انظر: سنان أبو لحوم، **اليمن حقائق وثائق**، ج2، ص73-74.

(**2**)أنظر سنان أبو لحوم، **اليمن حقائق ووثائق**، ج2، ص72-74 . مقابلة شخصية مع رئيس الوزراء اليمني الأسبق محسن العيني في:- عبدالعزيز المسعودي: اليمن المعاصر، ص341-344.

كانت في الخارج ، فما كان منه الا ان حاول استعادة زمام المبادرة بمحاولة فتح الالتحاق بالتجنيد (المحتكر من ابناء الهضبة الوسطي والمناطق الشمالية) لكافة ابناء اليمن تم على إثرها اغتياله.

لقد تميزت فترة الرئيس عبدالرحمن الأرياني (1967-1973م) بنفوذ قبلي حقيقي على مؤسسات النظام والدولة[1]. وقد تمثل هذا النفوذ سواءً في طريق تكوين هذه المؤسسات ذاتها والعلاقة بينها أو في أشخاص شاغلي المناصب القيادية في هذا النظام[2]، الأمر الذي أدى إلى شعور القيادات الوطنية بضرورة تحجيم دور القبيلة وقياداتها في محاولة لبناء الدولة المركزية القوية، وقد حاولت الحركة التصحيحية (حركة 13يونيو) برئاسة إبراهيم الحمدي عام 1974م، إبعاد فئة المشايخ المستفيدة من فرض وصايتها وقيمها وأعرافها القبلية على المجتمع ، وإيجاد كيان موحد للدولة اليمنية تحترم فيه القوانين ، ويتقدم فيه الولاء للوطن والدولة على كافة الولاءات التحتية والخارجية[3]، وإسقاط مراكز القوى بغرض تقوية القوات المسلحة وإيجاد قوانين وأنظمة وعدم ترك الأمور للأمزجة والتصرفات الفردية، وتحقيق الولاء للوطن[4].

وبهذا استطاعت حركة 13يونيو أن تتخذ خطوات ما كان من السهل على حركة 5 نوفمبر أن تتخذها، ومنها الحد من نفوذ المشايخ، وعلى خلاف ما كانوا يتوقعون، كما عملت على منع تعدد الولاءات والانتماءات في الجيش لغير الوطن، مستفيدة في كل اجراءاتها الجديدة من معاناة وتجربة الحركة السابقة. كما أخذت ترسخ مركزية الحكم، وتدعم التعاونيات، وأنشأت لجان التصحيح في جميع الوزارات والمؤسسات العامة والمختلطة وفي كافة فروع المحافظات، بهدف الحد من العبث المالي والإداري[5].

ومن هنا نستخلص نتيجة مهمة فيما يتعلق بالاغتراب السياسي مفادها أن في ظل وجود قوة اجتماعية في مقابل قوة الدولة فإنه يتولد شعور بالاغتراب السياسي من منظورين الأول في حال

(**1**) في 5 نوفمبر1967 تم القيام بحركة تصحيحية بيضاء لمسار الثورة والجمهورية تم على إثرها إخراج الرئيس السلال من الحكم ونفيه الى القاهرة واستبداله بالقاضي عبدالرحمن الارياني.

(**2**) أحمد يوسف أحمد ، **الدور المصري في اليمن، 1962-1967**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص303.

(**3**) سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007،ص87.

(**4**) لقاء الرئيس ابراهيم الحمدي، جريدة القبس ، الكويت، بتاريخ 1977/1/12م، نقلا عن: خالد بن محمد القاسمي، يوميات **ووثائق الوحدة اليمنية "1972-1986"**، ط1، الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، 1987.

(**5**)محمد يحيى الحداد، مرجع سابق الذكر، ص303.

محاولة قيادات الدولة فرض نفوذها وهيمنتها على القوى الاجتماعية التقليدية فهنا يتكون الاغتراب السياسي لدى تلك القوى الاجتماعية من منظور عدم الرضا وخيبة الأمل والانفصال عن القيادة السياسية والسياسات الحكومية المختلفة والنظام السياسي بشكل عام[1]. والمنظور الآخر في حال سيطرة القوى التقليدية على مقاليد الحكم وتسيير السلطة السياسية وفق هواءها ومن هنا يشعر رجال الدولة وقياداتها بالاغتراب السياسي من منظور العجز السياسي الذي يضعهم في خانة عدم القدرة السياسية[2]، التي تؤدي إلى شعور تلك القيادات بأن ليس لهم دور إيجابي في استمرار النظام السياسي بل يصبح النظام عدواً لهم، حيث يغلب الشعور لدى قيادات الدولة ومسئوليها أن من يقودون النظام السياسي كيان يمثل آخرين (هم) ولا يمثل مجموع رغبات تلك القيادات، أي أن الشعور المشترك لتلك القيادات يغلب عليه أن من يقود الدولة ويتحكم في السلطة السياسية يعبر عنه الضمير (هم) كنايةً عن الآخرين بدلاً عن الضمير (نحن) الذي يمثل مجموع رغباتهم[3].

وفي ظل تمتع القوى التقليدية بالتأثير الكبير داخل مفاصل الدولة والمجتمع فإن جهود الدولة والقائمين عليها في محاولة كبح وتحجيم تلك القوى التقليدية تُقابل بالمؤامرات والاضطرابات التي غالباً ما تؤدي إلى صراع هيمنة يصل إلى رغبة كل طرف في إزاحة الآخر والتخلص منه.

لذا حاول الرئيس الحمدي مصادرة اسلحة مشايخ القبايل والحد من نفوذهم الذي كان قد تمدد على حساب نفوذ الدولة وسلطاتها، لقد كان هذا أحد أسباب غضبهم عليه، كما أن توجهاته إلى إقامة علاقة متطورة مع عدن تمهيداً لإعادة توحيد التراب اليمني كان أهم تلك الأسباب[4].

كل ما سبق أدى إلى إدراك القوى النخبوية التقليدية (القبلية) أنه لابد من التخلص من الرئيس إبراهيم الحمدي الذي باتت تصرفاته السلطوية في إطار الدولة تهدد وجود تلك القوى ونفوذها وتأثيرها في المجتمع والدولة. لقد دفع الرئيس الحمدي حياته ثمناً لتحديه القوى التقليدية

(**1**) انظر: بركات حمزة حسن، مرجع سابق الذكر، ص90.

2) Olsen., M., **Two categories of Political Orientation**, Social forces, vol. 47, (3) 1969, P. 288.

3) Lawrence, C., **Politics in industrial societies; a comparative perspective**, N.Y., The free press, 1977. P.98.

(**4**) شاكر الجوهري، **الصراع في عدن**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992م، ص11.

القبلية المحلية التي استعانت بالقوى الإقليمية التي كانت تعتبر توجهات الحمدي لإنشاء دولة مركزية قوية تحدياً لها [1].

وعلى إثر اغتيال الرئيس الحمدي استلم الغشمي مقاليد الحكم، وقام بحل مجلس قيادة الثورة الذي كان ممثلاً من قيادات الدولة العسكرية والوطنية، وعلى إثره تم تشكيل مجلس الشعب الذي كان برئاسة أحد كبار المشايخ في تراجع واضح عن التوجهات التي كان يعمل عليها الرئيس الحمدي، كما قام بتشكيل حكومة جديدة كانت مبنية على أسس هشة غير وطنية تحظى فيها القبيلة والقوى التقليدية بنصيب الأسد، ما أخرج القيادات الشابة والوطنية عن ممارسة الحياة السياسية وأوجد عزلة واغتراب سياسي مبني على أساس اللامعيارية السياسية التي تمثلت في إقصاء الكثير من النخب من أبناء المحافظات الجنوبية الغربية. أدى هذا بالتالي إلى حصول الخلاف بين الرئيس الغشمي ونائبه قائد سلاح المظلات عبدالله عبدالعالم، وقام هذا بإعلان تمرده على الحكومة ، وانتقل مع معظم قوات سلاحه إلى منطقته في الحجرية، وتمركز في قلعة المقاطرة ليساوم في سبيل ضمان مركز له يرضاه من مركز قوة فيما يعتقد[2] وانتهى به الامر في الوقوع في شرك مؤامرة أخرجته من السلطة نهائيا بل ومن اليمن حتى كتابة هذه السطور[3].

وبعد اغتيال الرئيس الغشمي في العام 1978م وانتخاب الرئيس السابق علي عبدالله صالح كرئيس للجمهورية ونتيجة خلافات داخل التنظيم الناصري بسبب إمساك قوى متحالفة مع السلطة من التنظيم بمقاليد الأمور أدت إلى جمود في الحراك داخل التنظيم قام جناح داخل التنظيم الناصري بمحاولة الانقلاب العسكري ضد الرئيس صالح والتي فشلت في ساعاتها الأولى ليتم بعد ذلك إزاحة قيادات التنظيم الناصري (بشكل كامل) التي كانت في السلطة (أو خارج السلطة) إما بالاغتيال أو بالمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى[4].

(**1**) سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007،ص87.

(**2**) محمد يحيى الحداد، مرجع سابق الذكر، ص304.

(**3**) حاول الانتقام من القوى التقليدية (المشايخ) وقتل الكثير منهم ليخرج بعد ذلك هاربا من اليمن ومازال مطلوبا على ذمة قضايا ثأر لتلك الواقعة.

(**4**) حول هذه الفكرة راجع: محمد حسين الفرح، **معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن (1962 –1999م)**، ط1، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 2002م، ص58-60.

لقد أدى تبني حكم الرئيس صالح للتحالف مع القوى التقليدية (مشايخ القبائل) و الاخوان المسلمين من جهة وقيامة بإقصاء القوميين اليساريين والناصريين من جهة اخرى الى شعور القوميين اليساريين بالاغتراب السياسي من منظورات اليأس والاستياء والاحباط والغُبن السياسي كونهم خرجوا من معادلة السلطة والتأثير عليها نهائيا مما أدى في نهاية المطاف الى ظهور معارضة مسلحة في اطراف الدولة تحت مسمى الجبهة الوطنية وخاصة في المناطق الحدودية مع جنوب اليمن الذي كان يتبنى الفكر اليساري وبالتالي اخذ على عاتقة توفير الدعم اللوجستي والمعنوي لها وقد استمرت الجبهة عدة اعوام حتى استطاع النظام السياسي في الشمال احتوائها وانهائها .

لقد أدت تلك الأحداث إلى بروز الإخوان المسلمين كنصير للسلطة خلال فترة حكم علي عبدالله صالح، حيث كان لهم الدور الأكبر في إفشال مخطط الانقلاب الناصري ومجابهة الجبهة الوطنية ليتمتعوا بعد ذلك بحظوة لدى الرئيس كمكافأة لهم، كما أن القائد العسكري الأكثر ثقة في القوات المسلحة (علي محسن الأحمر) كان من التيار الإخواني ويثق فيه الرئيس بشكل مطلق.

لقد أدت تلك الاحداث الى قيام الرئيس صالح بتكييف حكمه وفق منظور أن الشعب اليمني إنما يعبر عن مجموع القبائل بل وصل الأمر إلى اعتبار الدولة جزء من هذه القبائل [1].

لقد خاضت الدولة في مراحل متقدمة قبل إعادة الوحدة اليمنية في العام1990م بوقت يسير عدداً من المراحل حتى استطاعت (شكليا) أن تحقق مبدأ السلطة المركزية للدولة، إلا انه من الملاحظ أن الدولة استطاعت تحييد القبيلة فيما يتعلق بالمناصب الحكومية المتخصصة وذلك عندما اقتنعت القبائل بأن تترك تلك المناصب لطبقة المثقفين والمتحمسين من أبنائها مما شكل طبقة أرستقراطية جديدة خارج نطاق المشيخة القبلية (ليست من فئة المشايخ) ،وفي محاولة من هذه الطبقة(الناشئة) تكوين مناصرين لهم في القبائل التي ينتمون إليها تم تمرير مصالح أفراد قبيلتهم وتوظيفهم في الدولة ، فتحولت الوظيفة العامة إلى كينونات وتجمعات قبلية وعشائرية فرضت نفسها على بيروقراطية الدولة وأهدافها.

(1) انظر في ذلك: **المقابلة الصحفية مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح** ، مجلة المجلة العدد رقم 347، 1- 7 أكتوبر، 1986م .

المبحث الثاني

الاغتراب السياسي في اليمن بعد ثورة 1963م في (الشطر الجنوبي)

Political Alienation after revolution 1963 (South of Yemen)

قامت بريطانيا منذ بداية احتلالها بتوحيد جنوب اليمن شكلاً تحت اسم اتحاد الجنوب العربي في العام1959م وضمت إليه محمية عدن في العام 1963 م وهو نفس العام الذي بدأت فيه الثورة ضد الوجود الانجليزي والتي انتهت بخروج المستعمر البريطاني في 30 نوفمبر1967م ليطلق على جنوب اليمن اسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

لقد كان جنوب اليمن بين أكتوبر 1963 ونوفمبر 1967 مسرحا لمعارك عنيفة بين البريطانيين ضد الثوار القوميين من جهة، وبين الأطراف السياسية والقبلية اليمنية الجنوبية ضد بعضها البعض من جهة أخرى[1]، فقد استطاعت بريطانيا تعميق الخلاف بين شركاء النضال وذلك عبر زرع بذور الشقاق وإذكاء ثقافة الكراهية فيما بينهم، ومع شعور بريطانيا بقرب رحيلها وخروجها من اليمن سلمت السلطة إلى الجبهة القومية مما أدى إلى اقتتال فقد حدث اقتتال أهلي بين جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (كان اسمها منظمة التحرير) مع الجبهة القومية (التي كانت توجه جهودها لسحق القوى السلطانية والمشيخية في الجنوب) ومع إعلان الاستقلال اشتعلت حرب أهلية بين الجبهتين كانت الغلبة فيها للجبهة القومية لتتولى بعد ذلك الحكم[2]، وفي السنتين الأولى لحكمها اجتاحت الجبهة أزمة داخلية خطيرة بين اليساريين والمعتدلين انتهت بإبعاد زعيم المعتدلين الرئيس قحطان الشعبي، واستمرت الأزمة بعد ذلك بين اليساريين أنفسهم حيث انقسموا إلى يساريين

(**1**) كان الصراع بين الأطراف السياسية والقبلية نتيجة عدم رغبة بعض الأمراء والسلاطين والمشايخ أن يتم المس باستقلالهم المنفرد من قبل القوميين الذين كانوا يتطلعون ليمن كبرى موحده ، **موسوعة السياسة** ،المرجع السابق ،ص430.

(**2**) للمزيد من المعلومات عن أسباب ذلك الصراع وخلفياته أنظر: احمد عطية المصري، **النجم الاحمر فوق اليمن** ، ط2 ، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1986م،ص280-ص295.

محافظين ويساريين ذوي توجهات اشتراكية لينتهي الأمر بإعدام رئيس الدولة المحافظ سالم ربيع علي[1]

كما أن الاقتتال الأهلي وخاصة اقتتال نوفمبر 1967م الذي حدث ما بين الجبهة القومية وجبهة التحرير نتيجة الرغبة الجامحة لقيادات الجبهة القومية في تصفية كافة المشايخ والأمراء والسلاطين في الجنوب ليتم إخلاء الساحة السياسية منهم وإفساح المجال للقيادات الوطنية الطامحة في الوصول إلى السلطة دون أي اعتبارات تقليدية "نخبوية قبلية أو سلطوية"، بينما كانت بعض الأطراف الوطنية الأخرى تؤمن بعدم جدوى العمل المسلح[2].

كما أن محاولة جبهة التحرير تشكيل حكومة في المنفى دون استشارة الجبهة القومية أدى إلى تأجيج التوتر والأحقاد بينهما وشعور الجبهة القومية أن هناك تحالف بين جبهة التحرير مع بعض السلاطين الذين أعلنوا ولاءهم لها، الأمر الذي لم تكن تقبل به الجبهة القومية بأي شكل من الأشكال. وخلاصة القول يمكن إرجاع الاقتتال الأهلي بين الجبهتين بشكل عام إلى الشعور بالاغتراب السياسي لدى قيادات الجبهتين إذ أن كلا الطرفين باتا يشعران أن الفرصة مهيأة لاستلام زمام السلطة وأن لهما الحق فيها كلاً من منظوره الوطني.

وعند خروج المحتل البريطاني استلمت الجبهة القومية الحكم وهرب على إثرها قيادات جبهة التحرير الى خارج اليمن الجنوبي .ثم مالبثت الصراعات إلا وانتقلت بين رفقاء السلاح والنضال في الجبهة القومية ذاتها فبعد الهزيمة الأيديولوجية والتنظيمية التي حلت بالفريق الحاكم في المؤتمر الرابع للجبهة حاول رئيس الجمهورية تعويضها سياسيا ولذلك فإنه لم يلتزم بقراراته، وسعى نحو إحلال حكم الفرد عن طريق سن دستور كان قد رفضه المؤتمر الرابع، وبالاعتماد على "شلة العقلاء". وتمهيداً لذلك أعطيت الاشارة لهؤلاء بالقيام بتمرد في 20 مارس 1968م اعتقلت في ظله العناصر القيادية اليسارية في الجبهة القومية، والعناصر التقدمية خارجها التي كانت قد وطدت علاقاتها مع

---

(1) فبالرغم من أنه من الرفقاء الثوريين إلا انه (تم اعتباره قد ضل وحاد عن المسار الصحيح ليتم إعدامه "فالثورة تأكل وتلتهم أبنائها") حول هذه الفكرة راجع:
– Michael .G Roskin; et All , **Political Science an Introduction**, Pearson Prentice Hall , New Jersey , 5Ed , 2008 , p.p.370-371.

(2) انظر في ذلك: أحمد عطية المصري، مرجع سابق الذكر، ص287.

الجناح اليساري في الجبهة[1] .على أن اجتماعات القيادة العامة للجبهة القومية في 15، و17-18، و19 مارس 1968م قد اظهرت بجلاء أن الجناح اليميني لا يرفض فقط ترجمة قرارات المؤتمر على مستوى السلطة السياسية وعلى النطاق الاجتماعي، مما كان يعني تنطراً لمحمل هذه القرارات، وانما هو يخطط لإقصاء من تبقى في السلطة من رموز اليسار [2]. لذا وعلى الفور، بادر التيار التقدمي بالسيطرة على الإذاعة، وأعلن البيان الصادر من القيادة العامة حول استقالة رئيس الجمهورية من كافة مناصبه ، وتشكيل مجلس رئاسة ومجلس وزراء جديدين، كسلطة تنفيذية تجسد مبدأ القيادية الجماعية، وحدد البيان حقيقة الصراع بين التيارين داخل التنظيم، كما حدد الخط السياسي الداخلي والخارجي للتنظيم السياسي – الجبهة القومية [3]

لقد تمثل الصراع في الجنوب نتيجة الخلل ما بين النزعة الفردية التسلطية التي تطالب بإقرار مشروع دستوري يبرر ويكرس مشيئة الفرد الحاكم، وبين المنزع الديمقراطي الذي يؤسس مبدأ القيادة الجماعية في الحزب والسلطة معاً [4].

وكون الصراع في الجنوب ظل مستعراً فقد أوجد مبرراً مناسباً لتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي في 15 أكتوبر 1978م، وقد سبق عملية التأسيس دمج وتوحيد التنظيم السياسي للجبهة القومية مع حزبين صغيرين هما حزب الطليعة الشعبية والاتحاد الشعبي الديمقراطي تحت مسمى التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في 14 أكتوبر 1975م[5] .

ليتم بعد ذلك تأسيس دولة اشتراكية حكمها الحزب الاشتراكي اليمني منذ العام 1978م [6].وبعد ذلك ولسنوات عديدة، كانت النزعة القبلية والعشائرية مقموعة وبقسوة نتيجة مقارنتها بالإقطاعية والتي كانت تمثل بحسب النظرية الاشتراكية شكلاً رجعياً[7].

(**1**)محمد علي الشهاري، **الثورة والديموقراطية والوحدة اليمنية**، ط1، القاهرة: دور الثقافة الجديدة، 1990،ص30

(**2**)المرجع السابق الذكر، ص89.

(**3**) نفسه، ص101.

(**4**) نفسه، ص96

(**5**) محمد حسين الفرح، معالم عهود ورؤساء، مرجع سابق الذكر، ص60.

(**6**) أنظر: موسوعة السياسة ،المرجع السابق،ص 431- ص432.

(7) Paul K. Dresch: **The Tribal Factor in the Yemeni crisis**, **in The Yemeni war of 1994**: **causes and consequences**, edited by Jamal Al-suwaidi the Emirates Center For Strategic and Research, 1995, p.37.

لقد حاول الحزب الاشتراكي محاربة القبيلة بشكل مبالغ فيه [1] فزعماء القرى الذين لم تكن ملكياتهم أكبر من ملكية أي شخص آخر قتلتهم الدولة بوصفهم ملاك إقطاعيين، كما أن المرء كان معرض للاختفاء بتهمة العشائرية والقبلية كأي جرم آخر[2].

وكحزب انطلقت إيديولوجيته الوطنية من خلال ضرورة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية فقد شملت نظرة قياداته لمسألة محاربة وبقاء القبيلة في اليمن جنوباً وشمالاً ، فقامت بمحاولة تصفية وضرب المشيخة القبلية في الشمال [3] .

إلا أن العمل السياسي داخل الحزب الاشتراكي شابه الكثير من الصراع وكانت تحالفات عبدالفتاح إسماعيل دائماً هي العامل الحاسم في حسم الصراع لصالح التيار الذي يقوده[4]. وقد تم محاولة إقصاء عبدالفتاح إسماعيل من رئاسة الدولة في جنوب اليمن في 1981/4/22م وكان قد سبق ذلك تحجيمه وإضعافه بعزل مجموعة من مسئولي الدولة الذين كانوا محسوبين عليه ومنهم وزير أمن الدولة وكلهم من أبناء الشطر الشمالي[5] ليتم بعد ذلك نفيه الى الاتحاد السوفيتي و ما لبث أن عاد بعد ذلك لتستمر التحالفات وفق الاجندة التي كان يعمل عليها الحزب الاشتراكي لديه تهمة جاهزة لإلصاقها برؤساء الدولة وهي الاستئثار بالسلطة من دون الحزب لذا فإن هذه التهمة كانت القاسم المشترك بين الرؤساء الثلاثة السابقين في عدن(سالم ربيع علي ،قحطان الشعبي، علي ناصر محمد) [6].

وهذه التهمة في حالة الرئيس علي ناصر محمد قد يكون لها نصيب وافر من المصداقية. فقد استخدم علي ناصر محمد لسياسة النفي والاعتقال والإعدام بالإضافة إلى تركيز السلطة في يده كرئيس لهيئة مجلس الشعب الأعلى وأمين عام الحزب الاشتراكي وتصعيد شخصيات موالية له من

(**1**) راجع : فيصل جلول، **اليمن (الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة) 1962 – 1994م**، ط2، بيروت: دار الجديد، 2000، ص226 .

(2) Paul K. Dresch, O P. cit, p.37 .

(**3**) بتاريخ 1972/2/20م تم استدراج عدد 65 شيخ من كبار مشايخ الشمال إلى أحدى مناطق الجنوب تحت مبرر استضافتهم ومن ثم قتلهم في مأدبة الغداء التي أقيمت لهم وقد أدى ذلك إلى حدوث مواجهه مسلحة بين شطري اليمن، انظر :

.Paul K. Dresch , : **The Tribal Factor in the Yemeni crisis**, O P. cit, p. 46- 47–.

(**4**)محمد كريم ابراهيم الشمري، **حرب الأيام العشرة" حوادث عدن 13يناير 1986م**، ط1، الأردن: دار الياقوت للنشر والتوزيع، 2002، ص37.

(**5**) بتصرف، محمد حسين الفرح، معالم عهود ورؤساء، مرجع سابق الذكر، ص67.

(**6**)محمد كريم ابراهيم الشمري، مرجع سابق الذكر، ص37.

مناطق معينة (من محافظة أبين) وأدى تهميش دور الحزب إلى انقسام في داخل الحزب الاشتراكي انتهى بأحداث 13 يناير 1986م[1].

الحقيقة التي لا يجب إغفالها هي إن محاولات الحزب الاشتراكي فرض الاستقرار سلطوياً تضمن في نفس الوقت خلق أوضاع كامنة لعدم الاستقرار، والتي تنفجر في أقرب فرصة مشكلةً دورة جديدة من العنف والعنف المضاد[2] وهو ما حدث فعلاً ، فعندما انقسم الحزب الاشتراكي (الحاكم) سياسياً ظهرت الانتماءات القبلية بين قيادات الحزب المتصارعة بل وصل الأمر إلى حدوث تصفيات مروعة بناءً على تلك الانتماءات أثناء أزمة 13 يناير 1986م [3] لقد استمر الحزب الاشتراكي بعد ذلك في قمع القبيلة والنظام القبلي في الجنوب ولكن من ناحية مناطقية حتى تحقيق الوحدة.

وبالنظر إلى أزمة 13 يناير 86م نجد أنها تبلورت بسبب الاغتراب السياسي من منظوره الفوقي أي أن الاغتراب السياسي لم يكن في إطاره المجتمعي ضد الدولة والسلطة السياسية وإنما كان في إطاره السلطوي السياسي لدى قيادات الدولة أنفسهم، حيث نجد أنه في ظل محاولة طرف معين "رئيس الدولة" تصفية باقي أعضاء الدولة والحكومة أن هناك شعور بالاغتراب السياسي لدى رئيس الدولة بسبب تقليص نفوذه وسلطاته وكبح صلاحياته في الدولة ونطاق تأثيرها من قبل اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الذي كان يمثل السلطة الحقيقية القادرة على صنع القرار السياسي في الجنوب، لقد سبق الاغتراب السياسي للرئيس شعور اللجنة المركزية نفسها بكافة مكوناتها بالاغتراب السياسي من ممارسات الرئيس السلطوية التي باتت تخرج عن إطارها المرسوم من قبل اللجنة المركزية وقد ظهر ذلك جلياً في التعيينات التي قام بها الرئيس لأبناء منطقته في مناصب حساسة وهامة في الحكومة و الدولة.

(**1**) المرجع السابق، ص72.

(**2**) حول هذه الفكرة راجع: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق الذكر ، ص 57.

(**3**)في 13 يناير 1986م انقسم الحزب الاشتراكي سياسياً حدث على إثره صراع دموي خلف ما يزيد عن عشره آلاف قتيل خلال بضعة أيام وعزز هذا الانقسام الانتماءات القبلية بين قيادات الحزب المتصارعة بل وصل الأمر إلى حدوث تصفيات فردية وجماعية مروعة استخدمت فيها بطاقات الهوية (الشخصية) لمعرفة القبيلة التي ينتمي إليها الشخص قبل قتله، للمزيد من المعلومات حو ل هذه الأحداث المأساوية والملابسات التي أحدثتها انظر :- التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، **أحداث 13 يناير 1986م جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن**، ط2، القاهرة: أنترناشيونال برس، 1987م .

فقد كانت احداث 13 يناير لها اسباب مركبة يعبر كل سبب وكلها مجتمعة عن الاغتراب السياسي فرغبة علي ناصر محمد في أن يكون الرجل الأول في اليمن الجنوبية في الحكم والحزب حتى لا يترك مجالا لأحد في المزايدة عليه، وبالتالي حتى يتمكن من اتخاذ قراراته السياسية المحلية أو الإقليمية بحُرية. كما أن ظهور الطموح السياسي لوزير الدفاع السابق علي عنتر والذي ينتمي إلى أحدى القبائل اليمنية في المحافظة الثانية. وأثناء فترة احتدام الخلاف بين علي ناصر محمد وعبدالفتاح إسماعيل بين عامي 1979و1980 توفرت أمامه فرصة ذهبية للسيطرة على الحكم، إلا أن موقفه الحزبي المتدني نسبيا حال دون ذلك إلى أن أصبح الرجل الثاني في الحزب بعد علي ناصر مما فتح أمامه الباب لتحقيق طموحه .والاعتقاد بأن عبدالفتاح اسماعيل والمشهور بالدهاء والتخطيط يعمل على ضرب علي ناصر وعلي عنتر حتى يبرز في النهاية رجل الإنقاذ مرة ثانية ويدرك عبدالفتاح إسماعيل أنه بوجود علي ناصر وعلي عنتر يستحيل عليه أن يسترجع موقعه السابق في الحزب أو في الدولة. وقد أثبتت الانتخابات الأخيرة كيف أن إسماعيل حل في المرتبة قبل الأخيرة في المكتب السياسي بينما حل علي ناصر محمد أولا وعلي عنتر ثانياً وبضرب الرجلين تخلو الساحة أمامه ليمسك بالحزب ليتخذ منه قاعدة للسلطة العليا [1].

ومن هنا نستخلص نتيجة هامة فيما يتعلق بالاغتراب السياسي توضح بأنه في حال وجود الاغتراب السياسي على نطاقه السلطوي لدى قيادات الدولة نفسها "صراع من أجل النفوذ والهيمنة" يظهر ضمن منظورين رئيسيين الأول لدى رئيس الدولة أو رأس النظام السياسي حيث يشعر بأن لديه إحساس دائم نسبياً بأنه مغترب عن المؤسسات السياسية القائمة في النظام السياسي والقيم المتعلقة به والقادة الآخرين في السلطة السياسية مما يؤدي إلى شعوره بأنه غريب محاصر داخل نظام سياسي معادي ويعزز لديه الشعور بأنه لا بد من القيام بتغييرات أساسية في النظام القائم بأي شكل من الأشكال[2]، والمنظور الآخر لدى قيادات الدولة والسلطة السياسية المحيطة بالرئيس حيث يشعرون بأن الرئيس يحاول الانفراد بالسلطة واتخاذ القرارات السياسية وفق أهوائه الشخصية وبالتالي

(**1**) الاسبوع العربي، العدد (1371)، 1986/1/20، ص4-7.

2) Citrin, J., et al., **op cit**, p.2.

يتولد شعور بالاغتراب السياسي من منظور العجز والذي يعني عدم القدرة السياسية والاستياء السياسي وهما البعدين الأساسيين اللذين اعتبرهما أولسن Olsen كمقياس للاغتراب السياسي[1].

إن الاغتراب السياسي إذا ما وجد داخل قيادات الدولة ونظام الحكم فيها فإن له فعل مدمر كون المحاولات التآمرية السلطوية تتسم بمحاولة التصفية الجسدية وهو ما يؤدي إلى انقسامات شديدة داخل بنية النظام السياسي وانعكاس ذلك على المجتمع الذي يمثل العمق اللوجستي لقيادات الدولة والنظام السياسي. أي أن الصراع السياسي ينتقل بصورة أكثر عنفاً تمثل متوالية هندسية داخل بنية المجتمع وتؤثر على الأمن والاستقرار فيه. لذا وجدنا مجازر دموية صاحبت أحداث 13 يناير 86م كانت تمثلها القبيلة التي حاول الحزب الاشتراكي القضاء على بنيتها في جنوب اليمن وفرض الاستقرار قسراً، ونجح من الناحية الشكلية والإدارية في فرض هيبة الدولة وإنفاذ النظام الاشتراكي على مكونات الدولة المختلفة، إلا أن أحداث 13يناير قد أبرزت أن تلك الجهود فشلت فشلاً ذريعاً في القضاء على مسألة الانتماء القبلي لقيادات وموظفي الدولة، فقد سحقت القبيلة الحزب عند أول صراع بين أجنحته المختلفة [2].

ليستمر النظام السياسي في جنوب اليمن بوضعه الجديد المتضمن تحالف الحزب الاشتراكي مع القبيلة مما شكل خللا واضحا في نهج وموقف الحزب الاشتراكي من القبيلة ليأتي بعد ذلك عباً إضافياً في الجانب الفكري والاقتصادي للدولة ونظام الحكم الاشتراكي في الجنوب وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتظهر على السطح بوادر ازمة فكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة كانت ستؤدي الى عواقب كارثية لولا الاتجاه نحو إعادة الوحدة اليمنية.

(**1**) للمزيد من المعلومات حول هذه الدراسة انظر: Olsen, **op cit**, pp. 288-299.

(**2**) رياض نجيب الريس، **رياح الجنوب، اليمن ودوره في الجزيرة العربية 1990م – 1997م**، ط2، لندن: رياض نجيب الريس للكتب والنشر، 1998م، ص313.

المبحث الثالث

الاغتراب السياسي في اليمن بشطريها قبل إعادة تحقيق الوحدة

Political Alienation in Yemen (North & South) before Unity

لقد تشكل النظام السياسي في اليمن كنتيجة لتضارب واسع النطاق على المستوى الاجتماعي، فنظرية العصبية التي ساقها لنا ابن خلدون في هذا المجال عاملةً فاعلةً ولها حضور واسع في الحياة السياسية في اليمن منذ أقدم العصور، حيث نجد أن القبائل التي كانت تمثل اليمن تنازعت السلطة ولم تكن تقبل الحاكم كممثل لقبيلة ما على باقي القبائل، هذا الأمر جعل النظام السياسي في اليمن يتسم بطابع عدم الاستقرار. فنظام القرابة الذي تعتمد عليه القبيلة كنظام يهتم بوضع المجتمعات وفقاً لبنى المعاملة بالمثل في إطار المجتمع المحلي يتنافى نظرياً مع النظام السياسي الذي ينظم وضع الدولة وفقاً لبنى التبعية في إطار المجتمع الوطني، ومن هنا فإن نشأة النظام السياسي لا تتم إلا عندما تذوب الجماعات البدائية التي تعتمد على روابط الدم والقرابة في جماعة أعلى تعتمد على روابط المواطنة والقانون التي تحددها المعرفة بالمصير المشترك [1].

ومن خلال تحليل محاولات الدولة تطبيق وجود الدولة في جنوب اليمن وشماله نخلص إلى أن الدولة فقدت أساسها القانوني والتنظيمي الذي يجعلها تتصف بالشرعية كونها خضعت للحاكم أو الحزب اللذان ثبت يخضعان بدورهما لنفوذ القبيلة عند ترشيح وتزكية الموظف العام للحصول على المنصب[2] هذا الأمر اوجد وكرس الاغتراب السياسي لدي عامة الناس وخاصتهم وادخل البلاد في حلقات مترابطة لا تنفك من الأزمات السياسية .

ونتيجة لأن الشعب كان ينقسم إلى طبقتين طبقة غنية تمثلها فئة الهاشميين وفئة القضاة وكبار المشايخ وملاك الأرض وطبقة يمثلها الشعب اليمني، فقد وجد أن ممارسة النشاط السياسي في

(**1**) جورج بالانديه، مرجع سابق الذكر، ص71 .

(**2**)حيث من المفترض بل ويجب أن يتم الاختيار والترشيح في الوظيفة العامة على أساس التخصص والصلاحية للوظيفة والمقدرة على القيام بالواجبات التي تسند لكل مسئول لذا فان الموظف عندما يقوم بتقديم الخدمات فإنه يجب أن يخضع للقانون وليس لأي شئ غيره ، انظر: عمار بوحوش، **وصف الوظائف وتحليلها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 18، العدد 4 -1981.

عهد الإمام والاستعمار المتحالف مع سلطة المشايخ والسلاطين كان شبه منعدم، إذ أن عدم وجود طبقة متوسطة أحدث فراغاً في الحراك السياسي كون الطبقة المتوسطة تسعى بشكل دائم لتقوية مركزها وذلك للالتحاق بالمؤسسات السياسية والنشاط السياسي بشكل عام على عكس الطبقة الدنيا التي غالباً ما تتسم بالخضوع والاستسلام وعدم الرغبة في ممارسة النشاط السياسي[1] نتيجة فقرها وسعيها الدائم نحو البحث عن لقمة العيش في ظل انعدام الفرص الاقتصادية[2].

لذا لم تكن طموحات الوصول لمراكز صناعة القرار السياسي في اليمن أو الوصول إلى المناصب العليا في الدولة اليمنية تخرج بأي حال من الأحوال – إلا فيما ندر– عن محيط القوة التي يتمتع بها الأفراد في محيطهم الاجتماعي، كون العلاقة بين الوصول للسلطة والوجاهة الاجتماعية طردية، فكلما كان الفرد ذا مكانة وحظوة اجتماعية مرموقة كان له سبيل أوفر في الوصول إلى السلطة السياسية ومراكز النفوذ في الدولة والعكس صحيح .

لذا نجد أن ظهور الأحزاب في الجنوب كان له منظوره اليساري نتيجة الاغتراب السياسي الذي كان يعانيه أبناء الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال والذين كانوا يشاهدون الخيرات والنعم بأيدي الملاك والإقطاعيين والسلاطين والمشايخ الذين اعتمدوا على عرق الفلاحين وإمكاناتهم، ومن هنا يمكن اعتبار النظرية الماركسية قابلة للتطبيق في جنوب اليمن، حيث توجد الوفرة فيه أكثر من شماله والمعاناة التي يعانيها الفقراء تكون بمثابة ربح ونعيم ورفاه للأغنياء، فالطبقية في الجنوب من هذا المنظور كانت موجودة فعلاً ولها ممارساتها التي أدت إلى اغتراب سياسي يبرزه مفهوم ماركس للاغتراب.

بينما نجد في شمال اليمن أن كل الأحزاب السياسية التي كانت تنشأ كان لها أساس ديني نتيجة الطبيعة التي لم تكن توفر فائض يسمح بظهور الطبقات، فظهر تنظيم الإخوان المسلمين وكذا تنظيم الطليعة العربية الإسلامي والذي كان يمثل امتداد للإخوان المسلمين، وأيضاً نجد أن مسألة وجود عاطفة نحو العنصر الهاشمي ظلت مستمرة، فالعامل الروحي هنا لعب دوره مكان عامل المال

1) Hess, R. & Torney, J., **the development of political attitudes in children**, Chicago, Aldine, 1967, pp.224-225.

2) Leonard, B., **social class and political participation**: **a review and explanation**, sociological forum, vol.3, 1986, pp.496.

والوفرة، ونجد أن جنوب الشمال الذي كان يتميز بكثرة السكان مقابل ندرة الموارد ظهرت فيها نزعات قومية واشتراكية نتيجة عوامل كثيرة منها قربه من جنوب اليمن بالإضافة إلى أن أغلب المتنورين والمنفتحين الذين عاشوا خارج اليمن (جمهورية مصر تحديداً) كانوا من أبناء هذه المناطق، كما أنه لا يجب إغفال أن الاستئثار بالسلطة والدولة ومكوناتها ومقدراتها كان بأيدي من يقعون في الهضبات الوسطى والشمال.

وللحياة السياسية في اليمن واقع خاص فالسلطة السياسية مجزأة لدى الفرد في أي موقع يشغله (خاص أو عام) أو في أي جماعة سياسية تنظيمية (حزبية أو جماعة مصالح وضغط) ينتمي لها ، ففي أي اضطراب أو أزمة سياسية تحدث في الدولة نجده يعاني من حالة انفصام سياسي بين مصالح قبيلته التي ينتمي لها ويعيش في كنفها وحمايتها ويخضع لأعرافها وتقاليدها وقوانينها الخاصة وبين انتمائه للوطن، و غالباً ما يفضل المواطن اليمني مصالح قبيلته[1] فرؤية المواطن اليمني للدولة والسلطة السياسية (على وجه الخصوص) تتبلور وتتكون وفقاً لرؤية ومنظور قبيلته تجاهها وشعور الفرد في اليمن تجاه سلطة الدولة يمكن اعتباره شعور جمعي (جماعي)، بمعنى أن القناعات والقيم التي يكونها الفرد عن الدولة لا ينفرد بها ويختص بها لنفسه بل يشترك فيها مع أبناء قبيلته. وهذا يتنافى نظرياً مع وجود نظام سياسي للدولة كون النظام السياسي لا ينشأ إلا عندما تذوب الجماعات البدائية التي تعتمد على روابط الدم والقرابة في جماعة أعلى تعتمد على روابط المواطنة والقانون والتي يحددها المعرفة بالمصير المشترك [2].

فكبار موظفي الدولة يعدون شركاء سياسيين على اعتبار أن الوصول إلى منصب سياسي أو إداري في الدولة إنما هو غاية وهدف المشاركة السياسية في الدولة [3] إلا أن شعورهم بأنهم أصحاب

(**1**) نجد أن قوة أي زعامة في المناصب السياسية في الدولة أو في التنظيمات و الأحزاب السياسية تكون محكومة بمدى ولاء الفرد لمصالح قبيلته واتجاهاتها وبمدى قوة قبيلته أيضا، وعندما يحدث صراع بين القبائل (مع بعضها البعض أو مع الدولة) تكون على المحك مسألة الانتماء الوطني لقيادات الدولة ففي الغالب يتخلى المسئول الحكومي (مهما ارتفعت درجته) عن مسؤولياته العامة تجاه الشعب ويفضل نصره قبيلته ونجدتها.

(**2**) انظر: جورج بالانديه، **الانتروبولوجيا السياسية**، ترجمة: علي المصري، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م ، ص71 .

(**3**) حدد روش وألتوف تسلسل هرمي مكون من عشر درجات للمشاركة السياسية كانت أعلى درجة فيه شغل منصب سياسي أو إداري للمزيد من المعلومات انظر:
Rush, Michael, Althoff, Phillip, **An introduction to political Sociology**, N.Y, Prentice Hall, 1971, p 296.

سلطة أسمية في ظل امتلاك نخب أخرى للسلطات الفعلية(مشايخ القبائل) في الشمال وقيادة الحزب الاشتراكي في الجنوب كان يدفعهم إلى الشعور بأنهم مغتربون سياسياً.

لقد افتقدت الدولة في اليمن لجهاز حكومي بيروقراطي حقيقي واكتفت باستخدام البيروقراطية بمعناها الاداري خارج الاطار الهيكلي المؤسسي . وكون الجهاز البيروقراطي جهاز مهيمن بحكم تخصصه في إدارة وتنفيذ السياسات الحكومية والبيروقراطيين بصفتهم يحتلون مواقع استراتيجية فانهم يعتبرون أداة من أدوات النفوذ لكل من يريد أن يبقى في الحكم ويتحكم في الأمور ببلادة[1] لذا استمرت الدولة وجهازها البيروقراطي بل وكافة مؤسساتها الاخرى مربوطة بعلاقة عضوية خدمةً بالقائمين على الحكم أيا كانوا في الشمال والجنوب ومسخرةً لأهدافهم.

وعندما يحدث خلل في استخدام الدولة والقائمين عليها لجهاز الإدارة العامة (الجهاز البيروقراطي) وذلك لخدمة أهداف خاصة وأيضا تحويله إلى جهاز غير مهني عن طريق حشو وتعيين الأقارب والحلفاء فيه بغض النظر عن مؤهلاتهم وقدراتهم فان لذلك تكريس لمبدأ عزل وتهميش المجتمع عن الاشتراك في تسيير العملية السياسية في أدنى صورها مما يؤدي في كل الأحوال إلى ظهور طريقتين للتعيين في القطاع الحكومي (الجهاز البيروقراطي) الأولى تتعلق بالتملق وإظهار الولاء والخضوع للقائمين على السلطة السياسية وهو الطريق الذي يتبعه الفاشلين وغير المؤهلين ، والطريقة الأخرى هي بمحاولة تنفيذ القانون والانخراط في جهاز الدولة عن طريق المؤهلات والكفاءات وهو الطريق الذي يسلكه المتعلمون و الخبراء وفي الأخير لا يتم التعيين إلا بالطريقة الأولى وإقصاء من يحاولون التعيين بالطريقة التالية وهو ما يمكن اعتباره إحدى مقدمات الاغتراب السياسي وذلك كون البيروقراطية هي الجسر الذي يربط بين القيادات السياسية والجماهير الشعبية في كل بلد[2].

هذا بعكس ما كان يحدث في الدول المتقدمة التي كانت فيها الاجهزة البيروقراطية اجهزة مستقله وكان شغل المناصب الحكومية العليا فيها مرتبط بشكل وثيق بالعملية الديموقراطية التي يقول فيها الشعب كلمته ويعد فيها المرجع الاول في وصولهم للمناصب الحكومية .

---

(1)عمار بوحوش، **دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة** ، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد260،ص5.

(2)عمار بوحوش ، مرجع سابق الذكر، ص6.

فمسئولي الدولة يشعرون بأهمية ترضية من ينتخبونهم ويساهمون في الارتقاء لهم إلى المناصب العليا ،لذا يقومون بتعيين البيروقراطيين الأكفاء ممن يتوسمون فيهم الخير والمقدرة إلى إدارة مشاريع الحكومة بكفاءة عالية كما إن الممثلين في المجالس النيابية يساهمون في تحقيق تكافؤ الفرص أمام الموظفين والاعتماد على الأساليب الديمقراطية في توظيف العناصر النزهة والاستعانة بالموظفين أصحاب الكفاءات الجيدة لتدعيم الجهاز البيروقراطي الذي ينبغي أن يكون أداة لخدمة الشعب[1].

كما أن الوظيفة العامة أساسها قانوني ولها قواعد تنظيمية تتصف بالشرعية ويتم الاختيار والترشيح فيها على أساس التخصص والصلاحية للوظيفة المقدرة على القيام بالواجبات التي تسند لكل مسئول لذا فان الموظف عندما يقوم بتقديم الخدمات يخضع للقانون وليس للحاكم أو الحزب الذي يرشحه ويزكيه للحصول على المنصب[2].

وفي اليمن شمالا وجنوبا كان (ولازال) يعاني جهاز الإدارة العامة من اغلب أن لم نقل كل مساوئ وعيوب البيروقراطية الشائعة[3]، والتي تؤدي في اغلب الأحيان في فقد المواطن الثقة في الدولة وبالتالي شعوره أنها لا تحقق العدالة والقانون الذي هو أساس وجودها وجوهره.

وفي رأينا فان بقاء القبيلة بنفس قوتها وفاعليتها في منظومة العمل الاجتماعي والسياسي قد حجم الى حد بعيد من مهنية وتطور الجهاز البيروقراطي الذي تعتبره القبيلة يفرز نخب تتحكم فيها وهي التي تعارض بشكل أو بآخر ظهور أي نخب أخرى تسيطر عليها سواء كانت هذه النخب من قبائل أخرى أو من خلال موظفي ومسئولي الدولة الذين تعتبرهم أيضا نخب في منظومة العمل الاجتماعي و السياسي مما يؤدي إلى صراع حتمي بين الرافضين للتغيير السياسي والاجتماعي (مشايخ القبائل) والساعين لتغيير هذا الوضع وبناء نخب جديدة تستند على أسس ومعايير حديثة (مسئولي الدولة).

(**1**) نفسه، ص20.

(**2**) نفسه

(**3**) ذكر عمار بوحوش ستة عشر عيب ونقص شائعة للبيروقراطية تمثلت في:- الاتجاه لحماية الذات والولاء للرؤساء وليس للوظيفة- التمسك بحرفية القوانين واللوائح والتهرب من المسئولية – التحايل على القانون-التجاوب البطئ مع المتغيرات الاجتماعية – مجاملة المسئول الكبير والأخذ برأيه – المقربون والموظفون العاديون – عدم المبالاة والإهمال- تشتت الجهد والجمع بين عدة وظائف – الصراع والتنافس غير الشريف بين الموظفين – تضخم الجهاز البيروقراطي – تعقيد الإجراءات – إهمال الأساليب العليمة وغياب التنظيم والتخطيط – تعدد مستويات التنظيمات الإدارية – المركزية الشديدة في صنع القرارات – هجرة الكفاءات من القطاع العام بسبب قلة الحوافز – قلة الاستعانة بالعلماء والمتخصصين والاستنارة بآرائهم ، للمزيد من المعلومات حول ذلك انظر،عمار بوحوش ،مرجع سابق الذكر ،ص29،ص35.

ومما سبق نجد أن القبيلة استمرت في الوجود بقوة في الحياة الاجتماعية كما ظلت ملازمة للحكم والسياسة في اليمن برغبة الأنظمة السياسية أو رغما عنها، لقد تطورت القبيلة في اليمن بصورة مشابهة إلى حد بعيد لتطور الدولة ففيها قوانين[1] وأعراف تحكم علاقات أفرادها وكذا قوانين وأعراف تحكم علاقاتها مع القبائل الأخرى. لقد كانت ولازالت القبيلة في إدارتها لعلاقتها وروابطها العشائرية وكأنها دولة مستقلة بحد ذاتها[2]، الأمر الذي لم ولن يسمح بتحقيق التلاحم والاندماج السياسي للدولة اليمنية و يجعل الجماعات تشعر أنها كيان واحد في ظل مؤسسات ثابتة للدولة يمارس فيها أعمال ومهام موثوقة للحكومة تضمن حدوث تداول سلمي للسلطة السياسية لفترات طويلة[3] هذا الاندماج الذي إذا ما حدث فانه يسمح بالتكامل السياسي الذي يجعل الإحساس بالولاء الوطني حاجباً للولاءات الثانوية الأخرى(القبلية والعرقية)[4] الذي بدوره سيسمح ببقاء الدولة واستمرارها وازدهارها.

ولأن الاغتراب السياسي كمبدأ كان ولازال يميز شعور القبيلة في اليمن بأنها مستبعده عن ممارسة حقها في الحياة السياسية سواء بالحكم أو بالشراكة، خاصة وأنها ترى أن منطلق الوصول إلى حكم الدولة من أي طرف إن لم يكن يساعد على تكريس أو تعزيز مصالح تمتلكها أو تحاول الحصول عليها فإنها لن تقبل بذلك وستحاول تغييره ولو بالقوة ، مما يؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي ويحجم بل ويمنع من بقاء الدولة مؤسسيا بشكل مستمر.

(**1**) تسمى هذه القوانين "مراقيم–ومفردها رقم" وتتميز عن الأعراف أنها تكون مكتوبة وموثقة ويتم الاتفاق عليها بجلسات نقاش عامة وخاصة ويتم أيضا الإعلان عنها وتعليق نسخة منها في الاماكن العامة (عادة تكون على ابواب المساجد).

(**2**) انظر: عبدالعزيز محمد الشعيبي، ، **أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية مايو – يوليو 1994م**، مرجع سابق الذكر، ص47 .

(**3**) قدم كارل دويتش وزملاءه دراسة مقارنة لأنماط الاندماج السياسي وبحيث تم تصميم جدول مقسم إلى أربع وحدات للتمييز بين الأنواع المختلفة لإتحاد الجماعات السياسية التي كانت منفصلة في السابق وبحيث يشمل بعدين، الأول:– هل هذه الجماعات اندماجيه أم غير اندماجيه (بمعنى هل هناك دمج رسمي لوحدات كانت مستقلة سابقاً)، الثاني:– هل هذه الجماعات تكاملية (متلاحمة) أم غير تكاملية (غير متلاحمة) بمعنى هل نما فيها أحساس بالجماعة الكلية والمؤسسات والممارسات الحكومية إلى الحد الذي يمكن الاعتماد عليه بقبول التغيير السلمي لفترات طويلة . للمزيد عن المعلومات يمكن مراجعة النموذج في:–

- Karl Deutsch et al., **political Community and the North Atlantic Area**, (Princeton, N.J., Princeton University press, 1957.p.p. 5-9

(**4**) حدد فينر (**Weiner**) خمسة أبعاد أساسية للاندماج السياسي تتمثل في : الاندماج الوطني:وحدة التراب الوطني ،التكامل الإقليمي:ويظهر في سيطرة الحكومة على الرقعة الجغرافية التي تقع ضمن اختصاصها ،التكامل النخبوي الجماهيري:ويعبر عنه مدى ربط مصالح المحكومين بمؤسسات شعبية ،تكامل القيم :الحفاظ على النظام الاجتماعي بوضع حدود دنيا للاتفاق في الرأي والقيم الأساسية ،التكامل السلوكي :ويعبر عنه مستوى قدرة الأفراد على تنظيم أنفسهم للأغراض والمصالح المشتركة، انظر في ذلك: شاون سشانتون ، **الهجرة والتكامل في الوطن العربي ،في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي(ندوة)** ،تحرير غسان سلامة وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1989م،ص997.

وعلى مستوى التحليل السياسي نجد أنه في إطار العلاقات بين الشطرين اليمنيين- حاولت النخب السياسية في كلٍ من الشمال والجنوب ممارسة العمل السياسي من منظوره الوطني المتعلق بإعادة تحقيق الوحدة الوطنية عبر محاولات وممارسات شطريه ممنهجة تستند في معاييرها على تحييد القوى السياسية العاملة في كل شطر من منظور مستقل مبني على معطيات غير وطنية، ففي الشمال كان هناك عمل ومناداة لإعادة تحقيق الوحدة الوطنية بإلحاق الجنوب إلى الشمال كونه اجتزئ منه أثناء الاستعمار البريطاني[1] ، كما كان هناك رؤية لدى القادة السياسيين في الشطر الجنوبي بضرورة إعادة تحقيق الوحدة الوطنية عبر تعميم تجربة الدولة الحديثة والمشروع الحضاري للجنوب على الشمال المتخلف ذي النظام القبلي[2]، لقد أدت تلك المحاولات وإن كانت تهدف إلى غاية نبيلة وهي إعادة تحقيق الوحدة الوطنية إلى تعميق الهوة بين النخب السياسية أكثر من دورها الفاعل في التقريب بين وجهات النظر للقادة السياسيين، فقد شعر القادة السياسيون في الشمال والجنوب بأن إعادة تحقيق الوحدة له خطورة شديدة على مصالحهم السياسية ومشروعاتهم السياسية لتنظيم الدولة، وهذا أدى إلى شعورهم بالاغتراب السياسي من منظور إكنان المشاعر السلبية تجاه المؤسسات السياسية والمسئولين عنها[3]، وهذا الأمر له (بالتأكيد) فعل رئيسي في تأجيج وتعميق الشعور بالاغتراب السياسي تجاه إعادة تحقيق الوحدة واعتبار قيامها خطر حقيقي على مصالح النخب السياسية والاجتماعية في شطري اليمن مما أدى إلى صعوبة في تحقيقها.

وعندما شعر القادة السياسيون في الشمال أن الحزب الاشتراكي بات في وضع ضعيف لا يسمح له بفرض رؤاه التقدمية والحضارية على دولة الوحدة، وكذلك الحال عندما تم تغييب مسألة وفكرة الضم والإلحاق للجنوب وللنخب السياسة فيه ، تمهد الاتفاق الوحدوي الذي تم على أساس

(**1**) بدأ ذلك منذ رفض الإمام يحيى حميد الدين الحدود المقامة بين شطري اليمن المرسومة باتفاق الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية في العام 1904 وحثه الدائم لزعماء المحميات في الجنوب للانضواء تحت راية الوطن الأم وإعلانه أن اليمن وحدة واحدة بعد اعتراف عصبة الأمم بالشمال اليمني ما جعله يدخل في صراع ومواجهات مسلحة مع بريطانيا في الفترة 1927– 1928م انتهت بهزيمته وتوقيعه معاهدة سلام لمدة أربعين عاماً أي أنه تنازل عن وحدة الشطرين لهذه الفترة ،للمزيد من المعلومات انظر في ذلك: محمد زين، **انفصال يشعل حربا "وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني**، الكويت: مطابع دار السياسة،1995م، ص14-15 .

(**2**) انظر كلا من :

- محمد زين، مرجع سابق الذكر، ص16 -17.
- - شاكر الجوهري، **الصراع في عدن**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص200. –
- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دارسات في عمليات التحول من الشطير الوحدة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994م ص75.

(**3**) للمزيد من المعلومات حول هذه الرؤية لشكل الاغتراب السياسي انظر:

Citrin, J, et all, **op**. **cit** ,p. 1-31.

الشراكة والاندماج بين نظامي الحكم وفق آلية لا غالب ولا مغلوب، وذلك عبر التقاسم والمناصفة في قيادة الدولة والحقائب الوزارية والوظائف العامة من قمة الهرم القيادي حتى القاعدة، وهذه هي الآلية التي يعتقد الباحث أنها كانت السبيل الوحيد إلى إعادة الوحدة، كما أنها مثلت السبب الرئيسي لاشتعال أزمة حرب صيف **1994**م[1].

فهذه الخلافات والصراعات تمس بشكل مباشر علاقة الاغتراب السياسي بشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتقدم توضيحاً للخلفيات الإيديولوجية للأطراف السياسية التي نظرت لمسألة الوحدة من منطلقاتها الحقيقية وما سيلعبه ذلك من تحقيق رؤية تستند على الواقع ومشاهداته في تحديد دورها الحقيقي في تعميق الشعور بالاغتراب السياسي بدقة وموضوعية .

إن فكرة الوحدة بين شطري اليمن كانت الهاجس السياسي والوطني لقيادة الشطرين منذ ثورتي 26 سبتمبر 1962 في الشطر الشمالي و 14 أكتوبر 1963 في الشطر الجنوبي وقد ظهر ذلك جلياً في وحدة أهداف الثورتين[2]، إلا أن الكيفية التي نظرت بها قيادات الشطرين لتحقيق الوحدة لم تكن بأي حال من الأحوال تخضع لاعتبارات وطنية خالصة، بل إن المتتبع لهذه المسألة يجد أن اعتبارات المصالح النخبوية السياسية أخذت حيزاً لا بأس به من مجادلات ومباحثات واتفاقيات الوحدة منذ اللحظات الأولى لها عند قيام الثورتين حتى إعادة تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990، تلك الاتفاقيات كانت تختبئ خلفها مطامع القيادات السياسية لشطري اليمن في محاولة استئثار كل طرف بكافة خيرات ومصالح دولة الوحدة ، ويدلل على ذلك كثرة تلك المباحثات والاتفاقيات التي عقدت والمراحل الطويلة التي مرت بها[3].

(**1**)تلك الأزمة التي كان أسها وأساسها شعور النخب الجنوبية بالاغتراب السياسي فبعد مرور الفترة الانتقالية لدولة الوحدة وإجراء أول انتخابات نيابية في العام 1993م خرج الحزب الاشتراكي من شريك في السلطة إلى مشارك فيها مما أحيا الشعور بالضم والإلحاق لديه .

(**2**) كانت أهداف ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال اليمن عبارة عن ستة أهداف هي نفسها التي تبنتها ثورة 14 أكتوبر 1963م في الجنوب.

(**3**) أدى خضوع المباحثات الوحدوية لأهواء وأغراض القيادات السياسية المتعاقبة على حكم شطري البلاد والتي كانت تتمحور في محاولات كل طرف إقصاء الطرف الآخر أو على الأقل الفوز بنصيب الأسد في المناصب القيادية لدولة الوحدة التي يتم التباحث حولها، ما أدى إلى شعور كل طرف بالاغتراب السياسي الحقيقي تجاه الوحدة اليمنية كونها أصبحت تمثل طرف ثالث تقوم بمقاسمة كل طرف من حصته في المناصب القيادية، وبذلك شهدت اليمن ثمانية وعشرين اتفاقية ولقاء ومباحثات وحدوية منذ بداية الثورة 1962 حتى تحقيق الوحدة 22 مايو 1990.

لقد مثَّل شكلي الدولة و النظام السياسي المحورين الرئيسيين في المباحثات الوحدوية، وحقيقة الأمر أنهما مثلا الملفين اللذين اختبأت خلفهما أطماع النخب السياسية لشطري البلاد في مناصب وامتيازات دولة الوحدة. فقد مرت الوحدة اليمنية بمنعطفات ومباحثات كثيرة برزت فيها مثل تلك الأطماع على أشكال عديدة، فمن أحقية بضم الجنوب إلى الشمال كونه اجتزئ منه أثناء الاستعمار البريطاني[1]، إلى ضرورة تعميم تجربة الدولة الحديثة والمشروع الحضاري للجنوب على الشمال المتخلف ذي النظام القبلي[2].لذا فقد تمثلت المباحثات الوحدوية في خمس اتفاقيات وثلاثة وعشرين لقاء قمة [3] .

لقد أفرزت الممارسات السلطوية في الشطرين تجاه الشعب اليمني واقعاً مريراً فقد مثل الحديث عن الوحدة والتغني بها في الشطرين (ثقافياً واجتماعياً) عملاً وطنياً شريفاً ومشروعاً، إلا أنه في الحقيقة (سياسياً وأمنياً) كان يتم التعامل مع من يثبُت (أو يُشَكّ) بارتباطه بالنظام السياسي للشطر الآخر على أنه خائن لوطنه ويجب محاكمته[4].

لقد أدى ذلك إلى شعور المواطنين اليمنيين في الشطرين بالاغتراب السياسي تجاه الوحدة اليمنية من منظور اللامعيارية السياسية. فقد أفرز هذا الأمر تحديات ارتبطت بشكل وثيق بسير

(**1**)بدأ ذلك منذ رفض الإمام يحيى حميد الدين الحدود المقامة بين شطري اليمن المرسومة باتفاق الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية في العام 1904 وحثه الدائم لزعماء المحميات في الجنوب للانضواء تحت راية الوطن الأم وإعلانه أن اليمن وحدة واحدة بعد اعتراف عصبة الأمم بالشمال اليمني ما جعله يدخل في صراع ومواجهات مسلحة مع بريطانيا في الفترة 1927– 1928م انتهت بهزيمته وتوقيعه معاهدة سلام لمدة أربعين عاماً أي أنه تنازل عن وحدة الشطرين لهذه الفترة ،للمزيد من المعلومات انظر في ذلك: محمد زين، مرجع سابق الذكر، ص14-15 .

(**2**) شاكر الجوهري، **الصراع في عدن**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص200. – حسن أبو طالب، مرجع سابق الذكر، ص75.– محمد زين، مرجع سابق الذكر، ص16-17.

(**3**) الاتفاقيات هي:– اتفاق تعز 25–26 نوفمبر 1970 (حدثت بين مقاتلي الجبهة القومية "الشطر الجنوبي" و قوات الجمهورية "الشطر الشمالي")، واتفاقية القاهرة 28 أكتوبر 1972م وهي الاتفاقية الرئيسية و كل الاتفاقيات تدور في فلكها، وبيان طرابلس 26 نوفمبر 1972 واتفاقية الكويت 1979م واتفاقية عدن التاريخية 30 نوفمبر1989م ...وتمثل لقاءات القمة الرئاسية:– لقاء الجزائر 4 أيلول 1973، ولقاء تعز – الحديدة 10-1973/11/12م ولقاء قعطبة 15 شباط 1977، ولقاء صنعاء في أكتوبر 1979، ولقاء عدن مايو 1980، ولقاء صنعاء يونيو 1980 ولقاء تعز سبتمبر 1980م ولقاء تعز سبتمبر 1981م ولقاء عدن 30 نوفمبر/ ديسمبر 1981 ولقاء تعز 8 مايو 1982، لقاء صنعاء 15- 20 أغسطس 1983، ولقاء عدن 15- 17 فبراير 1984، ولقاء صنعاء 4-6 ديسمبر 1984، ولقاء عدن يناير 1985، ولقاء صنعاء 24–26 ديسمبر 1985، ولقاء تعز إبريل 1988، ولقاء صنعاء مايو 1988، ولقاء صنعاء 24–26 ديسمبر 1989، ولقاء مكيراس 19 فبراير 90، ولقاء تعز 1–2 مارس 1990 ولقاء صنعاء 19–21 إبريل 1990 ولقاء تعز 10–13 مايو 1990 ولقاء عدن التاريخي يوم 1990/5/22م، للمزيد من المعلومات حول تلك الاتفاقات واللقاءات يراجع :

- خالد بن محمد القاسمي، **يوميات ووثائق الوحدة اليمنية (72 – 1986)**، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة، 1987م ط1.
- علي عبدالقوي الغفاري، مرجع سابق الذكر، ص113 – 182.
- حسن أبو طالب، مرجع سابق الذكر، ص99- 114.
- **المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي**، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي(مركز المعلومات) ب – ت.

(**4**) خالد أحمد القيداني، **دور القيادة السياسية في إدارة الأزمات السياسية "دراسة حالة على أزمتي (حرب الانفصال 1994م– احتلال جزيرة حنيش 1995م) في الجمهورية اليمنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2009م.

المفاوضات ومصالح النخب السياسية داخل كل شطر بذاته، وظل المواطن اليمني في خِضم هذا الأمر يحلم بالوحدة مغيباً عن كل هذه المسائل التي كان يرى أنها لا تعنيه.

إلا أن الحلم بالوحدة كضرورة وطنية وهدف سامي لدى الشعب اليمني وقيادات ونخب الدولتين الشطريتين وما يكمن فيها من رغبة في تحقيق المجد بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وأيضاً لما تمتعت به الفترة الزمنية التي سبقت إعادة تحقيق الوحدة من أحداث ومناخ ملائم وأوجدت فرص سانحة وظروف مواتية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية فإن ذلك أدى إلى الاتجاه نحو التقارب وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة التي تمت في 1990/5/22م.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل تم استعراض الاغتراب السياسي في اليمن بعد ثورتي 62م في الشمال و63م في الجنوب من حيث المنظور نجد أن له مساقاً علمياً مشابهاً لما قدمه برنتون في مراحل الثورة الخمسة، فقد تبين لنا أن الصراعات التي جاءت عقب الثورتين كانت بين الثوار أنفسهم من خلال الأطماع التي ظهرت نتيجة خلو السلطة السياسية من القيادات، ومحاولة كل طرف ثوري الاستئثار بها مما أدى إلى إقصاء جماعات أو محاولة إقصاء أثر في إيجاد الاغتراب السياسي لديها وأوجد الصراع بين رفقاء السلاح من الثوار.

إن تشكل الدولة ما بعد الملكية والاستعمار صاحبه الكثير من الاختلالات الإدارية والهيكلية ومحاولات كثيرة من قبل الثوار لصبغ شكل الدولة بناءً على طموحاتهم ورؤاهم، ونظراً لقلة الخبرة والأطماع الإقليمية والدولية والصراع القطبي الدولي (الحرب الباردة) أدى إلى استقواء كل طرف داخلي بأطراف خارجية مما أثر على توجهات الدولة في الإصلاح وأسكنها في حلة الأطماع الدولية ورؤاها الرامية إلى تحقيق مصالحها بعيداً عن الأهداف الثوروية التي انبثقت منها ثورتي الشمال والجنوب، وانعكس ذلك جلياً على شكل ونوع الاغتراب السياسي فيما يتعلق بالفاعلية الداخلية والفاعلية الخارجية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين الآتي:-

لم تستطع ثورة 1962م في شمال اليمن الحد من هيمنة القبيلة على سلطات الدولة بل ظلت القبيلة في سعيها الحثيث لمحاولة السيطرة على القرار داخل الدولة وانتهجت في سبيل ذلك طرق وأساليب جديدة تمثلت في عقد المؤتمرات واللقاءات التشاورية كوجه من وجوه السياسة التي حاولت من خلالها القبيلة تمدين نفسها وتسويق وجودها كبديل للأحزاب السياسية.

تم استيعاب مشايخ ووجاهات القبيلة في وظائف حكومية مرموقة لامتصاص شعور القبيلة بالاغتراب السياسي الذي كان نتيجة ظهور نظام جديد تمثل في الجمهورية وبالتالي شعور قيادات القبيلة بفقد القوة السياسية مقابل انتقال هذه القوة للعناصر الثورية المتمثلة القيادات العسكرية المدعومة من الخارج.

ظهر الصراع السياسي من واقع الاغتراب السياسي في البداية ما بين الصف الأول من الثوار أنفسهم، وقد تمت التصفيات بين النخب الثورية ذاتها مما أفسح المجال للقبيلة بالدخول في اللعبة السياسية كسند داعم لبعض قيادات الثورة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الاغتراب السياسي لدى بعض نخب الثورة التي رأت أنها أُخرجت من اللعبة السياسية من قبل النخب الثورية الأخرى التي استقوت بالقبيلة التي تنتمي إليها.

حاولت بعض قيادات الثورة إخراج الاغتراب السياسي على شكل مذهبي ديني (شافعي) إلا أنها فشلت في ذلك نتيجة بُعدها عن البيئة الحاضنة حيث كانت محور الأحداث تدور في العاصمة صنعاء التي تتمتع بعمق مذهبي زيدي وكافة القبائل التي حولها.

أدى تحكم الجانب المصري بمصير الثورة وتعيين قياداتها إلى شعور قيادات الجمهورية بالاغتراب السياسي نتيجة شعورهم بالتهميش والإقصاء السياسي، كما أدى أيضاً إلى خروج الكثير من قيادات القبائل لمقاتلة المصريين نتيجة شعورهم بالاغتراب السياسي من ذات المنطلق والبعُد.

أدى الصراع الإقليمي الممنهج على أساس مصلحي صرف بين بعض القوى الإقليمية (جمهورية مصر العربية – المملكة العربية السعودية) إلى شعور المكونات النخبوية والسلطوية داخل اليمن بأنها مجرد أدوات بيد تلك القوى مما أشعرها بالاغتراب السياسي المركب داخل القوى الثورية وخارج القوى الثورية مما أدى إلى احتدام الصراع بقوة فيما بينها كما أوجد أيضاً صراع داخل النخب الثورية المؤيدة للجمهورية فيما بينها وكذا صراع داخل النخب المدافعة عن الملكية فيما بينها أيضاً.

ثبت أن أي محاولة كان يحاول من خلالها مسؤولو الدولة المتنورين إقامة وضع مدني خارج إطار القبيلة كان مصيرها الفشل وكان يتم استعادة دور القبيلة بشكل أقوى من سابقه.

لعبت الطموحات الثورية الراديكالية اليسارية دوراً في احتدام الصراع بين أقطاب المقاومة الثورية بعد ثورة 1963م في الجنوب حيث كان يصاحب الاغتراب السياسي منظور الارتياب وعدم الثقة فيما بين النخب الثورية لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل مع الجبهة القومية.

محاولة كل طرف من أطراف القوى الثورية في الجنوب لتشكيل حكومة ثورية تعبر عنه أدى إلى شعور الطرف الآخر بالاغتراب السياسي نتيجة شعوره بالإقصاء السياسي.

تبوأت مساعي الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن لإقصاء القبيلة وتحييدها عن مسار الحياة السياسية بالفشل الذريع، إذ كانت القبيلة هي الفيصل لتبديد مشاعر الاغتراب السياسي الذي أصاب قيادات الحزب والذي أدى الى أزمة 13 يناير 1986م.

على الرغم من محاولات الحزب الاشتراكي تأسيس نظام حزبي يساري يحقق المساواة والعدالة ويحقق أيضاً مبدأ تكافؤ الفرص في تبوأ المناصب داخل الدولة، إلا أنه كان يحدها البيئة القبلية التي يأتي منها قيادات الحزب بمعنى أن قيادات الحزب القوية هي التي كانت تمتلك عصبية قبلية قوية مما أشعر باقي القوى السياسية داخل الحزب بالاغتراب السياسي من منظور فقدان القوة السياسية وأدى إلى نشوب الصراع العلني والخفي والذي أدى في نهاية المطاف إلى حرب أهلية طاحنة.

الفصـــــل الثـــالث

الاغتراب السياسي في الفترة الانتقالية

لدولة الوحدة(1990-1994م)

Chapter Three

Political Alienation in the

Transitional Period (1990–1994)

بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990م ظهر في الأفق دولة ديمقراطية تعددية ذات توجه مدني، وفي الحقيقة نجد أن أفضل المراحل التي مرت بها اليمن في التاريخ المعاصر هي تلك الفترة التي كانت مابين 1990-1993م من حيث الممارسة الديمقراطية الحقيقية، إلا أن أطماع القيادات السياسية التي كانت تختفي خلف اتفاقية الوحدة ما فتئت أن ظهرت خلال الفترة الانتقالية، إذ حاولت كل الأطراف إظهار نفسها على الساحة السياسية والاستئثار بالحياة السياسية من خلال عملية ديمقراطية مشوهة، فتم استخدام القبيلة كمرجع مهم للحشد السياسي ما أفقد الأحزاب السياسية الفتية زمام المبادرة والتمكن في كسب أنصار جدد في ظل احتكار التجييش الحزبي القبلي للأحزاب الكبيرة التي لها عمق قبلي.

أثر ذلك بشكل كبير على بعض الأحزاب الكبيرة التي كانت على عداء مع القبيلة مثل الحزب الاشتراكي والأحزاب الناصرية، مما يعني أن الفترة الانتقالية كانت عبارة عن مرحلة حاولت خلالها الأحزاب إثبات نفسها من والسعي نحو الحفاظ على وجودها مقابل بروز كيانات أخرى منافسة لها متمثلة في الوجود الاجتماعي والتاريخي للقبيلة في حاضر السياسة وماضيها.

إن تشكل الاغتراب السياسي في الفترة الانتقالية كان له أبعاد كثيرة وأشكال متنوعة ونتائج متعددة أيضاً وفي هذا الفصل سيتم الحديث عن ذلك بشكل أوضح وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول

الاغتراب السياسي في دولة الوحدة اثناء الفترة الانتقالية 1990–1993

Political Alienation in the Transitional Period for United Yemen (1990–1993)

تم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م ، و تم تقاسم المناصب الحكومية مناصفةً بين الحزبين الحاكمين في الشطرين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي) كشريكين في الوحدة والامتيازات المترتبة عليها[1] الأمر الذي أدى إلى تقليص الشعور بالاغتراب السياسي لدى قيادات الحزبين الحاكمين اللذين كانا يحكمان الشمال والجنوب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معطيات الواقع السياسي كواقع تطبيقي لما تم الاتفاق عليه بين الحزبين الحاكمين أفرز اختلافات في وجهات النظر بينهما عند الانتقال بهذا الاتفاق من النظرية إلى التطبيق وذلك بسبب وجود عقليتين مختلفتين في الحكم وطريقتين في الحياة وأسلوب التفكير[2]،لقد تركزت السلطة بعد الوحدة بأيدي أشخاص لديهم تصوراتهم الخاصة عن الوحدة ومستقبل اليمن[3]، هؤلاء الأشخاص كانوا يمثلون طرفين، ما صور قناعة لكل طرف أن باستطاعته إزاحة الطرف الآخر عن السلطة والحكم ، صاحب ذلك الكثير من مظاهر التوتر والشد والجذب بين قيادات الوحدة ، كل ذلك لعب دوراً فاعلاً في إعادة الشعور بالاغتراب السياسي لدى قيادات ونخب الحزب الاشتراكي الذي ظل مهيمناً على الجنوب لما يقارب ثلاثة عقود، خصوصاً عقب إعلان نتيجة الانتخابات البرلمانية –التي لم يعهدها– بنتيجة غير مرضية بالنسبة له، كما سيتم الحديث عنه في حينه.

لقد مثل ارتياب شريكي الوحدة من بعضهما البعض (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) حاجزا لإتمام الجوانب الهيكلية والمؤسسية لدولة الوحدة وأهمها مسألة دمج الجيش ، إذ إن القوات المسلحة الجنوبية التي انتقلت إلى الشمال كانت تتلقى تعليماتها من عدن ، والقوات المسلحة

(**1**) رياض نجيب الريس، مرجع سابق الذكر، ص 325 .

(**2**)صدام عبدالله علي، **دور الوحدة اليمنية في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية بالتركيز على الأزمات الحدودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلامية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص66 (قد تختلف ارقام الصفحات نظراً لان الباحث اعتمد على نسخة الكترونية للدراسة المذكورة).

(**3**)إبراهيم العشماوي، **الوحدة اليمنية بعيون عربية**، منشورات صحيفة 26 سبتمبر، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي والسياسي، 1991، ص44 .

الشمالية التي انتقلت إلى الجنوب كانت تتلقى تعليماتها من صنعاء ، لذا –وبسبب ذلك– بدأت تظهر بينهما بوادر خلافات سياسية منذ السنوات الأولى للوحدة وعلى وجه الخصوص نهاية العام 1991 [1] توسعت تلك الخلافات لتشمل أيضا مسألة تنظيم الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات النيابية والتي اختلف حولها شريكا الحكم [2].لقد أدرك القادة السياسيون للحزب الاشتراكي أن إجراء الانتخابات البرلمانية في ظل التفوق السكاني للشمال سيمثل (منطقياً)ترجيح كفة المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات مما يمهد له بالاستئثار بالسلطة وتقليص دور الحزب الاشتراكي فيها.

ونتيجة لذلك فقد برز الاغتراب السياسي من منظور العجز السياسي لدى نائب رئيس الجمهورية "رئيس الحزب الاشتراكي" في مسلسل من الأزمات المتلاحقة ابتداءً من العام 1992 والتي انتهت بحرب صيف 1994م[3] ففي الأول من شهر يناير 1992م اعتكف نائب الرئيس في منزله في صنعاء[4] لينتقل بعد ذلك إلى مدينة عدن ويستمر لمدة 40 يوماً [5] متنقلاً ما بين عدن وحضرموت وقد أسماها رئيس الوزراء آنذاك حيدر أبوبكر العطاس بأزمة الوحدة الأولى[6] ولم يرجع إلى العاصمة صنعاء إلا بعد أن تم تلبية جميع مطالبه وشروطه[7]. تلك المطالب والشروط التي كانت في أساسها عبارة عن وسيلة لردم فجوة الاغتراب السياسي التي بات يشعر بها ويدلل على ذلك طلبه التحالف الكامل مع المؤتمر الشعبي العام واستقدام حراسة جديدة له يأتي بها معه من عدن[8] إلى جانب شروط ومكاسب أخرى كان من أهمها تأجيل مسألة دمج الجيش[9]. لقد خشي قادة

(**1**) علي عبد القوي الغفاري، مرجع سابق الذكر. ص231 .

(**2**)وانعكس ذلك الخلاف على موعد الانتخابات البرلمانية فقد صمم حزب المؤتمر الشعبي على إجرائها في موعدها بحسب اتفاقية إعادة تحقيق الوحدة ، بينما كان يرى الحزب الاشتراكي التريث فيها حتى يتم انجاز القوانين المنظمة لها وتقسيم الدوائر الانتخابية ودمج الجيش ومن ثم فأنه يجوز إجراؤها ولو بعد الفترة الانتقالية، انظر:حسن أبو طالب، مرجع سابق الذكر، ص265 – 266 .

(**3**) محمد زين، مرجع سابق الذكر، ص45 .

(**4**) شارل سان برو ، العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبدالله صالح موحد اليمن، ترجمة فارس غصوب، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 1999، ص123 – 124؛ ورياض نجيب الرئيس، مرجع سابق الذكر، ص325 .

(**5**)للمزيد من المعلومات انظر : نصر طه مصطفى ، **محاولة لفهم الأزمة اليمنية –قراءة لأوراق أزمة الفرصة التاريخية** ، صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، كتاب صحيفة الصحوة، 1994م ، ص61 ، ص133.

(6)Hudson , Michael C., Bipolarity, **Rational Calculation and War in Yemen**, **THE YEMENI WAR OF 1994 Causes and Consequences**, Edited by Jamal S. Al-Suwaidi, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1996, p25 .

(**7**) حسن أبو طالب، مرجع سابق الذكر، ص267 .

(**8**) أحمد علي محمد الخضمي ، **التجربة السياسية لأحزاب الائتلاف اليمنية من مايو1990م – مايو 1997م**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، السودان ،2002م ، ص69-70.

(**9**)انظر : نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص61. حسن أبو طالب، مرجع سابق الذكر، ص267 .

الحزب الاشتراكي من أن هذا الدمج سوف يفقدهم تفوقا امتازوا به من قبل ولا سيما أن قوات الشطر الجنوبي المسلحة كانت منشئة سياسيا لمصلحة الحزب [1] مما تشكل قاعدة يرتكز عليها في التصدي لأي إجراءات قد تهدد مصالح الحزب الخاصة[2]، فرؤية الأمر من منظوره السياسي يؤكد لنا أن كل تلك المحاولات في تأجيل دمج الجيش وغيره إنما كانت نتيجة ارتياب ولامبالاة تجاه السلطة السياسية وإن كان الحزب الاشتراكي مشاركاً فيها، أي أن قياداته كانت تعتبر بقاء الجيش بيدها هو الضمان لاستمرارها في المشاركة في الحكم فلو كان الأمر غير ذلك لم تكن لتقدم التنازلات الكبيرة التي أدت إلى إعادة تحقيق الوحدة.

لقد استمرت الممارسات السلطوية في مجمل مؤسسات الدولة في محاولة لاستغلال اللعبة السياسية المفتوحة لإقصاء الحزب الاشتراكي وقياداته بطريقة ديمقراطية وإن كانت تطبيقاتها شكلية بعيدة عن جوهرها المتعلق بخدمة الوطن والشعب، وقد أدى ذلك إلى مسلسل من الأزمات الجديدة والمتلاحقة التي صاحبت الاغتراب السياسي لنائب الرئيس ففي مايو 1992م اعتكف مجددا في المكلا، وكان ذلك بسبب الكشف عن الوثيقة التي تبين الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في الاندماج في كيان حزبي واحد[3] ما أدى إلى إحراج قادة الحزب أمام قواعده وشعور قياداته أن ذلك كان أحد الممارسات التي تحاول فصل قيادات الحزب عن قواعده الشعبية تمهيداً لإقصائهم من الحكم وتحجيم تأثيرهم التنظيمي في إطار الحزب [4].

وعندما وجد الحزب الاشتراكي نفسه أمام خيار صعب، يهدد وجوده في الحكم إذا ما نزل الساحة الانتخابية، خاصة في المناطق الشمالية كثيرة السكان، ومع بداية التحضير الجدي للانتخابات النيابية، والذي كان المفترض أن تجري في نوفمبر 92م [5] ، وبقرب نهاية الفترة

(**1**) أكد نائب الرئيس هذه الحقيقة عندما أشار إلى أن قيادات الحزب يتحملون نسبة من مسؤولية عدم توحيد الجيش إلى جانب المسئولين الشماليين، مبرراً ذلك بأن القوات المسلحة الشمالية تسيطر عليها الولاءات القبلية والطائفية في حين أن القوات المسلحة الجنوبية تستند إلى الحزبية والتي تعد أرقى مستوى من القبلية والطائفية ، انظر:- **صحيفة صوت العمال**، العدد (1131) بتاريخ 1993/10/14م ، عدن، ص13 .

(**2**) صدام عبد الله علي، مرجع سابق الذكر ، ص 68.

(**3**)للمزيد من المعلومات حول تلك الوثيقة أنظر **صحيفة الصحوة** العدد 312 بتاريخ 1992/5/7م.

(**4**)كما كان لتأخر صدور قرار العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام في جرائم جنائية من أعضاء الحزب الاشتراكي دور في مفاقمة ذلك الشعور حيث وقد التزم الحزب من جانبه بالعفو عن الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد وجماعته (كان يطلق عليهم في الجنوب مصطلح الزمرة) انظر: نصر طه مصطفى ، مرجع سابق الذكر ، ص133-134

(**5**) عبدالولي الشميري، **ألف ساعة حرب**، ط8 ،صنعاء: مكتبة اليسر، 1995م، ص180 .

الانتقالية دون أي اتفاق مسبق على مستقبل العلاقة بين الحزبين والتنسيق لضمان نصيب الحزب ومستقبله فيها[1]، ظهرت أزمة جديدة في شهر أغسطس العام 1992م عمد فيها نائب الرئيس إلى اعتكاف جديد في عدن، أعلن فيه شروطاً جديدة لعودته إلى صنعاء وقبوله بالحوار، ومن أهمها ثلاثة شروط كانت معبرة بقوة عن رفض الحزب الاشتراكي إقصائه عن السلطة وتنم عن محاولات البقاء كشريك فيها ، إلا إن المؤتمر الشعبي العام ورئيسه "رئيس الجمهورية" كان لهم رؤية خاصة في أن الانتخابات فرصة لتحجيم الحزب "في ظل الغلبة السكانية للشمال" لذا عرض الرئيس بديلين للحزب الاشتراكي الأول أن يندمج الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي اندماجا كلياً، والآخر أن ينزل منافساً مع حلفائه دون أي تنسيق مع المؤتمر[2] تلك البدائل إذا ما نظرنا إليها من زواياها وخلفياتها العملية نجد أنها كانت محاولة إقصائية "مغلفة ديمقراطياً" تهدف إلى احتواء الحزب الاشتراكي وفق مبدأ الضم والإلحاق أو إقصائه مرحلياً من الساحة السياسية، كون اختيار الحزب لإحدى البديلين يعني إما انصهاره في بوتقة الحزب الشمالي "المؤتمر الشعبي" أو تحجيمه في إطار استغلال القوة الانتخابية للأغلبية السكانية الشمالية، لقد مثل ذلك مكراً ودهاءً سياسياً غير محسوب العواقب وكذا فإنه يعتبر مهدداً لاستمرار الوحدة اليمنية التي ما لبثت أن تحققت ولم تنضج بعد حتى تصل إلى هذا البعد التنافسي السابق لأوانه.

ونتيجة لما سبق فقد شكل ذلك ضغطاً على قيادات الحزب باتخاذ سياسات عنيفة وقاسية تمثل أحد المخارج للاغتراب السياسي الذي بات لصيقاً بهم نتيجة شعورهم بالسخط السياسي واللامعيارية السياسية. فقد عبّر الحزب عن سخطه السياسي عبر تحريك نقاباته بين الموظفين والعمال باتجاه تصعيد الأوضاع السياسية بهدف التأكيد بأنه ما زال يمتلك أوراقاً يستطيع تحريكها في أي وقت يريد[3]، لذا نجد أن تلك الأزمة تميزت عن سابقاتها بأنها كانت أكثر عنفاً، وخاصة بعد

(**1**)نصر طة مصطفى ، مرجع سابق الذكر ، ص134

(**2**) كانت الشروط تنص على الاتي : الأول: على ضرورة التمديد للفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات أخرى، أو إلى أجل غير مسمى، والثاني : تأجيل الانتخابات النيابية تماماً، وأنه إذا كان ولابد منها، أن يعقد اتفاق مسبق بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام على توزيع الحقائب الوزارية، ورئاسة الدولة والجيش، بغض النظر عن النتائج الانتخابية، و الثالث: أن توزع الدوائر الانتخابية في المحافظات بالتساوي، باعتبار المساحة لا باعتبار السكان، كون الحزب الاشتراكي يضمن الفوز بمقاعد المحافظات الجنوبية قليلة السكان الواقعة تحت سيطرة الحزب الاشتراكي وتم طرح شعار "الأرض مقابل السكان" انظر: عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ، ص181-ص182 .

(**3**) نصر طه مصطفى ، مرجع سابق الذكر ، ص62

استشعار الحزب أنه بات مستهدفاً سياسياً وأمنياً، فقد سبق تحركاته تلك انتشار سلسلة من الاغتيالات السياسة والتهديدات التي طالت عدد من مسئولي الدولة والحزب الاشتراكي، الذي أدى بدوره إلى ممارسات دفاعية ذات طابع إقصائي من قبل نائب الرئيس "رئيس الحزب الاشتراكي" ترفض القبول بالطرف الآخر "المواطنين الشماليين" كشريك مقبول، فمنع الدخول إلى محافظة عدن باللباس الشعبي الذي يتميز به أبناء المحافظات الشمالية كما قام بعدد من ممارسات استعراض القوة التي تبين أن أعضاء وقوات الحزب الاشتراكي لازالوا مسيطرين على الجنوب بالإضافة إلى حدوث أعمال شغب وفوضى في يومي 9و10 /1992/12 في عدد من المحافظات وخاصة في أمانة العاصمة صنعاء التي تحولت إلى ساحة تخريب وفوضى شديدتين، وقد أدى ذلك إلى القبول بشروط النائب في ما سمي باتفاق محافظة الحديدة[1] وتم تمديد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر انتهائها في 1992/11/22م وذلك لمدة ستة أشهر اضافية وبحيث تمتد إلى 27 /4/ 1993.

إن تقديم الرئيس لبعض التنازلات قد جعلته يستطيع من خلالها تبديد مخاوف وتوجسات قيادات الحزب الاشتراكي [2] التي إن رأيناها من منظورها التطبيقي لا نجد سوى أنها تمثل مطالب تكتيكية لا تؤثر على التوجهات المرسومة سلفاً لإقصاء الحزب الاشتراكي، فأغلب تلك التنازلات التي قدمت لم تترجم على أرض الواقع إلى أي ممارسات ملموسة وحقيقية.

لقد تمثلت اللعبة السياسية التي حاولت انتهاجها الأطراف السياسية وعلى وجه الخصوص (حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) هي محاولة استقطاب القبيلة مما ساهم في إيجاد بيئة استاتيكية لا تخدم الدولة الحديثة التي كانت تحتاج إلى خطى راديكالية ديناميكية في مسيرة التحديث والتطوير التي كانت ستخدم بقاء الدولة واستمرارها، ففي ظل التنافس السياسي الشديد بين الحزبين صانعي الوحدة (المؤتمر والاشتراكي) نقل هذا الصراع إلى مستواه الاجتماعي التقليدي والذي لم يكن الحزب الاشتراكي صاحب مراس وخبرة في مسألة استقطاب القبائل

(**1**)فارس السقاف، **جدليات الوحدة اليمنية (الأزمة – الحرب والديمقراطية – الرئاسة)**، صنعاء: (ب- د)، 2006، ص28 – 29 .

(**2**) كانت أهم التنازلات التي قدمها الرئيس لنائبه و للحزب الاشتراكي : إلغاء كافة القوانين واللوائح والبروتوكولات ، التي كانت قد أعدتها اللجان المشكلة باسم لجان الوحدة؛ لمدة أربعة أعوام ، قبل أحداث 13 يناير 1986م، إلغاء كافة القوانين واللوائح والبروتوكولات التي كانت قد أعدتها اللجان الوزارية بين الشطرين قبل الوحدة الاندماجية خلال الأعوام بين 1979م إلى 1989 م ، التضحية بكل المدن السكنية التي أنشأتها الدولة لصالح الحزب وأعضائه وغيرها ، للمزيد من المعلومات حول تلك التنازلات انظر: عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص183–ص185.

والسيطرة عليها فقد تم استغفال قياداته بمؤتمرات وهمية مناصرة له أو بيانات قبلية تؤيده، بينما كان خصمه (المؤتمر الشعبي العام) ذو باع طويل في هذا المجال في سبر أغوار التكوين الاجتماعي للقبيلة والسبل الملائمة للسيطرة عليها. أدى ذلك إلى مراهنات خاسرة للحزب الاشتراكي ظهرت في أول انتخابات برلمانية شهدتها الجمهورية اليمنية في العام 1993م، حيث خسر الحزب الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية ،وادى ذلك الى اخراج اوجاعه الى العلن واظهر نكوص شديد تجاه العملية السياسية برمتها .

حيث لوحظ أن هناك تعارضاً في ما يتعلق بالمصالح المكتسبة من تحقيق الوحدة لدى نائب الرئيس نتيجة شعوره بانعدام الثقة السياسية في الرئيس كون هناك احتمالاً كبيراً لخسارة المكتسبات التي حققها في السنوات الماضية من عمر الوحدة ، بينما يلاحظ من أسلوب الرئيس أنه مثل اندفاع نحو الانتخابات النيابية كونها لن تخرجه من دائرة السلطة والحكم بل على العكس كانت ستمثل له نقلة نوعية في إمساكه بزمام الأمور أكثر من السابق.

لقد كانت المشاكل والأزمات المتكررة التي يشعلها نائب الرئيس محاولة منه لإبداء مفهوم خاص للعبة الديمقراطية يحصل من خلالها على وعد بأن يضمن الرئيس لحزبه، وله بشكل خاص، استمرارية الاستفادة من النظام والامتيازات مهما كانت النتائج الانتخابية [1] التي بات يدركها تماماً وأنها ليست سوى لغرض إقصائي أكثر منه لغرض ديمقراطي.

لقد مارس الرئيس وحزبه (المؤتمر) سياسة النفس الطويل وأبدى مرونة تجاه مواقف الحزب الاشتراكي وقياداته وظهر ذلك جلياً في تصوير علاقته بأنها منحازة لمطالب الحزب الاشتراكي وامتص الكثير من تصرفات نائبه [2] الذي مكنه في نهاية الأمر من شراء الوقت وتعميق الاغتراب السياسي للشعب اليمني تجاه الحزب الاشتراكي وقياداته من منظور فقدان الثقة السياسية مما مكن الرئيس وحزب المؤتمر من الاحتفاظ بخيوط اللعبة السياسية والسيطرة عليها .

(**1**)عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص175 – 179 .

(**2**) شارل سان برو، مرجع سابق الذكر، ص123 .

إن الأزمات السياسية التي نشأت إبان الفترة الانتقالية لدولة الوحدة لم تكن سوى بسبب تعارض الأهداف بين الرئيس ونائبه كنتيجة (من منظور علم الأزمات)لاختلاف الرؤى والطموحات والأهداف[1] الا أن الرئيس قد نجح في تصويرها على أنها ابتزاز سياسي من نائبه ومن الحزب الاشتراكي لذا فقد استشعر الشعب اليمني أن الحزب بات يلعب بمصالح الشعب ويتخلى تدريجياً عن مبادئه الوحدوية ومشروعه الحضاري.

بعد انتهاء الفترة الانتقالية و إجراء الانتخابات البرلمانية في 1993/4/27م التي مثلت منعطفاً هاماً ونقطة حاسمة في إخراج الاغتراب السياسي للحزب الاشتراكي إلى العلن، فقد حدث ما كان يخشاه الحزب ، فلم تفلح التنسيقات بين الأحزاب الثلاثة الرئيسية (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) بإعطاء أيا منها أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً[2] .

إلا إن الملاحظ أن توزيع المقاعد البرلمانية كان على شكل انفصالي غير معلن حيث نجد أن حزبي المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح(ذوي الأغلبية الشمالية) فازا بأغلب المحافظات الشمالية والغربية وثلاث دوائر انتخابية من المحافظات الجنوبية والشرقية، بينما فاز الحزب الاشتراكي اليمني(ذو الأغلبية الجنوبية) بباقي الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية والشرقية وبعض الدوائر التي تعد بالأصابع في المحافظات الشمالية والغربية، وتمت دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد في 1993/5/15م[3] واتفقت الأحزاب الفائزة بعد ذلك على تكوين ائتلاف حكومي ثلاثي تم التأكيد فيه على التنسيق البرلماني والامتثال لنتائج الانتخابات تعزيزاً لمبدأ التداول السلمي للسلطة[4].

(**1**) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق الذكر، ص38 .

(**2**) نسق حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية ونسق حزبا المؤتمر الشعبي العام و الإصلاح في بعض المحافظات الشمالية والغربية و كانت عدد الدوائر الانتخابية في عموم الجمهورية 301 دائرة ومثلت نسبة الأحزاب فيها على النحو التالي:- المؤتمر الشعبي العام 121مقعداً، حزب الإصلاح 62مقعداً، الحزب الأشتراكي اليمني 56مقعداً، المستقلون 49 مقعداً، حزب البعث العربي الأشتراكي 7 مقاعد، حزب الحق مقعدين للمزيد من المعلومات عن نتائج الأنتخابات بشكل كامل انظر:- حسن أبو طالب، مرجع سابق الذكر، ص289-302 .

(**3**)عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر،201- ص203 .

(**4**) للمزيد من المعلومات انظر **بيان الحكومة الائتلافية** المقدم لمجلس النواب في 1993/7/4م في النشرة الإعلامية لوزارة الخارجية اليمنية العدد 19يوليو 1993م .

المبحث الثاني

الاغتراب السياسي بعد الانتخابات النيابية 1993–1994

Political Alienation after Parliament elections 1993-1994

لقد مثلت الانتخابات البرلمانية في واقعها نقطة الافتراق بين شريكي تحقيق الوحدة الوطنية(المؤتمر والاشتراكي)، وحل بدلاً من ذلك شكل من أشكال التحالف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ووجد الحزب الاشتراكي نفسه، على الرغم من اشتراكه في الائتلاف الحاكم في موقع أقرب إلى المعارضة [1] .

لم تستطع قيادة الحزب الاشتراكي أن تقبل بنتائج الانتخابات البرلمانية وقد عبر عن ذلك تصريحات الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض بأنه قدم لدولة الوحدة الأرض والشعب والثروة [2]وهو ما يعني أن الشعور بالضم والإلحاق بدأ يظهر عند الساسة الجنوبيين بشكل لا يمكن معالجته إلا بإعادتهم من جديد إلى الشراكة في السلطة.

و قد عزز ذلك الشعور السلبي نتائج انتخابات مجلس الرئاسة التي جرت في 11 /10/ 1993م [3] و التي أسفرت عن فوز الرئيس علي عبدالله صالح ب 263 صوتاً، وعبد العزيز عبد الغني ب244 صوتاً "لائحة المؤتمر الشعبي العام" و علي سالم البيض 207 صوتا وسالم صالح محمد 172 " لائحة الحزب الاشتراكي" وعبد المجيد الزنداني 201 من حزب التجمع اليمني للإصلاح، من مجموع 286 صوتاً كانوا موجودين أثناء التصويت ، فعلى الرغم من أنه فور إعلان النتيجة انتخب علي عبد الله صالح رئيساً، و علي سالم البيض نائبا له [4] إلا أن الحزب الاشتراكي تولد لديه إحساس بأن قائمته لم تنل الزخم والقبول في التصويت مقارنةً بقائمة المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح مما أدى إلى تصعيد الأزمة،وقد صرح نائب الرئيس بعد ذلك بأن أفكار الإلغاء و

(**1**)غانم محمد صالح، **محاولة الانفصال الفاشلة في اليمن خطأ القرار وصواب المواجهة، مجلة الثوابت**، العدد 6 (أبريل- يوليو)، صنعاء، 1996، ص31-32.

(**2**)محمد ردمان الزرقة، **اليمن مؤامرات الانفصال وانتصار الوحدة**، صنعاء: (ب- ن)، 1995، ص93 .

(**3**)بحسب الدستور كان يتم انتخاب مجلس الرئاسة عن طريق مجلس النواب الذي يبلغ عدد أعضائه (301) عضواً.

(**4**)علي عبد القوي الغفاري ، **الوحدة اليمنية** ، مرجع سابق الذكر . ص226-227.

الإلحاق لم تزل موجودة عند أطراف الائتلاف الحكومي [1] و بأن الوحدة شيء وعملية الإلحاق شيء آخر، وصرح بأنه اكتشف بعد الوحدة تمرير كثير من الأعمال التآمرية[2].

ويأتي ذلك كواقع مشاهد على أن نتائج الانتخابات أدت إلى اختلال التوازن السياسي الثنائي بين الأطراف المشاركة في الوحدة (المؤتمر، الاشتراكي) فقد أصبح التوازن ثلاثياً بدخول طرف جديد وهو حزب الإصلاح وكانت رؤية الحزب الاشتراكي لحزبي المؤتمر و الإصلاح على أنهما طرف واحد ووجهان لعملة واحدة[3] .

ومن نتائج الانتخابات والاعتبار السابق يتبين لنا سبب قلق وخوف الحزب الاشتراكي فالأمر إذا (افتعال الأزمات) لم يكن سوى تكتيك سياسي عبر اختلاق مشاكل لمنع أي ائتلاف منفرد للحزبين (المؤتمر والإصلاح) وبشكل يخرج الحزب الاشتراكي من اللعبة السياسية برمتها، فقد أدت نتائج هذه الانتخابات إلى انكفاء بعض قيادات الحزب الاشتراكي وأمينه العام، ورأى الحزب الاشتراكي بأنها باتت تمثل خطراً على حاضره ومستقبله السياسي [4] ويأتي ذلك بأنه على الرغم من كونه استطاع حسم أغلب الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية والشرقية (ما عدا ثلاث دوائر انتخابية) إلا أن مجمل الأصوات التي حصل عليها هناك لم تكن تتجاوز 56%من إجمالي عدد الأصوات[5] .

وبعيداً عن أي تحليلات فإن الاشتراكي بات يدرك بعد تلك الانتخابات بأنه على الرغم من اشتراكه في الائتلاف الحكومي وتمتعه بمقاعد حكومية تفوق كثيراً نسبته في البرلمان فإن ذلك لا يمنع بأي حال من الأحوال المؤتمر والإصلاح، إذا ما نسقا مواقفهما تجاه أي قضيه ما ، وفي ظل التمتع بأغلبية برلمانية تمكنهما من اتخاذ أي قرار، أو إقرار قانون، أو سحب ثقة من الحكومة.

(**1**) **صحيفة الثوري**، العدد (1314) بتاريخ 1993/09/03م، عدن، ص3

(**2**) **صحيفة الثورة**، بتاريخ 1993/12/15م، صنعاء ، ص4.

(**3**) عبدالعزيز محمد الشعبي، **أزمة الإنفصال في الجمهورية اليمنية (مايو– يوليو1994م)دراسة تحليلية للأسباب والنتائج**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بور سعيد، قسم العلوم السياسية، 1998م، ص63 .

(**4**) رياض نجيب الريس، مرجع سابق الذكر، ص 259 .

(**5**) شارل سان – برو، مرجع سابق الذكر، ص130 .

لذا عمد الحزب الاشتراكي قبل الاشتراك في أي حكومة ائتلافية بالتوقيع على وثيقة ثنائية مع المؤتمر الشعبي العام أولاً [1] وتقوم على أساس اتفاق تنسيق تحالفي عن طريق التوحد بين المؤتمر والاشتراكي (تم إعدادها قبل الانتخابات النيابية بوقت قصير) وذلك في تاريخ 10/ 5 / 1993م وهذا الاتفاق كان سيبدأ بتأليف كتلة برلمانية موحدة وصولاً إلى قيام تنظيم سياسي واحد [2] .

لقد كان نائب الرئيس يهدف من هذا الاتفاق ضمان مستقبله السياسي على ضوء المتغيرات الكبيرة على الصعيد الوطني، وفي المقابل كان الرئيس يهدف من الاتفاق تحقيق الاندماج مع الحزب الاشتراكي وذلك بهدف وضع حد لاستمرارية تمثيل الحزب الاشتراكي لما كان يسمى بالشطر الجنوبي والذي عززه بالفوز بأكثر من 90%من المقاعد البرلمانية هناك، وحتى لا يكون ذلك مبرراً للانفصال يستخدمه الحزب الاشتراكي في الوقت الذي يرى فيه ذلك [3].

وعلى الرغم من التوقيع على هذا الاتفاق من الرئيس ونائبه إلا أنه رفض من قيادات الحزب الاشتراكي ومن قيادات المؤتمر الشعبي العام [4] وذلك لحسابات مصالح حزبية وسلطوية وتكتيك سابق ونيات سيئة [5] بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بمواقع القيادات الحزبية (داخل الحزبين) وإمكانية ما يمكن أن يلعبه ذلك من انحسار تمثيل مناطق واستئثار مناطق أخرى بالمناصب القيادية في الحزب الجديد الذي سيتمخض عن اندماج حزبي المؤتمر والاشتراكي [6] .

لقد حاول الرئيس، ،استمالة نائبه وتحقيق الاطمئنان لمستقبله السياسي عبر ضمان بقائه في سدة الحكم وفي النشاط الحزبي كنائب له وذلك عبر توقيع التنسيق التحالفي تمهيداً لاندماج حزبي المؤتمر والاشتراكي ، كما تم في هذا الصدد تمديد فترة مجلس الرئاسة التي كان من المفترض انتهاؤها بعد الانتخابات حتى شهر أكتوبر 1993م [7] ، وقد تم إشراك حزب الإصلاح في التنسيق وتشكيل الائتلاف الحكومي مع المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وعدم تركه في المعارضة نظراً

(**1**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص204 .

(**2**)موسوعة مقاتل من الصحراء الباب الثاني، **الوحدة اليمنية والحرب الأهلية 1994م**، انظر الرابط:-
.http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYemen/index.htm

(**3**) نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص71 .

(**4**) يحيى السدمي، **سقوط المؤامرة**، ط1، صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، 1994، ص77 .

(**5**) على عبدالقوي الغفاري، مرجع سابق الذكر، ص309 .

(**6**) للمزيد من المعلومات حول ذلك، انظر نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص70-80 .

(**7**) شارك سان – برو، مرجع سابق الذكر، ص131 .

لإدراك الحزبين أن أي تعديلات دستورية تضمن بقاء الرئيس ونائبه كانت تحتاج ما نسبته 75% من أصوات البرلمان التي لا يمكن بلوغها دون الاتفاق المسبق مع حزب الإصلاح ، ومن استقراء ما سبق يبدو أنه تم الاتفاق بين الرئيس والنائب على مشاركة الإصلاح لفترة مؤقتة حتى الانتهاء من التعديلات الدستورية (لضمان النسبة المطلوبة 75%)وحتى استكمال الدمج بين الحزبين[1] ، وهذا الدمج هو ما كان يطمح إليه الرئيس ونائبه وذلك حتى يتم تغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة يتكون من خمسة أعضاء[*] إلى رئيس جمهورية ونائب له يتم انتخابهما في قائمة جديدة، بالإضافة إلى استحداث مجلس شورى بجانب مجلس النواب وبحيث يشكلان معاً جمعية وطنية يرأس اجتماعاتهما معاً نائب الرئيس [2] .

وبدخول حزب الإصلاح إلى الائتلاف الحكومي قام برفض مبدأ التعديلات الدستورية بهذا الشكل وطلب إعادة مناقشتها معه بحكم أنه أصبح شريكا في الحكم والمسؤولية الوطنية، وقد أسفرت هذه المناقشات عن تعديلات دستورية لا تنص على صلاحيات محددةٌ للنائب ولا تتيح له أن ينتخب مع الرئيس في قائمة واحدة وتلغي صيغة المجلسين التشريعين والجمعية الوطنية التي يرأسهما نائب الرئيس [3] ما يعني إخراج نائب الرئيس من كواليس صنع القرار السياسي وبقاءه في ثنايا منصب شرفي لا أكثر.

وقد تم إقرار نتائج هذه المشاورات بين أطراف الائتلاف (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح) ونائب الرئيس في رحلة علاجية خارج البلاد[4]، مما جعله يعتبر ذلك مؤامرة وخروجاً على الاتفاق بينه وبين رئيس الجمهورية وتحجيماً متعمداً له كنائب للرئيس ما مثل القشة التي قصمت ظهر الاتفاقات والتفاهمات السابقة بينه وبين الرئيس كشريكين صنعا الوحدة.

(**1**) نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص76 .

* كان مجلس الرئاسة يتكون في الفترة الانتقالية وبحسب دستور الجمهورية اليمنية لتنظيم الفترة الانتقالية من خمسة أعضاء وهم (علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة (مؤتمر)وعلى سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة(اشتراكي) وعبدالكريم العرشي (عضو مؤتمر) وسالم صالح محمد (عضو اشتراكي) وعبدالعزيز عبدالغني (عضو مؤتمر) .

(**2**) يحيى السدمي، مرجع سابق الذكر، ص81 .

(**3**) نصر طه مطصفى، مرجع سابق الذكر، ص77 ويحيى السدمي، مرجع سابق الذكر، ص82 .

(**4**) سافر نائب الرئيس في رحلة علاجيه في شهر يوليو 1993م إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولم يعد منها إلى العاصمة صنعاء بل عاد إلى مدينة عدن في شهر أغسطس بل تحديداً في التاسع عشر منه وهو التاريخ الذي يمكن تحديده كبداية تاريخيه لأزمة حرب الانفصال 1994م .

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب يعتبرون البداية الفعلية للأزمة السياسية هي نتائج انتخابات 27/ 4 /1993م [1] ، إلا أنها لم تكن كذلك بل يمكن اعتبارها أحد العوامل التي أدت إليها، فلم تكن البداية الفعلية للأزمة السياسية سوى التعديلات الدستورية التي أُقرت في شهر أغسطس من العام 1993م ووقع عليها سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي نيابةً عن نائب الرئيس الذي كان خارج البلاد [2] .

لقد أرادت قيادة الحزب الاشتراكي الموقعة على مشروع التعديلات الدستورية أن ترد الصاع للأمين العام (نائب الرئيس) الذي قام بالتوقيع على التنسيق التحالفي لدمج الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي دون موافقتها ،هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ليثبتوا له أن الرئيس الذي فضل (النائب) التحالف معه على حساب حزبه، مستعد للتفريط به وتجريده من كل صلاحياته التي منحها له في ذلك الاتفاق[3]. وهذه هي الثغرة التي استطاعت أن تضرب العلاقة الشخصية والسياسية بين الرئيس والنائب وأدت إلى شعور النائب بالاغتراب السياسي ومن ثم تحول الامر الى خلق أزمة بينهما عصفت بالبلاد وانتهت بحرب الانفصال المدمرة .

وبالنظر إلى خلفيات تشكل هذه الأزمة نجد أن محاولات الرئيس في سبيل استمالة نائبه وتقديم التنازلات له في سبيل تكوين حلف سياسي يمهد لعملية دمج للحزبين شريكي الوحدة ، وما صاحبه من رفض اللجنة المركزية لاتفاق التنسيق التحالفي[4] جعل الرئيس يعيد النظر في قدرة نائبه على تجاوز اللجنة المركزية لحزبه و يعيد بلورة تحالفه ليشمل اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي عبر موافقته على التعديلات الدستورية المقرة في الاتفاق بين أحزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر، الاشتراكي، الإصلاح) ،ومن استقراء ما سبق ندرك أن قيادات الحزب الاشتراكي استطاعت بإقرار تلك التعديلات من نقل اعتراضها على التنسيق التحالفي، منذ رفضه في اللجنة المركزية للحزب ، إلى الأمين العام والذي كان يمثل رأس الهرم السياسي للحزب .

---

(1) غانم محمد صالح، مرجع سابق الذكر، ص30 .

(2) يحيى السدمي، مرجع سابق الذكر، ص83 .

(3) نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص77- 78 .

(4) نفسه، ص78 .

الأمر الذي هيأ بشكل مباشر لحدوث الأزمة السياسية ويتضح ذلك جلياً من تصريحات النائب النارية أثناء عودته من أمريكا حيث توقف في فرنسا وعقد مؤتمراً صحافياً[1] أثار فيه احتمال حصول انفصال [2] .

وتأكيدا لذلك ومن خلال استقراء واقعي للأحداث نجد أنه تم إقرار تلك التعديلات الدستورية مبدئياً في البرلمان في تاريخ 1993/8/4م على أن تقر نهائياً خلال ستين يوماً، بحسب الدستور[3] ،بينما قام نائب الرئيس علي سالم البيض بمقابلة نائب الرئيس الأمريكي آل جور دون تنسيق مع السفارة اليمنية في واشنطن بتاريخ 1993/8/9م[4] وهذا إنما يدل على أن التعديلات الدستورية المُقرة هي التي حركت نائب الرئيس علي سالم البيض تجاه الوحدة ومحاولة إعادة ترتيبها وفقاً لما تقتضيه مصالحه ومصالح حزبه وذلك عندما أدرك أن الأمور باتت تسير بشكل غير مقبول له شخصياً ولا بالنسبة لمستقبل حزبه [5] . لذا عاد من الولايات المتحدة الأمريكية ليبدأ مسلسل اعتكاف جديد ولكن ذو نكهة انفصالية تختلف عن سابقاته من الاعتكافات[6]. حيث قام بالالتقاء بأعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وقيادات عسكرية رفيعة المستوى تنتمي للحزب في مدينة عدن بعد عودته في شهر أغسطس 1993م بغرض تهيئتها لتقبل تصعيد الأزمة وإعادة بلورتها للاقتناع بمبدأ العودة إلى التشطير [7] .

لقد أراد نائب الرئيس إعادة التوازن بتجاوز نتائج الانتخابات وذلك من عدة أوجه حيث اقتضت خطة التحرك وقف إنجاز التعديلات الدستورية المقرة من أحزاب الائتلاف الحكومي وإعادة انتخاب مجلس رئاسة جديد على أساس (2 مؤتمر، 2 اشتراكي، 1 إصلاح) ولم يكن ذلك سوى بهدف إعادة الثقة بينه وبين الأمين العام للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد، ثم استمر التصعيد سياسياً وعسكرياً بغرض التلويح بالانفصال ما لم يقدم حزب المؤتمر الشعبي العام تنازلات جديدة

(1) محمد ردمان الزرقة، مرجع سابق الذكر، ص42 .
(2) شارل سان – يرو، مرجع سابق الذكر ص136 .
(3) نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص88 .
(4) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص214 .
(5) نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر .
(6) للمزيد من المعلومات انظر :نصر طه مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص78-100 و عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص214-220 .
(7) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص219

مقابل استمرار الوحدة [1] . لقد استمر في السير قدماً نحو التأزيم يساعده في ذلك مكتب سياسي مصغر يتولى البت في الأمور بدون مشاركة العدد الأكبر من أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي[2].

ابتدأت الأزمة بمطالب سياسية تمثلت كما أسلفنا بمطلب إلغاء التعديلات الدستورية التي أقرت في البرلمان مبدئياً من أحزاب الائتلاف الحكومي ومن الملاحظ أن القيادة السياسية والتي كان يمثلها الرئيس ونائبه أخذت أساليب عديدة من أساليب إدارة الأزمات [3]

في البداية لم يدرك رئيس الجمهورية أن الأزمة السياسية التي افتعلها نائبه كانت ذات طابع غير قابل للحل إلا بإعادة الحزب الاشتراكي للسلطة من جديد بل اعتبرها، نتيجة تجارب سابقة ، إحدى وسائل الاعتراض السياسي التي يمارسها نائبه خاصةً وأن الاعتكاف قد صور من النائب بذريعة الاعتراض على مشروع التعديلات الدستورية ومطالبته بإلغائها [4]لذا راهن على أن قيادات الحزب الاشتراكي ستضع حداً لذلك في المؤتمر العام الرابع للحزب والذي كان من المقرر عقده بعد أشهر معدودة ، إلا أن نائب الرئيس قام بتوتير الموقف مع بعض قيادات الحزب المتعاونة معه لإيجاد مبرر للخلاص من انعقاده وقد تم في سبيل ذلك عقد الدورة الحادية والثلاثين للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في غياب أكثر من نصف أعضاء المكتب السياسي واستمرت لمدة يوم واحدة فقط ،على غير العادة، قامت خلاله بتأجيل المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي وللتغطية على هذا القرار تبنت ، في بيانها الحاد والعنيف، كل ما جاء في خطابات البيض وشروطه الثمانية عشر [5] .

لذا فأنه من الملاحظ أن الحزب الاشتراكي مارس سياسة حافة الهاوية معتقداً أن سياسة التأزيم يمكن أن تشكل عنصراً دافعاً لإيجاد حلول للمشاكل الجوهرية العالقة، والتي بات فيها الشعور بالاغتراب السياسي لصيقا بكوادره قبل قياداته، لقد أدى ذلك إلى شعوره "الحزب الاشتراكي" بالخطر وجعله يعيش في ذهنية من يمتلك الفرص الأخيرة التي إذا خسرها خسر نفسه والعالم، لذا

---

(1) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص221 .

(2) محمد ردمان الزرقة، مرجع سابق الذكر، ص43

(3) للمزيد من المعلومات عن أساليب إدارة الأزمات يتم مراجعة ما يلي :- محسن الخضيري، مرجع سابق الذكر، ص157-169 .
Michael Brecher ,op cit.p.p.2-51-

(4) يحي السدمي، مرجع سابق الذكر، ص85 .

(5) نصر طة مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص79-80 .

كان يتعامل مع الأزمة بالتصعيد والاعتزال ووضع الشروط التي تشكل الاستجابة لها من الطرف الآخر مدخلاً إلى الحل [1] .

ومن قراءة استجابة الرئيس صالح نجد أن تلك المتغيرات الجديدة التي لم تكن موضوعة في حسابه لذا فقد أجبرته على تبديل استراتيجيته لمحاولة تبديد الاغتراب السياسي للحزب الاشتراكي ونائبه ، فوافق على كافة الحلول التي طرحت عليه من قبل القوى السياسية في اليمن، وتفاعل ووافق على كل الشروط التي طرحها علي سالم البيض عبر كافة الوساطات الداخلية بدءاً من وساطة وجهود الرئيس المشير عبد الله السلال[2]ووساطة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (رئيس مجلس النواب) [3] والوساطة التي تقدمت بها جمعية من علماء الدين [4] وجهود ووساطة لجنة حوار القوى السياسية[5] وانتهاءً بوساطة الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب[6].

وكذلك الحال مع الوساطات الخارجية ومنها الوساطة والجهود الدبلوماسية الأردنية والوساطة والجهود الدبلوماسية المصرية[7] والجهود الدبلوماسية المشتركة لمصر والإمارات العربية [8] ووساطة اللجنة العسكرية من الجانب اليمني والجانب العماني (رئيس وأعضاء البعثة العسكرية العمانية)والجانب الأردني (رئيس وأعضاء البعثة العسكرية الأردنية)بالإضافة إلى الملحق العسكري الأمريكي و الملحق العسكري الفرنسي [9] كما استجاب للوساطة العمانية بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق[10] .

(**1**) سليمان الرياشي، مرجع سابق الذكر،ص14 .

(**2**) –للمزيد من المعلومات حول تلك الوساطة انظر:- يحيى السدمي ، **مرجع سابق الذكر**، ص89 - صحيفة 26 سبتمبر ، العدد (578)، صنعاء : 1993/12/23م.

(**3**) – عبد الولي الشميري ، مرجع سابق الذكر ، ص280 .

(**4**) –للمزيد من المعلومات انظر:- **صحيفة الثورة اليمنية**. العدد (10638)، بتاريخ 1993/12/27م والعدد (10653) ، بتاريخ 1994/01/11م .

(**5**) انتهى دور هذه اللجنة في الوساطة بتوقيع وثيقة العهد والاتفاق .

(**6**)انظر : بيان الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب في : سنان ابو لحوم ، اليمن :**حقائق ووثائق عشتها ،الجزء الرابع :من قيام الوحدة– 2006م**، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافية،ط1، 2008م ، ص126. **صحيفة الثوري** .عدد(1336)، عدن : 1994/3/3م.

(**7**) هذه الوساطة 2739 لم تحقق الغاية المرجوة منها بسبب الحساسية التي تركتها تصريحات الرئيس مبارك " بأنه لا يمكن فرض الوحدة بالقوة " والتي جاءت نتيجة للمعلومات التي قدمت له من الحزب الاشتراكي حول وجود مصريين في اليمن من منظمة الجهاد الإسلامي وقيام هؤلاء بتصدير الإرهاب إلى مصر، في حين أن هؤلاء هم رعايا مصريون كانوا قد خرجوا من مصر بموافقة رسمية لغرض التدريس في اليمن، انظر:- عبد القوي الغفاري ،مرجع سابق الذكر . ص252 .

(**8**) للمزيد من المعلومات حول هذه الوساطة انظر :- علي هيثم الغريب ، **اليمن أسباب الأزمة و إعلان الحرب** صنعاء :(د .ن)، 1995م. ص165-199 .

(**9**) – يحيى السدمي ، مرجع سابق الذكر . ص116 .

(**10**) – في 3\4\ 1994م، عقد لقاء في صلاله في عمان بين الرئيس ونائبه برعاية السلطان قابوس على أمل الوصول إلى حلول للأزمة. وقد كان اللقاء في جانبه الشخصي جيدا غير أنه كان عاصفا لدى التداول في المسائل العامة نظراً لاشتراط علي سالم البيض سحب المعسكرات إلى مواقعها قبل الوحدة، للمزيد من المعلومات انظر : - محمد زين ، مرجع سابق الذكر . ص131-134 - **صحيفة 22 مايو** . صنعاء، العدد (141) ، الصادرة في 1994/4/6م .

ومن الملاحظ أن تلك الجهود و الوساطات نجحت في اختزال الأزمة ومعالجة الاغتراب السياسي في وثيقة العهد والاتفاق[1]كإحدى محطات العمل السياسي الذي قامت بها عدد من الشخصيات الوطنية فيما سمي بلجنة الحوار الوطني في إطار المحاولات لحل الأزمة القائمة في البلاد، وبعد حوالي شهرين من الجدل والتصعيد المضاد بين أطراف الأزمة السياسية حول سبل وأساليب الإصلاح السياسي والاقتصادي والأمني تم التوقيع بالأحرف الأولى على تلك الوثيقة من قبل أحزاب الائتلاف الحكومي (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) في محافظة عدن بالإضافة إلى أحزاب المعارضة وشخصيات وطنية مستقلة وتحت إشراف ومتابعة جادة من بعض القوى الإقليمية ممثلة بمساعد وزير الخارجية المصرية السفير بدر همام [2] على أن يتم التوقيع عليها نهائياً واعتمادها من قيادات الأحزاب في موعد يتم الإعلان عنه والالتزام به .

تلك الوثيقة حازت على إجماع الاشتراكيين وأحزاب المعارضة وموافقة المؤتمر الشعبي العام الذي لم يكن متحمساً لها ووقع عليها كتنازل من أجل حل الأزمة وكانت بنودها تنطوي على إعادة نظر جدية بالوحدة اليمنية الاندماجية[3] إلا أنها كانت بعيدة عن الفيدرالية الكاملة وبعيدة جداً عن الكونفيدرالية[4]

وعلى الرغم من أن الوثيقة وتحليلات إعدادها والتوقيع عليها قد نقلت الأزمة اليمنية خارج حدودها الوطنية وكأن الأمر كان يمشي ضمن ما خطط له الحزب الاشتراكي وقياداته إلا أن الرئيس على الرغم من شعورة بالاغتراب السياسي من منظور الاستياء لما كان يحدث ،خارجاً عن إراداته وإدارته [5]، فقد قبل بما كان يحدث وسايره في مرونة وأصبح هو من يطالب بتوقيع الوثيقة [6] .

(**1**)للمزيد من المعلومات حول الوثيقة المذكورة انظر **وثيقة العهد والاتفاق، لجنة 18 يناير لدعم وثيقة العهد والاتفاق**، الجمهورية اليمنية، تعز، مطابع دار اليمن، 1994من ص17-23 ،انظر **وثيقة العهد والاتفاق** في قائمة الملاحق لهذه الدراسة .

(**2**) بشير البكر، حرب اليمن، **القبيلة تنتصر على الوطن**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص13، ص16-17.

(**3**) حيث نصت على تقسيم اليمن إدارياً إلى مابين 4-7 مخاليف في أطار الحكم المحلي على أن يكون للعاصمة صنعاء والعاصمة التجارية عدن استثناء وبحيث تبقى وحدات إداريه مستقلة وقد أعطت الوثيقة لهذه المخاليف صلاحيات واسعة في إدارة شوئها للمزيد من المعلومات حول الوثيقة المذكورة انظر **وثيقة العهد والاتفاق**، مرجع سابق الذكر، ص17-23 .

(**4**) فيصل جلول، مرجع سابق الذكر، ص260 .

(**5**)المتتبع للأزمة عن كثب يدرك أن الرئيس كان من أشد المعارضين للوثيقة وكان يعلن ذلك أينما ذهب و يؤكد ذلك رئيس الوزراء حينها حيدر أبو بكر العطاس في لقاء صحفي حيث ذكر أن الرئيس أتصل به في 19/يناير 1994م وقال له أنه إذا أراد الحزب الاشتراكي تقسيم الجنوب إلى مخاليف فليفعلوا ذلك أما الشمال فلن يتم تقسيمه انظر المقابلة الصحفية مع حيدر أبو بكر العطاس (رئيس الوزراء السابق) **صحيفة النداء**، صنعاء بتاريخ 2008/12/23م .

(**6**) انظر :- صرح بذلك لقاءه الصحفي مع **صحيفة اللوموند الفرنسية** في 1994/2/2م وفي بعض خطاباته الجماهيرية ، انظر: **الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبدالله صالح المجلد (14) للعام 1994م**، صنعاء: وزارة الإعلام، ص29، ص34- ص36 .

الحقيقة أن تلك التنازلات التي كان يقدمها الرئيس قد أربكت قيادات الحزب الاشتراكي إذ إن توقعاتهم في بناء وتصعيد الأزمة كانت تبنى على أساس رفضه (والذي كان يروج له الرئيس إعلامياً) لأي وثيقة خارج الأطر المعقولة للأزمة وكانت تمثل سقفاً مرتفعاً لمطالب حزبية على حساب مصالح الوطن العليا [1] كما كان المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس) قد اشترط لتوقيع الوثيقة توقيعها داخل اليمن وعودة البيض وقيادات الحزب الاشتراكي إلى صنعاء [2] إلا أن قيادات الحزب الاشتراكي تفاجأت بموافقة الرئيس و استعداده للتوجه إلى عدن للتوقيع عليها أو في أي مكان آخر[3].

ليبدأ فصل جديد من فصول الأزمة تمثل في مماطلة التوقيع عليها نهائياً لأكثر من شهر وعلى ما يبدو أن الحزب كان يدرس خياراته في حال التوقيع على الوثيقة ويعيد ترتيب أوراقه وخططه التي كان الرئيس يربكها نتيجة التنازلات التي يقدمها وبعد ذلك نستقرئ فصلاً أكثر تأزيماً للأزمة والغريب أنه كان بعد إقرار الوثيقة التي كان يفترض بها إنهاء الأزمة لا تعقيدها.

وفي العاشر من رمضان 1414هـالموافق (20) فبراير 1994م تم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في العاصمة الأردنية عمان من قبل قيادات أحزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر، الإصلاح، والاشتراكي) بالإضافة إلى قيادات الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات الوطنية والاجتماعية [4].

لقد كان واضحاً في مسألة السير بالأزمة نحو مصير محقق سينتهي حتماً بالاقتتال والحرب[5]وقد أكد عبدالرحمن الجفري[6]، ذلك إذ تحدث عن ذهابه من صنعاء إلى عدن بعدما اتفق مع الرئيس للمطالبة بوقف التصعيد السياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية إلا أن قادة

(**1**) الحقيقة أن هذه المطالب قد انقسم حولها بعض قيادات الحزب الاشتراكي إلى من يراها تمثل سقفاً مرتفعاً جداً ويكتفي بـ20% منها ومنهم من يراها تمثل برنامجاً طموحاً مناط بتنفيذه بالأجيال القادمة ومنهم من كان يرى صعوبة في تنفيذ بعض جوانبها لذا يكتفي بالأخذ بجانب الحكم المحلي فيها ومنهم من كان يرى أنها شكلت برنامج الحد المعقول ، بشير البكر، مرجع سابق الذكر، ص17-18 .

(**2**) بشير البكر، مرجع سابق الذكر، ص23 .

(**3**) **صحيفة الثورة** . صنعاء : العدد (10661) ، بتاريخ 1994/1/19م .

(**4**) يحي السدمي، مرجع سابق الذكر، ص110 .

(**5**) تحدث بيان لأثنين من كبار مشايخ اليمن وهما الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب واللذان كانا يبذلان جهوداً في محاولة إنهاء الأزمة والتوسط بين الرئيس ونائبه منذ بداية الأزمة موجه للشعب اليمني أنهما أدركا أن الأزمة مخططا لها من بعض الأطراف بنهاية مؤسفة وهي الاقتتال والحرب انظر :-

dresch. **A History of Modern Yemen** ,.Ibid. P.P195-196. Paul–

(**6**) الأمين العام لحزب رابطه أبناء اليمن وهو أحد الأحزاب المتحالفة مع الحزب الاشتراكي كما أصبح المذكور نائب رئيس الجمهورية الانفصالية التي تشكلت عقب قرار الانفصال في 1994/5/21م .

اشتراكيين كانوا يتصورون أنه ستحدث معارك بسيطة يعقبها تدخل من الملحقين العسكريين في بعض سفارات الدول العربية والغربية يعلن على أثره الانفصال[1].

ومن هنا يلاحظ من خلال السياق السياسي ما بعد انتخابات 1993م أن الحملات الهجومية التي كانت تنطلق من الحزب الاشتراكي كانت تنتهي بتسوية أو مساومة، تليها هدنة، ثم هجوم جديد، ومساومة جديدة ،وهدنة، وصولاً إلى وثيقة العهد والاتفاق ومن ثم الحرب[2].

وبما أن الأزمة يمكن أن تتحول من اضطراب سياسي إلى نزاعات ، ولأنه كان من المفترض أن القوانين والاتفاقات الموقعة بين أطراف النزاع ستنهي عملية النزاع وبالتالي إلغاء طابعها العنفي[3] والتي مثلتها في الأزمة المذكورة وثيقة العهد والاتفاق كآخر وثيقة موقعة لإنهاء الأزمة بين أطراف الحكم إلا أن ذلك لم يحدث لأن الأمور كانت مهيأة لدخول مرحلة جديدة من فصول ما بعد توقيع الوثيقة وهو ما استشعره الرئيس وأشار إليه أثناء لقائه بأعضاء لجنة جوار القوى السياسية[4] حول الاستعدادات في إطار تطور الأزمة إلى الجانب الذي كان يخشاه كثيراً وهو الحرب .

وهنا نستطيع اعتبار التوقيع على الوثيقة هو ذروة الأزمة في طورها السياسي، فقد أخرج الحزب الاشتراكي الأزمة من المؤسسات الدستورية (مجلس النواب) [5] بعد أن أصبح موقعه ضعيفاً فيها إلى سلطة المعارضة، أو بالأصح نقلها من الأكثرية النيابية إلى الأغلبية السياسية [6] ،وخاصة بعد أن بدأ مجلس النواب يخطو أولى خطواته في حل الأزمة [7] وقد اعتبر الحزب الاشتراكي ذلك أنه هو جرأة وتحرر من عقدة النتائج النيابية التي أفضت إليها انتخابات 27 /4/ 1993م ، وبشكل

(**1**) – للمزيد من المعلومات انظر: عبدالرحمن الجفري ، **مقابلة مع صحيفة الوسط**، العدد185،بتاريخ1995/8/4،لندن .

(**2**) فيصل جلول، مرجع سابق الذكر، ص245 .

(**3**) شبيب دياب، **سيسيولوجيا النزاعات**، ط1، بيروت: ديموغرافيا للنشر، 2007، ص17 ص35

(**4**) انظر :- حديث الرئيس علي عبدالله صالح أمام لجنة حوار القوى السياسية في 1994/3/31م، **خطابات وأحاديث الرئيس**، المجلد (14)، مرجع سابق الذكر، ص93-94 .

(**5**) للمزيد من المعلومات انظر **لائحة تنظيم اجتماعات لجنة حوار القوى السياسية لمعالجة الأزمة**، صنعاء: لجنة حوار القوى السياسية 1993/12/2م، ص2

(**6**)فيصل الحذيفي، **الصراع السياسي في اليمن 1988–1997**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة تونس كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1997، ص213، محمود حسين جمعة، **الأزمة السياسية في اليمن وآفاق الحل**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 115، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1992، ص86 .

(**7**)عقد مجلس النواب اجتماعه الاستثنائي بتاريخ 1993/11/5م وإصداره بياناً حول تداعيات الأزمة وضرورة إنهائها والتمسك بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها الوحدة اليمنية وأعتبر كل من يفرط فيها مرتكباً للخيانة العظمى، للمزيد من المعلومات انظر :- **بيان مجلس النواب حول الأزمة السياسية**، الجمهورية اليمنية، مجلس النواب 1993/11/5م . كما انه شكل في جلسته المنعقدة بتاريخ 1993/11/6م لجنة من بين أعضاءه لتقصي الحقائق حول الأزمة.

مثل شرعية شعبية سياسية مقابل الشرعية البرلمانية التي كان يمتلكها الطرف الآخر في الأزمة(والذي كان يمثلة المؤتمر الشعبي العام)، وبحيث تمنعه من استصدار أي قرار إدانة للأزمة والمتسببين فيها[1] .

وقد نجح الحزب في ذلك بدءاً من تشكيل لجنه الحوار للقوى السياسية التي تشكلت من 27 شخصاً يمثلون 12حزباً وتنظيماً سياسياً بما فيها أحزاب الائتلاف الحكومي وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة وانتهاءً بتوسيع صلاحيات هذه اللجنة حتى ظهرت وكأنها القيادة الحقيقية للبلاد[2]

لقد تحولت الأزمة اليمنية من أزمة تصاحبها اضطرابات في التوازن القائم إلى نزاع وبما أن الأزمة تستدعي تدخل طرف ثالث (وهو ما حدث فعلاً) يعمل كصمام أمان لمنع تحولها إلى نزاع وهو ما فشل في نموذج الأزمة اليمنية للتحول بعد ذلك إلى النزاع الذي يستبعد تدخل أي طرف [3] ليتم بعد ذلك حل هذا النزاع على الطريقة اليمنية وهي الحرب ، وهكذا تبدو الحرب وكأنها المولود الشرعي للأزمة السياسية المستعصية والناتجة عن تغيرات يمنية و إقليمية ودولية بعد حرب الخليج الثانية،وعن سوء تقدير لأسباب هذه التغيرات ومدى تأثيرها على موازين القوى اليمنية[4].

(**1**) جار الله عمر، (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ووزير الثقافة اثناء الازمة)، **أبعاد الأزمة السياسية الراهنة ومصير الوطن**، رسالة موجهة إلى أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، 30مارس 1994م.

(**2**) فيصل الحذيفي، مرجع سابق الذكر، ص215

(**3**) شبيب دياب، مرجع سابق الذكر، ص17

(**4**) فيصل جلول ، مرجع سابق الذكر، ص270.

المبحث الثالث

الاغتراب السياسي في الطور العسكري لأزمة الانفصال 1994 م
Political Alienation in the armed stage for crisis of 1994

من خلال العودة إلى المفاهيم التي قدمها كلاوسوفيتز" Clausewitz " في كتابه "في الحرب "(De la Guerre) ، والتي قال فيها بأن الحرب ليست مجرد عمل سياسي فحسب وإنما هي أيضاً ،وفي نفس الوقت، أداة من أدوات السياسة و استمرار للتعامل السياسي [1] ، فالحرب إذا عند " Clausewitz " إنما هي امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى، لذا فإن السياسة هي التي تفسر الحرب وليس العكس،مما يعني أن الحرب بحد ذاتها وسيلة وليست هدفاً [2] وينطبق ذلك الى حد كبير على أزمة الانفصال 1994م التي تطورت فيها الأحداث السياسية فيما بعد الى أعمال عسكرية مثلت الحرب وسيلة لمحاولة تسويتها.

فبعد أن اتضح لطرفي الأزمة عدم استعداد أي منهما للتنازل عن موقفه السياسي بأي شكل أُستبعد الخيار السياسي لحل الأزمة، وبدأ كل طرف يستعد ويتخذ أفضل البدائل المتاحة له وفقاً لحساباته وعوامل القوة التي يمتلكها، بما في ذلك إمكانية الدعم والمساندة، المحتملة، لتحالفاته الداخلية والخارجية على السواء[3] .

ويتضح أن نائب الرئيس أدرك أن محاولاته السياسية في تصعيد الأزمة لم ولن تسمح له تحقيق أهدافه وبحيث تمكنه من الخروج من الوحدة اليمنية التي بات يشعر بالاغتراب السياسي العميق بسببها ، لذا عمد إلى استخدام الحرب كوسيلة أخرى من وسائل تصعيد الأزمة بعد أن فشلت وسائله السياسية ، وبهذا نستطيع اعتبار التوقيع على الوثيقة بداية انتقال التصعيد من ميدان السياسة إلى ميدان المواجهة العسكرية، وذلك بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق بساعات قليلة.

---

(1) عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعي، 2007م، ص286.

(2) فيصل جلول، مرجع سابق الذكر، ص232.

(3) صدام عبدالله علي، **دور الوحدة اليمنية في مواجهة الأزمات** ، مرجع سابق الذكر، ص101.

و نستقرئ ذلك بانفجار الموقف العسكري بين لواء العمالقة ،المحسوب على الشمال ،الموجود في محافظة أبين الجنوبية مع عدد من الألوية العسكرية(المحسوبة على الحزب الاشتراكي)[1]التي حاولت محاصرته، بعد أن تم استقدامها من عدد من المحافظات الجنوبية[2] .

وكذا من انفجار الموقف العسكري الثاني في منطقة حرف سفيان في محافظة عمران (الشمالية) بتاريخ 27 فبراير 1994م بين اللواء الخامس مشاة وبين بعض العناصر المنخرطة فيه، تساندهم مجموعة من القبائل من عناصر الحزب الاشتراكي في المناطق الشمالية، وكان الاشتراكي يعتقد أنه سيسيطر على قوة اللواء بحكم اعتماده على قائد اللواء[3]، إلا أنه تم احتواء الموقف والسيطرة عليه وفر قائد اللواء ومن يسانده إلى عدن، و تم تشكيل لجنة عسكرية في نفس اليوم بتفويض من الرئيس ونائبه للعمل على تجنيب القوات المسلحة والأمن الدخول في صراعات حرصا على الوحدة[4].

وعقب هذا الحادث زاد تصعيد الأزمة سياسياً بمطالبة الحزب الاشتراكي بالفيدرالية، وأن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية يرفضون فكرة الإلغاء أو الضم والإلحاق، وتم إصدار تعميم من قيادة الحزب الاشتراكي بعودة جميع مسئوليه من صنعاء إلى عدن [5].لقد حاول نائب الرئيس إدخال متغير خارجي في إدارته للأزمة حيث استعان بدول خارجية وتم ترتيب زيارة السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية المصري[6] الذي أعطى مقترح يؤيد رأي الحزب الاشتراكي بطلب قوات فصل عربية لسحب الجيش الموالي للشمال من المحافظات الجنوبية والشرقية وسحب الجيش الموالي للجنوب من المحافظات الشمالية، والذي رفضها الرئيس واعتبرها خطة انفصالية بحتة [7].

(**1**) وصلت إلى محافظة أبين عدد من الألوية العسكرية من محافظة حضرموت (ولواء الوحدة)ومن محافظة المهرة (اللواء 30) ومن محافظة شبوة (لواء تيسير) ومن محافظة عدن (اللواء الخامس)بالإضافة إلى لواء مدرم الموجود في محافظة أبين .

(**2**)يحي السدمي ، مرجع سابق الذكر . ص112 .

(**3**) كان قائد اللواء الخامس أحد أنصار الرئيس السابق للشطر الجنوبي علي ناصر محمد وقد فر من عدن بعد أحداث يناير 1986م، وقد تم استقطابه مرة أخرى إلى الحزب الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية ،انظر: صدام عبدالله علي ، **الوحدة اليمنية– دراسة لواقع الوحدة في الفترة 1990م–1994م**، مرجع سابق الذكر، ص257.

(**4**) الجمهورية اليمنية ، **بيان مجلس الرئاسة عن إحداث عمران ، يوميات الحرب 4 مايو–7 يوليو**، صنعاء: منشورات 26 سبتمبر، 1994م، ص13.

(**5**) عبد الولي الشميري ، مرجع سابق الذكر . ص74–75 .

(**6**) استقبل الرئيس علي عبدالله صالح السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية المصري بتاريخ1994/3/13، انظر **يوميات الرئيس علي عبدالله صالح** ،الجزء الثاني،1990–1999، صنعاء: مركز المعلومات بدائرة التوجيه المعنوي والسياسي للقوات المسلحة اليمنية، 2007،ص284.

(**7**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص428 .

وكذلك فعل عندما التقى الرئيس مع نائبه ثنائياً في صلالة يوم 3/4/ 1994م في سلطنة عمان تحت رعاية السلطان قابوس[1]فتجاه تقديم نائبه لطلب واحد يتضمن سحب المعسكرات إلى ما كانت عليه قبل الوحدة قدم الرئيس الرفض المطلق [2]الأمر الذي أدى إلى قيام النائب بإصدار توجيهات إلى النقاط العسكرية المستحدثة في الأطراف الشطرية السابقة بعدم السماح بدخول أي ضابط أو جندي شمالي يريد العودة إلى وحدته العسكرية في الجنوب[3].

وعلى الرغم من كل ذلك لم يعارض الرئيس صالح انعقاد مجلس الوزراء برئاسة حيدر العطاس، بمدينة تعز، في الثلث الأول من إبريل 1994م رغم علمه أنه كان عبارة عن مزايدة سياسية من رئيس الوزراء (الاشتراكي)حتى لا يؤخذ الأمر عليه ، وعلى حزبه ،خاصة وأن أعضاء مجلس الوزراء من حزب المؤتمر الشعبي الذين حضروا إلى مدينة عدن في شهر مارس اشترطوا أن ينعقد في شهر إبريل بصنعاء [4] .

ومن ملاحظة وقائع تلك الفترة نجد أن الرئيس بدأ بتطبيق سياسة التصعيد ولم يكن يسمح لأي جهود في إطار الاحتواء بالظهور، فعندما حاول مجلس النواب توجيه دعوة لنائب الرئيس، للحضور إلى المجلس لأداء اليمين الدستوري والاكتفاء من الأزمة بما وصلت إليه وقام الرئيس بدعوة المجلس لممارسة حقه الدستوري بكل شجاعة، واتخاذ قرارات كفيلة بحفظ البلد من التمزق[5] .

كما نلاحظ أن الرئيس حاول بذل الجهود لتحييد السعودية وتحجيم المتغيرات الاقليمية التي لها تأثير على شعور الشعب بالاغتراب السياسي كأبعاد خارجية ، حيث أرسل وفداً دبلوماسياً برئاسة وزير الخارجية اليمني لزيارة السعودية في إبريل 1994م لتسليم رسالة منه للملك السعودي[6] كون السعودية لها تأثير مباشر على الوضع الداخلي اليمني من منظورين يتمثل الاول: في قربها الجغرافي وما يترتب عليه من دعم لأي فصيل سياسي والثاني : كونها تمثل عمق استراتيجي مباشر ومؤثر على الاحداث السياسية كون اغلب العمالة اليمنية في المهجر تعمل فيها .

(**1**) انظر **يوميات الرئيس علي عبدالله صالح** ،الجزء الثاني،مرجع سابق الذكر،ص285.

(**2**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص458 .

(**3**) المرجع سابق الذكر . ص74-75 .

(**4**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص459 .

(**5**) المرجع السابق، ص492 .

(**6**)المرجع السابق، ص460-461 .

كما أرسل مبعوثاً إلى دول المغرب العربي، حاملاً رسائل توضيحية منه لقادة تلك الدول، يوضح فيها توجهات الحزب الاشتراكي نحو الانفصال[1] ، فأكد الرئيس الليبي دعمه ومساندته للوحدة اليمنية، ومعارضته للانفصال على الرغم من أنه كان من أشد الداعمين للحزب الاشتراكي في الثمانينات [2].

وفي 27 أبريل 1994م، انفجر الموقف العسكري[3]، وهذه المواجهات يمكن اعتبارها البداية الحقيقية للحرب والقتال في اليمن[4]. وبعد أن تفجرت الصدامات المسلحة، وصلت الأزمة إلى ذروتها وامتد لهيب النيران ليشمل الحدود الشرقية كافة التي كانت قائمة قبل إعلان دولة الوحدة [5] ،وبذلك أصبحت المواجهة شاملة [6].

لقد أصيب نائب الرئيس بالاغتراب السياسي من منظور العجز السياسي الخارجي، فمن استقراء المناشدات التي كان يقوم بها نائب الرئيس لكلٍ من : الرئيس المصري، والليبي، وملك السعودية بالتدخل السريع لوقف الحرب الدائرة، بلهجة تنم عن شعوره بخيبة الأمل والهزائم التي مني بها عسكرياً بعد يومين فقط من بدء الحرب الشاملة أي في 1994/5/7[7].

بعد ذلك قام الرئيس بإلقاء خطاب أمام مجلس النواب، يفصل فيه مساعي الحزب الاشتراكي للارتداد عن الوحدة، وأكد فيه عزمه على تقديم الآلاف من الشهداء في سبيلها[8] ونتيجة لذلك أصدر المجلس قراراً بإسقاط الشرعية عن علي سالم البيض، وطالب جميع الدول والمنظمات بوقف التعامل والتواصل معه[9]، وهنا جُرد نائب الرئيس من غطائه الشرعي والدستوري مما جعل نظرة الشعب اليمني تجاهه ينوبها الريبة والشك كأحد عوامل الاغتراب السياسي تجاهه.

---

(1) يوميات **الرئيس علي عبدالله صالح** ، الجزء الثاني، مرجع سابق الذكر،ص285-ص287.

(2) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص460-461.

(3) الجمهورية اليمنية، **يوميات الحرب 4 مايو – 7 يوليو**، صنعاء: منشورات 26 سبتمبر، دائرة التوجيه المعنوي والسياسي، 1994م، ص122-ص124.

(4) Paul dresch. **A History of Modern Yemen** ,.Ibid. P.P195-196.

(5) **مجلة الجيش اليمني** . العدد (228)، صنعاء: وزارة الدفاع ، يوليو 1995م، ص35-36.

(6) يحيى السدمي ، مرجع سابق الذكر . ص121-123 .

(7) وفي هذا الصدد ذكرت مصادر موثوقه أن الرئيس علي عبد الله صالح أبلغ علي سالم البيض عن طريق وسطاء قبل اندلاع الحرب أنه ليس في مصلحته الدخول في مغامرة خاسرة ،انظر : علي هيثم الغريب ، مرجع سابق الذكر . ص12 .

(8) انظر:خطاب الرئيس أمام مجلس النواب في،**خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح** ،المجلد14،مرجع سابق الذكر،ص 120-ص122.

(9) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص517 .

وحقيقة الأمر أن الرئيس استطاع تصوير و ربط الحرب مع الحزب الاشتراكي بأنها كانت ضرورة حتمية من أجل الإبقاء والمحافظة على الوحدة على الرغم من أن قيادة الحزب لم تكن قد أعلنت قرار الانفصال[1]، وقد أثر ذلك بوضوح في نائب الرئيس علي سالم البيض الذي قال بأن اليمن بدأ مرحلة الحرب الأهلية طويلة الأمد وأن مرحلة تشطير اليمن وتجزئته قد بدأت فعلاً [2] .

كما تم تصوير كل المساعي الدولية لإيقاف الحرب على أنها محاولة تآمرية تهدف إلى تمزيق اليمن وبالتالي فإن الرئيس اكتسب تأييد داخلي وعزز من الفاعلية الداخلية للشعب اليمني مقابل الفاعلية الخارجية الدولية الضاغطة، مما أسهم في حصر الاغتراب السياسي تجاه الفاعلية الدولية بالفاعلية الداخلية القوية مما مكنه من رفض محاولات تدويل الأزمة وقام أيضاً برفض بعض الوساطات العربية والدولية التي طرحت فكرة استقدام قوات عربية وأجنبية إلى اليمن لفصل القوات المتحاربة وأكد أن الحرب قضية داخلية لا يجوز التدخل فيها، كما أنه استطاع تصريفها سياسياً وبشكل ينم عن واقعية كبيرة عندما قام بتصويرها على أنها حالة تمرد وإرهاب من قبل الحزب الاشتراكي[3]،و صور ذلك بأنه يشابه الحال لدى حكومة مصر والجهاد، وحكومة الجزائر وجبهة الإنقاذ،وحكومة تونس وحركة النهضة، كما استغل هذا الأمر في توجيه دعوة لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بالتزام الحياد [4] .

ومن الملاحظ أنه تم احتواء أعضاء ومناصري الحزب الاشتراكي في الشمال أثناء الحرب، مما جعل القتال يتركز في المناطق الجنوبية حيث تواجدت قوات الاشتراكي الانفصالية مما سهل من سقوط المناطق التي كانت تدور المعارك فيها الواحدة تلو الأخرى[5]، الأمر الذي أجبر نائب الرئيس

(**1**) هذا على الرغم أنه عثر على مجموعة من الوثائق بعد انتهاء الحرب و كانت تؤكد أن نائب الرئيس والحزب الاشتراكي كانوا يخططون للانفصال منذ مراحل مبكرة بل من قبل حتى قيام الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد للمزيد من المعلومات راجع: الجمهورية اليمنية ،النيابة العامة، **الملف القضائي لاتهام قائمة 16 المطلوبين من أعضاء الحزب الاشتراكي** ،1994 ، وكذلك انظر:فيصل جلول ،مرجع سابق الذكر، ص263–ص266.

(**2**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص518 .

3)Joseph. Kostiner, **Yemen** :**The Tortuous Quest for unity**, **1990–1994**, Royal institute of international affairs, London, 1996, .P.92.

(**4**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ، ص522 .

(**5**) عبد القوي الغفاري ، مرجع سابق الذكر . ص266 .

على الاعتراف بأن أعضاء الحزب في المحافظات الشمالية والذين استلموا الأموال والسلاح منه، لم يطلقوا حتى طلقة واحدة، ولو حتى في اتجاه الجو، وأسماهم بالمرتزقة.[1]

وفي خضم الأحداث لم يتوانَ الرئيس في إصدار قرارات بعزل وإقالة وإيقاف عدد من مسئولي الحزب الاشتراكي [2]وسلك في مسألة تعيين بدلائهم مسلكاً واقعياً عندما اختارهم من أبناء المحافظات الجنوبية[3]، كما قام بتعيينات أخرى لوزراء ومحافظين من أبناء المحافظات الجنوبية[4]، وبهذا صور الحرب على أنها لم تكن حرب إقصائية ضد أبناء الجنوب بل ضد قيادات انفصالية مما حجم الشعور بالاغتراب السياسي لدى الشعب اليمني في الجنوب ولم يسمح له بالظهور.

وفي ظل هذا الوضع السياسي والعسكري المتدهور أعلن نائب الرئيس في 21 مايو 1994 عن قيام جمهورية اليمن الديمقراطية[5] وانفصال المحافظات الجنوبية والشرقية عن دولة اليمن الموحد[6]، وقد سارع الرئيس علي عبدالله صالح بعقد مؤتمر صحفي أوضح من خلاله أن التعاطف مع قرار البيض الانفصالي من أي قطر عربي، أو دولة صديقة ، يعتبر دخولاً مباشراً في عداء مع الشعب اليمني، وتدخلاً سافراً في شؤون اليمن الداخلية [7] ، كما أكد أنه بعد إعلان الانفصال ستضطر القوات المسلحة إلى الدخول إلى عدن ، بشتى الوسائل، وأنه سيتم مطاردة الانفصاليين أينما وجدوا [8] ، وبعد أن قام نائب الرئيس بالهروب من عدن إلى حضر موت لمواصلة

(**1**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ، ص533 .

(**2**)الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية ، **قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم(8) بتاريخ 5/5/1994م** بإقالة العميد / هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع ،و قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم(9) بتاريخ 1994/5/6م بإقالة / صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروات المعدنية، و القرار الجمهوري رقم(10) بتاريخ 1994/5/6م بعزل/ صالح منصر السيلي محفظ عدن و، قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم(11) بتاريخ 1994/5/9م بإيقاف المهندس / حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء .

(**3**) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية ، **قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم(12) بتاريخ 9/5/1994م** بتكليف محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء القيام بأعمال رئيس الوزراء، والقرار الجمهوري رقم(21) بتاريخ 1994/5/9م بتعيين العميد الركن/ عبدربه منصور هادي حسين وزيراً للدفاع والقرار الجمهوري رقم 26 بتاريخ 1994/5/26م بتعيين الأخ/ فيصل عثمان بن شملان وزيراً للنفط، والقرار الجمهوري رقم 31 بتاريخ 1994/6/29م بتعيين الأخ طه احمد غانم محافظاً لمحافظة عدن.

(**4**) انظر :- الجمهورية اليمنية ، وزارة الشؤون القانونية ، **القرار الجمهوري رقم 22 بتاريخ 10/5/1994م** بتعيين العقيد الركن احمد عبدالله الحسني قائدًا للقوات البحرية ، القرار الجمهوري رقم 23 بتاريخ 1994/5/10م بتعيين علي شيخ عمر محافظاً لمحافظة أبين، القرار الجمهوري رقم 26 بتاريخ 1994/5/26م بتعيين كلا من: عبدالقادر باجمال نائب لرئيس الوزراء وأحمد مساعد حسين وزيراً للنقل، والقرار الجمهوري رقم 27 بتاريخ 1994/5/26م بتعيين عبدالله عوض بامطرف محافظاً لمحافظة لحج والقرار الجمهوري رقم 28 بتاريخ 1994/5/26م بتعيين أحمد علي محسن محافظاً لمحافظة شبوه .

(**5**) انظر: **قرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني رقم (2) لعام 1994م** بشأن إعلان الانفصال تحت مسمى جمهورية اليمن الديمقراطية، الملف القضائي لقرار اتهام قيادة الحزب الاشتراكي ال 16، النيابة العامة ،الجمهورية اليمنية.

(**6**) يحيى السدمي، مرجع سابق الذكر . ص121-123 .

(**7**) للمزيد من المعلومات حول تصريحات الرئيس في هذا المؤتمر الصحفي انظر :**خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح** ،المجلد 14،مرجع سابق الذكر ،ص137-ص141،وكذلك انظر: صحيفة 26 سبتمبر العدد (598) صنعاء بتاريخ1994/5/22.

(**8**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر، ص565 .

الحرب[1] أدى ذلك إلى تزعزع الجبهة الداخلية المؤيدة له مما أدى في نهاية الأمر إلى شعوره بالاغتراب السياسي من كافة القوى التي كانت مؤيدة له وانتهى به الأمر إلى مغادرة حضرموت متوجهاً إلى سلطنة عمان يوم 5 يوليو 1994[2].

وقام الرئيس صالح بعد إعلان الانفصال إلى دعوة الحزب الاشتراكي وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية لكي تحدد موقفها من القرار الانفصالي[3] ما مكنه من استصدار إداناتها ضد قرار إعلان الانفصال[4] فأعلن زعيم كتلة الحزب الاشتراكي في مجلس النواب أن الوحدة اليمنية هي أولوية الأهداف والمبادئ الأساسية للحزب بل أن الحزب نشأ أساساً من أجل إعادة الوحدة وتفعيلها لذا اعتبر قرار الانفصال باطلاً دستورياً وتنظيمياً وأنه يدين الانفصال كعمل إجرامي يتصادم مع طموحات الشعب بامتداد اليمن وكذا قام بإدانة ذلك القرار الانفصالي كتلة حزب الإصلاح داخل مجلس النواب ورفضت أحزاب التجمع الوحدوي الناصري والقوى الاجتماعية والجبهة الوطنية قرار الانفصال[5]الأمر الذي مكن الرئيس من استقطاب تلك الأحزاب إلى صفه كما استطاع الرئيس بذلك أن يشق صف الحزب الاشتراكي لذا يلاحظ أن كافة خطاباته كانت تميز بين الحزب الاشتراكي كحزب وحدوي وطني وبين بعض قياداته الانفصالية[6] الأمر الذي حصر المواجهة سياسياً مع بعض قيادات الحزب الاشتراكي. وفي هذا الصدد قام النائب العام بإصدار أمر بالقبض القهري بتاريخ 1994/5/23م، على مجموعة من قيادة الحزب الاشتراكي الذين يعتبرون أبرز المهندسين للانفصال عن الوحدة وفيهم أعضاء برلمانيون[7].

(**1**) أفادت برقية عسكرية مرسلة من أحد القادة العسكريين بتاريخ 1994/7/4م إلى رئيس الجمهورية بأنه قد تم السيطرة على المكلا بمحافظة حضرموت وأنه ينتظر التوجيهات وهو ما اجبر كافة القيادات الانفصالية إلي مغادرة حضرموت ، انظر :-عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر .

(**2**) عبد القوي الغفاري ،. مرجع سابق الذكر. ص266 .

(**3**) انظر:خطاب الرئيس أمام مجلس النواب في،**خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح** ،المجلد14،مرجع سابق الذكر،ص141.

(**4**) في هذا الشأن استطاع الرئيس أن يحشد كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية معه في إدانة قرار الانفصال وجعلها ترسل رسالة تتعلق بتلك الإدانة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، انظر في هذا الشأن **رسالة الأحزاب والتنظيمات السياسية الموجهة للأمين العام للأمم المتحدة برقم641/1994**في قائمة الملاحق لهذه الدراسة.

(**5**)عبدالوهاب الوشلي ، **الفكر السياسي والإداري عند الرئيس علي عبدالله صالح** ، ط1، (ب-د) ، 2001، ص54- ص55.

(**6**) انظر:خطاب الرئيس أمام مجلس النواب في،**خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح** ،المجلد14،مرجع سابق الذكر،ص 124،ص134،ص159.

(**7**) وهم :- أحمد عبيد بن دغر، أنيس حسن يحي ، حيدر أبوبكر العطاس، سالم محمد جبران، سليمان ناصر مسعود، صالح ابوبكر بن حسينون، صالح شايف ، صالح منصر السيلي، صالح عبيد أحمد، علي سالم البيض ، عبدالرحمن الجفري، قاسم عبدالرب، قاسم يحي ، محمد علي القيرحي، مثنى سالم عسكر، هيثم قاسم طاهر، لمزيد من المعلومات حول الأسماء انظر : الملف القضائي لقادة حرب الانفصال في النيابة العامة، الجمهورية اليمنية .

ومن الملاحظ أن سير الحرب كان في صالح الرئيس مما جعله يمثل الشرعية الدستورية[1] وتم إعلان العفو العام الشامل عن كافة المغرر بهم من الذين يقاتلون في صفوف القوات الانفصالية ما عدا قيادات الاشتراكي الذين صدر بهم أمر القبض القهري من النائب العام[2] مما مهد وفتح الطريق أمام الكثير منهم للاستسلام أو الانضمام للقوات الشرعية أو العودة إلى منازلهم [3].

وقد تم إشراك المجتمع في الحرب حيث قام عبدالمجيد الزنداني (عضو مجلس الرئاسة) برئاسة لجنة شعبية لجمع التبرعات من الشعب لصالح المجهود الحربي،حيث كانت قوافل الإمداد الشعبي لا تكاد تنقطع، بمئات من السيارات الأهلية، إلى كافة الجبهات، تحمل هدايا الشعب للمقاتلين[4].

ومن استقراء قرارات الرئيس المتعلقة بعدم إيقاف إطلاق النار أثناء الحرب ، نجد أنها لاقت قبولاً سياسياً وعسكرياً إيجابياً في الشمال، والعكس صحيح بالنسبة لمن كانوا في الجنوب ويلاحظ ذلك جلياً في القرارات الجمهورية الانفصالية والتي كانت كلها مكتوبة بخط اليد وأغلبها لم تكن موقعة أو تم توقيعها نيابة عن علي سالم البيض أو مؤرخة بالتاريخ الميلادي مكان التاريخ الهجري ،وهذا يوحي بأن استمرار المواجهات العسكرية لم يكن يعطي القيادات الانفصالية الجنوبية أي فرصة لالتقاط الأنفاس[5].

وقد مارس الرئيس أيضاً مراوغة ذكية مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما وعد بعدم دخول الجيش مدينة عدن، وأن آخر نقطة للجيش هي : جولة كالتكس ولقد قبلت الولايات

(**1**)كان الرئيس علي عبدالله صالح يتمسك دائماً في خطابته بالشرعية والدستور والقانون والوحدة اليمنية حيث كان يشير في ذلك في اغلب خطاباته انظر في ذلك: عبدالوهاب الوشلي، مرجع سابق الذكر، ص62.

(**2**) انظر: الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، **القرار الجمهوري بالقانون رقم (4) بتاريخ 1994/5/23م** بشأن إعلان العفو الشامل .

(**3**) عبدالولي الشميري،مرجع سابق الذكر ص704

(**4**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ص580

(**5**) انظر : **قرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني رقم (1) لعام 1994م** بشأن انتخاب أنيس حسن يحيى رئيساً لها وقد أصدر هذا القرار الانفصالي أنيس حسن يحيى بتاريخ 1994/5/21م. وقرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني رقم (2) لعام 1994م بشأن إعلان الانفصال تحت مسمى جمهورية اليمن الديمقراطية. **وقرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني رقم (3) لعام 1994م** بشأن تشكيل مجلس الرئاسة الانفصالي في عدن بتاريخ 1994/5/21م من (علي سالم البيض ، سالم صالح محمد، عبدالرحمن الجفري ، عبدالقوي مكاوي ، سليمان ناصر مسعود). وقرار جمهوري (انفصالي) بخط اليد رقم (14) بتاريخ 1994/6/21م بترقية عدد من الضباط يوقعه عبدالرحمن الجفري عن علي سالم البيض رئيس مجلس الرئاسة للكيان الانفصالي (جمهورية اليمن الديمقراطية). وقرار جمهوري (انفصالي) بخط اليد رقم 15 بتاريخ 1194/6/25م بإعادة تسمية البنك المركزي باسم مصرف اليمن (بدون أي توقيع) ويحمل ختم فقط قرار جمهوري(انفصالي) بخط اليد رقم (18) بتاريخ 1994/7/4م بشأن منع المشروبات الروحية يوقعه عبدالرحمن الجفري عن علي سالم البيض رئيس مجلس الرئاسة للكيان الانفصالي (جمهورية اليمن الديمقراطية).

الأمريكية هذا الالتزام[1]ليخاطب الرأي العام الأمريكي بعد ذلك بأن عدن شبه مسيطر عليها من قبل قوات الشرعية[2].

وعلى الرغم من أن القيادة السياسية تعرضت للكثير من الضغوط الخارجية منها رسائل من قادة دول مجلس التعاون الخليجي(ماعدا قطر والبحرين) [3]والتي كانت على ما يبدو لطلب وقف إطلاق النار، والضغوط الداخلية نتيجة الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمواطن اليمني ، إلا أنها كانت وبحق ناجحة جداً، بتعاملها مع المواقف الدولية، وقرارات مجلس الأمن[4]، الداعية لوقف إطلاق النار على جبهات القتال [5].كما كانت استجابة الرئيس علي عبدالله صالح قوية وصارمة، إزاء التهديد بالتدخل العسكري الخارجي وحملت تصريحاته رفضاً قاطعاً لأي مساعي في ذلك[6].

و الزيارات التي قام بها الرئيس إلى عدد من الوحدات والألوية العسكرية[7]،أعطت ثمارها في رسم صورة لانخفاض مستوى المخاطر في اليمن بعد أن كانت مرتفعة ويدلل على ذلك أن تلك الزيارات كانت متنوعة وتشمل كل أجزاء اليمن كما أن مثل تلك الزيارات أعطت انطباعات

(**1**)كان الالتزام ، من واقع الخريطة الجغرافية، بعدم دخول مدينة عدن المدينة المشهورة تاريخياً أي حي (كريتر)فقط، وهو حالياً يعد حي في إحدى منعطفات جبل شمسان الشرقية و لا يبلغ عدد سكانه أكثر من 20% من سكان مدينة عدن الكبرى، المكونة من ثمانية أحياء رئيسة هي : دار سعد، الشيخ عثمان، المنصورة .المعلا، التواهي، خور مكسر، كريتر ، مدينة الشعب، بالإضافة إلى منطقة عدن الصغرى، التي تشكل مجموعة أحياء سكنية، وتسمى منطقة البريقا، أما المطار فهو في حي خور مكسر، و الميناء فهي في حي المعلا، وكل الأحياء الأخرى يمكن اجتياحها، وكذلك المخازن المركزية للأسلحة في جبل حديد تقع أيضا خارج مدينة كريتر للمزيد من المعلومات انظر :- عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ص635.

(**2**) انظر: تصريح الرئيس لشبكة **CNN** الأمريكية في 1994/7/3م في **خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح**، المجلد14، مرجع سابق الذكر، ص184.

(**3**) تسلم رسائل من قادة كلا من: السعودية وعمان والكويت والإمارات عبر سفراء هذه الدول في اليمن ،انظر في ذلك : **يوميات الرئيس علي عبدالله صالح**، الجزء الثاني، 1990-1999م، مرجع سابق الذكر،ص301.

(**4**) لم يكن الرئيس يستأثر بقراراته بل كان يتعامل مع كافة القرارات مثل تفاعله مع ما تقرر في اجتماع مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء حول اتخاذ أسلوب المراوغة دبلوماسيًا بالترحيب بالقرار(924) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي والذي يقضي بوقف إطلاق النار، وأقر تنفيذه، بحضور الأخضر الإبراهيمي، إلا أنه أرسل مع البرقية العسكرية التي تأمر بوقف إطلاق النار، أمراً بالرد العنيف فوراً، إذا خرق الانفصاليون وقف إطلاق النار، وخرق الانفصاليون القرار، وعادت المعارك على أشد ما يكون. انظر : عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ص622 ،ص626

(**5**) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ص653

(**6**) فقد صرح إن هامة اليمنيين لن تنحني لأي قوى في العالم، مهما كانت، ونحن نقاتل اليوم من أجل الكرامة، والسيادة، والوجود، والعقيدة، ولسنا خطراً على أي قطر آخر، ولن نكون كذلك، فالوحدة اليمنية هي لكل الخيرين في اليمن والوطن العربي، من المحيط إلى الخليج ،انظر في ذلك: **خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح**، المجلد14،مرجع سابق الذكر.

(7)قام بعدد من الزيارات التفقدية لرفع المعنويات وفي سبيل ذلك زار كلا من:القاعدة الجوية بصنعاء في 7 يوليو 1994م ،و الوحدات الخاصة التابعة للقوات المسلحة في 9 يوليو 1994م، و الضباط والأفراد الذين ظلوا محتجزين لدى الإنفصاليين أيام الفتنة في 11يوليو 1994م، كما زار عدداً من المعسكرات في محافظات عدن ولحج وأبين في 2 أغسطس 1994م ،كما زار قوات العمالقة في 2 أغسطس 1994م والتقى قيادة القوات المسلحة في16 أغسطس 1994م ،و قادة الشرطة والأمن في23 أغسطس 1994م ، و اجتمع بقيادة وزارة الدفاع 18 أكتوبر 1994م ،و الأجهزة التنفيذية والقضائية والأمنية في حضرموت 19 أكتوبر 94م كما زار قوات الأمن بحضرموت25 أكتوبر 1994م، ومعسكر الأمن المركزي بعدن في 1 نوفمبر 1994، و معسكر قاعدة العند في 7 نوفمبر 1994م ، و معسكري الحرس الجمهوري ومعاذ بن جبل بتعز في31 ديسمبر 1994م ، للمزيد من المعلومات انظر: **يوميات الرئيس علي عبد الله صالح**، الجزء الثاني1990-1999، مرجع سابق الذكر،ص301-ص 334. وكذلك انظر **خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح** ،المجلد 14، مرجع سابق الذكر، ص186-ص361.

إيجابية للجيش وبحيث تعتبر كنوع من الشكر والتقدير على ما قدمه من تضحيات في سبيل الواجب والوطن[1].

كما أن المقابلات التي أجراها مع الوفود الشعبية من أبناء المحافظات الجنوبية والشمالية والذين كانوا يباركون له الانتصار على قوى الردة والانفصال[2] .كانت واقعية إلى حد كبير حيث أنها مثلت وعاء مناسباً لتطلعات النخب السياسية والاجتماعية في التعرف على تجليات ما بعد الحرب والاتجاهات المتوقعة من القيادة السياسية في التعامل معها، الأمر الذي أزال المخاوف من عدم تطابق ما ورد عنها عند إعلان وقف إطلاق النار مع الممارسات العملية وساهم بشكل كبير في إنهاء الأزمة .وقد صدر قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم 17 بمنح وسام الوحدة 22 مايو من الدرجة الأولى لكل من محافظتي أبين وشبوة ،وأعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمقر الرئاسة عقب أدائه اليمين الدستورية بأنه سيتم تكليف من يشكل الحكومة القادمة من المؤتمر الشعبي وحزب الاصلاح [3] وبهذا تم استيعاب مكونين سياسيين الاول يمثل القبيلة والثاني يمثل الحزبية .

---

(1)قام الرئيس بعد ذلك بتقليد عدد من الألوية العسكرية وسام الوحدة ، للمزيد من المعلومات انظر: قراري رئيس مجلس الرئاسة رقم 18 و19 بتاريخ1994/9/25م، في يوميات **الرئيس علي عبد الله صالح**، الجزء الثاني1990-1999، مرجع سابق الذكر، ص316.

(2)قابل الرئيس أبناء مديريات يافع12 يوليو 1994م، واستقبل وفد الجالية اليمنية في دولة الإمارات23 يوليو 1994م، واستقبل المشايخ والشخصيات الاجتماعية والأحزاب والتنظيمات السياسية وعدد من أبناء القوات المسلحة والأمن من أبناء مديريتي الضالع والشعيب 24 يوليو 1994م ،وكذا المشايخ وممثلي الأحزاب و التنظيمات بمحافظة تعز 27 يوليو 1994م ،والتقى مشايخ واعيان وممثلي الأحزاب وأفراد القوات المسلحة والأمن من أبناء مديرية ردفان 28 يوليو 1994 م، كما التقى عدداً من الشخصيات الاجتماعية والقيادات النسائية وقيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة تعز 31 يوليو 1994م ، كما التقى عدداً من العاملين في جمعية الهلال الأحمر بتعز 2 أغسطس 1994م ،والتقى قيادات محافظة أبين 2 أغسطس 1994م ، كما التقى عدداً من المسئولين والشخصيات الاجتماعية وممثلي الأحزاب في أول زيارة له لعدن بعد الحرب 3 أغسطس 1994م ، كما التقى عدداً من مشايخ واعيان وممثلي التنظيمات والأحزاب في حالمين والصبيحة 4 أغسطس 1994م، والتقى بالمسؤولين والمشايخ والتنظيمات الاجتماعية وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية بمحافظة إب 6 أغسطس 1994م ، كما التقى عدداً من المشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية والمغتربين من أبناء مديرية يافع 17 أغسطس 1994م، كما التقى عدداً من الأخوة العائدين من المغرر بهم30 أغسطس 1994م ، والتقى الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح 7 سبتمبر 1994م ، كما التقى عدداً من العلماء ورجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية بمحافظة حضرموت 20 أكتوبر 1994م ، كما التقى عدداً من ممثلي المديريات والمشايخ والأعيان والأدباء في محافظة حضرموت 20 أكتوبر 1994م ، كما التقى عدداً من مسئولي وعلماء ومشايخ وممثلي الأحزاب في وادي حضرموت 22 أكتوبر 1994م ، وفي زيارته محافظة المهرة 23 أكتوبر 1994م، كما التقى عدداً من مسئولي الأجهزة الحكومية والعلماء والشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال وممثلي الأحزاب والتنظيمات بمحافظة عدن 29 أكتوبر 94م وكذا عمداء كليات جامعة عدن وأعضاء هيئة التدريس والطلاب 30 أكتوبر 1994م، التقى عدداً من أبناء محافظة أبين 30 أكتوبر 1994م، وكذا التقى بالعاملين في المؤسسات الإعلامية والثقافية بعدن 3 نوفمبر 1994م ،واجتمع باللجنة العليا للتبرعات 3 نوفمبر 1994م ،والتقى بمسئولي المرافق الحكومية بعدن 6 نوفمبر 1994م في زيارته محافظة لحج والمسئولين والمشايخ 7 نوفمبر 1994م،والعاملين في القضاء والنيابة والعدل بعدن 8 نوفمبر 1994م ،و أعضاء المكتب التنفيذي ومسئولي المكاتب والأجهزة الحكومية في محافظة عدن 12 نوفمبر 1994م ،والتقى قيادات المؤتمر الشعبي العام بمحافظة عدن 16 نوفمبر 1994م،وألقى كلمه توجيهية أثناء رئاسته أول اجتماع للحكومة عدن 23 نوفمبر 1994م ،كما التقى الكوادر العسكرية والمشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية من أبناء مديريات الضالع وردفان وطور الباحة في محافظة لحج 26 نوفمبر 1994م للمزيد من المعلومات انظر: **يوميات الرئيس علي عبد الله صالح**، الجزء الثاني1990-1999، مرجع سابق الذكر، ص301-ص 334. وكذلك انظر **خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح** ،المجلد 14، مرجع سابق الذكر، ص186-ص361.

(3) تم تشكيل الحكومة الائتلافية بين المؤتمر والإصلاح برئاسة الأستاذ /عبدالعزيز عبدالغني للمزيد من المعلومات انظر:الجمهورية اليمنية ،وزارة الشؤن القانونية، القرار الجمهوري رقم 1 بتاريخ 1994/10/6م.

كما تم استيعاب المعيار المناطقي ايضا في تقسيم إقامة الرئيس ما بين العاصمة صنعاء والعاصمة التجارية والاقتصادية عدن التي كان يقوم بالإقامة فيها طوال فصل الشتاء.

وكان تركيز السلطة لفترة مابعد الحرب على ضرورة إغلاق ملفات الماضي ودعوة ابناء اليمن الذين لازالوا يعيشون في الخارج جراء فتنة حرب الانفصال بالعودة الى الوطن والاستفادة من قرار العفو العام [1].

وتم تفعيل العلاقات مع بعض الدول التي كان لها مواقف سلبية تجاه الازمة السياسية لليمن أسفر عن تأكيد دعم مصر للوحدة اليمنية [2].كما لم يتم قطع خيوط العلاقات مع دول الخليج على الرغم من ثبوت تقديمها الدعم للانفصاليين [3].

وعلى الرغم من عدم انتهاء المواجهات العسكرية وبقاء بعض الجيوب التي كانت تستخدم حرب العصابات في عدن وبعض المديريات الأخرى إلا أنه أعلن انتهاء المعارك العسكرية في 1994/7/7[4] وبهذا انتهت الحرب عمليا أمام العالم بانتصار الوحدة اليمنية على الانفصال.

خاتمة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل للاغتراب السياسي لما بعد الانتخابات النيابية الأولى لدولة الوحدة 1993م والتي ثبت أنها كانت عملية إقصائية تحت غطاء ديمقراطي أدت إلى إرباك الحياة السياسية في دولة الوحدة الفتية، حيث تم اعتبار الديمقراطية لعبة يمكن المغامرة بممارستها من قبل الأحزاب الكبيرة بعيداً عن المصالح الوطنية العليا لأغراض حزبية ومصالح ذاتية.

لقد أدى استخدام الديمقراطية بشكل مشوه إلى بروز الاغتراب السياسي بين النخب والقيادات الجنوبية متمثلة في الحزب الاشتراكي، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها السلطة لإظهار أن الإقصاء السياسي كان تجاه قيادات الحزب الاشتراكي التي أعلنت الانفصال وخرجت

(1)انظر خطاب الرئيس علي عبدالله صالح في عيد الوحدة اليمنية1998/5/21م،في كتاب قراءة في الخطاب السياسي للرئيس علي عبدالله صالح خلال الفترة 1990م-2005م ، الجمهورية اليمنية ،وزارة الاعلام ،مركز التوثيق الاعلامي،ط1،2005م،ص34.

(2) **يوميات الرئيس علي عبدالله صالح**، الجزء الثاني، 1990-1999م، مرجع سابق الذكر ، ص297 .

(3) عبدالولي الشميري، مرجع سابق الذكر ص622.

(4) **انظر قرار مجلس الرئاسة بتاريخ 1994/7/7م** والمتعلق بوقف إطلاق النار وإنهاء كافة العمليات العسكرية في الجمهورية اليمنية في قائمة الملاحق لهذه الدراسة.

عن الشرعية الدستورية إلا أن الممارسات الإقصائية الممنهجة أو تلك التي كانت بدافع الشك والريبة أدت إلى إخراج الاغتراب بأبعاد متعددة وأثرت سلباً على الشعور الوطني تجاه الوحدة اليمنية.

خلاصة الفصل:

أفرزت دولة الوحدة خلال الفترة الانتقالية الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية مما يدلل على أن الشمال والجنوب كانا يعانيان من كبت سياسي مزمن يصاحبه بالتأكيد اغتراب سياسي على الأنظمة السياسية في الشمال والجنوب.

مثلت الممارسات السياسية في الفترة الانتقالية لدولة الوحدة نوعاً من الفاعلية السياسية نتيجة وجود حزبين قويين على الساحة (المؤتمر والاشتراكي) لهما نفس المستوى التنظيمي ويحظيان بدعم جماهيري على مستوى اليمن مما أدى إلى نشاط ديمقراطي حقيقي ومنافسة حزبية فعلية.

استخدم حزب المؤتمر الشعبي العام العملية الديمقراطية لصالحه من خلال محاولة إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني (شريكه في الوحدة) عن الساحة السياسية ومحاولة تحجيمه عن طريق استغلال البُعد السكاني في شمال اليمن الذين لم يعهدون سوى سلطة المؤتمر الشعبي العام ونفوذه، وبالتالي شعر الحزب الاشتراكي بالاغتراب السياسي من منظور انعدام الثقة السياسية.

استغل المؤتمر الشعبي العام الخلاف الأيديولوجي ما بين الحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للإصلاح في صالحه، إذ أنه استخدم الإصلاح كورقة في اللعبة السياسية لتحجيم الحزب الاشتراكي على مستوى الساحة السياسية ومن ثم إخراجه وإقصائه من السلطة، مما أشعر قيادات الحزب الاشتراكي وكوادره وقواعده بأن هناك لعبة سياسة تُحاك ضد الحزب الجنوبي من قبل الأحزاب الشمالية (المؤتمر والإصلاح)، الأمر الذي أوجد اغتراب سياسي شبه شامل (من العديد من المنظورات) لدى الحزب الاشتراكي والقيادات الجنوبية بشكل عام.

مثلت الممارسات السلطوية والديمقراطية للمؤتمر الشعبي العام ورئيسه (رئيس الجمهورية) تكريساً لعقدة قديمة وهي "الضم والإلحاق" والتي كانت متجذرة لدى العقلية السياسية في الشمال في أن الجنوب فرع تم اقتطاعه من الشمال ويجب ضمه وإلحاقه للوطن الأم "الشمال"، بينما جوبهت

هذه الفكرة برفض قاطع وحساسية مفرطة من قبل النخب السياسية في الجنوب التي كانت ترى أنه يجب أن يتم إعادة تحقيق الوحدة بناءً على شراكة ومسئولية مشتركة؛ الأمر الذي أوجد الاغتراب السياسي لدى النخب السياسية والاجتماعية الجنوبية من منظور التمثيل السياسي السلبي (انعدام التمكين السياسي).

شكلت الاتفاقات السياسية الثنائية بين قيادات الحزبين المشاركين في الوحدة (المؤتمر والاشتراكي) في دمجهما في تنظيم سياسي واحد خطورة شديدة على العملية الديمقراطية الناشئة في دولة الوحدة برمتها، بل أنها أدت إلى شعور النخب السياسية داخل الحزبين كلاً على حدة بالاغتراب السياسي تجاه التنظيم السياسي الخاص به والارتياب وعدم الثقة تجاه التنظيم السياسي المراد تشكيله.

أدى عدم التعامل بشكل فعال مع الأزمة السياسية التي تشكلت نتيجة الاغتراب السياسي الذي كان يعاني منه شركاء المؤتمر الشعبي العام في الحزب الاشتراكي اليمني، إلى تفاقم الأزمة وخروجها عن السيطرة وتحولها إلى صراع عسكري تمثل في حرب صيف 94م، حيث قامت أطراف الصراع بالتعامل مع الأزمة كلاً من منظوره، فالمؤتمر الشعبي العام اعتبر الأزمة خروج عن الشرعية الوحدوية بينما اعتبر الحزب الاشتراكي اليمني أن الصراع يعد فرصة للحزب لاستعادة دوره الريادي ولو على حساب دولة الوحدة.

كان لانحصار الاغتراب السياسي في قيادات الحزب الاشتراكي دون القاعدة الشعبية له دور في حسم الحرب لصالح المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، كون الشعور بالإقصاء السياسي لم يكن واسع النطاق على المستوى الشعبي لدى الشعب اليمني في الجنوب، وبالتالي فإن استعار الحرب اعتبرت غير ذات جدوى لدى القاعدة الشعبية في الجنوب التي سمحت للقوات المحسوبة على المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بالدخول إلى المناطق الجنوبية بسلام.

استطاعت السياسة الخارجية التي انتهجت من قبل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه الذي تغلبت عليه سياسة الانفتاح والتعامل الإيجابي مع الوسطاء الخارجيين والدول الإقليمية والدولية وبما حدّ من شعور المواطنين بالاغتراب السياسي نتيجة العجز السياسي الخارجي.

تم إفراغ الاغتراب السياسي من محتواه من منظور التمكين السياسي باعتماد شخصيات جنوبية في المناصب التي تم عزل مسئوليها والذين كانوا من أبناء المحافظات الجنوبية أثناء الحرب مما أدى إلى شعور الشعب اليمني في الشمال والجنوب أن الحرب ليست سوى صراع من أجل الوحدة التي يحاول الحزب الاشتراكي اليمني التملص منها.

بعد انتهاء الحرب تم تفريغ الاغتراب السياسي لكافة مكونات المؤسسة العسكرية في الجنوب عبر عمل الزيارات الميدانية للمعسكرات الموجودة هناك، كما أن الاغتراب السياسي لدى النخب الجنوبية تم السيطرة عليه وتحجيمه عبر إجراء مجموعة من المقابلات للنخب الاجتماعية والسياسية في الجنوب بعد انتهاء الحرب مباشرة والالتحام بهم والذي أشعر الجميع أنهم لم يكونوا المعنيين في الحرب أو الإقصاء السياسي.

الفصـــــل الرابـــع

الاغتراب السياسي لما بعد حرب الانفصال 1994م-2008م

Chapter Four

Political Alienation after the war of (1994-2008)

تفرز الحروب طرف منتصر وآخر منهزم وإذا ما كانت على المستوى الداخلي للدول كنمط الحرب الأهلية مثلاً أو نتيجة لصراع قوى داخلية أو نتاجاً لأزمة سياسية فإنها تؤدي إلى اختلال في العلاقات السياسية المتكافئة التي تمثل أساس الاستقرار وتعطي الحياة السياسية نمطاً متوازناً وبنّاءً.

إن الحرب التي دارت في الجمهورية اليمنية في العام 1994م وإن كانت قد بررت على أنها حرباً شرعية ومشروعة ضد قوى الانفصال والرجعية، إلا أنها وبالتأكيد لم تكن لتحدث لو كانت كل الأطراف تدرك أنها فاعلة في الحياة السياسية، بمعنى أنه لم يتم إقصاءها من ممارسة حقها في الحياة السياسية ويأتي تأكيداً لذلك أن الأطراف التي وُسمت بالرجعية والانفصال هي نفسها التي تنازلت وقبلت بمبدأ الشراكة في الوحدة الوطنية في منصب أدنى من حجم ما كانت تتبوئه قبل إعادة تحقيق الوحدة الوطنية.

لازالت اليمن في خودج الديمقراطية ولم يكتمل تكوينها المؤسسي والسياسي حتى نستطيع أن نقول أنها قد نضجت بعد، ولذلك فإن أي لعبة سياسية تلعبها أي أطراف داخلية كانت أو خارجية تعتمد على تسويق أنها لعبة ديمقراطية ستخرج حتماً الأمور عن نصابها وستؤدي إلى استشعار الأطراف المختلفة بأنه تم إقصاءها بمبررات ضمنية واهية من وجهة نظرهم، فالحياة السياسية مسئولية مشتركة لا يمكن فيها إقصاء أي طرف كان على الأقل في الوقت الراهن حتى تأخذ الديمقراطية وقتها وتتأصل على شكل سلوك سياسي تقبله جميع الأطراف.

إن الخلل في العلاقات البنيوية السياسية داخل الدولة لا يتضمن فقط علاقات السلطة دون النظر إلى التفاعلات الاجتماعية المختلفة المصاحبة للنشاط السياسي خاصةً في دولة لازالت في طور تأسيس الدولة المدنية الحديثة، فالجماعات المختلفة التي لها وجود ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي لا تستطيع أن تفرق بين نشاطها في إطار توجهها ومصالحها وما بين النشاط السياسي المنوط القيام به من قبل المؤسسات الرسمية (الدولة والحكومة) وغير الرسمية (الأحزاب والتنظيمات السياسية)، وبالتالي فإنها تحاول الخوض في السياسة من منظورها المصلحي الذي يؤدي غالبا الى ارباك المشهد السياسي بل ويؤدي في احيان كثيرة الى الصراع وخاصة اذا ما كانت تمتلك القوة اللازمة لفرض رؤاها ومصالحها بالقوة .

المبحث الأول:

الاغتراب السياسي في مرحلة التحالف الحزبي الثنائي (1994م–2000)

Political Alienation for the twin-party confederation (1994-2000)

نستطيع القول أنه تم عكس القاعدة السلطوية التي مفادها أن الاحزاب تخدم السلطة، حيث أضحى ما بعد العام 1994م جدياً وفعلياً أن السلطة هي التي باتت تخدم الاحزاب، فكل مسؤولي الدولة ممن كانوا في السلطة اصبحوا يخدمون احزابهم بشكل رئيسي، فالتقاسم السلطوي لإرث الحزب الاشتراكي اليمني الذي تم ما بين الحزبين المتحالفين ضده (المؤتمر والإصلاح)أوجد تعطشاً شديداً لتكوين لوبيات وكينونات داخل الجهاز الحكومي خدمةً لمصالح هذين الحزبين، لقد ظهرت الغوغائية السياسية نتيجة غياب طرف مهم وقوي من الساحة السياسية وهو الحزب الاشتراكي فاختفت المؤسساتية السياسية الفعالة التي كانت تسير عليه الدولة في الفترة الانتقالية وتفرد حزبين لهما مطامع سلطوية واحدة مشخصنة حزبياً(حزب الاصلاح) أو رمزياً (ممثلة برئيس المؤتمر الشعبي العام –رئيس الدولة) فانتشر الفساد [1] وتنامى إنفاق المال العام لشراء الذمم والولاءات الاجتماعية والسياسية ولوحظ انشقاقات كبيرة من قيادات كانت تستظل تحت عباءة الحزب الاشتراكي لتخرج منه في اتجاه مصالحها. لقد كان ذلك مؤشر مهم لمدى انتشار الاغتراب السياسي ليس فقط في طرف من خرجوا من السلطة (الحزب الاشتراكي) بل ايضا وبدرجة أهم في من بقي في السلطة من كافة الاحزاب بمن فيها (المؤتمر والاصلاح) وكذلك من المستقلين .

ويعتبر العام 1994م محك حقيقي للعملية الديمقراطية في اليمن بدءاً من إقصاء الحزب الوطني المتمثل في الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الحقيقي لإعادة تحقيق الوحدة الوطنية نتيجة قيام

(1) ينظر هنتينجتون Huntington للفساد من خلال دراسته لعملية التنمية على أنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسية السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدها القرن العشرين وبالتالي فلا يمكن اعتبار الفساد بأنه نتاج انحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب ، بل أنه نتيجة انحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماطه القائمة والمعهودة ؛ للمزيد من المعلومات أنظر:-

-Huntington, Samuel .H. , *Modernization And Corruption* ,In: Arnold ,Heidenhemer & Michael johnston , eds,. *political corruption : concepts and contexts* ,New York: Holt Rinehart and Winston ,1990, pp . 375-388

بعض قياداته بإعلان الانفصال والذي مثل فرصة لاعتبار ذلك جريمة بحق الحزب الاشتراكي كحزب وتنظيم سياسي ووصل الأمر إلى أن أصبح أعضاء الحزب الاشتراكي من الشمال والجنوب تحت جنحة الخيانة الوطنية، وتم الترويج لذلك بشكل أفزع منتسبي الحزب وجعلهم خامدين سياسياً متقوقعين في إطار محاولة حماية أنفسهم كون التهمة التي تم تفصيلها لهم معروضة بشكل كبير في سوق الساحة السياسية داخلياً وتحت دعائم دينية وسلطوية واجتماعية قبلية. هذا لم يؤدي الى ظهور الاغتراب السياسي لديهم فقط بل ادى الى شعورهم بالانسحاق والهزيمة السياسية .

لقد أفرزت حرب صيف 1994م تكريساً لمفهوم المنتصر فتم على إثر ذلك تعديل الدستور الوحدوي حيث تم إقرار الدستور في مجلس النواب المنتخب ذوي الأغلبية للأحزاب شمالية القيادة والقاعدة (المؤتمر ، الإصلاح) في نهاية سبتمبر 1994م بالتوافق بين الحزبين دون أي اعتبار للحزب الاشتراكي (المهزوم) وأصبح النظام رئاسياً انتخب على إثره رئيس المؤتمر الشعبي العام رئيساً للجمهورية الذي قام بتشكيل الحكومة برئاسة سياسي مخضرم من ابناء المحافظات الشمالية تكريسا لأساس حق المنتصر في تشكيل الحكومة ، وتم إقصاء القيادات الجنوبية و الحزب الاشتراكي الذي أصبح خارج السلطة لأول مرة منذ تأسيسه في العام 1978م واستعاض المؤتمر عنها بمجموعة من أعضاء الحزب الاشتراكي(المنضمين للمؤتمر الشعبي العام) الذين غادروا إلى صنعاء عقب أحداث 13 يناير 1986م[1].

كما تم تعديل الدستور مباشرةً بعد حرب صيف 1994م كغنيمة أخرى من غنائم السلطة المتحالفة لحزبي (المؤتمر والإصلاح) على الرغم من المعارضة الشديدة من تبقى من كوادر الحزب الاشتراكي وقياداته في داخل الوطن والتي تحولت إلى اغتراب سياسي سلبي نتيجة الضغط السلطوي والتعامل الإقصائي العدائي تجاه الحزب وكوادره.

لقد أدى خروج الحزب الاشتراكي من السلطة ولجوء أغلب قياداته ورموزه إلى الخارج بعد أحداث حرب صيف 1994م إلى اختلال التوازن السياسي أو بالأرجح تغيير الخارطة السياسية

(1) محمد حسين الفرح، **معالم عهود ورؤساء**، مرجع سابق الذكر، ص112-129.

ونشوء واقع سياسي جديد على رأسه المؤتمر الشعبي العام وقد اعتبرت أحزاب المعارضة بأن السلطة ممثلة في حليفي الحكم (المؤتمر – الإصلاح) قامت وتقوم بتقليص الهامش الديمقراطي[1].

ونجد أن الاتفاق ما بين المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والذي بدأ جلياً يظهر نزعات نحو الهيمنة على الساحة السياسية والذي نستطيع اعتبار ميلاده صدور اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب اليمنية[2]، والذي بظهورها ألزمت كافة الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة بإعادة إجراءات التسجيل والتأسيس وفقاً لقانون الأحزاب الذي تم إصداره أساساً للتعددية السياسية في العام 1991م[3]. مما أشعل الساحة السياسية وأوجد اغتراب سياسي عام ليشمل كافة الأطياف السياسية خارج إطار الحزبين. وكنتيجة لذلك تم إنشاء مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في أغسطس 1995م والذي يضم الحزب الاشتراكي و بعض الأحزاب القومية والدينية [4].

هذا المجلس يختلف عن التكتل الوطني للمعارضة الذي أنشأه التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري مع بعض الأحزاب الصغيرة في النصف الثاني للعام 1993م[5]، حيث مثل مجلس التنسيق لفيف من الأحزاب المختلفة أيديولوجياً في تعبير واضح عن شعور مشترك بالإقصاء ومحاولة الانخراط في الحياة السياسية من واقع يمثل الاتحاد بين الفرقاء في مواجهة الإقصاء[6].

شكلت السلطة أيضاً حاجب لمنع تسجيل الأحزاب ذات التوجه المعارض لها بينما منحتها لأحزاب ضعيفة ذات علاقة وثيقة بها [7]كما أنها أنشأت تنسيق للمعارضة محسوب عليها تحت مسمى المجلس الوطني للمعارضة فيه أحزاب ضئيلة جداً ليس لها وجود حقيقي في الشارع[8].

(**1**) محمد حسين الفرح، **معالم عهود ورؤساء**، مرجع سابق الذكر، ص128.

(**2**) **القرار الجمهوري رقم (109/1995م)** بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (66/1991م)، صنعاء: وزارة الشئون القانونية، 1995م.

(**3**) انظر **قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لعام 1991م**، صنعاء: وزارة الشئون القانونية، 1995م.

(**4**) تكون من : الحزب الاشتراكي – التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري – حزب البعث العربي الاشتراكي القومي- اتحاد القوى الشعبية – حزب الحق – التجمع الوحدوي اليمني.

(**5**) محمد حسين الفرح، **معالم عهود ورؤساء**، مرجع سابق الذكر، ص129.

(**6**) يمكن هنا اعتبار الأمر– نوعاً ما– مشابه لتآلف وانخراط كل من يعيش في الغابة من وحوش وسباع وحيوانات ودواجن عندما يحدث لهم خطر أكبر مثل احتراق الغابة أو فيضانات وزلازل مثلاً.

(**7**)فمثلاً صرح بالنشاء لحزبين على الرغم من أنهما حصلا في انتخابات 93م على أصوات لا تمثل أي رقم (الحزب القومي الاجتماعي حصل على 124صوتاً – حزب الرابطة اليمنية حصل على 30 صوتاً) انظر الفرح، معالم عهود ورؤساء، مرجع سابق الذكر، ص132-133.

(**8**) هذا المجلس تكون من أحزاب البعث الاشتراكي – الحزب الديمقراطي الناصري – أحزاب التصحيح الناصري – الجبهة الوطنية الديمقراطية – جبهة التحرير.

لقد سارت العملية الديمقراطية في اليمن بعد حرب صيف 1994م مساراً سلبياً خاصةً بعدما قامت لجنة شؤون الأحزاب بمنح تراخيص وتسجيل شهادات الإيداع للأحزاب السياسية "وقد تعرضت لجنة شؤون الأحزاب للنقد من قبل أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة لأن اللجنة تتخذ إجراءات تعسفية في تسجيل الأحزاب بطريقة تتنافى مع القانون والدستور بهدف حجب التسجيل والاعتراف عن الأحزاب والتنظيمات غير المرتبطة بالسلطة ومنح الاعتراف والتصريح لأحزاب مغرضة وليس لها وجود حقيقي في إطار تقليص الهامش الديمقراطي[1].

ولأن المؤتمر لم يكن قادراً على تشكيل حكومة منفرداً ، لعدم حصوله على الأغلبية ، ولحاجته إلى دعم الإصلاح أثناء الأزمة السياسية والحرب في العام 1994م فقد خلق تحالف مرحلي معه ، فلما انتهت الحرب لم يعد المؤتمر بحاجة لأن يكون الإصلاح شريكاً له ، بل أصبح يعتبره عبئاً يود التخلص منه وإنهاء المشاركة معه في الحكومة [2].

و بعد ذلك سعى المؤتمر الشعبي العام إلى أن يكون صاحب الكلمة الفيصل، فتجاوز بذلك شريكه في الائتلاف (التجمع اليمني للإصلاح) الذي حاول الاتجاه إلى ممارسة سلطة فعلية توازي نسبته البرلمانية كحد أدنى، وفي إطار هذا التنازع لم يتراجع المؤتمر عن سياسة الهيمنة، كما لم يستسلم شريكه لهذه السياسة، وبرز ما يمكن تسميته "بصراع المواقع "سواءً في السلطة أو في الإدارة على المستوى الحكومي وخارجه [3].

لذا لم يدم كثيراً شهر العسل ما بين حزبي المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح اللذين تآمرا واشتركا في إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني، إذ أنه وفقاً للمعادلة اليمنية السياسية فإن السلطة لا تقبل القسمة على اثنين. ومن هنا حاول كلاً منهما الاستئثار بنصيب الأسد في مجريات السلطة وعلاقاتها على المستوى الحكومي والمجتمعي، وبالتالي ظهر صراع على السلطة خارج الإطار الديمقراطي أكثر منه داخله بمعنى أنه تم محاولة جر المجتمع إلى طرفي المعادلة السياسية المتمثل في الحزبين من خلال استخدام الدين والشعارات الثورية الراديكالية الرافضة لتسييس

(1) محمد حسين الفرح، **معالم عهود ورؤساء**، مرجع سابق الذكر، ص131.

(2)عبدالله بن حسين الأحمر ، **مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر "قضايا ومواقف"** ، صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر،2007م، ص300.

(3)بلقيس أحمد منصور أبو إصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن 1991–2001م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003م.ص333.

الدين، بالإضافة إلى محاولة كلٌ منهما تعزيز وجوده باستغلال الفراغ الذي أوجده غياب الحزب الاشتراكي عن الساحة السياسية.

لقد حشد المؤتمر الشعبي العام في مؤتمره العام الخامس كل طاقاته ليتحول إلى حزب تبنى ايديولوجيته على اساس الانتماء له بعيدا عن كونه تنظيم سياسي متشكل من كل الاطياف والاتجاهات السياسية ، لكنه افتقر إلى القواعد الحقيقية فكل كوادره إما من السلطة والولاء لها وليس لحزب المؤتمر أو من اتجاهات ومشارب سياسية مرتبطة به سلطويا. بينما مثل انعقاد المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح جرس إنذار لتغيير موازين العلاقات بين المؤتمر والإصلاح فلم يعد بوسع المؤتمر أن يتعامل مع الإصلاح كواحد من أحزابه وتنظيماته التابعة. كما أدى إعلان المؤتمر الشعبي العام لضرورة حصوله على الأغلبية المريحة في الانتخابات البرلمانية القادمة إلى انتكاسة في العملية الانتخابية برمتها، رغم المبررات الشرعية التي طرحها حول أحقيته المشروعة كحزب يطمح لحصد معظم مقاعد البرلمان[1].

فقد كانت تلك التصريحات تبين المساعي الحثيثة للمؤتمر الشعبي العام للوصول إلى الاستئثار بالسلطة وكان ذلك على الرغم من تقديم حزب الإصلاح تنازلات في حقائبه الوزارية لضمان بقاء تحالفه مع المؤتمر الشعبي العام لذا نجد أن نتائج اجتماعات المؤتمر الشعبي العام في نهاية شهر 5 وبداية شهر 6 للعام 1996م قد كانت تصب في هذه الخانة من خلال شرطين للتنسيق مع أي حزب في خوض انتخابات 1997م هما فوز المؤتمر بالأغلبية والثاني توحيد العملية التعليمية في البلاد [2]، والشرطان هنا تبين دون أدنى لبس أنهما كانا بهدف إقصاء حزب الإصلاح من السلطة من خلال تحقيق أمرين، الأول: يمهد تشكيل حكومة خالصة من عناصر المؤتمر الشعبي العام والثاني: العمل على تحجيم عملية التجنيد لحزب جماعة الإخوان المسلمين عبر إغلاق المعاهد العلمية التي كانت تتبعها خارج إطار عمل وزارة التربية والتعليم. لذا نشاهد أنه قد ظهرت في انتخابات العام 1997م مقولات تبناها حزب الإصلاح استناداً إلى الدين بل أن شعاره في الانتخابات كان

(1) عبدالله سعد محمد، **المؤتمر الشعبي العام: تحديات انتقال المؤتمر إلى الأحزاب**، مجلة شؤون العصر، ع3(خريف 1998م) ، ص33.

(2) انظر في ذلك: **تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام المقدم إلى الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام 29/5-1/6/1996م** التي ناقشت موضوع الانتخابات النيابية نقلاً عن: (الفرح، **معالم عهود ورؤساء**، مرجع سابق الذكر، ص133).

"الإسلام هو الحل" .وعلى الرغم من ذلك استطاع المؤتمر الشعبي العام اكتساح الانتخابات محققا فوزا كبيرا مكنه من الحصول على الاغلبية المريحة في مقاعد مجلس النواب [1].

ولم تستطع قيادة حزب الإصلاح أن تقبل بنتائج الانتخابات البرلمانية التي تمت باعتبارها تعدياً على ارثها منذ أن تم إقصاء الحزب الاشتراكي عن مجريات العمل السياسي و اقتسام السلطة معها بعد حرب صيف 1994م وقد عبر عن ذلك تصريحات رئيس الحزب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر [2] وهو ما يعني أن الشعور بالاغتراب السياسي بدأ يظهر عند الساسة من حزب الإصلاح بعد الحزب الاشتراكي بسنين قليلة ، مما يعني أنه كان يتوجب على السلطة والقائمين عليها التنبه للوضع و معالجته بإعادتهم(الإصلاح والاشتراكي) من جديد إلى الشراكة في السلطة.

وبدأ الإصلاح معارضته من خلال كتلته البرلمانية كأكبر كتلة معارضة داخل مجلس النواب وحاولت ممارسة جهود ونشاطات بالتنسيق مع بقية النواب والكتل لتشكيل ثقل معارض في المجلس. و قد حاولت كتلة الاصلاح البرلمانية ممارسة بعض الضغوط المعارضة في بعض القضايا مثل انسحاب كتلة الاصلاح من البرلمان ورفض التصويت على إقرار الموازنة العامة للدولة عام 1998م وصرح المؤتمر بأن انسحاب أعضاء الإصلاح ليس رفضاً للموازنة وإنما هو رفضا لدمج ميزانية المعاهد العلمية بوزارة التربية والتعليم ، الأمر الذي نفاه الإصلاح وأكد أنه يؤيد تقرير اللجنة الاقتصادية في البرلمان والتي طلبت من الحكومة إعادة النظر في الموازنة[3].

وفي ديسمبر 1998م انسحبت كتلة الإصلاح من جلسة التصويت على الموازنة العامة للعام 1999م وأعلنت في بيان مشترك لها مع بقية كتل المعارضة رفضها زيادة الأعباء التي سيتحملها الشعب في الموازنة[4].

(**1**) حصل المؤتمر الشعبي العام على 187 مقعدا من أصل 301 مقعد أي ما نسبته 62.5% بينما تحصل الاصلاح على 53 مقعد بنسبة 17% وتحصل المستقلون على 54 مقعد تمثل نسبة 18%(منهم 24 عضو اعلنوا انضمامهم لكتلة المؤتمر و11 عضو اعلنوا انضمامهم لكتلة حزب الاصلاح)، انظر في ذلك :محمد حسين الفرح ، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الاحزاب 1993م–2003م**،ط1 ،صنعاء :مركز عبادي للدراسات والنشر،2005م، ص190–ص194م.

(**2**) محمد ردمان الزرقة، **اليمن مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة**، (ب– د)، صنعاء، 1995، ص93 .

(3) عبدالرحمن بافضل . رئيس كتلة الإصلاح في مجلس النواب، تصريح ل**صحيفة الوحدة** ، العدد 379 بتاريخ 7 يناير 1998.

(4) محمد الشرفي، **تعامل الإسلاميين مع السلطة في اليمن (1978–1999)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م، ص246.

لقد حاول حزب الاصلاح جاهدا البقاء في الساحة السياسية وحشد طاقات الاحزاب السياسية الاخرى في المعارضة لتكوين ثقل سياسي مقابل الهيمنة المتصاعدة لحزب المؤتمر الشعبي العام الا ان محاولاته كلها باءت بالفشل نتيجة الرغبة الجامحة للمؤتمر الشعبي العام ورئيسة (رئيس الجمهورية) بالاستحواذ الكامل على السلطة دون شريك سياسي أو معارضة حقيقية.

ومن الملاحظ ان الخط السياسي الإقصائي لحزب المؤتمر وصل الى اعلى مراحلة في الانتخابات الرئاسية في العام 1999م التي كشفت عن مسرحية هزيلة للديموقراطية المزيفة التي عقدت بها تلك الانتخابات فرئيس الجمهورية (رئيس حزب المؤتمر) كان مرشحا لأقوى حزبين في الساحة واللذان كانا يتمتعان بأغلبية مجلس النواب بالإضافة الى المجلس الوطني لأحزاب المعارضة، فبالعودة إلى الإجراءات الانتخابية التي سبقت الاقتراع فقد بلغ عدد من شملتهم القائمة المقدمة إلى مجلس النواب يوم21 يوليو 1999م (30) مرشحاً من طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بغرض التنافس على نيل الثقة من المجلس ، وقد أقرت عملية الفحص التي خضعت لها وثائق طالبي الترشيح للانتخابات الرئاسية إلى عرض قائمة بأسماء (24) متقدماً للترشيح توافرت فيهم كل الشروط الدستورية والقانونية التي تتيح لهم فرصة التنافس على ثقة النواب في جلسة التزكية، كما أظهرت مرحلة فحص من شملتهم قائمة الترشيح أن أبرز الشخصيات فيها علي عبدالله صالح مرشحاً عن الإصلاح والمؤتمر، وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة، وعلي صالح عباد "مقبل"(تم استبعاده) مرشحاً عن الحزب الاشتراكي اليمني ومجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ، ونجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلاً ، ولم يتبقَ للتنافس الفعلي إلا علي عبدالله صالح ، ونجيب قحطان الشعبي، وأسفرت نتيجة الانتخابات بحسب إعلان اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ 25 سبتمبر1999م، بفوز ساحق للمرشح علي عبدالله صالح بنسبة96,3% من أصوات الناخبين في حين حاز منافسه نجيب قحطان الشعبي على3.7%[1].

لقد أثبتت الانتخابات البرلمانية 1997م والرئاسية1999م أن الديمقراطية قد تقهقرت وأنها تحولت الى ممارسات شكلية اكثر منها اتجاه حقيقي للتداول السلمي للسلطة ،فالمؤتمر الشعبي

(1) أحمد أحمد الشرعبي، وسعيد الجناحي. **اليمن : الدورة الانتخابية الكاملة**، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، [د.ت] ، ص170-173.

العام كحزب مهيمن يرأسه رئيس الجمهورية اصبح اكثر جموحا نحو الاستئثار بالسلطة واكثر طمعا في نيل المناصب الحكومية لأتباعه ومؤيديه ومناصريه .

وتثبت الممارسات الديمقراطية الشكلية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية ذلك الامر بشكل واضح وجلي حيث أقترح رئيس الجمهورية ، استناداً إلى المادة (156) من الدستور التي تخوله لهذا الحق ، إجراء مجموعة من التعديلات الدستورية التي تعزز من هيمنته وحزبه على الساحة السياسية ، فالتعديلات الدستورية كانت تمس العملية السياسية برمتها حيث انها استحدثت مؤسسة جديدة للسلطة التنفيذية هي مجلس الشورى والذي يتم تعيين أعضائه بقرار رئاسي و إمكانية حله بقرار مماثل ويتكون من (111) شخصاً و يقوم بالاشتراك مع مجلس النواب الذي يمثل السلطة التشريعية بتزكية المرشحين إلى منصب رئيس الجمهورية و المصادقة على خطط التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع ، والتحالف ، والصلح ، والسلم ، والتشاور ، وأي شيء يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا تعرض على الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بناءً على دعوة من رئيس مجلس النواب ، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين ،ومن هنا ندرك ان الغرض منه تحجيم سلطات ومهام السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى اصبح بيد رئيس الجمهورية موقع سلطوي جديد يستطيع به شراء الوجاهات والمعارضين بمناصب يحتكر التعيين فيها بيده وحدة خاصة انها كانت بدرجة وامتيازات وزير عامل ،ما عزز من هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الاخرى العاملة في الدولة .

كما جاءت التعديلات الجديدة بإلغاء شرط موافقة الشعب على قرار رئيس الجمهورية بحل مجلس النواب و جعل ذلك من حقه دون أي استفتاء هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعديل مدة رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات شمسية تبدأ اعتباراً من الدورة الحالية وبهذا التعديل أعطي الحق أن يتولى الرئيس المنصب حتى سنتين إضافيتين للفترة الحالية التي كانت خمس سنوات أضف الى حقه في الترشح لسبع سنوات أخرى بعد هذه الفترة كما مهدت هذه التعديلات للتلاعب بالدستور وتعديله متى أراد الحزب الحاكم ذو الاغلبية البرلمانية(حزب المؤتمر الشعبي العام)وذلك بإعطاء مجلس النواب حق تعديل معظم مواد الدستور من دون استفتاء شعبي.

وفي التعديل المطروح ايضا تم الغاء بعض الشروط الواجب توافرها في المرشحين واستبدالها بشروط اقل منها (مثل الغاء شرط ضرورة توافر الشهادات العلمية والاكتفاء بشرط القراءة والكتابة)و هذا يعني استمرار قبضة الحزب الحاكم على مجلس النواب والأغلبية فيه من خلال دعم أشخاص في الانتخابات لا تتوفر فيهم شروط القدرة ، والكفاءة ، والتأهيل ، للحفاظ على ضعف مجلس النواب أمام السلطة التنفيذية[1].

وبينما كان أمناء عموم الأحزاب السياسية مجتمعين مع رئيس الجمهورية ليناقشوا دعوتهم الخاصة بإجراء حوار وطني حول مقترح التعديلات الدستورية قبل إحالته إلى مجلس النواب تم إعلامهم بأن المشروع سيقدم في اليوم التالي إلى مجلس النواب لإقراره ، وهو ما تم فعلاً ، وبالنظر إلى جوهر التعديلات الدستورية نجد أنها جاءت معبرة عن رغبة وإرادة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) الذي كان يمتلك منصب رئيس الدولة و الأغلبية المريحة آنذاك في مجلس النواب [2].

وقد تباينت مواقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من مشروع التعديلات الدستورية المقرة من قبل مجلس النواب والتي كانت مطروحة للاستفتاء الشعبي كآخر مرحلة لإقرارها ، ففي الوقت الذي أعلن المؤتمر الشعبي العام موافقته ودعمه وتأييده لتلك التعديلات أعلنت أحزاب المعارضة رفضها المبدئي والموضوعي لمشروع التعديلات المقدم من رئيس الجمهورية، بل وقامت بحملات سياسية وإعلامية واسعة استمرت أكثر من خمسة أشهر استهدفت توعية الشعب بخطورة تلك التعديلات على التجربة الديمقراطية.وهكذا دخلت العلاقة بين المؤتمر والإصلاح مرحلة جديدة اتسمت بتدهور خطير للعلاقة بينهما، وزادت خلالها حدة الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة، وهو ما دفع الرئيس السابق صالح بالتدخل بالترهيب والترغيب ومحاولة تلطيف الأجواء والضغط على قيادة الإصلاح للعدول عن مقاطعة الانتخابات، فحضر الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام الثاني للإصلاح بتاريخ 3 يناير2000م ، التي كرست لدراسة المستجدات الطارئة والقى خطابا دعا فيه حزب الإصلاح إلى المشاركة في الانتخابات وأكد أن الحكومة ملتزمة بتصحيح جداول الناخبين .

---

(1) بلقيس أحمد أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن 1991–2001م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003م، ص150.

(2)**التقرير الإستراتيجي اليمني 2001م** ،صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2002م.، ص29.

المبحث الثاني:

الاغتراب السياسي بعد انتهاء التحالف الحزبي (2001-2008)

Political Alienation After end of party confederation (2001-2008)

لقد مثل عام2001م نقطة التحول في الاغتراب السياسي وخروجه على شكله البارز في اليمن وقد ادت المتغيرات الدولية وبروز قضية الارهاب بعد احداث 11 سبتمبر الى العلاقات بين القوى السياسية ، فقد أعلن حزب الإصلاح على لسان أمينه العام آنذاك عن وفاة التحالف الاستراتيجي الذي يربط حزبه بالمؤتمر الشعبي العام، وفي الوقت ذاته وجه دعوة واضحة لأحزاب المعارضة للتحالف مع الإصلاح وبما يكفل جمع شتات المعارضة للإسهام في تجذير العملية الديمقراطية في اليمن ،على أن يقوم التحالف المستقبلي على أسس تتضمن مجموعة من الرؤى أهمها البحث عن صيغة تحفظ للمؤسسة العسكرية والأمنية يضمن حيادها في العمليات الانتخابية ، وإتاحة الفرصة لكل القوى السياسية بمخاطبتها ، أو بإتاحة الفرصة لأفرادها بحرية الاختيار أو الاتفاق على عدم مشاركتها في عملية الاقتراع. أما الاستمرار بالكيفية الحالية ففيه إجحاف بحق كل القوى السياسية؛ لأن الحزب الحاكم هو الذي يتعامل مع أفراد هذه المؤسسة وكأنها قطاع خاص به، كما طالب أحزاب المعارضة بالعمل سوياً على مواجهة الفساد المالي والإداري المستشري في كل أجهزة الحكومة، وحيادية الإعلام الرسمي، ومقاومة التطبيع مع اليهود بكل صوره وأشكاله[1].

وقد استغل حزب الاصلاح (أقوى احزاب المعارضة) مطالب للمعارضة بتعزيز علاقته مع أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة وخاصة الحزب الاشتراكي وهذا ما دفع المؤتمر إلى اتهام الإصلاح بخرق التحالف الاستراتيجي القائم بينهما، مما ادى لتأزيم العلاقة بين الاصلاح وبين المؤتمر بصورة خطيرة ، و هدد الإصلاح خلالها بمقاطعة الانتخابات ، الأمر الذي كان يعني في حالة حصوله إجراء انتخابات خالية من المصداقية ويفقدها شرعيتها الديموقراطية.

(1) محمد اليدومي . قناة الجزيرة : مقابلة حوارية مع برنامج بلا حدود ، بتاريخ 2001/3/7م . متاح على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net.

ولغرض التحايل الديمقراطي على الارادة الشعبية التي قد تفضحها نسبة المشاركة في الاستفتاء على تعديل الدستور قام المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) بجعل الانتخابات المحلية تتزامن مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية في يوم 20فبراير2001م بهدف تمرير التغييرات الدستورية كمطلب رئيسي وليس بغرض إقامة حكم محلي واسع الصلاحيات[1].

وجاء موعد التصويت على التعديلات الدستورية المتزامنة مع الانتخابات المحلية 2001م في فترة تميزت بهيمنة المؤتمر الشعبي العام على أغلب ما يجري على صعيد الحياة السياسية في البلاد ، والتي تجسدت في احتكار مفاصل القوة والنفوذ في الدولة ، وانفراده بتشكيل الحكومة ، وتهميش المعارضة، وامتلاكه لأغلبية مريحة في البرلمان مكنته من تمرير كثير من القوانين بصورة لم تخضع بالقدر الكافي والملائم من النقاش والتمحيص الجاد من قبل القوى السياسية الأخرى ، الأمر الذي دعا بعض أحزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الاشتراكي أن تدعو إلى ضرورة تطبيع الحياة السياسية قبل الشروع في إجراء الانتخابات[2] .

إن الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي مرت كما كان مخططا لها تماما، مثلت انتكاسة حقيقية للعملية الديمقراطية وشكلت بؤرة مقلقة للنشاط السياسي وبيئة خصبة للاغتراب السياسي في الوسط الحزبي والسياسي والنخبوي الاجتماعي، ومن هنا يمكن اعتبار هذه التعديلات النقطة الفاصلة التي اخرجت الاغتراب السياسي على شكل مواجهة حقيقية للسلطة .

وما يجب التأكيد عليه أن حالات الجدل ، والخلاف بين أطراف العمل الحزبي لتعديل قانون الانتخابات لم تثمر في إضافة جديدة على النظام الانتخابي ، أو تحدث تعديلات جوهرية على القواعد الأساسية المنظمة للانتخابات البرلمانية ، وإنما اقتصرت على إجراء تعديل على شروط وإجراءات الترشيح لعضوية مجلس النواب ، وجوانب تنظيمية أخرى ، ومن أهم الشروط والإجراءات التي وضعها المشروع بأحكام جديدة في قانون الانتخابات رقم (2001/13م) اشتراطه قبول من أراد ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب بصورة مستقلة الحصول على تزكية مجموعة من الناخبين لا

(1)عبد الفتاح الحكيمي ، **المؤتمر سلطة لا دولة : في دور الحزب الحاكم في نظام ديمقراطي تعددي**. حلقة نقاشية نظمها المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية بمناسبة مرور 20 عاماً على تأسيس المؤتمر، مجلة شؤون العصر، العددان 10-11(يناير 2003م) ، ص128.

(2)االتقرير الإستراتيجي اليمني 2001م ،صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2002م ، ص106.

يقل عددهم عن 300 ناخب يمثلون أغلب مراكز الدائرة الانتخابية ، وقد اعتبر المستقلون في شرط التزكية هذا انتقاص من حقوقهم الديمقراطية ، وقد يحرمهم من حق الترشُّح ، خاصة وأن هذا الشرط يستهدفهم دون غيرهم من المرشحين الحزبيين[1].

ويرى بعض المهتمين بالشأن السياسي اليمني في التعديلات الدستورية المتلاحقة التي تعرض لها قانون الانتخابات العامة لثلاث تعديلات جوهرية متتالية ، خلال تسعة أعوام ابتدأت من عام1992م-1999م-2001م هي في الأساس لتعزيز مركزية السلطة، واحتكار المؤتمر الشعبي الحاكم لإدارة العملية الانتخابية ، وإلغاء مشاركة الأحزاب السياسية في الرقابة على الانتخابات ، وسد أفق الاتجاه الديمقراطي إزاء انتخابات شكلية يفضل الحزب الحاكم إجراءها بمفرده دون مشاركة الأحزاب الحقيقية[2].

لقد كانت التجارب الانتخابية[3] التي قام بها النظام السياسي عبارة عن مساومة مرحلية ، حيث ما إن تم إجراء الانتخابات النيابية الثالثة في 27 أبريل 2003 م ، حتى انكشف بوضوح أن واقع التطور السياسي للحياة الديمقراطية المشوهة المستندة على الفكر الإقصائي لدى النظام السياسي الحاكم وأنه الاساس العامل والفاعل لكل الممارسات الانتخابية.

فقد تنافس في هذه الانتخابات (1389) مرشحاً ينتمون إلى 21 حزباً وتنظيماً سياسياً بالإضافة الى المرشحين المستقلين، وقد قاطع الانتخابات حزب واحد وهو حزب رابطة أبناء اليمن، وقد حصل المؤتمر الشعبي العام على 229 مقعدا بنسبة(76%)، والتجمع اليمني للإصلاح 46 مقعدا بنسبة(15%) ، أظهرت هذه النتائج أن اتجاه الانتخابات انما هو في سبيل تعزيز موقع المؤتمر الشعبي العام الحاكم في الحياة السياسية وان التعديلات الدستورية في العام 2001م قد ادت نتائجها المرغوبة والمطلوبة لقيادات المؤتمر الذين هم انفسهم قيادات الدولة، وقد مكنت تلك

---

(1)عبدالله أحمد الحسني، **التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (1990-2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، 2006م. ص223.

(2) عبد الفتاح الحكيمي ، **مرجع سابق الذكر**، ص130.

(3)بعد الخيار الديمقراطي المصاحب لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 1990/5/22م تم إجراء عدد من التجارب الانتخابية منها: الانتخابات البرلمانية الأولى في 27 أبريل 1993م ، والثانية في 27 أبريل 1997م ، ثم الانتخابات الرئاسية في 23 سبتمبر 1999م ، وانتخابات المجالس المحلية الأولى في 20 فبراير2001م.

النتائج المؤتمر الشعبي من تشكيل الحكومة منفرداً دون الحاجة إلى ائتلاف مع أي حزب آخر لحصوله على الأغلبية .

وعلى الرغم من النتيجة التي كانت تظهر الفوز الساحق للمؤتمر الشعبي العام فقد حقق الإصلاح ثقلاً سياسياً ، وشعبياً أكثر من قبل . حيث استطاع كسب أكثر من نصف المقاعد في معقل نفوذ وسيطرة المؤتمر الشعبي العام المتمثل في امانة العاصمة صنعاء الذي فيها المؤسسات الحكومية ومعسكرات الجيش والامن المسيطر عليها من قبل الرئيس وحزبه والتي كانت في كل الانتخابات السابقة حجر الزاوية الحاسمة لفوز المؤتمر الشعبي العام وحصد الاصلاح 10 مقاعد من أصل 19 مقعد ، كما وصل عدد من أدلوا بأصواتهم لصالحه في هذه الانتخابات إلى (1.374.837) بفارق الضعف عن المرشحين المستقلين الذين تحصلوا على (620.615)، بينما حصل في انتخابات عام 1997م على (637.728) صوتاً مقابل (805.636) صوتا للمرشحين المستقلين . [1]

لقد أثبتت الخسارة التي مني بها مرشحي المؤتمر الشعبي الحاكم في عدد من الدوائر في أمانة العاصمة، ومراكز بعض المحافظات مثل: (تعز، إب ، حضرموت ، عدن) ليفوز فيها مرشحو الإصلاح ، وبعض مرشحي أحزاب اللقاء المشترك ، أن الاغتراب السياسي تجاه النظام الحاكم قد بات ظاهراً في أوسع تجلياته حيث أن لتلك الخسارة مدلولاتها في الجغرافيا السياسية، والذي يعني بأن مراكز الثقل المتعلق بارتفاع نسبة المتعلمين ، وتوفر النقل والمواصلات تصوت لمرشحي المعارضة . وهي رسالة قوية من المواطنين للنظام الحاكم بأن هناك احتقان سياسي بات يعاني منه أبناء اليمن منذ فترة[2] تجاه النظام الحاكم وممارساته .

وبعد ذلك تقدمت أحزاب اللقاء المشترك بمشروع الإصلاح السياسي و أطلقت عليه: مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الوطني ، وكان ثمرة لحوار فيما بينهما استمر قرابة عام كامل، شدد البرنامج في مقدمته على أن اليمن تقف على مفترق طرق ، فإما أن تختار طريق الإصلاح السياسي والوطني الشامل لكي تتعافى أوضاعها ، وتتهيأ أمامها فرص النهوض والفوز بمستقبل

(1) محمد حسين الفرح، انتخابات اليمن.. ،**مرجع سابق الذكر**،ص194، ص292.

(2) عبد الجليل الصوفي، **نتائج الانتخابات النيابية 2003م، مؤشرات ودلالات**، **مجلة شؤون العصر** ، ع 12 (يوليو _ سبتمبر 2003م)، ص198.

أفضل، وأما أن تستمر في مواصلة السير في الطريق الراهن الذي أفضى بها إلى أن تغدو دولة هشة وسيفضي بها السير إلى السقوط في هاوية الفشل والانهيار[1].

لقد حاولت الاحزاب المعارضة والمتحالفة ضد ممارسات حزب المؤتمر الشعبي العام ورئيسة (رئيس الدولة) أن تعيد الممارسات الديمقراطية الى نصابها الصحيح وفشلت امام تعنت المؤتمر وتصلبه وتمسكه بحقوقه التي اسماها ديمقراطية، لذلك تهيئة احزاب اللقاء المشترك للانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع اجراءها في الـ20 من سبتمبر 2006م ، وبذلك نستطيع القول ان اليمن شهدت أول عملية انتخابية رئاسية تنافسية حقيقية مترافقة مع إجراء انتخابات محلية كانت أكثر تنافسية خصوصاً وقد انحصر ميدان المعركة الانتخابية بين طرفين هما: المؤتمر الشعبي العام –(الحزب الحاكم) وتكتل اللقاء المشترك (المعارضة).

إن مؤشرات الاحتقان السياسي والاجتماعي الممتدة من الانتخابات البرلمانية الثالثة التي جرت في أبريل 2003م ، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ، وتدهور مستوى معيشة المواطنين في أرجاء الوطن ، وكذا اتجاه الأوضاع العامة نحو ما أصبح يعرف في العديد من التقارير الدولية شكلت هذه الأوضاع بمجمل تداعياتها وتفاعلاتها أرضية الإجراءات الانتخابية الرئاسية بمختلف مراحلها، والمناخ الذي تفاعلت في سياقه الخلافات ، والتوترات ، والحوارات السياسية أثناء فترة التحضير وهي بمجملها أفرزت معادلة سياسية ، وحزبية جديدة طرفاها الرئيسان هما: المؤتمر الشعبي العام من جهة، واللقاء المشترك بقيادة الإصلاح من جهة ثانية. وقد شكل إعلان الرئيس عدم ترشيح نفسه للرئاسة حالة من الغموض والإرباك السياسي، خصوصاً وأن الإعلان لم تتوفر له العوامل الموضوعية والحزبية المطلوبة، حيث ظل إعلاناً شخصياً جلب الكثير من التوقعات التي أثرت سلباً على مجريات تجربة التحول الديمقراطي ، ومفهوم التداول السلمي للسلطة، كما وضع اللقاء المشترك أمام تحدي اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات ، وقرار المنافسة على كرسي الرئاسة، وهي المرة الأولى في تاريخ مشاركات أطراف هذا التكتل التي تواجه فيه مثل هذه القرارات ،ووفقاً لما سبق نجد

(1) أحزاب اللقاء المشترك ، **مشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل** ، صنعاء: أحزاب اللقاء المشترك ، [د.ت] ، ص1.

أنه كان لتردي علاقة المؤتمر الشعبي العام بالتجمع اليمني للإصلاح أثر بارز في زيادة مشاكل اليمن وتوسعها ما أثر على حالة الاستقرار والأمن بحالة من التدهور المطرد.

لقد ظهر للسلطة بوادر الاغتراب السياسي شبه الشامل منذ العام 2004م الذي ظهرت فيه أزمة حقيقية تمثلت في حرب الدولة ضد المتمردين الحوثيين الذين تم إقصاءهم من قبل النظام السياسي بمعاونة حركة الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) عن ممارسة الحياة السياسية وعن تمثيل أنفسهم في السلطة بل وصل الأمر إلى أنه تم حصارهم في معتقداتهم المذهبية وتم تطبيع الدولة مذهبياً بشكل مكن القيادات الطامحة في المذهب الزيدي من تصوير الأمر على أنه إقصاء ومحاولة وأد المذهب، أضف إلى أن السلطة قامت بزرع كيان غريب في معقل المذهب الزيدي (محافظة صعدة) تمثل في الحركة السلفية الأمر الذي أدى إلى اعتبار الدولة راعي لمذهب معين وتحاول تحجيم المذهب الزيدي. كل تلك الأمور أدت إلى اغتراب سياسي واسع النطاق داخل مكونات المذهب الزيدي تم استغلالها ليتم إشعال حرب بعد ذلك على أساس طائفي، ومن خلال معطياتها[1] فإنها لم تكن لتهدأ ما لم يتم استيعاب الاغتراب السياسي للطائفة الزيدية في اليمن.

وفي نهاية العام 2005م ظهرت بوادر أزمة جديدة تمثلت في الحراك الجنوبي الذي ابتدأ بمظاهرات تطالب بتسوية الاوضاع الحقوقية للمتقاعدين العسكريين لتنتقل الى المطالبة باستعادة الدور الريادي للنخب الجنوبية بالمشاركة في الحياة السياسية وفي إدارة الدولة الأمر الذي لم يستوعبه النظام السياسي وقام بمحاولة قمع التظاهرات ومعالجتها بشكل غير فعال لم يُذهب الاغتراب السياسي الذي باتت تشعر به الجماميع الواسعة من المواطنين والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في المناطق الجنوبية والشرقية .

وبدوره أدى إلى اشتعال المواجهات العسكرية والتمردات وحملات عدائية شديدة ضد النظام السياسي ابتداءً ليتحول بعد ذلك تجاه مكونات الشعب التي تقطن في تلك المناطق من أبناء المناطق الشمالية والغربية، لينتقل ليشمل عداء تجاه الدولة بكافة اركانها للمطالبة بإسقاطها عبر تفتيتها

(1) كانت تتوقف وتشتعل مرة أخرى حتى خاضت الدولة سته حروب في الاعوام (2004-2005-2006-2007-20008-2009م).

والانفصال عنها، والأمر مستمر (وسيستمر) ما لم يستوعب النظام السياسي أنه لا بد من التعامل مع الحيثيات والمسببات التي أدت إلى شعور المكونات والنخب المجتمعية في الجنوب بالاغتراب السياسي ومعالجة الأمر من هذا المنظور بشكل فعال.

وقد دفع تكتل أحزاب اللقاء المشترك في 20 سبتمبر/ أيلول 2006 بمرشحه الرئاسي المهندس فيصل بن شملان، كأول مرشح معارض للرئيس السابق في أول منافسة ديمقراطية حقيقية للرئيس صالح. لقد كانت انتخابات 2006 بمثابة نقطة التحول الحرجة (كمواجهة) في علاقة هذه الأحزاب بالرئيس السابق، خصوصاً حزب للإصلاح (الذي يعد فرع الإخوان المسلمين في اليمن) الذي كانت تربطه علاقات شراكة ومساندة لعلي عبدالله صالح[1] طيلة فترة حكمة.

وفي إطار العملية الديموقراطية نجح تكتل احزاب اللقاء المشترك في المحافظة على تماسكه وتم منافسة الرئيس علي عبدالله صالح بقوة في الانتخابات ، وشنوا عليه حملات قاسية ، ووجهوا إليه اتهامات حادة ولاذعة بالفساد والاستبداد، وقام حزب الاصلاح بالدور الرئيسي في حملة مرشح اللقاء المشترك المهندس فيصل بن شملان من حيث التنظيم ، والترتيب للمهرجانات ، والحملات الانتخابية ، والتكاليف المادية[2].

وفي المقابل شن الرئيس صالح ضد الإصلاح حملة شعواء في المهرجانات الانتخابية، واستخدم صراحة عبارة "الإخوان المسلمين" للإشارة الى الحزب، ووصفهم بالقوى الظلامية، والمرتدة عن الوحدة والحرية والديمقراطية، وبأنهم يسعون لإعادة النظام الإمامي الشمولي ،كما اتهمهم بانهم يريدون الوصول إلى السلطة للسطو على البنك المركزي اليمني لأخذ الاحتياطي العام الذي يقدر بستة مليارات دولار، وعلى وزارة النفط والمعادن، والشركات العامة، ووزارة الاتصالات، ووزارة الكهرباء، ووصفهم ومعهم أحزاب المشترك بأنهم رموز الفساد، وأنهم يعضون اليد التي أطعمتهم[3].

---

(1)**صراع القوى داخل اليمن .مَن ضدَمَن؟**، شوهد بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٤ متاح على الموقع الإلكتروني :
http://www.factjo.com/pages/print.aspx?id=68558

(2) **صحيفة الأهرام المصرية** ، شوهد بتاريخ 2006/9/13م . متاح على الموقع الالكتروني للصحيفة.
.www.alahram.com

(3) **المهرجان الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام** . محافظة حجة . متاح على الموقع الالكتروني:
www.yemen-nic.net/presidency/etail.php?1-=12133&phppsessio=3

وكانت العملية الانتخابية تسير في اتجاه سلطوي من بدايتها حتى إعلان النتائج حيث لوحظ أن اللجنة العليا للانتخابات قدمت أرقام متضاربة ومتعددة حول نتائج الانتخابات منذ بداية فرز الاصوات الى انتهائها والتي كانت كلها تبين فوز ساحق لمرشح المؤتمر الشعبي (رئيس الجمهورية) وانتهت بإعلان النتائج التي حصل فيها مرشح المؤتمر علي عبدالله صالح على نسبة (77,19%) من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ، وحصل مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان على نسبة (21,75%)[1] .وكانت الانتخابات الرئاسية هي المحك في علاقة الرئيس وحزبه (المؤتمر الشعبي العام) بأحزاب اللقاء المشترك وعلى وجه الخصوص حزب الاصلاح فأصبحت القطيعة، وتصفية الحسابات ، من قبل الرئيس هي المهيمنة على الساحة السياسية .

بيد أن انزلاق البلاد في دائرة الازمات السياسية شمالا في صعدة وجنوبا في المحافظات الجنوبية والشرقية دفع الرئيس إلى محاولة استمالة أحزاب اللقاء المشترك التي فيها حزب الإصلاح الغريم التقليدي والعقائدي للحوثيين شمالا والحزب الاشتراكي الذي لديه عمق سياسي واجتماعي في المحافظات الجنوبية والشرقية لدعمه سياسياً وعسكرياً لمواجهة تلك الأزمات، أو على الأقل تحييدهم خاصةً أن هناك تنامي وتصاعد للاحتقان الشعبي بعد ارتفاع الأسعار و ما صاحبها من تردي في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين في ربوع الوطن.

ولوحظ أن الرئيس في مقابلة صحفية حاول الاعتذار للإصلاح عما قال عنهم في مقابلته مع قناة الجزيرة قبيل الانتخابات الرئاسية 2006م [2] واعتبر أن ذلك مجرد مزحة سياسية تطلبتها ظروف الانتخابات، وأشار إلى أن لديه علاقة شخصية جيدة بأغلب الإصلاحيين ، وأنه وظفها في الانتخابات الرئاسية والمحلية بنسبة عالية ، وأن أصوات كثير منهم صبت لصالحه ؛ لأن معظم الإصلاحيين بحسب تعبيره تربطه بهم علاقة تمتد لثلاثين سنة ، ويجمعهم خندق واحد ضد التخريب والشيوعية والانفصال[3].

---

(1) انظر: الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006م "كتاب تقريري إحصائي لوقائع ووثائق مرحلة مراجعة وتعديل الجداول ونتائج الانتخابات "، الجمهورية اليمنية ، اللجنة العليا للانتخابات، 2007م، ص230.

(2) قال في مقابلته مع قناة الجزيرة : "أنه استخدم الإصلاح ككرت رابح اثناء حرب الانفصال في العام1994م في مواجهة الحزب الاشتراكي)، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net.

(3) مقابلة صحفية للرئيس السابق علي عبدالله صالح مع صحيفة الوسط اليمنية ، متاحة على الموقع الإلكتروني للصحيفة : www.alwasat-ye.net/modules.php.nome-news&file-article&sid5073 .

لقد ادى الاغتراب السياسي الشامل الى انتشار الفساد [1]بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن ، فباستعراض التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية نجد أن اليمن في العام 2003م اخذت المركز 91 عالميا في جدول الدول العالية الفساد ، وتحصلت على المركز 106 في العام 2005م ، كما وضعت في المركز 111 في العام 2006م[2] ، ومن خلال البيانات السابقة يتأكد تنامي وتفاقم الاغتراب السياسي .لقد ادى ذلك الى تحول الفساد الى معول هدم يهدد مسيرة الدولة اليمنية الحديثة ، وأحد معوقات التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والادارية ، ومسبب رئيسي لأي نتائج وخيمة على الوطن والمجتمع[3].

وقد استمر الحال على ماهو عليه من تردي في كافة الجوانب وأضحى الاغتراب السياسي الشامل هو السمة المميزة للتفاعلات في الحياة السياسية لما بعد العام 2006م، فقد جمدت ممارسات الرئيس السياسية الحياة السياسية برمتها ولم تشهد اليمن أي انتخابات ديمقراطية بعدها ، فتم التمديد لمجلس النواب الذي كانت تنتهي ولايته في العام 2008م، لمدد إضافية مستغل الاغلبية المريحة التي كان يتمتع بها المؤتمر الشعبي العام التي تحصل عليها في العام 2003م، بالإضافة الى تمديد مهام المجالس المحلية وانتهاء بمحاولة المؤتمر العمل على تعديل الدستور في نهاية العام 2010 ليتم شطب عدد الفترة الانتخابية التي كانت لفترتين انتخابيتين مدة كلا منها سبع سنين لتصبح خمس سنوات لفترة مفتوحة غير محددة ،في محاولة لإعطاء المنصب للرئيس السابق علي عبدالله صالح طيلة فترة حياته. كما بدأت تظهر مناشدات (حزبية وغير حزبية) بضرورة خلافة ابن الرئيس السابق لأبية في حكم البلاد ،كما ظهرت حملة اعلامية واسعة النطاق لتلميع صورته سياسيا وعسكريا ،وكانت أغلب التعيينات الحكومية لا تمر الا عبر مكتب نجل الرئيس وبعد موافقته الشخصية .

ولوحظ انه كان هناك اتجاه لتوريث الحكم من الرئيس السابق علي عبدالله صالح لنجله الاكبر أحمد ولهذا خضع التعيين في الكثير من المناصب الهامة في الدولة لمبدأ الولاء والثقة بدلا من

(1) بناء على دراسة لوفسيث التي اثبتت العلاقة الطردية بين الاغتراب والفساد أنظر:

.Løvseth, Toini, **op, cit**.

(2) للمزيد من المعلومات انظر الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية:

www.trnsparency.org.

(3) خالد احمد القيداني، **تغير القيم وأثرة على انتشار ظاهرة الفساد "دراسة تطبيقية في سوسيولوجيا الفساد المالي والاداري في اليمن "**، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية "سلسلة اطروحات الدكتوراه – 108 "، 2014م، ص46.

الكفاءة والخبرة وبالتالي بات التمكين فيها مبني على اساس أسري (اشقاء وابناء و ابناء إخوة وعمومة) أو عائلي(اقارب ومصاهرة).

لقد اتجهت الدولة بأكملها الى الانزلاق نحو النفاق السياسي تجاه الحاكم "الرئيس صالح" فظهرت ممارسات سلطوية شمولية لم تكن معهودة من قبل حيث فوجئ المحتفلون بالعيد الوطني للوحدة في العام 2007م بعبارات المديح والتعظيم والتبجيل لشخص الرئيس ومنجزاته وفي ذلك الاحتفال وصل الامر الى تسمية الدولة بالدولة الصالحية ،في إلغاء ضمني للجمهورية ولاسم اليمن على غرار بعض الدول الملكية في المنطقة العربية.

كما اصبح من المألوف مشاهدة التهاني الاسرية بالمواليد للأبناء والاحفاد على واجهة الصحف الرسمية الحكومية ، بل وصل الامر بأن تسبق هذه التهاني بعض التهاني الرسمية المقدمة من الرئيس لبعض الدول الصديقة .

كل ذلك وإن كان يثبت قوة وقدرة النظام الحاكم في السيطرة على مقاليد الامور داخل الدولة ، إلا أن له بعد خطير في زيادة التذمر والاستياء السياسيين على كافة الاصعدة الوطنية.

لقد تفاقمت الازمات داخل الدولة بشدة في ظل تقاعس قوى حزبية وسياسية واجتماعية كثيرة عن المساهمة في حلها وتقديم الحلول لها مفضلة حجز مقعد المتفرج المتشفي في بعض الاحيان ، الداعم والمغذي الخفي للازمات في احيان كثيرة ، لقد ادرك النظام السياسي ذلك وكان في كافة خطاباته عن الاوضاع في المحافظات الجنوبية والشرقية يقول أن قيادات الازمة والتمرد في الجنوب موجودة في صنعاء متهما قوى سياسية في الدولة وخارجها (لا يسميها) بأنها هي من تحرك المظاهرات والاحداث وتقوم بتهييج الشارع الجنوبي.

إن محاولة الرئيس السابق معالجة الازمات من منظور تكتيكي كما جرت عادته في كل مرة دون معالجة استراتيجية لأسبابها الحقيقية والجوهرية المتمثلة في خروج الاغتراب السياسي عن إطارة الحزبي والسياسي ليشمل مكونات عسكرية واجتماعية ومذهبية من منظورات متعددة ، وفي ظل تأجيج ذلك من قبل المتربصين بالدولة اليمنية من جهة ، ومن جهة اخرى بالنظام السياسي المتمثل في حكم وشخص الرئيس صالح ، في البعدين الوطني والإقليمي، قد ادى الى خروج الامور عن السيطرة واتضح جليا أن مسألة بقاء النظام الحاكم والخروج عليه إنما هي مسألة وقت لا أكثر.

المبحث الثالث

تقييم عام واستشرافي للاغتراب السياسي في اليمن

General assessment and outlook for political Alienation in Yemen

إن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية يُعد من المنجزات التاريخية العظيمة ، وذلك أن وحدة الشعب اليمني (في دولة) لم تكن تتحقق إلا في القليل من فترات الحكم عبر تاريخ اليمن نظراً لأن اليمنيين تاريخياً لم يكونوا يألفون الحكم المركزي أو الخضوع لسلطة تمثل دولة مركزية واحدة [1].

لقد شهدت اليمن في العام 1990م إقبالا شديداً من قبل القوى السياسية والاجتماعية للإعلان عن تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية حيث وصل عددها عند تنفيذ أول انتخابات تشريعية عام 1993م إلى 46 حزباً وتنظيماً سياسياً، الأمر الذي يمكن معه وصف الساحة السياسية اليمنية آنذاك بأنها كانت تعاني من ظاهرة التضخم الحزبي[2] .فأفرزت الوحدة مجتمع مدني جديد على البيئة الاجتماعية والسياسية الوطنية، فبعد أن كانت البيئة السياسية المتحكمة والمؤثرة على النظام السياسي تقتصر على نخب يمثلها مسئولي الدولة/الحزب وشيوخ القبائل، توسعت لتشمل رؤساء وأمناء عموم الأحزاب وبعض القيادات لجماعات الضغط المختلفة بما فيها النقابات والجمعيات الخيرية الكبرى وكبار رجال الأعمال و التجار .

لقد أدخلت دولة الوحدة منافس جديد للقبيلة في أحد أهم الأدوار التي كانت تضطلع بها، فعلى الرغم من اختلاف الحزب عن القبيلة مفهوماً ونشأة (وتنظيماً) إلا أنهما يتقاطعان وظيفياً، حيث يشتركان في تأدية مهام ووظائف عدة، منها القيام بالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها، والسعي للوصول إلى السلطة والحكم، والقيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم[3].

---

(1) للمزيد من المعلومات انظر:-محمد يحي الحداد، **تاريخ اليمن السياسي**، جزء2، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 198م،ص18-ص32.

(2) عادل مجاهد الشرحي، مرجع سابق الذكر، ص91.

(3) محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، مرجع سابق الذكر، ص208 .

إن إدراك الأحزاب السياسية لقوة ومكانة القبيلة في الحياة السياسية للمجتمع اليمني أظهر علاقة جديدة على الساحة السياسية بعد اعادة تحقيق الوحدة، تمثلت في علاقة قبلية–حزبية حاولت فيها الأحزاب استمالة واستقطاب القبائل سياسياً بنوع من المشاهد الحضارية المنظمة فازدهرت المؤتمرات والتنظيمات القبلية التي تخرج بالقرارات التي لها طابع مؤيد أو معارض للسلطة [1] .

تلك التصرفات أظهرت الحقيقة الواضحة التي لا يمكن طمسها فالأحزاب و النخب السياسية لم يكن لها تأثير ما لم تكن مدعومةً قبلياً أو من السلطة نفسها، فلم تشعر القبيلة نتيجة ذلك بالاغتراب السياسي ،بل شعرت أن دورها ونفوذها تعاظم في ظل احتياج الفرقاء الحزبيين لقوتها التقليدية لفرض رؤاهم الحضارية. وفي المقابل شعرت قيادات الأحزاب السياسية والنخب الثقافية بالاغتراب السياسي من واقع العجز السياسي كونها أصبحت تشعر أنها صاحبة سلطة اسمية مقابل أصحاب السلطة الفعلية من المشايخ والقوى الاجتماعية التقليدية.

نتيجة لذلك أضحت القيادات القبلية بعد الوحدة تحتل مناصب الصف الأول للأحزاب السياسية المؤثرة على الساحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن يعنيها(القبيلة) من سيكون الحزب الذي سيشكل الحكومة أو يفوز بالانتخابات طالما سيتم تمثيلها في قيادات الدولة بشكل أو بآخر[2]. ففي ظل امتلاك المشايخ الدور المحوري والهام في العملية الديمقراطية وخاصة أثناء الانتخابات العامة (الرئاسية والبرلمانية والمحلية) والمتمثل في إقناع الناخبين (من أبناء القبائل) وتوجيههم (أو إرغامهم) تجاه اختيار مرشح [3] فأفراد القبائل يحاولون جاهدين عدم الخروج عن إجماع قبيلتهم والتي عادةً ما يتحكم فيها شيخ القبيلة. وقد ثبت أن اتجاه الأفراد السلبي نحو المشاركة

---

(1) Joseph. Kostiner, **op**., **cit**, p.33 . P.36

(**2**) برؤية ذلك من بعد آخر نلاحظ اكتساح المشايخ للمجالس المنتخبة سواءً بالقائمة الحزبية أو بالقوائم الفردية ،فالديمقراطية عززت شرعية ومشروعية وجودهم في الدولة وإدارتها أكثر من ذي سابق، وكذا ينطبق الأمر في المجلس الاستشاري الذي ينخرط فيه عدد من المشايخ على الرغم انه انشئ للاستفادة من الخبرات ، كما كان يشغل منصب رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر منذ عام1994م حتى وفاته في عام 2007م – ويرأس المجلس حالياً الشيخ يحي الراعي أحد مشايخ محافظة ذمار و يرأس مجلس الشورى حالياً الشيخ عبد الرحمن عثمان احد كبار مشايخ محافظة تعز.انظر في ذلك :– سمير عبد الرحمن الشميري، **المجتمع المدني والجماعات التقليدية**، ورقة مقدمة الى المؤتمر الأول لعلماء وباحثي علم الاجتماع الذي عقد في جامعة صنعاء،(غير منشور) صنعاء، 2008، ص 539 . –محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص35.

(**3**)أكدت الدراسات أن النخب ، كقادة رأي، تلعب دورا مهما في إقناع الناخبين المترددين في عملية اختيار أحد المرشحين ، وذلك لاتخاذ القرار الانتخابي وبشكل أعلى من المعلومات التي تبلغهم عن طريق الحس العام والتواصل الاجتماعي، أنظر في ذلك:–

- Rush, Michael, Althoff Phillip, **An introduction to political Sociology**, N.Y, Prentice Hall, 1971, p 165.

السياسية والتي تسهم في إيجاد اللامبالاة السياسية تحكمه نظرة الفرد للنشاط السياسي كمهدد لبعض جوانب حياته على اعتبار أن نشاطه السياسي له تبعات سلبية على حياته الاجتماعية [1]التي غالبا ما تحتل القبيلة فيها أعلى سلم أولوياته الاجتماعية. ما جعل استقطاب وطلب رضاء مشايخ القبائل يشبه السوق السياسي الذي تتنافس فيه جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بلا استثناء.

وبما أن الأحزاب كانت تصل إلى السلطة وقيادة الدولة ديمقراطياً عبر دعم القبيلة لها، فقد أدركت أن هناك واقع مرير يجب عليها القبول به والتكيف معه وإن كان يناقض توجهاتها الحضارية المدنية، هذا الواقع يتمثل في ضرورة القبول بالنفوذ القبلي داخل الدولة والحكومة بل والأحزاب نفسها ومسايرة المطالب التقليدية العتيقة والمعيقة لبناء الدولة المدنية الحديثة تحت مبررات مختلفة تختلقها تلك الأحزاب لنفسها ولقواعدها الشعبية[2].

إن أي توجه للدولة وقياداتها نحو بناء مجتمع مدني لا يمكن أن يتم طالما أن الديمقراطية مرهونة بيد القبيلة وتحت رحمتها، فالأحزاب ليست إلا أداة ديمقراطية جوفاء تتحكم فيها القبيلة بشكل أو بآخر سواءً باختراق الأحزاب من مشايخ القبيلة أو بسيطرة الانتماء القبلي على رموز هذه الأحزاب وقياداتها وقواعدها التي يظهر في أول صراع بين الحزب والقبيلة أو بين الدولة والقبيلة، أو بسبب ارتهان الحزب لرموز قبلية معينة مقابل الأصوات الانتخابية في ظل الصراع الحزبي المتجرد من مظاهر المدنية الحقيقية.

إن واقع النفوذ القبلي يتمحور في عدد محدود من الشخصيات والوجاهات التقليدية داخل القبيلة بمعنى أن الدولة تتخاطب مع نخب سلطوية قبلية تقليدية عند تحديد ورسم استراتيجية الحكم وعند صياغة السياسة العامة للدولة الأمر الذي يعني إفراغ الديمقراطية من معناها الحقيقي المتمثل في إشراك الشعب عبر تمكين نخبه المتنورة (اقتصاديا وسياسيا وإداريا وثقافيا) في رسم ملامح الحياة السياسية التي ينشدونها. هذا بدوره جعل التمكين السياسي لمثل هذه النخب تمكينا صوريا في ظل امتلاك نخب القبيلة ورموزها في الدولة وخارجها للسلطة الفعلية. لقد وجد الاغتراب السياسي والذي

---

(1) Rosenbarg, M, **some Determinants of political behavior** in: Heinz, E and Samuel, J, **Political Behavior**, The free Press, Glencoe, Illimois, 1965,pp160-169.

(**2**) لم تستطع الحكومات المتعاقبة ولا الاحزاب السياسية إقرار عدد من القوانين التي كانت ضرورية لتمكين الدولة ومنها على سبيل المثال قانون حمل السلاح في ظل معارضة قوية من القبيلة ورموزها داخل وخارج الدولة.

ثبت أن له تأثير ملحوظ على الممارسات الديمقراطية بشكل جزئي[1] فتلك الممارسات الديموقراطية المشوهة بين الدولة وعدد من شيوخ القبائل الأمر التي انحرفت بمعاني ومضامين قيمة المشاركة فبدلاً من إشراك المواطنين في صنع القرار السياسي تم إشراك النخب القبلية التقليدية في السلطة[2]،و لعبت دوراً مهماً في تغييب نخب القبيلة الأخرى الأكثر تنويراً وتمدناً (الثقافية والسياسية والعسكرية) التي كانت تتطلع للعب دور في صنع القرار السياسي، فاختارت اللامبالاة السياسية في ظل عدم قدرتها على إحداث تغيير في الواقع الاجتماعي والسياسي.

ونتيجة لما تم ذكره فلم يؤد تحول اليمن نحو نظام التعددية الحزبية إلى تحول مدني حقيقي، بل ظلت القبيلة منبع ذلك التحول وأساسه، فالمجتمع اليمني أخذ ببعض سمات التحديث فتحول إلى مجتمع مُحدّث(Modernized society)، وليس إلى مجتمع حديث (Modern society)،فتداخلت فيه سمات البطركية (الأبوية)[3] مع بعض سمات الحداثة[4] الأمر الذي لم يسمح بالنمو السلطوي للدولة مقابل النمو التطفلي للقبيلة فظلت القبيلة صاحبة السلطة الفعلية في المجتمع، بينما كانت الدولة تمثل السلطة الاسمية، ومن هنا وجد اغتراب سياسي لدى النخب المختلفة داخل الدولة وأدى إلى إحباط الإرادة الوطنية لتلك النخب في صنع التغيرات التي تسمح بالانتقال السلس من التقليدية إلى الحداثة، في ظل تمسك القوى التقليدية بتحديث جوانب معينة ومنتقاة داخل النظام العام للدولة.

ولأن الحداثة تولد الاستقرار بينما التحديث يولد عدم الاستقرار[5]، نجد أن المخاطر المجتمعية التي ترتبط بصيرورة وتنامي السلطة المرتبطة أساساً بهذا التحديث قد حولت المجتمع (اليمني) إلى مجتمع ثوري بل إلى ما هو اخطر من ذلك وهو مجتمع الكارثة [6]، فقد صاحب ذلك التحول

---

1) Yocendra & Jesse , **op cit** , p.54.

(**2**)عادل مجاهد الشرجبي، **أزمة التحول الديمقراطي في اليمن**، الطبعة الأولى، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2006، ص98.

(**3**) يجبذ الباحث الابتعاد عن إيراد المصطلحات الانجليزية طالما وجدت لها ترجمة أو مرادفات عربية، فالبطركية هي ترجمة حرفية للمصطلح الانجليزي **Patriarchal society** ويعني المجتمع الأبوي (الأبوية) وهو المجتمع الذي تقضي ثقافته بجعل السيطرة والسلطة بين أيدي كبير العائلة أو الجماعة القرابية (من الذكور)، للمزيد من المعلومات انظر :احمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط2، بيروت، مكتبة لبنان، 1982م، ص307.

(**4**) هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، دار الطليعة: بيروت،1987م،ص35، نقلاً عن عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق الذكر، ص93.

(**5**) فيليب برو، مرجع سابق الذكر، ص162 .

(**6**) حول هذه الفكرة راجع: أولريش بيك، **مجتمع المخاطرة**، ترجمة: جورج كتورة والهام الشعراني، ط1، بيروت: المكتبة الشرقية، 2009م،ص170.

الكثير من التعبير العنيف عن الديمقراطية وكثرت المظاهرات والحوادث والأزمات السياسية المترابطة[1]، المستمرة حتى كتابة هذه الأسطر.

ذلك التحديث لم يسمح باستيعاب كافة المطالب الجماهيرية والشعبية بل لبى فقط تطلعات النخب السياسية والتقليدية في ظل الاتفاق بينها على استمرارها في مواقعها لأطول فترة ممكنة ولو على حساب استقرار العلاقة ما بين الدولة والشعب .

وهذا يتناقض مع مبدأ دوران النخب تاريخياً، فالنخب الحاكمة التي أضحت أرستقراطيات في جميع المجالات السياسية، العسكرية، الدينية، الاقتصادية، الاجتماعية...، وشكلت الأساس للنخبة الحاكمة (المغلقة أو المفتوحة) تتعرض دائماً للتحدي والإزاحة من قبل نخب مضادة صاعدة (أو كامنة) تبحث عن مكان لها في المجال النخبوي[2].وبقاء النخب القديمة في اماكنها بل وتشبثها به يؤدي عدم إحداث التغيير المنشود من قبل الشعب إلى تعبير عنيف يتمثل في تمردات ومظاهرات يتم إسكاتها في الغالب بقوة تلك النخب وتأثيرها وبالتالي استمرار حالة الكبت والشعور بالاغتراب السياسي الذي ينتظر الوقت المناسب للانفجار على شكل أزمات ونزاعات سياسية وفي بعض الأحيان ثورات شعبية جزئية أو كلية.

وكون بقاء النظام الديمقراطي واستقراره مرهون بأن يحظى تكوينه المؤسساتي وممارساته الإجرائية بثقة مواطنيه اليافعين والشباب[3]فإن أي انعدام لذلك يعني انهيار للاستقرار في أي وقت.

وعلى الرغم من أن الدراسات قد أثبتت أن المشاركة السياسية تختلف بناء على معايير التحديث بمعنى أنها أعلى من المدن الحضرية عنها في المدن الريفية (الضواحي)نتيجة انتشار الصحف المحلية التي اعتبرتها أعلى تأثيرا على المشاركة السياسية من الإذاعة وغيرها[4]، إلا إن الأحداث التي ظهرت على الساحة العربية وأدت إلى اندلا ع الثورات والانتفاضات الشعبية أثبتت

(**1**) حيث قد يختلف النظر إلى مثل تلك التعبيرات السياسية العنيفة فمن وجهة نظر القائمين بأعمال العنف والاحتجاجات السياسية يرون أنهم لا يقومون بشيء خاطئ وأن احتجاجاتهم لا تتعارض مع الوطنية بل تعد من متطلباتها الرئيسية ، انظر حول هذه الفكرة :

- Milbrath, L and Goel, M, **Political participation how and who do people get involved in politics**, N.Y, Mcnally College Publishing Company, 1997 , p15.

2) Pareto, V., **Sociological writing**, Pall Mall, London, edited by S.E. Finer, 1966, P. 249.

3) Yocendra & Jesse .**op cit**, p.47.

(4) Giffen, J, .**op cit**,625 .

أن هناك دور فاعل للقنوات الفضائية في تفعيل ورفع المشاركة الشعبية في كافة المدن (حضرية أو ريفية) بمعنى أنه لم يعد بالإمكان المراهنة على فئة المشايخ في توجيه افراد قبائلهم .

وقد يكون ذلك بسبب مخاطبة هذه القنوات للشعوب والمجتمعات مباشرة وعن طريقة يمكن تسميتها بالتفاعل الحي الذي يكسب المشارك زخما كبيرا وبما انه ثبت أن ارتباط الأفراد بحزب سياسي معين يؤدي إلى زيادة مشاركتهم السياسية[1]، فان ذلك يعد مؤكدا قويا أن اندماج الأفراد في جماعة أو نظام يشعرون انه يمثلهم سياسيا يؤدي إلى زيادة مشاركتهم السياسية وقد يختلف الأمر بين نظام ديمقراطي حديث يعتبر الحزب السياسي فيه هو المعبر الوحيد عن النشاط السياسي للناس عن نظام لا يرتقي الحزب إلى هذه المرحلة كحال جميع الدول العربية ومنها اليمن فقد تعبر عن ذلك عوامل أخرى كالمناطقية والأسرية أو الطائفية والمذهبية الدينية وفي اليمن تكون القبيلة في الغالب هي المعبر الأقوى وان استظلت في خيمة الحزب أو التنظيم السياسي أو الطائفية والمذهبية الدينية .

ومن المعلوم أن أغلب الثورات ذات الطابع العنيف تنتهي بالحرب، وبمراجعة الأحداث السياسية في اليمن نلاحظ أن طريقة حل النزاعات والأزمات السياسية فيها ينتهي أيضاً بالحرب، فهي المولود الشرعي للأزمات السياسية اليمنية المستعصية التي غالباً ما تنشأ نتيجة تغيرات داخلية يصاحبها تدخلات إقليمية ودولية، ويترتب عليها سوء تقدير لأسباب هذه التغيرات من مجمل القوى الإقليمية والدولية ومدى تأثير تدخل تلك القوى لصالح أطراف معينة في الإخلال بموازين القوى في الداخل[2] الذي بدوره يؤثر بشكل مباشر على اتزان العلاقة بين مختلف فرقاء العمل السياسي النخبوي في ظل الاستقرار الهش الذي يجمعها في بوتقة المصالح المشتركة التي جوهرها صيرورة البقاء في السلطة وفق خط التوازن الوهمي الذي يفصل مناطق النفوذ وفقاً لنطاق التأثير الذي فرضته المصالح المشتركة بينهم.

وبالنظر للازمات السياسية لمرحلة ما بعد الوحدة يتبين أن هناك عدد من الأهداف التي تنطبق على الأزمات السياسية التي تشعلها أحزاب المعارضة مدعومة بالقبيلة والمتمثلة بالرغبة في الابتزاز بغرض السيطرة على متخذ القرار في الكيان المستهدف وإيقاعه تحت ضغوط نفسية ومادية

---

(1) See: Finkel, s, and opp k, **party identification and participation in collective political action**, journal of politics, 53 (2) , 1991, pp 339-369.

(**2**) راجع حول هذه الفكرة: فيصل جلول ، مرجع سابق الذكر، ص270.

وإجباره على القيام بتصرفات خاطئة وإجباره على الخضوع[1]. إن افتعال الازمات إذا إنما يكون بسبب تعارض الأهداف بينها وبين النظام الحاكم ، وكثيراً ما تحدث نتيجة اختلاف الرؤى والطموحات والأهداف[2] حيث لوحظ أن هناك تعارضاً في ما يتعلق بالمصالح المكتسبة لديها نتيجة شعوره بأن هناك احتمالاً كبيراً لخسارة تلك المكتسبات التي حققها في السنوات الماضية من عمر الوحدة نتيجة الانتخابات ، وبالتالي فإن استخدام النظام الحاكم لأسلوب أو طريقة احتواء الأزمة لم يعد مجديا فمحاصرة الأزمة أو حصرها في نطاق محدود وتجميدها عند المرحلة التي وصلت إليها وفي الوقت ذاته امتصاص واستيعاب الضغط المولد لها لإفقادها قوتها التدميرية [3] لم يعد ممكنا كما كان في السابق ، فالاغتراب السياسي اصبح مسيطرا على كافة فرقاء السياسة خارج الحكم .

ويأتي ذلك كواقع مشاهد على أن نتائج الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية المتعاقبة أدت إلى اختلال التوازن السياسي بين المؤتمر الشعبي العام وباقي أحزاب المعارضة الموجودة في الساحة السياسية. فقد أدركت أحزاب اللقاء المشترك بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة أن العملية الديمقراطية أضحت لعبة سياسية يمسك بزمامها رئيس الجمهورية وحزبه (المؤتمر الشعبي العام).

كل ذلك الصراع وكل تلك المحاولات كانت تدور بعيداً عن إطارها القاعدي المتمثل في المجتمع اليمني، وكانت تحدث في إطارها السياسي النخبوي داخل الحزبين بل وداخل أروقة الجهاز الحكومي بأكمله. ونلاحظ كيف تبلورت مشاعر الاغتراب السياسي لدى المجتمع اليمني في إطاره البنيوي الاجتماعي حتى وصلت إلى رأس الهرم الحزبي والسياسي.

إن استمرار الصراع من أجل السلطة الذي يتضمن محاولة الاستحواذ بها يؤدي إلى استمرار الاغتراب السياسي. وما نلاحظه اليوم من نزعات استحواذيه للجماعات التي تسمي نفسها ثورية يؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار الاحتقان السياسي نتيجة قيامها بالإقصاء السياسي للقوى السياسية الاخرى مما يؤدي الى اشتعال الثورات المضادة التي لن تنتهي وستظل قائمة ما ظلت الممارسات السلطوية "من أيا كان" و تؤدي إلى الاغتراب السياسي.

(**1**)فيصل جلول ، مرجع سابق الذكر ، ص33.

(**2**) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق الذكر، ص38 .

(**3**) المرجع السابق، ص165- 166 .

إن وجود الاغتراب السياسي في الحياة السياسية يهز ويضعف شرعية النظام السياسية لأي جماعة تسيطر عليه ويحدث القلاقل والاضطرابات السياسية جراء محاولات التمرد المستمرة ضده وضد الجماعة المسيطرة علية وقد تتسم تلك المحاولات التي تحاول إسقاطه بالطابع العنيف.

وإذا ما اهتزت الشرعية السياسية فإن ظهور الفساد داخل الدولة أمر حتمي لا مفر منه ويبقى أمام النظام السياسي معضلة أخرى تهدد وجودة وتزيد من الاحتقان الشعبي ضده . فالشرعية يمكن النظر اليها على أنها حاجز أخلاقي تجاه حماية المصلحة العامة الذي اذا ما تضعضع فإن هناك عوامل تظهر على النموذج الهيكلي للدولة بسهولة وتؤدي بدورها الى تعزيز أمتهان سلوك الفساد فيها [1].وبانتشار القلاقل والاضطرابات السياسية داخل الدولة واقترانها بالفساد العام في الدولة ، فإن نهب المال العام يزداد من قبل مسؤولي وأقارب الحاكم (ومسؤولي الدولة الكبار)كنتيجة لازدياد قلقهم على مستقبلهم[2]. الذي بدوره يدخل الدولة برمتها في دوامة الاغتراب –الفساد ويؤجج مشاعر النقمة والغضب الشعبي الذي لن ينفك حتى يسقط النظام السياسي .

إن واقع الاغتراب السياسي في خضم هذه الأحداث يظل قائماً بل وثابتاً في ظل اهتزاز وضع الدولة والممارسات السلطوية للنخب الحاكمة والمحاولات المستميتة لكل جماعة لفرض رؤاها وبرامجها في تحديد شكل الدولة وآلية الحكم، كل ذلك يؤدي إلى المزيد من الأبعاد التي تتمثل في الإقصاء والتهميش وانعدام الثقة واللامبالاة ...الخ التي تم ذكرها في هذه الدراسة كأبعاد تؤدي إلى الاغتراب السياسي، ومن ثم تتحول إلى نتائج تتبلور في حالات العنف والاضطرابات والثورات والصراعات والأزمات ...الخ التي خلصت إليها هذه الدراسة.

كل ذلك يضعنا أمام اعتبار مهم وضروري وجاد يتمثل في ضرورة العمل على إيجاد نظام سياسي يسمح للجميع بالعيش في ظله ودولة يستظل الجميع تحتها. إن محاولة تثبيت الأوضاع وعدم إخراج الأخطاء والاختلالات إلى العلن تحت مبرر محاولة التهدئة سيقود اليمن في النهاية إلى مآلات وخيمة وصراع مرير ساقه لنا التاريخ كوقائع حدثت وتكررت مراراً في مراحل تاريخية كثيرة وبشكل يجعلها تمثل حقيقة ساطعة تدحض كل المقولات التي تنكر ذلك.

---

1) Løvseth, Toini, **op**, **cit.**p20

(**2**) سوزان روز – أكرامان، **الفساد والحكم :الاسباب العواقب والاصلاح** ، ترجمة فؤاد سروجي، عمّان: الاهلية للنشر ، 2003م، ص68 .

كما أن هناك متغير عظيم له تأثير مباشر على تحريك وزعزعة الحياة السياسية وهو استخدام الدين في الصراع السياسي فقد أغفلت الحكومات – ومنها اليمن — دور التنشئة الدينية في دعم قيم المشاركة السياسية وهناك ضرورة لدراسة دور الولاء الديني في تشكيل البنية السياسية للمراهقين[1] فقد ثبت أن للدين دور هام في بلورة الاتجاهات السياسية للمغتربين لكلا الجنسين (الذكور والإناث) [2]ذلك ما أدى إلى توفير بيئة خصبة للجماعات التي تعمل على أساس ديني لغرس قيم المشاركة السياسية التي تخدم مصالحها وتوجهاتها في نفوس أجيال متعاقبة في ظل إغفال مؤسسات التنشئة السياسية الحكومية، ما جعل الأمر يخرج عن نطاق السيطرة كونها "الحكومات" كانت تعتقد أنه لا بد من ترك المجال لبعض المؤسسات غير الحكومية لتفعيل النشاط الديني والاجتماعي في المجتمع اعتقاداً منها أنها ذات وظيفة ودور محدود، وأن مسألة غرس قيم المشاركة السياسية لا تزال حكراً على الدولة ومؤسسات التنشئة السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية.

إن الحركات الدينية السلمية التي تنشأ لغرض التعليم الديني ونشر مبادئ الاسلام السمحة ما تلبث أن تتحول الى تنظيم معقد يسيطر عليه مجموعة من الافراد الذين يكونون غالبا من ذوي النزعات السياسية بحكم سعيهم لتوجيه التنظيم وقيادته ، وفي ليلة وضحاها يتحول هذا التنظيم الى أداة بيد قادته الذين غالبا ما يكون لهم أهداف تجاه الدولة والمجتمع ويوجهون أفراده الذين دون أن يشعرون باتوا يخدمون اهداف قادة التنظيم ولا يخدمون اهداف التنظيم الإسلامية النبيلة .

لذا لا يجب إغفال أن الاغتراب السياسي له خلفيات دينية وغالباً ما تكون خطيرة خاصة إذا تم بناء معايير الاغتراب السياسي على أساس ديني ولفئات المراهقين على وجه الخصوص، حيث أن هذه الفترة تمثل طور الشرنقة العمرية فينسلخ فيها الطفل إلى مرحلة الرجولة وهي المرحلة التي يشعر فيها أنه بات بوسعه الخروج على أعراف وقيم المجتمع وإذا ما تلقفته واحتوته الجماعات والتنظيمات المبنية على التأطير الديني فإن المعيار السلطوي الروحي يكون فاعلاً في هذه المرحلة

---

1) أوضحت دراسة **Jennings & Gniemt** أن التشابه في الشخصية السياسية بين المراهقين وآباءهم غالباً ما يكون متواضعاً وأن هناك مصادر متنوعة ومتعددة لها دور في تشكيل الوعي السياسي للمراهقين، للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر:

- Jennings, M. & Gniemt, R., the political character of adolescence, the influence of families and school, Princeton university press, 1979.

2) أنظر: دراسة : بركات حمزة حسن، مرجع سابق الذكر.

العمرية إن ذلك يجعل المراهق يخضع خضوعاً تاماً لمن بيدهم هذه السلطة الدينية[1] والذين إذا ما استغلوا ذلك و غرسوا الاغتراب السياسي الذي بات المجتمع يعاني منه لهذا الجيل الصاعد كنضال شرعي مفروض من الله يجب القيام به ضد الدولة ونظام الحكم على أساس أنه يناقض إرادة الله وبالتالي فإن مواجهة الدولة والنظام "متى ما أرادوا" يمثل نصرةً لدين الله وجهاداً في سبيله.

كما أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه المجتمع اليمني والدولة فالفقر منتشر بنسب عالية جدا وتبشر بمجموعات واسعة النطاق تشعر بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي ، كما أن الدولة فشلت في ايصال خدماتها الى الاطراف وبشكل يؤكد وجود فئات ومناطق تشعر بالاستبعاد الاجتماعي وتلعب الامية المنتشرة التي يعززها النسب العالية في التسرب من التعليم دورا في ظهور انعدام تقدير الذات على المستوى الشخصي والشعور بالعجز على المستوى الاجتماعي .

كما أن وجود اختلالات اندماجية متجذرة في المجتمع تتمثل في اختلالات انصهاريه تتمثل في فئات المهمشين الذين يعانون من صعوبة كبيرة (داخلية وخارجية) من الاندماج الاجتماعي في المجتمع بالإضافة الى عدم قدرتهم ايضا في الاندماج الثقافي وكذلك من يسمون في بعض مناطق اليمن بأبناء الخُمس" وهم من يشغلون بعض المهن التي يعتبرها المجتمع وضيعة" الذين يعانون تمييز اجتماعي يمنعهم من الاندماج في المجتمع ،وكذا وجود اختلالات استعلائية تتمثل في أغلب العنصر الهاشمي ، وأخيرا وجود اختلالات تذوييه تتمثل في اختلالات مركبة تتمثل في : اختلالات اجتماعية تمثلها قبائل الشمال تجاه كافة مناطق اليمن واختلالات جغرافية سياسية يمثلها شمال اليمن مقابل جنوبه . ومن هنا ندرك إن كل ذلك يجعل وجود الاغتراب وانتشاره من عدمه مرهون بتخطي ومعالجة تلك الاختلالات.

وكل ما سبق طرحه يثبت لنا أن هناك بيئة خصبة للاغتراب السياسي في الجمهورية اليمنية يدخل فيها متغيرات عديدة ويؤثر عليها أيضاً عوامل كثيرة، وبهذا فإن الاغتراب السياسي كواقع استشرافي في اليمن لن يهدأ ولن ينتهي ما لم يتم العمل على بناء دولة ذات نهج شوروي ديمقراطي

---

1) وجدت دراسة رجبي **Rigby** ودنسلي **Densley** أن المراهقين في مرحلة الدراسة يكونون أكثر تديناً وأكثر خضوعاً للسلطة الدينية من الآخرين، للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر:

Rigby, K., & densely, T., **religiousity and attitude toward institutional authority among adolescence**, Journal of social psychology, vol. 8, 1985, pp.113-120.

حقيقي يشترك فيه الجميع ويشارك فيه كل طوائف المجتمع وفئاته ومكوناته فالاغتراب السياسي أصبح من العمق بشكل يجعل من المستحيل على أي نظام سياسي يمسك بزمام السلطة السياسية في اليمن التعامل معه من منظور القوة أو القسر أو القهر أو الاستبداد، وخاصة في ظل امتلاك كافة الفرقاء والجماعات السياسية للقوة اللازمة لمواجهة الدولة والنظام الحاكم.

ومن هنا يتحتم على الدولة اليمنية برمتها أرضا وشعبا وسلطة سياسية إعادة تكوين نفسها من منظور الشراكة والمسئولية من جهة ومن جهة أخرى توسيع نطاق صلاحيات الحكم المحلي وبشكل يضمن تفعيل كل الإمكانات والقدرات المحلية للوحدات الإدارية للمناطق التي تتكون منها الرقعة الجغرافية لليمن. إن لذلك دور مهم جداً في رفع مستوى المشاركة الشعبية على المستوى المحلي والاستشعار بالمسئولية الوطنية على الصعيد الوطني الشامل، كما لذلك دور في القضاء على الاغتراب السياسي وإزالة كل أبعاده ومسبباته.

خاتمة الفصل:

وجدنا أن السلطة ذات واقع مرير يتحالف فيها الأعداء ويختلف فيها الأصدقاء حيث أضحى المثل الذي يقول أن (حلفاء الأمس هم أعداء اليوم) متمثلاً في العلاقة السلطوية ما بين حزبي التحالف ضد الحزب الاشتراكي (المؤتمر والإصلاح)، حيث تم الاختلاف بينهما لأسباب تتعلق بالحصة السلطوية لا أكثر، وجميع الأطراف في أطروحاتهم المختلفة كانوا يدعون أن المصلحة العامة اقتضت تحركاتهم تلك.

كما نجد في ثنايا هذا الفصل أن الرغبة في الحكم والاستمرار فيه ماثلة ولا يحدها أي اعتبارات تستند على اسس وطنية أو رؤى ديمقراطية، فالسلطة أصبحت مغنم بالنسبة لقيادات الدولة ومسألة التخلي عنها يرتبط بعلاقات نخبوية معقدة أضحت مستفيدة من السلطة وأصبحت ضاغطة عليها في ذات الوقت.

إن الاعتبارات الوطنية غابت عن جميع المكونات السياسية في المجتمع اليمني والكل بات يسعى نحو السلطة للاستفادة منها وإقصاء الآخرين عنها، الأمر الذي يضعنا أمام مسألة في غاية الأهمية تتمثل في أن الاغتراب السياسي سيظل قائماً وباقياً ما ظلت مثل تلك الممارسات.

خلاصة الفصل:

أثبتت الأحداث أن السطلة – في نظر الأحزاب السياسية اليمنية – إنما هي عبارة عن إرث يتم تقاسمه عندما يتم التحالف من قبل الأحزاب ضد بعضها البعض، فإذا ما تم إقصاء حزب عن ممارسة السلطة أو عن حصته في الحياة السياسية فإن باقي الأحزاب –وعلى وجه الخصوص الأحزاب الكبيرة – تسعى لتقاسم حصة الحزب الذي تم إقصاءه.

عندما يتم إقصاء حزب ما عن ممارسة دوره في الحياة السياسية فإنه يتم استهداف كوادره وقواعده الحزبية مما يشكل إفراغ سياسي فجوي في جسم الدولة ويؤدي في ذات الوقت إلى تكريس المزيد من الممارسات الإقصائية ضد جماعات واسعة من قطاع الشعب النشطة سياسياً التي بدورها تتحين الفرصة للانتقام من النظام السياسي عبر محاولات إسقاط الدولة ذاتها التي باتت تمثل النظام السياسي الحاكم ولم تعد تمثل مجموع الشعب الذي تحكمه.

إن مسألة تكييف السياسة العامة للدولة دستورياً وقانونياً وإجرائياً وهيكلياً إنما تخضع للسلطة الحاكمة التي تعتبرها حقاً من حقوقها، وبالتالي فإن مشروعية وشرعية الدولة تهتز في نفوس الجماعات السياسية المختلفة التي تعتبر أن مثل تلك السياسات لابد أن يتم إسقاطها وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. وما تلبث تلك الجماعات بمجرد استلامها للسلطة أن تقوم بتكييف السياسة العامة بشكل كامل كحق من حقوقها، فيظل الأمر بهذا الشكل يعيد إنتاج نفسه كلما صعدت سلطة برؤية خاصة تحاول تنفيذها.

وبالتالي فإن محاولة ممارسة الحق الديمقراطي خارج إطار رغبة الحاكم (رئيس الدولة) سيؤدي إلى تكريس مبادئ عدائية بين الحاكم والنخب المرتبطة به من جهة وبين من حاول منافسته في ممارسة الحق الديمقراطي، حيث سيرى الحاكم أنهم باتوا أعداء النظام الذي يعتبر نفسه الرمز الممثل له وفي ظل استحواذه على كل مقدرات الدولة فإن تلك المشاعر العدائية تنتقل إلى كل مؤسسات الدولة ومسئوليها الذين يحاولون استرضاء الحاكم عبر وضع الحواجز المختلفة أمام كل الجماعات السياسية التي يعتبرها الحاكم في خانة أعدائه.

خاتمـــة الدراســـة

Conclusion

إن جوهر أي دراسة أكاديمية وعلمية هو الوصول إلى نتائج واستخلاصات مبنية على أسس تطبيقية، إذ أن الدراسات في المجالات الإنسانية والاجتماعية لا تعتمد على المناهج التجريبية وإنما اعتمادها الرئيسي والأساسي على المناهج الاستقرائية والاستنباطية، ذلك أن الظواهر الإنسانية ذات طابع نسبي لا تضمن الاستقرار في النتائج إلا أنه يمكن من خلالها استنباط واستنتاج مجموعة من القراءات والمشاهدات التي يمكن أن ينبني عليها نظريات كما نلاحظه في الكثير من العلوم الاجتماعية والسياسية.

لذلك فقد حاولنا في دراستنا هذه وضع إطار نظري متين مبني على نظريات ودراسات سابقة لها من الرصانة ما يمكن الاعتماد عليه كبناء نظري يمثل مساقاً موجهاً لهذه الدراسة، لذا وإن كانت هذه الدراسة لم تكن لتتعرض للنظريات والدراسات السابقة في إطارها التطبيقي بشكل نظري مباشر كونها أضحت توجه الباحث ذهنياً وبشكل يجعله يتعامل مع خلاصة نتائجها ويتحدث عنها من خلال إسقاط المواقف والممارسات التي تعرضت لها هذه النظريات والدراسات على شكل اسقاطات للوقائع والمشاهدات والسلوكيات والتفاعلات في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وبشكل يعكس استيعاب الإطار النظري ويضمن اعتماده عليها كمرتكز وموجه أكاديمي وعلمي تم على ضوئها استخراج مجموعة من الاستخلاصات المهمة والنتائج التي توصل إليها الباحث.

لابد أن تتضمن أي دراسة ايراد استخلاصات عامة وجدها الباحث من خلال بحثه وينبغي الإشارة إليها وإن كانت غير متعلقة بفرضيات وأهداف البحث، كونها لابد أن تذكر على سبيل الإفادة، وأيضاً يتحتم على الباحث أن يصل في جوهر دراسته إلى النتائج التي تتعلق بالأهداف والفرضيات التي اعتمدت عليها الدراسة كموجه نظري استبصاري، وكل ما سبق يصب في محاولة الإجابة على تساؤلات المشكلة البحثية ويمثل إجابةً أو تفسيراً لها.

ينبني على تلك النتائج ضرورة حتمية لوضع مجموعة من التوصيات التي يجب على أي دراسة أن تتضمنها على شكل محاور أو إطارات أو مجالات محددة تعالج كل نتيجة واستخلاص، وتمثل تصحيحاً موضوعياً وعلمياً لها. يصاحب ذلك ضرورة وضع مجموعة من المقترحات التي يرى

الباحث أنها تمثل استكمالاً لدراسته أو ضرورة تستوجب البحث لمعالجة أوجه أخرى لمشاكل بحثية تمثل ترابطاً عضوية تفاعلياً مع المشكلة الأساسية التي تم بحثها وعلى ذلك فإن دراسات أخرى لهذه المشاكل ستمثل حلولاً جزئية تتكامل مع بعضها لتشكل الحل الجذري للمشكلة ككل.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستخلاصات المتعلقة بأهدافها والنتائج المهمة المتعلقة بفرضياتها والتي سيبني عليها الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات المفيدة والتي يرى أنها ستعمل على الحد من مشاعر الاغتراب السياسي في اليمن وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاستخلاصات المتعلقة بأهداف الدراسة:

الهدف الاول المتعلق بالكشف عن عمق ودلالات وابعاد وعناصر الاغتراب السياسي الواسعة وكذا المجالات والمنظورات التي يمكن من خلالها النظر إلى الاغتراب السياسي والتي اوضحتها الدراسات السابقة تطبيقيا وميدانيا أو الادبيات النظرية ، حيث تبين الاتي:

1- أن لمفهوم الاغتراب جذور عميقة في التراث الأدبي الإنساني، وأن المفهوم قد اكتسب بُعده المعرفي نتيجة استخداماته المتعددة في الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى، وأظهر مصطلح الاغتراب تبايناً وتنوعاً كبيراً في مفهومه كما أظهر ثراءً في محتواه وتعدد المجالات التي يمكن استخدامه فيها، كما أن الاغتراب–كظاهرة– تدخل وتترامى أبعاده في كل نواحي الحياة الإنسانية. كما أنه يأتي نتيجة لإكراهات شتى تتمثل بشكل رئيسي في القمع التاريخي السياسي والأخلاقي والتربوي والاقتصادي والإداري، ويؤدي إلى مجموعة من مشاعر الحزن والعزلة والشعور بالتخبط والضياع.

2- ثبت أن الاغتراب السياسي كان له وجود في أساس ومحور انبثاق عدد من النظريات التي فسرت الحياة السياسية مثل "نظرية العقد الاجتماعي، والنظرية المادية التاريخية "الماركسية"، والنظرية الوظيفية".

3- اتضح من خلال الدراسات والنظريات التي تعرضت للاغتراب السياسي أنه استخدم استخدامات متعددة، وعبر عن مجموعة واسعة من المعايير التي تتمثل في بعدين رئيسيين **الأول**: يمثل عناصر وأسباب الاغتراب السياسي، **والثاني**: يمثل نتائجه ومخرجاته، ونبين ذلك على النحو التالي:

- **عناصر الاغتراب وأسبابه، وتمثلت في**: فقد القوة (العجز السياسي) واللامعيارية "الانومي"(انعدام المعايير) والعزلة السياسية وانعدام أو ضعف المشاركة السياسية وانعدام الفاعلية السياسية واللامبالاة السياسية والسلبية السياسية وانعدام الثقة السياسية، والفجوة بين النظام السياسي والدولة، وانعدام شرعية الدولة، والشعور بالغُبن السياسي والاستياء السياسي، والإحباط السياسي والغربة السياسية، وفقد المعنى السياسي واحتقار السياسة ، والسخط السياسي ،واليأس السياسي، والتهميش السياسي، وعدم الاهتمام السياسي، وانعدام التمكين السياسي، وانعدام الحراك السياسي، وجمود الفاعلين السياسيين، وعدم الرضا عن الممثلين السياسيين أو المؤسسات السياسية أو كلاهما، واختلال الفاعلية السياسية (الداخلية والخارجية)، واختلال الواقعية السياسية (اختلاف التصورات الشعبية للنظام الديمقراطي مع ما يتم تطبيقه واقعياً)، والحرمان الاجتماعي والسياسي، والعجز السياسي الخارجي(عدم القدرة على صد الضغوط الدولية الخارجية على الدولة)، والإفراط في التشاؤم تجاه السياسة، والقلق السياسي واللامعنى السياسي، والعزلة الاجتماعية، والاغتراب عن الذات، والغربة عن الثقافة، ورفض القيم، والشعور بالإقصاء، والشعور بعدم الانتماء إلى جماعة مرجعية معينة وفقدان السيطرة أو التحكم في توقع الاحداث، والانسحاب السياسي، والسخط تجاه القادة السياسيين والمؤسسات السياسية، وعدم القبول بطريقة صنع القرار السياسي والرفض الواعي للنظام السياسي، والشعور بعدم القدرة على إحداث التأثير في الأحداث السياسية، والشك في تصرفات مسئولي الحكومة، وانحراف السياسة الحكومية عن مهامها، وشعور الفرد بالعجز نحو أدواره السياسية، وجميع أنواع المشاعر السلبية تجاه المؤسسات والمناصب الحكومية الرسمية،وانفصال الفرد عن المؤسسات السياسية القائمة.

ومن هنا ندرك أن الاغتراب السياسي ليس مفهوماً يمكن التعرف عليه من بُعد وحيد وإنما يعبر عن مفهوم عميق يعبر عن مجموعة مركبة من الأبعاد والعناصر التي يتمثل فيها ، ما يعني أنه يمكن من خلاله تفسير الحياة السياسية من منظور واسع النطاق.

- **نتائج ومخرجات الاغتراب السياسي**، وهي: رفض النظام السياسي، والشعور بعدم اهتمام المؤسسات السياسية والقادة السياسيين بآمال وتطلعات الشعب، تنامي النزعات العرقية، ظهور العنف الثوري العرقي والطائفي، انتشار الفساد، الرغبة في الانتحار، ورفض معايير المجتمع وثقافته، والشعور بعدم الانتماء، عدم الاهتمام بالمشاركة في السياسة، وعدم الاهتمام بالأحداث السياسية الجارية، التصويت السلبي (صوت بلا جدوى أو عشوائي)، الخوف السياسي(الخوف من المشاركة في الحياة السياسية)، التصويت الاحتجاجي الرافض (التصويت ضد)، اختيار الرموز المتطرفة الميل إلى التمرد والمعارضة، ازدياد الشعور بالسخط من الأوضاع الراهنة، والسلوك السياسي الاحتجاجي، وتهاوي الموقف العام تجاه العملية السياسية الديمقراطية وانخفاض التفاعل السياسي، وتهديد استمرار النظام السياسي، وانعدام دعم النظام السياسي، وانعدام الاستجابة للنظام السياسي، وعدم الالتزام السياسي، واستخدام العنف ضد النظام السياسي، والاتجاه نحو التظاهر ضد النظام السياسي، والاتجاه نحو الجريمة كتعبير عن العداء تجاه أجهزة الدولة (خاصة جهاز الشرطة)، وقيام الصراع والأزمات السياسية والثورات ضد الأنظمة الحاكمة.

وهنا ندرك أن الاغتراب السياسي يؤدي إلى مجموعة واسعة من النتائج التي تهدد النظام السياسي بل والمجتمع و الدولة أيضاً، إذ ثبت أن له تأثير مباشر وفعال في تهديد استقرار النظام وبقائه، والإخلال بالمعادلة السياسية في المجتمع، بل ويهدد بقاء الدولة .

- ثبت أن هناك العديد من المجالات التي يمكن من خلالها النظر إلى الاغتراب السياسي مثل المجال الاجتماعي والذي فيه يمكن اعتبار الاغتراب على أنه: عزلة وافتقاد للتضامن وشعور بالحرمان الاجتماعي واستياء في إطار العلاقات الاجتماعية، وشعور بالاستبعاد

الاجتماعي، واختلال في الاندماج الاجتماعي وأيضاً في مجاله السلوكي يمكن اعتبار الاغتراب على أنه: انعدام تقدير الذات، شعور بالعجز، فقدان الاتجاه، ارتياب ولامبالاة، عدم استيعاب الوقائع، خيارات عديمة الجدوى، ويمكن النظر إليه من خلال المجال الثقافي والاقتصادي على أنه: عدم اندماج ثقافي، انخفاض في الوضع الاقتصادي، كما يمكن النظر إليه في المجال السياسي على أنه: انعدام في المشاركة السياسية، رفض الخضوع لقهر التسلط (الاستبداد)، انعدام الفاعلية السياسية، انعدام الثقة السياسية، رفض الهيمنة السياسية، انعدام الحراك السياسي، اختلال السلطة الاسمية (الصورية) مع السلطة الفعلية، رفض الإقصاء السياسي.

و بهذا يتبين لنا أن الاغتراب السياسي لا يظهر فقط في المجال او المنظور السياسي وانما قد يظهر من خلال مجالات أو منظورات متعددة (اجتماعية وسلوكية وثقافية واقتصادية)

- ثبت أن عدم استيعاب الدولة أو النظام السياسي أن هناك احتياجات مختلفة للأفراد تتعلق بحاجاتهم الفسيولوجية المادية أو احتياجاتهم المعنوية المتمثلة في الحاجة للإنجاز والقوة وتقدير الذات وتحقيق الذات وغيرها، يؤدي إلى اختلالات خطيرة تمس استقرار النظام السياسي بل وتمس في ذات الوقت وجود وبقاء الدولة إذا لم يتم التعامل معها بجدية وإنصاف وفقاً لمعايير تعتمد على استيعاب جميع مكونات الشعب من منظور يضمن العدل والمساواة بين كافة أفراد المجتمع بوجه خاص ومكوناته المجتمعية على وجه العموم.

الهدف الثاني: التعرف على أشكال الدولة ونظام الحكم فيها لمعرفة تشكل وظهور ونمو الاغتراب السياسي فيهما ، وقد تبين الاتي:

1-فيما يتعلق بأشكال الدولة ونظام الحكم وجد الاتي:

- **يمكن تقسيم الدولة وفقاً لعدد من المعايير على النحو التالي:**

- **من حيث طبيعة الوجود والثبات** وفق معيارين يتعلق **الأول:** بتمأسس (مؤسسية) الدولة ويقصد بهذا المصطلح معيار المؤسساتية الذي وصلت اليها الدولة، و يمكن تقسيم الدول على هذا الاساس إلى: دولة حديثة النشأة (تفتقد للمعيار المؤسسي)، دولة هشة (ينعدم فيها المعيار المؤسسي)، دولة عميقة، **والمعيار الثاني:** يتعلق باستمرار الدولة ووفقاً لهذا المنظور يمكن تقسيم الدولة إلى: دولة مندثرة (لم تعد موجودة)- دولة قائمة ، دولة قديمة (لها امتداد تاريخي)- دولة حديثة (ليس لها وجود تاريخي).
- **من حيث الإقليم:** دولة بسيطة- دولة مركبة (اتحادية، فيدرالية، كونفدرالية)، دولة بحرية (لها منافذ على البحر) – دولة برية (ليس لها منفذ بحري).
- **من حيث الشعب:** دولة متعددة الأعراق، دولة العرق الواحد.
- **من حيث السيادة:** دولة كاملة السيادة، دولة ناقصة السيادة، دولة مسلوبة السيادة.
- **من حيث الاعتراف:** إلى قسمين رئيسيين **الأول** فيما يتعلق بالاعتراف المحلي وفي هذا يمكن التقسيم إلى: دولة غير معترف بها جزئياً من قبل بعض فئات الشعب أو جماعاته أو كلياً من قبل الشعب بأكمله، ودولة انتقالية وهي الدولة التي يعترف بها مرحلياً فقط، ودولة معترف بها. **أما القسم الثاني** فيتعلق بالاعتراف الدولي ويمكن هنا تقسيم الدولة إلى: دولة معترف بها دولياً ودولة غير معترف بها جزئياً من قبل بعض الدول أو كلياً من قبل المجتمع الدولي بأكمله.

- **يمكن تقسيم الدولة من حيث الحكم (السلطة السياسية) إلى أوجه عديدة:**

- الأول: بشرعية ومشروعية نظام الحكم وتمثل شرعية نظام الحكم السند السياسي والأيديولوجي الذي يقوم عليه، ومن هنا يمكن تقسيم وفقاً لهذا المقصد في نظام حكم ملكي و نظام حكم جمهوري و نظام حكم الجمعية، **والثاني** مشروعية نظام حكم كأساس قانوني قام عليه ، ومن هنا يمكن تقسيمه وفقاً لهذا المقصد أيضاً إلى: نظام حكم دستوري قانوني، نظام حكم ديني يستمد مشروعيته من الدين.
- الثاني: يتضمن نظام الحكم على أساس معيار الحرية، ومن هنا يمكن تقسيمه إلى: نظام استبدادي، نظام أوليجاركي، نظام ديمقراطي، نظام شمولي.
- الثالث: وفقاً لمعيار المعتقد (الأيديولوجية)، ومن هنا يمكن تقسيمه إلى: نظام ديني، نظام الخبراء، نظام وفقاً للمعيار الاقتصادي، نظام سلالي.
- الرابع: الى أساس تعاقدي، ويمكن تقسيمه: إلى النظام التوافقي، النظام التحكيمي، نظام الأكثرية – الأقلية، نظام الثروة (البرجوازي).
- الخامس: على أساس القوة، ويمكن تقسيمه: إلى نظام الحكم بالهيمنة، نظام الحكم بالانتصار، والنظام الاستعماري، والنظام تحت الوصاية.
- السادس: على أساس التأثير على الدولة، ويمكن تقسيمه إلى: نظام الحكم بالسيطرة على مفاصل الدولة (اللوبي الإداري/ السياسي)، نظام الحكم بالسيطرة على مقدرات الدولة (اللوبي الاقتصادي والمقاطعات ذات الموارد الاقتصادية).
- السابع :على أساس شكل النظام السياسي ويمكن تقسيمه إلى: نظام الحكم البرلماني، الرئاسي، الحكم المختلط.

2- فيما يتعلق بالاغتراب السياسي في الدولة ونظام الحكم وجد الاتي:

- وجدنا أن مشاعر الاغتراب السياسي تنمو وتتكون جنباً بجنب مع تكون الدولة ونظام الحكم فيها، هذا النمو لا يظهر بشكله الناضج إلا في الدولة كاملة النضج أيضاً.

- الدولة التي تنتهج أسلوب لا يتلاءم مع الشعب الذي تحكمه أو بالأصح لا يناسب الشعب الذي تحكمه ولا يتناسب أيضاً مع الأهداف والغايات المنشودة له وكأنها تزرع بوادر اندثارها بتلك الممارسات، وتغرس في نفوس الشعب الكراهية والنقمة تجاهها أرضاً وحكماً وسيادةً واعترافاً بل أكثر من ذلك فإنها تزرع الشقاق داخل الشعب نفسه وتكرس ثقافة العداء والانفصام والصراع فيه كونها تفشل في إدارة المجتمع وتحقيق الانسجام والتآلف بين الأفراد والجماعات في المجتمع الذي تحكمه.

- نلاحظ أن التفاعل السياسي للاغتراب السياسي في الدولة يتم في عمق الحياة السياسية لدى المواطنين فيها أفراداً وجماعات، فممارسات نظام الحكم في الدولة هي المعيار الحرج في وجود ظاهرة الاغتراب السياسي من عدمه.

- قيام الأقلية في نظام الحكم بتسويق نفسها كسيد يُطاع في إطار علاقات السلطة ضد الأكثرية من الشعب كعبيد يؤدي إلى اختلالات هيكلية داخل مكونات الدولة و إلى إخراج غالبية الشعب خارج إطار الامتيازات التي من المفترض أن يحصل عليها جميع القاطنين في إقليم الدولة بشكل متساوٍ وعادل، الأمر الذي أدى إلى تراكم الفائض الاقتصادي في أيدي قلة .

- أظهرت لنا الأحداث كيفية التداخل الذي أدى إلى نشوء عدم الاستقرار والأزمات داخل الدول على مر العصور، وإن كان يتناوله الباحثون من أوجه عديدة إلا أنه في مضمونه يصب في بوتقة واحدة وهي اختلال علاقات السلطة داخل الدولة نتيجة الممارسات الخاطئة لنظام الحكم.

- يرتبط تكون الاغتراب السياسي مع حالة عدم الاستقرار لأي دولة، كما يرتبط الاستبداد بالسلطة بالاغتراب السياسي. وهنا يمكن اعتبار الاغتراب السياسي متغير تابع لممارسات السلطة السياسية التي يمكن اعتبارها متغير مستقل لظهوره.

- الاغتراب السياسي أهم مهدد لاستقرار النظام السياسي وبقائه، كما أنه إذا ما ظهر في المجتمع فإن ذلك ينذر بظهور العنف كحراك سياسي احتجاجي ضد السلطة السياسية.

- يعمل الاستبداد على توليد نُخب هشة في الدولة تحاول الاستئثار بكافة خيراتها ومواردها و في ذات الوقت تعمل على عزل النظام السياسي عن الأحداث السياسية وعن الشعب، ما يؤدي إلى كبت مجتمعي يظهر على شكل ثورات كاملة النضوج ضد النظام الحاكم والنخب التي كونها.

- استمرار العلاقات السلطوية داخل المجتمعات النامية في إطار علاقة السيد – التابع، يوجد الاغتراب السياسي المزمن ويؤدي إلى استمرار العنف والاضطرابات والثورات.

- هناك علاقة عضوية ما بين الاغتراب السياسي والأزمات السياسية إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل نشوء الأزمات عن مشاعر الاغتراب التي ثبت أنها تؤدي إليه.
- هناك علاقة ما بين الاختلال في تلبية احتياجات المجتمع وبين الاغتراب السياسي، كون الاغتراب السياسي يعبر عن نقص في تلبيتها أو في توزيعها واستيعابها.

- عدم استيعاب الدولة أو النظام السياسي أن هناك احتياجات مختلفة للأفراد تتعلق بحاجاتهم الفسيولوجية المادية أو احتياجاتهم المعنوية المتمثلة في الحاجة للإنجاز والقوة وتقدير الذات وتحقيق الذات وغيرها، يؤدي إلى اختلالات خطيرة تمس استقرار النظام السياسي بل وتمس في ذات الوقت وجود وبقاء الدولة إذا لم يتم التعامل معها بإنصاف بناءً على معايير تضمن العدل والمساواة بين كافة أفراد المجتمع بوجه خاص ومكوناته المجتمعية على وجه العموم.

ومما سبق يتأكد لدينا أن الاغتراب السياسي كظاهرة ترتبط بصورة عضوية وهيكلية وبنيوية مع وجود الدولة وممارسات السلطة السياسية بل ثبت انها ترتبط ايضا بالتفاعلات التي تكون الاحتياجات المختلفة للمجتمع والافراد طرفا فيها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية رئيسية مفادها :

(هناك علاقة لشكل الدولة ونظام الحكم فيها مع عناصر واسباب ونتائج الاغتراب السياسي المتعددة في اليمن).

وللتحقق من هذه الفرضية تم صياغة خمس فرضيات فرعية تبحث في جزئياتها ومتغيراتها المستقلة والتابعة إثبات الفرضية الرئيسية وذلك على النحو التالي :-

الفرضية الفرعية الأولى: للاغتراب السياسي وجود تاريخي في عمق الدولة اليمنية.

وبعد تحليل الفترات التاريخية للدولة اليمنية القديمة في هذه الدراسة خلصت للنتائج التالية:

- وجد أن الدولة اليمنية القديمة (على مر التاريخ) لم تزدهر إلا في فترات متقطعة نظرا لوجود الاغتراب السياسي كخلل أعاق تمكنها من فرض سيادتها المطلقة ، فامتلاك القبيلة لقوة (قيادة ورجال وسلاح) مماثلة لقوة الدولة حجّم من قدرة الدولة على بسط نفوذها وسلطانها بشكل كامل ودائم (سيادة داخلية ضعيفة) وبشكل يضمن لها الاستقرار والدوام ، مما أدى الى ظهور الاغتراب السياسي من منظورات متعددة (كعناصر وأسباب ونتائج) كاختلال السلطة الاسمية (الصورية) – الفعلية بين مسؤولي الدولة مقابل قيادات القبيلة ،) وعند تمكن الدولة من بسط نفوذها فإن الشعور بانعدام القوة السياسي (العجز السياسي) يصبح ملازم للمشايخ تجاه مسؤولي الدولة وكل ذلك أدى الى اتسام الحياة السياسية في اليمن بالصراع والازمات المزمنة.
- وجد أن الاغتراب السياسي كان مصاحب للدولة اليمنية القديمة متمثلا في اختلال العلاقة بين القبيلة والدولة؛ إذ كانت القبيلة ترى أن الدولة كيان مناظر لها ومن هذا المنطلق فإن مسئولي الدولة كانوا يعتبرون مجتمعيا وجاهات سياسية تناظر الوجاهات الاجتماعية التقليدية (المشايخ) داخل القبيلة الامر الذي أوجد الاغتراب السياسي لدى

قيادات الدولة من منظورات العجز السياسي وانعدام الفاعلية السياسية وأوجده لدى القبائل غير المسيطرة على الدولة من منظور انعدام التمكين السياسي والشعور بالإقصاء ،ونظرا لتمتع قبائل معينة بخيرات الدولة يشعر باقي المجتمع بالحرمان الاجتماعي وكل ذلك يؤدي الى رفض النظام السياسي وانعدام دعمة والاستجابة له مما جعل الخضوع للدولة وفق معيار سياسي تراتبي شبه مفقود، مما نزع من الدولة أهم خصائصها السلطوية.

- أدى عدم تمكن الدولة اليمنية على مر التاريخ من تكوين جيش قوي مستقل عن القبيلة ، التي كانت تعتمد عليها الدولة كجيش شعبي ، نتيجة الموارد الشحيحة التي كانت تُجبى للدولة في ظل الوضع الاقتصادي المتواضع في اليمن نتيجة قلة الفائض الزراعي والإنتاجي للمواطن اليمني إلى ايجاد عائق أمام قدرة الدولة على تكوين نخب سياسية متحكمة في سلطات الدولة وبالتالي فإن قيادات الدولة كانت تشعر بالاغتراب السياسي كونها لم تكن صاحبة التأثير الفعلي في الاحداث السياسية .
- وجدت الدولة الثيوقراطية في اليمن التي كان نظام الحكم فيها يستخدم مذهب ديني معين (المذهب الزيدي) على امتداد أكثر من ألف عام مما ادى الى ظهور معيار مركب في تشكيل الاغتراب السياسي الأول: يتعلق باحتكار السلطة في أيدي فئات محددة من منظور الأحقية السلالية في الحكم، وهذا بدوره أوجد الاغتراب السياسي بشكل واسع في باقي القوى الاجتماعية المتطلعة للحكم، والثاني: يتعلق بشعور باقي النخبة السلالية بالاغتراب السياسي تجاه الاسرة التي كانت تحكم من منظور الشعور بالغبن السياسي والعجز السياسي والثالث: يتعلق بشعور باقي المكونات المذهبية الأخرى بالاغتراب السياسي من منظور أن رئاسة الدولة من حق عامة المسلمين.، مما أدى إلى إدخال الصراع السياسي والأزمات السياسية في اليمن كسمة مميزة للحياة السياسية على مر التاريخ القديم و الوسيط.

- ظهرت في تاريخ اليمن القديم والوسيط عشرات الدول الفئوية و المناطقية والاسرية والطائفية التي كانت تولد وتختفي سواءً في فترات تاريخية متعاقبة أو في فترة تاريخية واحدة وذلك بسبب وجود الاغتراب السياسي من منظوراته المتعددة لدى النخب الاجتماعية والسياسية والدينية.

- ادت الممارسات الاستعلائية من قيادات العثمانيين أثناء الوجود العثماني في اليمن الى شعور اليمنيين بأنهم في ظل حكم استعماري ، مما أوجد اغتراب سياسي شامل في اليمن، ما جعل الثورات والقلاقل والاضطرابات والتمرد والحروب ضد الوجود العثماني صفة مميزة له في اليمن.

- مثل الاستعمار البريطاني (في جنوب اليمن) مرحلة إقصائية واسعة النطاق وأدى إلى وجود شعور شبه مطلق لدى جموع الشعب اليمني بالاغتراب السياسي نتيجة لشعورهم بالتهميش السياسي وانعدام التمكين السياسي وعدم الرضا عن الممثلين السياسيين أو المؤسسات السياسية والشعور بالحرمان الاجتماعي والسياسي.

- أوجد الاستعمار البريطاني وفق مبدئه (فرق تسد) خلاف ومشاكل بين أمراء وسلاطين ومشايخ جنوب اليمن كان يغذيها باستمرار لضمان بقاء نفوذه وحكمه جعلهم يعيشون حالة من عدم الاستقرار والصراع فيما بينهم، وعلى الرغم من تشكل الاغتراب السياسي تجاه الاستعمار في الجنوب لدى بعض السلاطين أو المشايخ أو الأمراء ، إلا أنه لم يكن يُترجم على شكل ثورات كاملة، إذ كان يتمثل في شكل ثورات جزئية مرتبطة بالمصالح الشخصية الضيقة والتي كانت تنهي ثوراتهم بالفشل .

- أدى تحالف المشايخ والسلاطين في الجنوب مع الاستعمار الذي كان يتصرف معهم من معيار سلطوي استعلائي إلى جعل الاغتراب السياسي ذو معيار مركب ويتمثل في اغتراب سياسي من قبل السلاطين والمشايخ تجاه النظام الاستعماري من جهة ، ومن جهة أخرى اغتراب سياسي من قبل المواطنين تجاه السلاطين والمشايخ كنخبة لا تمثلهم سواء بسبب ممارساتهم أو بسبب اعتبارهم عملاء للاستعمار ، ومن جهة ثالثة اغتراب سياسي تجاه

النظام الاستعماري ايضا الامر الذي ادى الى أن أصبح السلطان والشيخ والأمير متغير وسيط، وبالتالي كانت أغلب الثورات والقلاقل تقوم ضد المشايخ والسلاطين كعملاء للمستعمر الإنجليزي، وبذلك استطاع الاستعمار الإنجليزي نقل الصراع بينه وبين المجتمع اليمني إلى صراع محصور داخل المجتمع نفسه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان يصور نفسة الداعم للمشايخ والامراء والسلاطين ضد من يحاولون الثورة ضدهم .

- تميزت فترة حكم الدولة الثيوقراطية لآل حميد الدين قبيل الثورة في الشمال بنمط ديكتاتوري خالفت فيه حتى مبادئ الحكم وفقاً للمذهب الزيدي نفسة كما قامت بعزل اليمن عن المحيط الإقليمي والدولي، مما أدى إلى تشكل الاغتراب السياسي من منظور شامل لكافة فئات ومكونات المجتمع (الهاشميين – مشايخ القبائل- المثقفين والنخب الأخرى) مما أدى إلى قلاقل واضطرابات ومحاولة خروج على الحكم في إطار الأسرة الحاكمة ذاتها والهاشمية الأخرى بالإضافة إلى بعض التمردات القبلية ومن داخل قيادات الجيش.

الفرضية الفرعية الثانية: لعبت الثورة دوراً مهماً في بلورة مفهوم الاغتراب السياسي وشكله بعد تغير الدولة اليمنية ونظام الحكم فيها عقب ثورتي 1962م و1963م.

- على الرغم من تحول الدولة اليمنية من نظام الحكم الملكي الثيوقراطي الى نظام الحكم الجمهوري بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال اليمن فإنها لم تؤد الى القضاء على الاغتراب السياسي بل ادت الثورة الى بروزه من منظورات مختلفة نتيجة الممارسات الاقصائية وموجات التخوين والاتهامات الثورية بالعداء للجمهورية ضد كل من يحاول منازعة السلطة المطلقة للثوار من جهة ، ومن جهة أخرى ضد من كانوا ينتمون للنظام القديم من كافة الفئات والطوائف والطبقات.

- ادى نظام الحكم الجمهوري في شمال اليمن بعد اندلا ع الثورة الى ظهور طبقة جديدة تمثلت في مسؤولي الدولة والقادة العسكريين الذي أدى دعمهم من المصريين الى

امتلاكهم تأثير واسع النطاق في السيطرة على مقاليد الدولة (على عكس نطاقهم المحدود أيام الملكية)، الامر الذي اشعر القبيلة وقياداتها بالاغتراب السياسي من منظور فقدان القوة السياسية (العجز السياسي).

- أدى فرض نظام الوصاية على الجمهورية من قبل الجانب المصري بعد تمكن الثوار من تثبيت الثورة إلى شعور النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية داخل الحكم وخارجه بالاغتراب السياسي نتيجة الاستياء السياسي وانعدام الفاعلية السياسية والتمكين السياسي.

- أدى تحكم الجانب المصري بمصير الثورة وتعيين قياداتها إلى شعور قيادات الجمهورية بالاغتراب السياسي نتيجة شعورهم بالتهميش والإقصاء السياسي، كما أدى أيضاً إلى خروج الكثير من قيادات القبائل لمقاتلة المصريين نتيجة شعورهم بالاغتراب السياسي من ذات المنطلق والبعُد.

- أدى الصراع الإقليمي الممنهج على أساس مصلحي صرف بين بعض القوى الإقليمية (جمهورية مصر العربية – المملكة العربية السعودية) إلى شعور المكونات النخبوية والسلطوية داخل اليمن بأنها مجرد أدوات بيد تلك القوى مما أشعرها بالاغتراب السياسي المركب داخل القوى الثورية وخارج القوى الثورية مما أدى إلى احتدام الصراع بقوة فيما بينها كما أوجد أيضاً صراع داخل النخب الثورية المؤيدة للجمهورية فيما بينها وكذا صراع داخل النخب المدافعة عن الملكية فيما بينها أيضاً.

- شعرت بعض قيادات الثورة في شمال اليمن بالاغتراب السياسي من منظور الشعور بالإقصاء والتهميش السياسي وعدم القبول بصنع القرار السياسي و التمكين السياسي الصوري، على شكل مذهبي (شافعي) ومناطقي نتيجة استحواذ القيادات الثورية من المذهب الزيدي على السلطة واحكام السيطرة عليها والتحكم الكامل فيها.

- ادت محاولات الاطراف الثورية في جنوب اليمن(الجبهة القومية وحزب تحرير الجنوب) لتتبني نظام حكم معين والسعي نحو تشكيل حكومة ثورية تعبر عنه، إلى شعور كل

طرف بالاغتراب السياسي من الآخر نتيجة شعوره بمحاولة الإقصاء والتهميش السياسي من قبل الآخر.

- لعبت الطموحات الثورية الراديكالية اليسارية دوراً في احتدام الصراع بين أقطاب المقاومة الثورية بعد ثورة 1963م في الجنوب حيث كان يصاحب الاغتراب السياسي منظور الارتياب وعدم الثقة فيما بين النخب الثورية لكلٍ من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل و الجبهة القومية .

- كان لظهور الدولة ذات النزعة الشمولية في جنوب اليمن والذي حاول فيها الحزب الاشتراكي إقصاء القوى السياسية الاخرى وكذا القوى الاجتماعية والتقليدية وتحييدها عن مسار الحياة السياسية بالفشل الذريع إذ كانت تلك القوى هي الفيصل في حسم الصراع الذي حدث لتبديد مشاعر الاغتراب السياسي الذي أصاب قيادات الحزب سلطويا وسياسيا مما أدى الى مجازر رهيبة تمت التصفيات فيها بالهوية الشخصية في ما سمي بأزمة 13 يناير 1986م.

- باءت محاولات الدولة الحديثة أبان حكم الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي ترسيخ الحياة المدنية في شمال اليمن بالفشل الذريع والذي حاول فيها النظام السياسي إقصاء القوى الاجتماعية والتقليدية وتحييدها عن مسار الحياة السياسية ، إذ كانت هي محور التآمر والانقلاب على النظام لتبديد مشاعر الاغتراب السياسي الذي أصاب قيادات القبيلة والقوى الاجتماعية والعسكرية المنتفعة سلطويا وسياسيا مما أدى الى تصفية رئيس الدولة المرحوم إبراهيم الحمدي والكثير من قياداتها إما قتلا أو عزلا .

الفرضية الفرعية الثالثة : ظل المكون الشعبي (القبيلة) للدولة اليمنية هو محور الاغتراب السياسي الفعال في الحياة السياسية وعلاقاتها السلطوية لنظام الحكم في ما بعد الثورة اليمنية (شمالا وجنوبا) .

- ظهر الصراع السياسي بعد الثورة اليمنية من واقع الاغتراب السياسي في البداية ما بين الصف الأول من الثوار أنفسهم (في الشطر الشمالي والشطر الجنوبي)، وقد تمت التصفيات بين النخب الثورية ذاتها مما أفسح المجال للقبيلة بالدخول في اللعبة السياسية كسند داعم لبعض قيادات الثورة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الاغتراب السياسي لدى بعض نخب الثورة التي رأت أنها أُخرجت من اللعبة السياسية من قبل النخب الثورية الأخرى التي استقوت بالقبيلة التي تنتمي إليها.
- على الرغم من تحول الدولة اليمنية من نظام الحكم الملكي الثيوقراطي الى نظام الحكم الجمهوري بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال اليمن فإنها لم تستطع الحد من هيمنة القبيلة على سلطات الدولة بل ظلت القبيلة هي المسيطرة على الجمهورية الوليدة وانتهجت في سبيل ذلك طرق وأساليب جديدة ومبتكرة تلائم تلك المرحلة وتمثلت في عقد المؤتمرات واللقاءات التشاورية كوجه من وجوه السياسة التي حاولت من خلالها القبيلة تمدين نفسها وتسويق وجودها كبديل للأحزاب السياسية.
- كان للاغتراب السياسي للقبيلة تجاه الدولة الامامية الملكية ونظام حكم الامام أحمد دور كبير في دعم القبيلة لثورة 1962م في شمال اليمن وكان لها ايضاً دور فعال في القيام بحصار القوات الملكية لصنعاء (حصار السبعين يوماً) في العام 1967م وكذا إنهائه ودحر القوى الملكية.
- شاركت القبيلة كطرف وبشكل كبير في مجريات الصراع داخل الجمهورية (في الشمال) مما اضطر الدولة على استيعاب ودمج مشايخ ووجاهات القبيلة في وظائف حكومية مرموقة لامتصاص مشاعر الاغتراب السياسي لديهم .

- أشعل شعور القيادات القبلية بالاغتراب السياسي فتيل الثورة ضد الاستعمار الإنجليزي ولعبت القبيلة دور فعال في ثورة 1963م في جنوب اليمن، وفي إخراج المستعمر نهائياً في العام 1967م.

- كان للاغتراب السياسي للقبيلة دور في الانقلاب الأبيض ضد رئيس الجمهورية (في شمال اليمن) المرحوم/ عبدالله السلال وذلك سعيا منها لاستعادة دورها الريادي في مكامن صنع القرار في الدولة.

- كان لمحاولة الحركة التصحيحية إخراج القبيلة من المعادلة السلطوية وتحجيم دورها في الدولة دور مباشر في وأد الحركة التصحيحية وإسقاط الدولة المدنية التي حاول فيها الرئيس/ إبراهيم الحمدي تحجيم دور المشايخ والقوى التقليدية القبلية لصالح النخب السياسية ومسئولي الدولة.

- على امتداد فترة ما بعد الثورة اليمنية في الشمال والجنوب حتى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990م ثبت أن أي محاولة كان يحاول من خلالها مسئولي الدولة المتنورين إقامة وضع مدني خارج إطار القبيلة كان مصيرها الفشل حيث كان يتم مقابلته برد فعل عنيف يتم على إثره استعادة دور القبيلة بشكل أقوى من سابقه.

- حاول الحزب الاشتراكي تأسيس نظام مدني يساري يحقق المساواة والعدالة ويحقق أيضاً مبدأ تكافؤ الفرص في تبوأ المناصب داخل الدولة، إلا أن البيئة القبلية كانت تفرض نفسها وتظهر عند قيادات الحزب في أي خلاف أو صراع سياسي وكانت تحسم للقيادات التي تمتلك عصبية قبلية قوية .

- لعبت القبيلة في جنوب اليمن دور واسع في ظهور الاغتراب السياسي لدى قيادات الحزب الاشتراكي بسبب اعتماد رئيس الحزب (رئيس الدولة) على تمكين ابناء قبيلته(قبائل ابين) والقبائل المتحالفة معها (قبائل شبوه) في المناصب العليا في الدولة قبيل أحداث 13 يناير 1986 كما كان لها الدور المؤثر والاوحد في حسم الحرب

الأهلية في 13 يناير 1986م ، التي اشتركت فيها القبيلة (قبائل يافع والضالع وردفان) بشكل مباشر وحسمتها لصالح قيادات الحزب الاشتراكي المنتمية لها ضد رئيس الدولة.

- كان للإجراءات التي استوعبت أطماع القبيلة في سلطات الدولة والتي اتخذها الرئيس السابق على عبدالله صالح و قام فيها بالتحالف معها ومنح مشايخ القبائل امتيازات واسعة في سلطات ومصالح الدولة للقبيلة دور فعال في تثبيت حكمه واتسام أغلب فترة نظامه السياسي قبل إعادة تحقيق الوحدة بالاستقرار .

- احتفظت القبيلة بعد الثورة في الشمال بنفس الدور المحوري الذي لعبته على مر العصور في اعتبار نفسها كيان مناظر لوجود الدولة حيث ظلت تتبوأ موقف الموجه لنظام الحكم حيث استمرت القبيلة تمارس نفوذ ذو وتيرة عالية على كافة مكونات الدولة وفي ذات الوقت تعتبر نفسها أساس المعارضة السياسية له عبر تقمص دور حضاري في بعض المواقف والقضايا التي تعمل من خلال مكونات مؤسسات المجتمع المدني ومنها التنظيمات والأحزاب السياسية التي تهيمن عليها بنفوذ قوي كون الاحزاب ظلت تعتمد عليها في حشد التأييد الشعبي والذي ثبت أن مبدأ العصبية لازال ذو فاعلية أعلى من غيره .

- كان لتجارب القبيلة السابقة مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي أقصى القبيلة سياسيا في الجنوب وقام بممارسات عنيفة ضدها (شمالا وجنوبا) دور فعال ومؤثر في إشراك القبيلة في حرب الانفصال 1994م وحسمها لصالح المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ضد الحزب الاشتراكي .

الفرضية الفرعية الرابعة: الحياة السياسية في دولة الوحدة لم تؤثر على مسار الاغتراب السياسي نتيجة استغلال السلطة السياسية للديمقراطية بشكل خاطئ.

- أفرزت دولة الوحدة خلال الفترة الانتقالية 1990-1993م الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية وبشكل يدل على أن الشمال والجنوب كانا يعانيان من كبت سياسي مزمن يصاحبه بالتأكيد اغتراب سياسي عن الأنظمة السياسية في الشمال

والجنوب ، إلا أن محاولات عقد الاتفاقات السياسية الثنائية بين قيادات الحزبين المشاركين في الوحدة (المؤتمر والاشتراكي) في دمجهما في تنظيم سياسي واحد للالتفاف على الديمقراطية والسيطرة على مجريات الحياة السياسية مثل خطورة شديدة على العملية الديمقراطية الناشئة في دولة الوحدة برمتها و أدت إلى خروج الاغتراب السياسي من جهتين الاولى: شعور النخب السياسية داخل الحزبين كلاً على حدة بالاغتراب السياسي من منظور الارتياب وعدم الثقة تجاه التنظيم السياسي المراد تشكيله، ومن جهة أخرى شعور باقي التنظيمات والاحزاب السياسية بالاغتراب السياسي من منظور الاقصاء السياسي.

- مثلت الممارسات السياسية في الفترة الانتقالية لدولة الوحدة نوعاً من الفاعلية السياسية نتيجة وجود حزبين قويين على الساحة (المؤتمر والاشتراكي) لهما نفس المستوى التنظيمي ويحظيان بدعم جماهيري على مستوى اليمن مما أدى إلى نشاط ديمقراطي حقيقي فاعل ومنافسة حزبية فعلية.

- استخدم حزب المؤتمر الشعبي العام العملية الديمقراطية لصالحه من خلال محاولة إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني (شريكه في الوحدة) عن الساحة السياسية ومحاولة تحجيمه عن طريق استغلال البُعد السكاني ذو الاصل القبلي المتجذر في شمال اليمن والذي كان المؤتمر الشعبي مسيطر على قياداته ووجاهاته الاجتماعية المشيخية الذين كانوا ضمن بنية المؤتمر الشعبي العام وكوادره ولم يعهدون سوى سلطته ونفوذه، وبالتالي شعر الحزب الاشتراكي بالاغتراب السياسي من منظور انعدام الثقة السياسية.

- استغل المؤتمر الشعبي العام الخلاف الأيديولوجي ما بين الحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للإصلاح في صالحه، إذ أنه استخدم الإصلاح كورقة في اللعبة السياسية لتحجيم الحزب الاشتراكي على مستوى الساحة السياسية (شمالا وجنوبا) ومن ثم إخراجه وإقصائه من السلطة، مما أشعر قيادات الحزب الاشتراكي وكوادره وقواعده بأن هناك لعبة سياسة تُحاك ضد الحزب الجنوبي من قبل الأحزاب الشمالية (المؤتمر والإصلاح)، الأمر الذي

أوجد اغتراب سياسي شبه شامل (من العديد من المنظورات) لدى الحزب الاشتراكي والقيادات الحكومية الجنوبية بشكل عام.

- كانت الانتخابات النيابية الأولى لدولة الوحدة 1993م عملية إقصائية منظمة تحت غطاء ديمقراطي أدت إلى إرباك الحياة السياسية في دولة الوحدة الفتية، حيث تم اعتبار الديمقراطية لعبة يمكن المغامرة بممارستها من قبل الأحزاب الكبيرة بعيداً عن المصالح الوطنية العليا لأغراض حزبية ومصالح ذاتية مما أدى الى ظهور الاغتراب السياسي لدى العديد من القوى السياسية الفاعلة على مستوى الحياة السياسية.

- أدى الاغتراب السياسي الذي ظهر لدى قيادات الحزب الاشتراكي اليمني إلى ظهور أزمات سياسية أثناء الفترة الانتقالية لدولة الوحدة انتهى بتحولها إلى صراع عسكري تمثل في حرب صيف 94م، حيث قامت أطراف الصراع بالتعامل مع الأزمة كلاً من منظوره، فالمؤتمر الشعبي العام اعتبر الأزمة خروج عن الشرعية الوحدوية بينما اعتبر الحزب الاشتراكي اليمني أن الصراع يعد فرصة للحزب لاستعادة دوره السلطوي الريادي ولو على حساب وانقاض دولة الوحدة.

- أدت الممارسات السلطوية التي كانت ابعادها تشير الى عودة الشمولية للمؤتمر الشعبي العام ورئيسه (رئيس الجمهورية) بغطاء ديموقراطي الى اعادة احياء وتكريس عقدة جنوبية قديمة وهي "الضم والإلحاق" والتي كانت متجذرة لدى العقلية السياسية في الشمال في أن الجنوب فرع تم اقتطاعه من الشمال ويجب ضمه وإلحاقه للوطن الأم "الشمال"، بينما جوبهت هذه الفكرة برفض قاطع وحساسية مفرطة من قبل النخب السياسية في الجنوب التي كانت ترى أنه يجب أن يتم إعادة تحقيق الوحدة بناءً على شراكة ومسئولية مشتركة؛ الأمر الذي أوجد الاغتراب السياسي لدى النخب السياسية والاجتماعية الجنوبية من منظور التمثيل السياسي السلبي (انعدام التمكين السياسي).

- أثبتت الأحداث السياسية أن السطلة في اليمن – في نظر الأحزاب السياسية الحاكمة – إنما هي عبارة عن إرث يتم تقاسمه عندما يتم التحالف من قبل الأحزاب ضد بعضها

البعض، فإذا ما تم إقصاء حزب عن ممارسة السلطة أو عن حصته في الحياة السياسية فإن الأحزاب الكبيرة —وعلى وجه الخصوص الحزب الحاكم — تستحوذ على حصة الحزب الذي تم إقصاءه.

- ثبت أنه عندما يتم إقصاء حزب ما عن ممارسة دوره في الحياة السياسية فإنه يتم استهداف كوادره وقواعده الحزبية مما يشكل إفراغ سياسي فجوي في جسم الدولة ويؤدي في ذات الوقت إلى تكريس المزيد من الممارسات الإقصائية ضد جماعات واسعة من قطاع الشعب النشطة سياسياً التي بدورها تشعر بالاغتراب السياسي و تتحين الفرصة للانتقام من النظام السياسي عبر محاولات إسقاط الدولة ذاتها التي باتت تمثل في نظرهم النظام السياسي الحاكم ولم تعد تمثل مجموع الشعب الذي تحكمه.
- تبين أن لمسألة تكييف السياسة العامة للدولة دستورياً وقانونياً وإجرائياً وهيكلياً مع النظام الحاكم علاقة بظهور الاغتراب السياسي في الحياة السياسية إذ تعتبر تلك السياسات ومسألة تعديلها خاضعة للسلطة الحاكمة المتمثلة في الحزب الحاكم والذي يعتبرها حقاً من حقوقه، وبالتالي فإن مشروعية وشرعية الدولة تهتز في نفوس الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى التي تعتبر أن مثل تلك السياسات والاجراءات لابد أن تخضع للإجماع الوطني والا فانه لابد من إسقاطها وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. وما تلبث تلك الأحزاب بمجرد استلامها للسلطة أن تقوم بتكييف السياسة العامة بشكل كامل كحق من حقوقها، فيظل الأمر بهذا الشكل يعيد إنتاج نفسه ويجعل الاغتراب السياسي مرهون بكل سلطة حاكمة تحاول تنفيذ وتطبيق رؤيتها الخاصة وفق مصالحها السلطوية .
- ثبت أن محاولة ممارسة الحق الديمقراطي خارج إطار رغبة الحاكم (رئيس الدولة) يؤدي إلى تكريس مبادئ عدائية بين الحاكم والنخب المرتبطة به من جهة وبين من حاول منافسته في ممارسة الحق الديمقراطي من جهة أخرى، حيث يتم تصويرهم على أنهم أعداء النظام في ظل استحواذ الحاكم (الرمز الممثل للنظام) على كل مقدرات الدولة فإن تلك المشاعر العدائية تنتقل إلى كل مؤسسات الدولة ومسئوليها الذين يحاولون استرضاء الحاكم عبر

وضع الحواجز المختلفة أمام كل الشخصيات والوجاهات والأحزاب والتنظيمات السياسية التي يعتبرها الحاكم في خانة أعدائه، مما يجعل الاغتراب السياسي متجدداً بعد كل عملية ديمقراطية .

الفرضية الفرعية الخامسة : للاغتراب السياسي دور في بروز الصراع داخل الدولة وفي ازمات الدولة السياسية .

- الاغتراب السياسي من منظور فقدان القوة السياسية وانعدام التمكين السياسي والعجز السياسي في جنوب اليمن إبان حكم الحزب الاشتراكي أدى إلى نشوب الصراع العلني والخفي بين المكونات السياسية والاجتماعية و أدى في نهاية المطاف إلى حرب أهلية طاحنة في 13 يناير 1986م.
- اتضح أن الاغتراب السياسي للقبيلة من منظور انعدام التمكين السياسي لأبنائها في جنوب اليمن لعب دورا مهما في بلورة الكبت السياسي للنخب السياسية قبيل أحداث 13 يناير 1986 كما كان لها الدور المؤثر والاوحد في حسم الحرب الأهلية في 13 يناير 1986م .
- كان للاغتراب السياسي من منظور الإقصاء السياسي وانعدام الثقة السياسية والعجز السياسي لدى قيادات الحزب الاشتراكي الذي كرسته ممارسات حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، دور رئيسي وفاعل في الازمات السياسية المتعاقبة منذ بداية تحقيق الوحدة وانتهاء بالصراع السياسي المتمثل بحرب صيف 1994م.
- تم إفراغ الاغتراب السياسي من محتواه من منظور التمكين السياسي(شكليا) باعتماد شخصيات جنوبية في المناصب التي تم عزل مسئوليها والذين كانوا من أبناء المحافظات الجنوبية أثناء الحرب مما أدى إلى شعور الشعب اليمني في الشمال والجنوب أن الحرب ليست سوى صراع من أجل الوحدة التي يحاول الحزب الاشتراكي اليمني التملص منها.

- بعد انتهاء الحرب مباشرة تم تفريغ الاغتراب السياسي صوريا لمكونات المؤسسة العسكرية في الجنوب عبر عمل الزيارات الميدانية للمعسكرات الموجودة هناك، كما أن الاغتراب السياسي لدى النخب الجنوبية تم السيطرة عليه وتحجيمه عبر إجراء مجموعة من المقابلات للنخب الاجتماعية والسياسية بعد انتهاء الحرب مباشرة والالتحام بهم والذي أشعر الجميع أنهم لم يكونوا المعنيين في الحرب أو الإقصاء السياسي.

- ثبت أن الاغتراب السياسي يرتبط تكونه مع حالة عدم الاستقرار لأي دولة، كما يرتبط الاستبداد بالسلطة بالاغتراب السياسي. حيث اتضح أن الاستبداد يعمل على توليد نُخب هشة في الدولة تحاول الاستئثار بكافة خيرات وموارد الدولة، وتعمل في ذات الوقت على عزل النظام السياسي عن الأحداث السياسية وعن الشعب، الأمر الذي يؤدي إلى كبت مجتمعي يظهر على شكل ثورات كاملة النضوج ضد النظام الحاكم والنخب التي كونها.

- يمكن اعتبار الاغتراب السياسي من منظوراته المختلفة (عناصر واسباب ونتائج) متغير تابع لممارسات السلطة السياسية التي يمكن اعتبارها متغير مستقل لظهوره.

- ثبت أن استمرار العلاقات السلطوية داخل المجتمعات النامية ومنها اليمن ، في إطار علاقة السيد – التابع، يوجد الاغتراب السياسي المزمن بجميع منظوراته التي من نتائجها استمرار العنف والاضطرابات والثورات داخل الدولة .

- مثل الاغتراب السياسي في اليمن أهم مهددات استقرار النظام السياسي وبقائه، كما أن ظهوره في المجتمع كان يصاحبه ظهور العنف كحراك سياسي احتجاجي ضد السلطة السياسية والدولة.

- وجد أن هناك علاقة عضوية ما بين الاغتراب السياسي والأزمات السياسية في اليمن إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل نشوء الأزمات عن مشاعر الاغتراب التي ثبت أنها تؤدي إليه في الدولة اليمنية في كل فتراتها التاريخية.

وبالإجابة على الفرضيات الفرعية الخمس للدراسة نستطيع اعتبار ان الفرضية الرئيسية للدراسة قد تم اثباتها تطبيقيا حيث وجد أن الاغتراب السياسي يرتبط بشكل الدولة في اليمن ونظام الحكم فيها من منظورات متعددة.

ثالثاً: التوصيات والمقترحات:

فيما يتعلق بالاغتراب السياسي وفقاً لمحور الدولة:

1.الاغتراب السياسي والاقليم:

أ- تعزيز حب الانتماء للوطن:

- العمل على غرس القيم الوطنية المتعلقة بحب الوطن وبما يضمن القضاء على النزعات المناطقية والقبلية.

- إرساء مبادئ العدالة في توزيع الموارد والثروات لجميع المناطق في المراكز والأطراف ولجميع الفئات والمكونات الاجتماعية وغرس الإحساس بأن الوطن ملك للجميع وخيراته تصل إلى كافة مكونات الشعب اليمني.

ب- دمج الاقليم مع محيطة :

- الاشتراك في أي تحالفات أو تجمعات اقليمية تعاونية أو اقتصادية أو سياسية للاندماج مع المحيط الاقليمي لما لذلك من فائدة في تعزيز الشعور الوطني بأهمية الاقليم ومكانته ويعمق من درجة الرضا الشعبي تجاهه كأرض وموطن إذ أن الاقليم المنعزل عن محيطة الاقليمي يشعر مواطنية بالقلق والاضطراب ويؤدي الى ظهور النزعات المناطقية التفضيلية(التي مع الاندماج مع المحيط الاقليمي) والتمييزية (التي تتفاخر بانتمائها الثقافي أو السياسي ..الخ العابر للحدود مع بعض دول المحيط الاقليمي) .

- التفاعل والاشتراك ،إن اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، مع المحيط العالمي و المنظمات الدولية غير الحكومية والدخول في المعاهدات والبروتوكولات العالمية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي التي تبين اهتمام الدولة في الهموم العالمية وبشكل يحسن من صورتها وصورة مواطنيها الحضارية وخاصة في القضايا والاهتمامات التي تمثل إجماع عالمي انساني.

2.الاغتراب السياسي والشعب:

أ. تعزيز الشعور الوطني :

- التعامل مع الشعب اليمني من منظور موحد لا يحتمل أي امتيازات أو استثناءات لأي فئات أو طوائف أو طبقات فيه، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بوضع الفرص السياسية بشكل عادل ومتساوي وبما يضمن التمكين السياسي للجميع بشكل حقيقي.

- العمل على غرس القيم الوطنية للنشء بأن الشعب اليمني كيان واحد لا توجد فيه أي نوع من أنواع التمييز التي قد تؤدي إلى تفرد جماعة أو فئة على أخرى.

- العمل على إفشاء روح التسامح والإخاء بين مختلف طوائف وفئات المجتمع اليمني وأن تعدد الثقافات الفرعية والمذاهب الدينية له أبعاد إيجابية متعددة لا يوجد فيها ما يدعو إلى الصراع أو نبذ الآخر.

ب. ارساء مبدأ المواطنة المتساوية:

- اعمال مبادئ تكافؤ الفرص في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية لكافة مكونات المجتمع اليمني دون أي محاباة أو تمييز.

- اخضاع جميع الفئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لسيادة القانون دون أي تمييز أو استثناء.

- ازالة كافة الحواجز العنصرية على الأسس الاجتماعية والطبقية والنوع الاجتماعي(ذكر-أنثى) المعيقة للاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع اليمني.

ج. تعزيز الشعور الجمعي بالمصلحة المشتركة:

– دمج تجارب الدول العالم المتقدم الرائدة في مسألة التعايش السلمي وفق مبادئ المصلحة العامة المشتركة (سويسرا –كندا.. الخ) في المناهج التعليمية .

– تجريم التجمعات السياسية المستندة على العرق أو الدين أو المنطقة.

فيما يتعلق بالاغتراب السياسي والسيادة:

أ.تعزيز السيادة الداخلية للدولة:

قيام الدولة بإشعار كافة قاطني اقليمها من السكان والأجانب بأنها وحدها هي من تمتلك السيادة المطلقة واليد العلى في التعامل مع أي قضايا تخصها سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك عبر تطبيق عدد من الاجراءات على النحو التالي:

– عدم السماح بانتهاك الدستور والقوانين النافذة في البلاد من أي شخصية أو جهة أو جماعة أو قبيلة كانت صغر أو علا شأنها.

– التعامل الجاد والحازم مع أي اخلال يمس هيبة الدولة من أي جهة أو شخصية معنوية كانت أو مادية، اجتماعية كانت أو سياسية، وذلك بتطبيق الاجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات مع التركيز أنه يجب أن تمس تلك الاجراءات القوي قبل الضعيف حتى يستشعر الجميع تواجد الدولة وعظمة قوتها.

– عدم ترك القضايا التي تمس بالدولة وهيبتها مجال للتدخلات الاجتماعية والقبلية للصلح فيها وخاصة تلك الظواهر التي لها بعد يمس الأمن القومي والصالح العام، مثل قضايا اختطاف الأجانب وتفجير أنابيب النفط، وقطع التيار الكهربائي، وضرب وتفجير المنشئات الحكومية، والاعتداء على مسئولي الدولة، والقضايا الخاصة بالإرهاب والتطرف الديني، وغير ذلك من القضايا المشابهة.

– ابراز جهود حقيقية للدولة في مجال مكافحة الفساد، ومحاسبة الفاسدين، والعمل على استكمال كافة القوانين اللازمة لجهود مكافحة الفساد لما لذلك في تحسين

الصورة العامة للدولة ومؤسساتها وسلطاتها المختلفة ،والذي ينعكس بدوره في شعور المواطنين بأهمية وجود الدولة ومصداقيتها في تنفيذ الإرادة السياسية لها فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز قدرات الدولة المؤسسية.

ب:تعزيز السيادة الخارجية للدولة:

- التعامل مع القضايا الدولية والاقليمية المطلوب تعاون الدولة فيها من منظور المصلحة الوطنية العليا، وخاصة تلك القضايا لها وضع حساس قد تؤدي إلى مشاعر الغضب الشعبي من الدولة في حال التعاطي معها بإيجابية دون أي خصوصية أو تحفظات مثل قضايا ادراج بعض الرموز الوطنية في قائمة الارهابيين الدوليين وأيضاً القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمساواة بينهما، وقضايا حقوق الانسان التي تناقض الناموس الالهي.
- عدم الارتهان أو المحاباة أو الخضوع لأي دولة كانت تجاه أي قضايا محلية أو اقليمية أو دولية يتوجب على الدولة القيام بها وفقاً لمبادئها الأساسية والتي تتعارض مع الأيديولوجية التي تتبناها الدولة، والمسير الأسمى للدولة والمجتمع المتمثل في الشريعة الاسلامية على سبيل المثال، القضية الفلسطينية والاعتراف بالعدو الصهيوني، الإساءة للرموز الاسلامية وعلى وجه الخصوص سيد الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله(صلى الله عليه وسلم).
- عدم السماح بأي تدخلات اقليمية أو دولية تجاه القضايا التي تحمل شأناً داخلياً ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعرض أمام المحاكم أو تلك التي صدرت فيها أحكام قضائية ، أو تلك التي أصبحت تمثل قضايا رأي عام، أو تلك التي تظهر بسبب تطبيق الحدود والعقوبات المستندة على الشريعة الاسلامية.
- قيام الدولة بكافة الواجبات والمهام المناطة بها والتي من المفترض أنها الحامي والمدافع الرئيسي لها، وإن تطلب الأمر استخدام القوة أو اعلان حالة التعبئة العامة أو اعلان الحرب في القضايا المتعلقة بحماية حدودها أو مواطنيها أو مصالحها العليا.

فيما يتعلق بالاغتراب السياسي والاعتراف:

أ.الاعتراف المحلي:

– شعور جميع قاطني الاقليم بأن الدولة تتمتع بقبول متساوي وعادل في تعاملاتها مع جميع قاطني الاقليم وأنها تمثلهم جميعاً، وتحظى باعتراف الجميع.

– ضرورة وجود اعتراف محلي واسع النطاق في اقليم الدولة من كافة أفراد الشعب، ومن كافة مكوناته. هذا الاعتراف يضمن عدم الخروج على الدولة وأن كافة الممارسات التي تقوم بها تمثل الجميع ولكافة اجراءاتها تأثير مقبول ويخضع له الجميع طواعية وقسراً.

ب. الاعتراف الاقليمي:

– مشاركة الدولة مع محيطها الاقليمي في تعزيز المصالح المشتركة وبشكل يضمن رفع مستواها السياسي والاجتماعي والاقتصادي مع محيطها الاقليمي.

– التعامل بندية وفق مبدأ المعاملة بالمثل مع المحيط الاقليمي بشكل يضمن احترام الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وبما ينعكس من رفع قدر ومستوى مواطنيها لدى الدول الاقليمية المحيطة.

ج. الاعتراف الدولي:

– السعي بشكل دؤوب لرفع مكانة الدول دولياً وبما يضمن ظهورها بشكلها الملائم في المحافل الدولية، وذلك عبر ايجاد بعثات دبلوماسية في أغلب دول العالم وخاصة ذات الشأن الدولي المتميز.

– تعزيز أوجه التعاون البناء والمثمر في القضايا المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والسياسية وتلك التي تهم رفع مستوى وشأن الأمة الاسلامية والعربية وتشكيل تكتلات وجماعات ضغط مع الدول التي تمثل تلك الهموم والقضايا مجال اهتمام مشترك.

- ضرورة رفع شأن و مكانة الدولة بكافة السبل السياسية والدبلوماسية وبما يكفل التحرك بحرية لمواطني الدولة للسفر إلى جميع أقطار العالم بدون عوائق أو شروط مسبقة تمنع وصولهم وسفرهم لبعض الدول وتحد من حرية تحركاتهم، نتيجة انتمائهم الوطني للدولة.

فيما يتعلق بمحور السلطة السياسية:

أ.تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة:

- إرساء مبادئ الديمقراطية التمثيلية الحقة وعدم استخدامها بشكل مشوه من قبل أي سلطة حاكمة حتى لا تؤدي إلى اغتراب سياسي يؤثر على استقرار النظام السياسي.
- إشراك كافة الطوائف والفئات والمكونات السياسية والاجتماعية في العملية الديمقراطية وإزالة الحواجز القانونية والتشريعية التي تحد من مشاركتهم في الحياة السياسية.
- غرس قيم المشاركة الشعبية والديمقراطية لدى النشء ابتداءً من المدرسة ومروراً بوضع البرامج والآليات التي تعمل على تنمية روح المشاركة الشعبية عبر الوسائل التنظيمية للحياة السياسية المتمثلة في العملية الديمقراطية والحزبية.

ب.التمكين في مؤسسات الدولة:

- العمل على استيعاب كافة المكونات المجتمعية كبيرة كانت أو صغيرة في إدارة مؤسسات وسلطات الدولة دون استثناء أو تمييز.
- عدم احتكار المناصب السياسية العليا لأي جهة أو حزب أو طائفة أو منطقة أو تحويلها إلى مناصب عائلية أو أسرية وتمكين كافة مكونات الشعب من الوصول إليها طبقاً لمبدأ الكفاءة والنزاهة.

ج .توسيع عملية المشاركة الشعبية:

- احتواء القبيلة عبر تعزيز مبدأ الحكم اللامركزي وتوسيع نطاق صلاحيات الحكم المحلي وبما يكفل أن تقوم كل منطقة بإدارة شئونها بذاتها حتى يشعر المواطنون أن لهم دور فعال في خدمة قضايا مناطقهم بوجه خاص ووطنهم بوجه عام.
- تحفيز الجماعات المهمشة في الاندماج بالمجتمع أولاً وتفعيل مشاركتهم الشعبية عبر انخراطهم في الأحزاب والتنظيمات السياسية وممارسة حقهم في الحياة السياسية.
- إعادة ربط المواطن بالنظام السياسي خارج إطار العلاقات الاجتماعية التي تمثلها القبيلة، وذلك بإعادة التنشئة السياسية وإقناع المواطن بأن نشاطه السياسي لا يمكن أن يستوعب إلا عبر الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- العمل على إدماج المرأة في العملية السياسية سواءً بالترشح أو بالانتخاب أو عن طريق تمكينها سياسياً في المناصب الحكومية لما لذلك من دور في تفعيل نصف طاقات المجتمع.

فيما يتعلق بمحور الاغتراب السياسي:

أ.الاغتراب السياسي تجاه الممثلين السياسيين (مسئولي الدولة):

- اختيار الكفاءات الوطنية المشهود لها بالنزاهة والشرف في المناصب الحكومية المختلفة وبما يضمن اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب.
- تفعيل اللقاءات الدورية بين شاغلي مناصب الدولة المختلفة (بالانتخاب أو التعيين) مع القواعد الشعبية وبما يضمن التفاعل الإيجابي والبناء وكسر الجمود في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين بما يضمن عدم تحول العلاقة بينهم إلى علاقة تبعية (سيد ومسود).
- العمل على تفعيل مبدأ التدوير الوظيفي في المناصب الحكومية العليا وإدخال دماء جديدة بشكل دوري ومستمر للحفاظ على ديناميكية العملية السياسية.

ب. الاغتراب السياسي تجاه مؤسسات الدولة:

- تفعيل دور المؤسسات السياسية للدولة للقيام بواجبها على أكمل وجه وخلق قنوات تواصل بينها وبين المواطنين وبما يكفل تقبل النقد البناء من قبلهم.
- محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في المؤسسات العامة للدولة، وتقديم كل من ثبت تورطهم في قضايا فساد إلى المحاكمة، وعدم حماية أي فاسد تحت أي مبرر.
- خلق أطر مؤسسية حكومية من خلال قنوات أتصال سهلة الوصول والاستخدام تسهل التفاعل البناء بين مؤسسات الدولة مع الشعب .

ج. الاغتراب السياسي تجاه ممارسات السلطة السياسية:

- عدم التعامل مع أي قضايا دولية حساسة تمثل تضارب مع رغبات الشعب اليمني أو تطلعاته أو قيمه وبما يكفل انعدام الشعور بالعجز السياسي الخارجي لدى فئات الشعب المختلفة.
- العمل على تقليص اختلال الواقعية السياسية (اختلاف التصورات الشعبية للنظام الديمقراطي مع ما يتم تطبيقه واقعياً)، وذلك من خلال عدم وضع أي تصورات ديمقراطية إلا وفق خطط مدروسة قابلة للتطبيق.
- وضع أي قضية حساسة أو لها ارتباط بالحياة المعيشية للشعب اليمني في دائرة الاستفتاء وعرضها على الشعب ليختار ما يراه ملائماً له بناءً على الآلية الديمقراطية المتبعة.
- عدم التلاعب بالدستور والقوانين النافذة بالتعديل المتكرر لصالح النظام السياسي أو بعدم التطبيق والتساهل في إنفاذه مما يفقدها هيبتها وشرعيتها ويعمل على تعزيز شعور المواطنين بالارتياب واللامبالاة تجاه النظام السياسي وممارساته.
- العمل على عدم تجميد العملية السياسية الديمقراطية التمثيلية (مجلس النواب، المجالس المحلية) تحت أي مبرر وبأي شكل حتى لا يتم إشعار المواطنين بالاغتراب السياسي من واقع انعدام الحراك السياسي.

- التركيز على تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع بدءاً من تلبية الاحتياجات الفردية الفسيولوجية المتمثلة في حق الحصول على وظيفة وحق التأهيل والمواطنة المتساوية ومجانية التعليم والصحة ومروراً بإتاحة الفرصة بتلبية في المشاركة السياسية والتي تمثل احتياجات تقدير الذات وتحقيقها وانتهاءً الاحتياجات الاجتماعية والسياسية للجماعات والمكونات المختلفة سواءً كانت حزبية أو جماعات مصالح أو ما إلى ذلك من جماعات المصالح والتنظيمات السياسية أو جماعات ضغط ، أو كانت إثنية أو طائفية أو مذهبية أو مناطقية أو ما إلى ذلك من أشكال التمييز الاجتماعي، وذلك بإتاحة العملية الديمقراطية بشكلها الحقيقي التنافسي دون أي قيود أو شروط.

المقترحات:

يقترح الباحث أجراء مجموعة من الدراسات حول الاغتراب السياسي تتمثل في الاتي:

- عمل دراسة تطبيقية لسبر غور أسباب الاغتراب السياسي في الجمهورية اليمنية من واقع تطبيقي ميداني عبر إنزال استمارة استبيان موجهة للمواطنين والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- قياس الاغتراب السياسي في الجمهورية اليمنية عبر العديد من المعايير الموجودة في هذه الدراسة مثل: العجز السياسي، الاستياء السياسي، السلبية السياسية، انعدام الثقة السياسية، الحرمان الاجتماعي وانعدام التمكين السياسي....الخ.
- عمل دراسات وورش عمل ونقاشات علمية ولقاءات شعبية ومناقشات تخصصية بؤرية(اجتماعية وسياسية) لبحث أسباب الأزمات السياسية المتلاحقة والمزمنة ودراسة علاقة الاغتراب السياسي بها، وما نتج عنها من اضطرابات وقلاقل سياسية وخاصة الصراع السياسي الحاصل في الجمهورية اليمنية لما بعد العام 2011م.

- التعمق في دراسة وبحث علاقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالاغتراب السياسي من منظور الحرمان الاجتماعي الاقتصادي والسياسي.
- دراسة علاقة الاغتراب السياسي بظاهرة تفشي الفساد في الجمهورية اليمنية واعتبار العام 1994م محك تطبيقي للدراسة.
- القيام بدراسات جزئية متخصصة تبحث علاقة الاغتراب من منظوراته المختلفة التي تم إيرادها في هذه الدراسة (العجز السياسي- الاستياء السياسي-السلبية السياسية ...الخ) بكل مكون من مكونات الدولة على حدة (الاقليم-الشعب-السلطة السياسية-السيادة-الاعتراف الاقليمي والدولي) ، على سبيل المثال ،دراسة : **علاقة إقليم الدولة من محدداته المختلفة** (موقعة -حجمة - محددة الاقليمي- ثرواته الطبيعية ...الخ) **بالاغتراب السياسي من منظور العجز السياسي في اليمن (أو أي دولة) خلال الفترة ...-...م**

قائمة المراجع والمصادر

Appendix

المراجع والمصـادر باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم (حسنين توفيق)، **ظاهرة العنف السياسي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه "17"، 1999م.
2. إبراهيم (سعد الدين) محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط3 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.
3. إبراهيم (سعد الدين)، **الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م.
4. ابو لحوم (سنان)، **اليمن :حقائق ووثائق عشتها**، الجزء الرابع،ط1، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية 2008م.
5. أبو طالب (حسن) ، **الوحدة اليمنية دارسات في عمليات التحول من الشطير الوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م.
6. أبونتي (سلفاتور)، **مملكة الإمام يحيى، رحلة في بلاد العربية السعيدة**، ترجمة طه فوزي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2010م.
7. أحمد (قاسم غالب) وآخرون، **ابن الامير وعصره**، المركز الاسلامي الثقافية باليمن، دون ذكر بلد أو سنة النشر.
8. أحمد (يوسف أحمد)، **الدور المصري في اليمن، 1962–1967**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.
9. الأحمر (عبدالله بن حسين) ، **مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر "قضايا ومواقف"** ، صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر،2007م.
10. إدجار أو بالانس، **الحرب في اليمن ، دراسة في الثورة والحرب حتى عام 1970م**، ترجمة، عبدالخالق محمد لاشين، قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، 1985م.
11. الأحمر (عبدالله بن حسين) ، **مذكرات الشيخ "قضايا ومواقف"** ، صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر،2007م.
12. الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006م ،**كتاب تقريري إحصائي لوقائع ووثائق مرحلة مراجعة وتعديل الجداول ونتائج الانتخابات**، الجمهورية اليمنية، اللجنة العليا للانتخابات، 2007م.

13. الباز (داود عبدالرزاق)، **بناء الدولة (المفهوم– الأركان – الشكل) في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011م.
14. بدوي (ثروت)، **النظم السياسي**، الجزء الأول، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964م.
15. بدوي (محمد طه)، **النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية**، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1986م.
16. برو (فليب)، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد" ، 2006م.
17. برونو (فرانك)، **الاعراض النفسية**، ترجمة رزق سند ليلة ، القاهرة: (د، ن)، 1993.
18. برو (شارل سان) ، **العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبدالله صالح موحد اليمن**، ترجمة فارس غصوب، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 1999.
19. بركات (حليم)، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
20. بركات (حليم)، **المجتمع العربي المعاصر "بحث في تغير الأحوال والعلاقات"**، ط1، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 2008.
21. بركات (حليم) ، **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
22. البزاز (حسن)، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحوّل**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م.
23. البكر (بشير)، **حرب اليمن القبيلة تنتصر على الوطن**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.
24. بوحوش (عمار)، **دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان: جامعة الدول العربية، العدد260.
25. بولانتزاس (نيكولاس)، **نظرية الدولة**، ترجمة: ميشيل كيلو، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.
26. بيك (أولريش)، **مجتمع المخاطرة**، ترجمة:جورج كتورة والهام الشعراني، ط1، بيروت: المكتبة الشرقية، 2009م.
27. التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني ، **أحداث 13 يناير 1986م جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن**، ط2، القاهرة: أنترناشيونال برس، 1987م .
28. جزيلان (عبدالله)، **التاريخ السري للثورة اليمنية**، بيروت: دار العودة، 1977م.

29. جلول (فيصل)، **اليمن (الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة) 1962–1994م**، بيروت: دار الجديد، 2000م.
30. الجوهري (شاكر)، **الصراع في عدن**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992م.
31. حجازي (مصطفى)، **التخلف الاجتماعي "مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"**، المركز الثقافي العربي: الغرب- بيروت ،ط9 ،2005م.
32. الحداد (محمد يحي) ، تاريخ **اليمن السياسي**، جزء2، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1988م.
33. الحداد (محمد يحيى)، **التاريخ العام لليمن" اليمن المعاصر"** ،ج5، ط1، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1986م.
34. الحسيني (السيد)، **علم الاجتماع السياسي "المفاهيم والقضايا"**، ط3، القاهرة: دار المعارف، 1984م.
35. الحلو (ماجد)، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007م.
36. حماد (حسن محمد)، **الاغتراب عند إريك فروم**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، 1995م.
37. حيدر (قادري أحمد)، **ثورة 26 سبتمبر(المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى من 1962–1967م)**، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني ،2001م.
38. الخضيري (محسن أحمد)، **إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993م.
39. خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، **مقدمة بن خلدون**، ط1، بيروت: دار صادر، 2000م.
40. دانكان (جان ماري)، **علم السياسة**، ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 1997م.
41. دانليفي (باتريك)، وأوليري (برنيدان)، **نظريات الدولة "سياسة الديمقراطية الليبرالية"**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2005م.
42. دكت (جون)، **علم النفس الاجتماعي والتعصب**، ترجمة عبد المجيد صفوت،ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
43. دوفرجيه (موريس)، **علم اجتماع السياسة**، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2001م.
44. دياب (شبيب)، **سيسيولوجيا النزاعات**، ط1، بيروت: ديموغرافيا للنشر، 2007م.

45. رجب (محمود)، **الاغتراب**، الجزء الأول، ط1 ، الاسكندرية :منشأة المعارف الإسكندرية، 1978.

46. رشوان (حسين عبدالحميد أحمد)، **الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم النفس الاجتماعي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001م.

47. روسو (جان جاك)، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة ذوقان قرقوط، ط1، بيروت: دار القلم، 1973م.

48. روز – أكرامان (سوزان) ، **الفساد والحكم :الاسباب العواقب والاصلاح** ، ترجمة فؤاد سروجي، عمّان: الاهلية للنشر ، 2003م.

49. الريس (رياض نجيب)، **رياح الجنوب، اليمن ودوره في الجزيرة العربية 1990م – 1997م**، لندن: رياض نجيب الريس للكتب والنشر، 1998م.

50. الزرقة (محمد ردمان)، **اليمن مؤامرة الإنفصال وانتصار الوحدة**، صنعاء: (ب– د)، 1995م.

51. زهران (سناء حامد)، **إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب**، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2004م.

52. زيعور (محمد)، **تطور الفكر السلطوي "العلمانية، الإسلام، الماركسية"**، بيروت: رشاد برس، 2003.

53. زين (محمد)، **انفصال يشعل حربا "وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني**، الكويت، مطابع دار السياسة، 1995م.

54. السدمي (يحيى)، **سقوط المؤامرة**، ط1، صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، 1994م.

55. السروري (محمد عبده محمد)، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن" في عهد الدويلات المستقلة 1037–1228م**، ط1، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، الجمهورية اليمنية، 2004م.

56. السروري (محمد عبده محمد)، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن" في عهد الدويلات المستقلة 1037–1228م**، ط1، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، 2004م.

57. سشانتون (شاون)، **الهجرة والتكامل في الوطن العربي ،في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي(ندوة)**، تحرير غسان سلامة وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1989م.

58. سعد (إسماعيل علي)، **قضايا عل الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: در المعرفة الجمعية 1981.

59. السقاف (فارس)، **جدليات الوحدة اليمنية (الأزمة – الحرب والديمقراطية – الرئاسة)**، صنعاء: (ب- ن)، 2006م.
60. شاخت (ريتشارد) ، **الاغتراب**، ترجمة كامل يوسف حسين، ط1 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980.
61. شرابي (هشام)، **البيئة البطركية "بحث في المجتمع العربي المعاصر"**، بيروت: دار الطليعة 1987م.
62. شرابي (هشام)، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط9، بيروت(السويد): دار نلسن، 1999م.
63. الشرجبي (عادل مجاهد)، **أزمة التحول الديمقراطي في اليمن**، ط1، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2006م.
64. الشرجبي (قائد نعمان)، **الشرائح الإجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، ط1، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م.
65. الشرجبي (قائد)، **القرية والدولة في المجتمع اليمني**، ط1، بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م،".
66. الشرعبي (أحمد أحمد) وسعيد الجناحي، **اليمن: الدورة الانتخابية الكاملة**، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، [د.ت].
67. الشمري (محمد كريم ابراهيم)، **"حرب الأيام العشرة" حوادث عدن 13يناير 1986م**، ط1، الأردن: دار الياقوت للنشر والتوزيع، 2002م.
68. الشميري (عبدالولي) ، **ألف ساعة حرب**،2ج، ط8 ،صنعاء: مكتبة اليسر، 1995م.
69. الشهاري (محمد علي)، **الثورة والديموقراطية والحدة اليمنية**، ط1، القاهرة: دور الثقافة الجديدة، 1990م.
70. الشهاري (محمد علي)، **مساجلات حول حركة الاحرار اليمنيين**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1980م.
71. الصائدي (أحمد قايد)، **حركة المعارضه اليمنية "في عهد الامام يحيى بن محمد حميد الدين1904–1948م**، ط2، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2004م.
72. صعب (حسن)، **علم السياسة** ، ط8، بيروت: دار العلم للملايين ، 1985م.
73. الظاهري (محمد محسن) ، **المجتمع والدولة دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)**، ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي،2004م.

74. الظاهري (محمد محسن)، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962–1990م**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م.
75. عبدالجبار (مالح)، **المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب**، ط1، مؤسسة بيجال للدراسات والنشر، 1990.
76. عبدالحافظ (عادل فتحي ثابت) ، **النظرية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعي،2007م.
77. عبدالعليم (علي) وآخرون، **اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، "كيف تفهم تجربة اليمن الشعبية"**، بيروت: دار الطليعة، 1969م.
78. عبدالله (عبدالغني)، **النظم السياسية "أسس التنظيم السياسي"**، بيروت: الدار الجامعية، 1980م.
79. عبدالله (ثناء فؤاد)، **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات، الوحدة العربية، 1997م.
80. عبدالله (ثناء فؤاد) ، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي "علاقات التفاعل والصراع"** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001م.
81. عبدالوهاب (طارق)، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة علم النفس السياسي**، القاهرة: دار غريب، 2000.
82. العزي (مطهر محمد)، **المبادئ العامة للأنظمة السياسية المعاصرة**، ط3، صنعاء: مكتبة ومركز الصادق، 2006م.
83. العشماوي (إبراهيم)، **الوحدة اليمنية بعيون عربية**، صنعاء: منشورات صحيفة 26 سبتمبر، دائرة التوجيه المعنوي والسياسي، 1991م.
84. عليوة (السيد)، **إدارة الأزمات والكوارث حلول علمية – أساليب وقائية**، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997م.
85. عمارة (عاطف)، **الشخصية المقتدى به** ، مصر: نشر هلال بوك شوب، 1996م.
86. العماري (عباس رشدي)، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996م.
87. عمر (معن خليل)، **نظريات معاصرة في علم الاجتماع**، إربد: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.
88. عاصم احمد عجيلة ومحمد رفعت عبدالوهاب، **النظم السياسية** ، القاهرة :دار الطباعة الحديثة، 1984م.

89. عودة (محمود)، **أسس علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية، (ب،ت).
90. عيد (إبراهيم)، **الاغتراب النفسي**، مصر: الرسالة الدولية للإعلان ، 1990م.
91. غدنز (انتوني)، **علم الاجتماع**، ترجمة د.فايز الصايغ، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
92. الغريب (علي هيثم)، **اليمن أسباب الأزمة وإعلان الحرب**، صنعاء: (د .ن)، 1995م.
93. الغليسي (سعيد حميد)، **ثورة سبتمبر اليمنية (قادتها وصراعاتها الداخلية والخارجية 1962– 1970م** ، بدون تاريخ، بدون دار نشر.
94. الغمري (إبراهيم)، السلوك الإنساني، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1979.
95. الفرح (محمد حسين)، **معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن (1962 –1999م)**، ط1، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 2002م.
96. الفرح (محمد حسين) ، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الاحزاب 1993م– 2003م**،ط1،صنعاء:مركز عبادي للدراسات والنشر،2005م.
97. فنسنت (أندرو)، **نظريات الدولة**، ترجمة مالك أبو شهوه ومحمود خلف، ط1، بيروت: دار الجيل، 1997م.
98. القاسمي (خالد بن محمد)، **يوميات ووثائق الوحدة اليمنية "1972–1986"**، ط1، الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، 1987م.
99. --------، **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**، الشارقة: دار الثقافة العربية، 1988م.
100. --------، **الاحتلال البريطاني لعدن**، ط1، دبي: مطابع البيان التجارية، 1991م.
101. القيداني (خالد احمد) ، **تغير القيم وأثرة على انتشار ظاهرة الفساد "دراسة تطبيقية في سوسيولوجيا الفساد المالي والاداري في اليمن "**، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية "سلسلة اطروحات الدكتوراه – 108 "، 2014م.
102. لقمان (حمزه علي) ، **تاريخ القبائل اليمنية**، ط1، صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر ، 1985م.
103. مجموعة من المؤلفين السوفييت، **تاريخ اليمن المعاصر**، ترجمة محمد علي البحر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990م.
104. **المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي**، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي(مركز المعلومات)، ب — ت.
105. المغربي (كامل محمد)، **السلوك التنظيمي مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم**، عمان: دار الفكر، ط3، 2004.

106. المصري (احمد عطية)، **النجم الاحمر فوق اليمن "تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي"** ط3، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1988م.
107. مصطفى (نصر طه)، **محاولة لفهم الأزمة اليمنية –قراءة لأوراق أزمة الفرصة التاريخية**، صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر ، كتاب صحيفة الصحوة، 1994م.
108. المقالح (عبدالعزيز)، **من الأنين إلى الثورة**، ط1، بيروت: دار العودة، 1988م.
109. المنصف (وناس)، **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي** ،القاهرة، الهيئة المعنوية للكتاب، 1991م.
110. **الميثاق الوطني للجبهة القومية**، القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1965م.
111. ناجي (سلطان)، **التاريخ العسكري لليمن 1839–1967م**، ط3. صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، 2004م.
112. نعمان (خلدون هزاع عبده)، **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عهد الملك شمر يهرعش**، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة ، 2004.
113. نعمان (محمد أحمد)، **الأطراف المعنية في اليمن**، عدن: منشورات مؤسسة الصبان، 1965م.
114. هانتنجتون (صموئيل)، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، ط1، بيروت: دار الساقي ،1993م.
115. هدسون (مايكل)، **"التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن"، حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 1994م.
116. والي (خميس حزام) ، **إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت : مركز دراسات الوحدة ،سلسلة أطروحات الدكتوراه "44" .
117. الوشلي (عبدالوهاب)، **الفكر السياسي والإداري عند الرئيس علي عبدالله صالح** ، ط1، (ب–ن) ، 2001.

ثانياً: المعاجم والموسوعات العلمية:

1. بدوي (أحمد زكي)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 1978.
2. بودون (ريمون) و بوريكو (فرانسوا) ، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م.

3. بونت (بيار) وأزار (ميشال) وآخرون، **معجم الأثنولوجيا والأنتربولوجيا**، ترجمة: د. مصباح الصمد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 2006م.
4. الحسن (إحسان محمد)، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
5. دعبس (يسرى)، **معجم المصطلحات السياسية**، الإسكندرية: البطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2009م.
6. سميث (شارلوت سيمور)، **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولجية**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون،، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، (المشروع القومي للترجمة)، العدد 61، 1992م.
7. الصالح (مصلح)، **قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،ط1، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.
8. عاقل (فاخر)، **معجم علم النفس**، بيروت: دار العلم للملايين،1985.
9. العمر (معن خليل)، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م.
10. مارشال (جوردون)، **موسوعة علم الاجتماع** (المجلد الأولى)، ترجمة محمد الجوهري، وآخرين، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة، 2000،.
11. مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،1979.
12. معتوق (فريدريك)، **معجم العلوم الاجتماعية**، مراجعة وإشراف محمد ربس أكاديما أنترناشيونال، بيروت: الفرع العلمي من درا الكتاب العربي، 1993م.
13. المودع (عبدالناصر حسين)، **دليل المصطلحات السياسية**، ط2، صنعاء: مركز التنمية المدنية، 2006م.
14. يوريكو (زيودوانوف)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

ثالثا: الرسائل الجامعية و المواد غير المنشورة :

1. أحمد (أحمد فاروق)، **عوامل الاغتراب السياسي بين الشباب في المجتمع المصري – دراسة ميدانية مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1992م.
2. أبو إصبع (بلقيس أحمد منصور) ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن 1991–2001م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003م.

3. الحذيفي (فيصل)، **الصراع السياسي في اليمن 1988–1997**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة تونس كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1997م.
4. حسن (بركات حمزة)، **الاغتراب وعلاقته بالتدين والاتجاهات السياسية لدى طلاب الجامعة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1993م.
5. الحسني (عبدالله أحمد) ، **التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (1990–2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، 2006م.
6. الخضمي (أحمد علي محمد)، **التجربة السياسية لأحزاب الائتلاف اليمنية من مايو1990م – مايو 1997م**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، السودان ،2002م.
7. الشعيبي (عبدالعزيز محمد)، **أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية (مايو–يوليو1994م)دراسة تحليلية للأسباب والنتائج**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بور سعيد، قسم العلوم السياسية، 1998م.
8. الشرفي (محمد)، **تعامل الإسلاميين مع السلطة في اليمن (1978–1999)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م.
9. الشميري (سمير عبد الرحمن)، **المجتمع المدني والجماعات التقليدية**، ورقة مقدمة الى المؤتمر الأول لعلماء وباحثي علم الاجتماع – جامعة صنعاء،(غير منشور) صنعاء، 2008م.
10. عتران (محمد سيد)، **دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإعلام، جامعة القاهرة ،1991.
11. علي (صدام عبدالله)، **دور الوحدة اليمنية في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية بالتركيز على الأزمات الحدودية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلامية، قسم العلوم السياسية، 2008م.
12. عمر (جار الله) "عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ووزير الثقافة اثناء الازمة"، **أبعاد الأزمة السياسية الراهنة ومصير الوطن**، رسالة موجهة إلى أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، 30مارس 1994م.
13. عمران(محمد صلاح) ، **عوامل الاغتراب السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر– دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة :كلية التربية، جامعة الازهر،2006م.

14. القيداني (خالد أحمد)، **دور القيادة السياسية في إدارة الأزمات السياسية "دراسة حالة على أزمتي (حرب الانفصال 1994م- احتلال جزيرة حنيش 1995م) في الجمهورية اليمنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2009م.

رابعاً: المجلات والدوريات العلمية:

1. بوحوش (عمار)، **وصف الوظائف وتحليلها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 18، العدد 4 -1981م.
2. الجبهة القومية، **خطوط عامة للتركيب الطبقي في مجتمعنا، مجلة المقاومة**، العدد 56، 1967م.
3. جمعة (محمود حسين)، **الأزمة السياسية في اليمن وآفاق الحل**، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1992م.
4. الحكيمي (عبد الفتاح)، **المؤتمر سلطة لا دولة : في دور الحزب الحاكم في نظام ديمقراطي تعددي**، مجلة شؤون العصر، العددان 10-11(يناير 2003م) ، ص128.
5. صالح (غانم محمد)، **محاولة الانفصال الفاشلة في اليمن خطاء القرار وصواب المواجهة**، صنعا: مجلة الثوابت، العدد 6 (أبريل- يوليو)، 1996م.
6. الصوفي (عبد الجليل)، **نتائج الانتخابات النيابية 2003م، مؤشرات ودلالات**، مجلة شؤون العصر ، العدد 12 (يوليو _ سبتمبر 2003م).
7. عبدالله (وفاء احمد)، **حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، يناير، مايو، سبتمبر، 1983.
8. **مجلة الجيش اليمني**، العدد (228) : إصدار وزارة الدفاع ، صنعاء ، يوليو 1995م.
9. محمد (عبدالله سعد) ، **المؤتمر الشعبي العام: تحديات انتقال المؤتمر إلى الأحزاب**، مجلة شؤون العصر، ع3(خريف 1998م).
10. المقابلة الصحفية مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح ، مجلة العدد رقم 347، 1- 7 أكتوبر، 1986م.

خامساً: الوثائق والتقارير الحكومية الرسمية والتقارير الاخرى:

1. **أحزاب اللقاء المشترك** ، مشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل ، صنعاء: أحزاب اللقاء المشترك ، [د.ت] .
2. **بيان الحكومة الائتلافية المقدم لمجلس النواب في 1993/7/4م** في النشرة الإعلامية لوزارة الخارجية اليمنية العدد 19يوليو 1993م .

3. **بيان مجلس النواب حول الأزمة السياسية،** الجمهورية اليمنية، مجلس النواب 1993/11/5م.
4. **تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام** المقدم إلى الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام 5/29-1996/6/1م التي ناقشت موضوع الانتخابات النيابية .
5. التقرير الإستراتيجي اليمني 2001م ،صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2002م.
6. الجمهورية اليمنية ، **بيان مجلس الرئاسة عن إحداث عمران ، يوميات الحرب 4 مايو-7 يوليو،** صنعاء: منشورات 26 سبتمبر، 1994م.
7. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية ، **القرار الجمهوري رقم 22 بتاريخ 1994/5/10م.**
8. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، **القرار الجمهوري بالقانون رقم (4) بتاريخ 1994/5/23م** بشأن إعلان العفو الشامل.
9. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، **قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم(12) بتاريخ 1994/5/9م.**
10. الجمهورية اليمنية ، وزارة الشؤون القانونية، القرار الجمهوري رقم (109) للعام 1995م، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (1991/66م)، 1995م.
11. الجمهورية اليمنية ، وزارة الشؤون القانونية، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لعام 1991م، صنعاء: وزارة الشئون القانونية، 1995م.
12. **الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبدالله صالح** المجلد (14) للعام 1994م، وزارة الإعلام، صنعاء.
13. قرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني رقم (2) لعام 1994م بشأن إعلان الانفصال تحت مسمى جمهورية اليمن الديمقراطية.
14. قرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني رقم (3) لعام 1994م.
15. القرار الجمهوري الصادر في 26 أبريل 1963في الجمهورية العربية اليمنية، الجريدة الرسمية (صنعاء)، السنة الأولى، العدد الثاني 1963/5/9م.
16. القرار الجمهوري رقم 23 بتاريخ 1994/5/10م.
17. القرار الجمهوري رقم 26 بتاريخ 1994/5/26م.
18. القرار الجمهوري رقم 26 بتاريخ 1994/5/26م.
19. القرار الجمهوري رقم 27 بتاريخ 1994/5/26م.
20. القرار الجمهوري رقم 28 بتاريخ 1994/5/26م.

21. القرار الجمهوري رقم 31 بتاريخ 1994/6/29م.
22. القرار الجمهوري رقم(21) بتاريخ 1994/5/9م.
23. قرار جمهوري (انفصالي) بخط اليد رقم (14) بتاريخ 1994/6/21م.
24. قرار جمهوري(انفصالي) بخط اليد رقم (18) بتاريخ 1994/7/4م.
25. قرار جمهوري(انفصالي) بخط اليد رقم 15 بتاريخ 1194/6/25م.
26. **قرار مجلس الرئاسة بتاريخ 1994/7/7م** والمتعلق بوقف إطلاق النار وإنهاء كافة العمليات العسكرية في الجمهورية اليمنية.
27. لائحة تنظيم اجتماعات لجنة حوار القوى السياسية لمعالجة الأزمة صنعاء، لجنة حوار القوى السياسية 1993/12/2م.
28. وثائق الملف القضائي لقادة حرب الانفصال في النيابة العامة ، الجمهورية اليمنية.
29. **وثيقة العهد والاتفاق**، لجنة 18 يناير لدعم وثيقة العهد والاتفاق، تعز: مطابع دار اليمن، 1994م.
30. **يوميات الرئيس علي عبدالله صالح**، الجزء الثاني،1990-1999، صنعاء: مركز المعلومات بدائرة التوجيه المعنوي والسياسي للقوات المسلحة اليمنية، 2007م.

سادساً: الصحف:

1. **صحيفة 22 مايو** ، صنعاء، العدد (141) ، الصادرة في 1994/4/6م .
2. **صحيفة 26 سبتمبر**، العدد (598) صنعاء بتاريخ1994/5/22.
3. **صحيفة الثورة**، بتاريخ 1993/12/15م، صنعاء.
4. **صحيفة الثورة**، صنعاء : العدد (10661) ، بتاريخ 1994/1/19م .
5. **صحيفة الثورة**، العدد(10638)، بتاريخ 1993/12/27م والعدد (10653)، بتاريخ 1994/01/11م.
6. **صحيفة الثوري** ، العدد (1314) بتاريخ 1993/09/03م، عدن.
7. **صحيفة الثوري** ، عدد(1336)، عدن : 1994/3/3م.
8. **صحيفة الصحوة**، العدد 312 بتاريخ 1992/5/7م.
9. **صحيفة النداء**، صنعاء بتاريخ 2008/12/23م .
10. **صحيفة الوسط**، العدد185،بتاريخ1995/8/4،لندن .
11. **صحيفة صوت العمال**، العدد (1131) بتاريخ 1993/10/14م ، عدن.
12. **صحيفة الوحدة** ، العدد 379 بتاريخ 7 يناير 1998.

سابعا أنترنت وأخرى:

1. **صحيفة الأهرام المصرية** ، بتاريخ 2006/9/13م ،متاح على الموقع الالكتروني: **www.alahram.com**
2. **صراع القوى داخل اليمن ..مَّن ضدَمْن؟**، مقالة الكترونية بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٤ متاح على الموقع الإلكتروني :

http://www.factjo.com/pages/print.aspx?id=68558

3. **علي عبدالله صالح** ، مقابلة مع برنامج بلا حدود ،2006،قناة الجزيرة ،متاحة على الموقع: .www.aljazeera.net
4. **علي عبدالله صالح** ، مقابلة مع صحيفة الوسط اليمنية 2007، متاحة على الموقع الإلكتروني للصحيفة :

www.alwasat-ye.net/modules.php.nome-news&file-article&sid5073

5. **علي عبدالله صالح** ، المهرجان الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام 2006، محافظة حجة متاح على الموقع الالكتروني:

www.yemen-nic.net/presidency**/etail.php?1-=12133&phppsessio=3**

6. **محمد اليدومي** ،مقابلة حوارية مع برنامج بلا حدود في قناة الجزيرة ، بتاريخ 2001/3/7م . متاح على الموقع الإلكتروني:

.www.aljazeera.net

7. **موسوعة مقاتل من الصحراء** ، الوحدة اليمنية والحرب الأهلية 1994م، على الرابط:-

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYemen/index.htm

Appendix المراجع باللغة الانجليزية:

Books

1. Aberbach, J. D., *Alienation and political behavior, in: Kirkpatrick*, S. A. & Pettit, L.K (eds), the social psychology of political life, California: Wad worth publishing company, 1972.

2. Barney G. Glaser and Anselm L, Strauss , *The Discovery of Grounded Theory Strategies for Qualitative Research*, Aldine transaction A Division of Transaction Publishers New Brunswick (U.S.A.) and London (U.K.) ,Reprinted 2006.

3. Carol, H, *Latino women, Latino men and political participation in Boston*, D.A,I, 52 (5-A), 1991.

4. Christiana Goulding, Grounded Theory: A Practical Guide for Management, *Business and Market Researchers*, London: SAGE. 2005.

5. Dahl, R., *Modern political analysis*, New Delhi: Prentice Hall of India, 1975.

6. David C. Schwartz, *political alienation and political behavior*, Aldine publishing Co., second paperback printing, 2009.

7. Deutsch Morton, *the Resolution of Conflict: constructive and destructive processes*, New Haven, CT, Yale University Press, 1973.

8. Easton, David, *Systems Analysis of political life*, New York, Wiley, 1975.

9. Finifter, A., *Dimensions of Political Alienation* , American Political science Association , vol.64 (2), 1970.

10. Gabriel Almond & G Bingham Powell , *Comparative Politics: A development Approach* ,New Delhi Amerind ,1972.

11. Giffen, J, *The role of the media in political participation A comparison on free- standing and suburban cities*, D.A,I, 51 (2A), 1990.

12. Hess, R. & Torney, J., *the development of political attitudes in children*, Chicago, Aldine, 1967.

13. Herman,J. *Trauma and discovery*. New York: Basic Books, Harper. 1992.

14.- Huntington, Samuel .H. , *Modernization And Corruption* ,In: Arnold ,Heidenhemer & Michael ,Johnston,. eds,. *Political Corruption : Concepts and Contexts* ,New York: Holt Rinehart and Winston ,1990, pp . 375-388

15.Huntington, Samuel. & Weiner, M. (eds), *Understanding political development,* Boston: little brown and company, 1987.

16.Irving Zeitlin, *ideology and the development of sociological theory*, N.J.: prentice-Hall, 1968.

17.Izurchi Ephrain H., *Success and opportunity*, London, Collier Macmillan limited, 1964.

18.Jennings, M. & Gniemt, R., *the political character of adolescence, the influence of families and school*, Princeton university press, 1979.

19.John P. Robinson, Phillip R. Shaver, and Lawrence S. Wrightsman, eds., *Measures of Political Attitudes*. New York: Academic Press..

20.Joseph. Kostiner, *Yemen: The Tortuous Quest for unity*, 1990-1994, Royal institute of international affairs, London,1996.

21.Kabashima, I., Marshall, J., Uekami, T., Hyun, D., *Casual cynics or disillusioned Democrats? Political alienation in Japan*, political psychology, Vol. 21 (4), 2000.

22.Karl Deutsch et al., *political Community and the North Atlantic Area* (Princeton, N.J., Princeton University press, 1957.

23.Kasfir, N., *the shrinking political arena, participation and ethnicity in Africa politics with a case study of Uganda*, University of California Press, 1976.

24.Kenneth R. Olwig, *Representation and alienation in the political land-scape*, Author manuscript published in "Cultural Geographies, Vol. 12, 2005.

25.Kessel, J., *Cognitive dimensions and political activity*, public opinion quarterly, vol. 29, 1965.

26.Klitgaard, R., *controlling corruption*, CA: Berkeley university of California Press, 1988.

27.Lane, R., *Political Ideology*. New York: The Free Press, 1962.

28. Lawrence, C., *Politics in industrial societies, a comparative perspective*, N.Y., The free press, 1977.

29. Lucian Pye , the legitimacy crisis in: Bind Leonard et all , *crisis and sequences in political development*, Princeton University press,1971.

30. Maller, E, *Aggressive Political participation*, Princeton University Press, 1979.

31. Manfred W. Wenner, *The Yemen Arab Republic: Development and Change an Ancient land* ,West view Press, USA,1991.

32. Marx, K. *Early Writings*, trans. And ed. By T.B. Bottomore (New York, McGraw-Hill, 1964.

33. Michael .G Roskin; et All , *Political Science an Introduction*, Pearson Prentice Hall , New Jersey , 5Ed , 2008.

34. Michael C. Hudson, Bipolarity, *Rational Calculation and War in Yemen, THE YEMENI WAR OF 1994 Causes and Consequences*, Edited by Jamal S. Al-Suwaidi, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1996.

35. Migdal Joel S., *Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*, Princeton University Press, 1988.

36. Milbrath, L and Goel, M, *Political participation how and who do people get involved in politics*, N.Y, Mcnally College Publishing Company, 1997.

37. Mosca, G, *the Ruling Class*, K MCGraw Hill, New York, translated and edited by A. Livingstone, 1939.

38. Pareto, V., *Sociological writing*, Pall Mall, London, edited by S.E. Finer, 1966.

39. Paul Dresch, *Tribes Government and History in Yemen*, oxford clarendon, 1989, (1993). .-J.E. Peterson, Yemen :The search for a Modern State, Croom Helm, London, 1982.

40. Paul K. Dresch: *The Tribal Factor in the Yemeni crisis, in The Yemeni war of 1994: causes and consequences*, Edited by Jamal Al-suwaidi the Emirates Center For Strategic and Research, 1995.

41. Reber, A. *The penguin dictionary of psychology*. London: Penguin Books, 2nd ed. 1995.

42. Robert d,Burrowes, *The Yemen Arab Republic: The Politics of development ,1962-1986*, Croom Helm ,London, Westview Press., 1987.

43. Rosenberg, M., *some determinants of political behavior*, in: Heinz, E. & Samuel, J., political behavior, the free press, Glencoe, illimois, 1965.

44. Rush, M, Althoff Ph., *An introduction to political Sociology*, N.Y, Prentice Hall, 1971.

45. Rush, M, *Politics and society, An introduction to political Sociology*, N. Y. Prentice Hall, 1992.

46. Samuel, L., *Systemic Disaffection: A Three-Factor Theory of Political Alienation*, publisher: N/A, 1977.

47. Schacht ,R ; *Alienation*; N.Y. Doubledag &company inc.1970.

48. Schlesinger, p, *Media state and Nation, Political violence and collective identities*, London, sage , publication, 1991.

49. Vein, N, Franz., *The Democratic and the Authoritarian State*. New York: The Free Press, 1957.

50. Verba, s, et. al., *participation and political Equality*, N.Y, Cambridge University Press, 1978.

51. Wennet, Menfred W: *Modern Yemen 1918- 1966* . New York 1967.

52. Wright, V., *comparative government and politics – an introduction*, 3rd edition, N.Y., prentice Hall, 1992.

Periodicals

1. Adams, James and Samuel Merrill. "Voter Turnout and Candidate Strategies in American Elections." *The Journal of Politics* 65, III, February, 2003.

2. Adrian D. Pantoja, Gary M. Segura, Does Ethnicity Matter? Descriptive Representation in Legislatures and Political Alienation Among Latinos, *social science quarterly*, vol. 84(2), 2003.

3. Aiken, M. and J.Hage. Organizational Alienation: A Comparative Analysis. *American Sociological Review*. 31, 1966.

4. Alderfer, C., an empirical test of a new theory of human needs, organizational behavior and human performance, Vol. 4.

5. Burkhard, Gniewosz, et al., Political alienation in adolescence: Associations with parental role models, parenting styles, and classroom climate, *International Journal of Behavioral Development*, vol.33(4), 2009.

6. Cedric Herring, et all., racially based changes in political alienation in America, *social science quarterly*, Vol. 72 , 1991.

7. Citrin, J, et all, Personal and Political sources of Political Alienation, *British Journal of Political science* vol 5, Issue 01**,** 1975.

8. Citrin, J., political alienation as a social indicator: attitudes and action, *social introduction review*, all rights reserved by D. *Reldel publishing company*, Holland, 1977.

9. Clark, J.: Measuring alienation in a social system, *American sociological review*, vol. 24 (6), 1957.

10. Davids, A., Alienation, social apperception and ego structure, *journal of consulting psychology*, vol. 19, 1955.

11. Dean, D., alienation and political apathy, *social forces*, vol. 38 (3), 1960.

12. Dean, D., alienation: meaning and measurement , *American sociological review*, October, 1961.

13. Denters, Bas and Geurts, Peter, Aspects of political alienation: an exploration of their differential origins and effects. *Acta Politica*, vol. 18 (4), 1993.

14. Dept , Rasheed Adenrele, Boko Haram insurgency in Nigeria as a symptom of poverty and political alienation, *Journal Of Humanities And Social Science* . Volume 3, Issue 5, 2012

15. Easton, David, Re-Assessment of the concept of political support, *British Journal of political science*, vol.5, No.4, 1975.

16. Finkel, s, and opp k, party identification and participation, in collective political action, *journal of politics*, 53 (2) , 1991.

17. Foljanty-Jost, Gesine & Schmidt, Carmen,. Local level political and institutional changes in Japan: An end to political alienation, *Asia Europe Journal*, Volume 4, Issue 3, 2006.

18. G.Bingham Powell, American Voter Turnout in comparative Perspective ,*American Political Science Review*, Vol 89 (1) March 1986.

19. Gamson, W., the fluoridation dialogue: isan idealogical conflict, *public opinion quarterly*, vol. 25, 1961.

20. Herring, C., Quiescence or activism? Political behavior among the politically alienated, *political psychology*, vol. 10, 1989.

21. Horton, J., and Thompson, W., Powerlessness and political negativism, a study of defeated local referendums, *American journal of sociology*, vol. 67 (5), 1962.

22. Joan R Kahn., William M Mason., Political alienation, Cohort Size, and the Easterlin Hypothesis, *American Sociological Association* , vol. 52, 1987.

23. Kenneth, P. Ruscio, "Trust in the Administrative State, Public Administration Review, Vol. 75, No.5, 1997.

24. Leonard, B., social class and political participation: a review and explanation, *sociological forum*, vol.3, 1986.

25. McClelland, D.C., Business drive and national achievement, *Harvard Business review*, July, August, 1962

26. Marc Howard Ross, political alienation, participation and ethnicity: an African case, *American journal of political science*, vol. 2, 1975.

27. Maria Oskarson, Social and Political Marginalization in Hard Times, paper prepared for the 2010 *American Political Science Association* (APSA) annual meeting in Washington D.C. , USA September 2-5 2010 and Swedish Political Science Meeting in Gothenburg, September 30 to October 2 2010.

28. Marvin Wolfgang, Violence and Human Behavior, in Frances Korten, Stuart Cook, and John Lacey, eds., psychology and the problems of society, Washington, D.C., *American Psychological Association*, 1970.

29. McClosky & Schaar, psychological dimensions of Anomy, *American sociological review*, vol. 30 , 1965.

30. Michael G. Roskin, et. all., *political science: an introduction*, tenth edition, Pearson prentice hall, USA, 2008, pp.38-41.

31. Middleton, R., Alienation Race and Education, *American sociological review*, vol. 28 (6), 1963.

32. Nachmias, David: Modes and Types of Political Alienation, *British Journal of Sociology nr.25*, 1974..

33. Neal,G. and Seeman, M., organizations and powerlessness a test of the mediation hypothesis, *American sociological review*, vol. 29, 1964.

34. Neal E. Cutler , Vern L . Bengtson, Age and Political Alienation: Maturation, Generation and Period Effects, *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* , vol. 415.(1) 1974.

35. Nettler, G., Measure of alienation, *American sociological review*, vol. 22 (5), 1957.

36. Ole Borre, critical issues and political alienation in Denmark, *Scandinavian political studies*, Vol. 23 (4), 2000.

37. Olsen., M., Two categories of Political Orientation, *Social forces*, vol. 47, (3) 1969.

38. Plane, Dennis L. and Joseph Gershtenson. 2004. "Candidates' Ideological Locations, Abstention, and Turnout in U.S. Midterm Senate Elections." *Political Behavior* 26 (March).

39. Priscilla Southwell, Political Alienation: Behavioral Implications of Efficacy and Trust in the 2008 U.S. Presidential Election, *review of European studies*, vol. 4 (2), 2012.

40. Rekha Chowdhary and V. Nagendra Rao, Jammu and Kashmir, political alienation, regional divergence and communal polarization, *Journal of Indian school of political economy*, 2003, vol. 15.

41. Rigby, K., & densely, T., religiosity and attitude toward institutional authority among adolescence, *Journal of social psychology*, vol. 8, 1985

42. Robert J. Lawson, Understanding Alienation in Western Canada: Is "Western Alienation" the Problem? Is Senate Reform the Cure?, *journal of Canadian Studies*, Vol. 39(2), 2005.

43. Radkiewicz, Piotr,. Several reasons why social anomie and political alienation may influence ethnocentric attitudes. The compensating role of authoritarian-paranoid beliefs, *Polish Psychological Bulletin*, Vol 38(1), 2007.

44. Saito, Shinichi, Television and Political Alienation: Does Television News Induce Political Cynicism and Inefficacy in Japan?,

International Journal of Japanese Sociology, Volume 17, Issue 1, , November 2008

45. Samuel L., Personality and political alienation among White and Black Youth: a test of social deprivation model, *the journal of politics*, Vol. 40, 1978.

46. Samuel L., political alienation: reality and reactance, *the journal of social psychology*, vol. 104, 1978.

47. Seeman . M, On The Meaning of Alienation. *American Sociological Review*,24(6): 1959.

48. Seeman, M. "On the personal consequences of alienation in work. "*American Sociological Review*, 1967.

49. Seung-Jin Jang , Are Diverse Political Networks Always Bad for Participatory Democracy? Indifference, Alienation, and Political Disagreement, *American Politics Research*, vol 37(5) ,2009.

50. Southwell, Priscilla L ; Everest, Marcy Jean, the electoral consequences of alienation: nonvoting, and protest voting in the 1992 presidential race, *Social Science Journal*, Vol.35, 1998.

51. Southwill Priscilla L, The Effect of Political alienation on voter turnout, 1964-2000 , *Journal of political and military sociology*, Vol. 36 (1), 2008.

52. Srole, I., Integration and certain corollaries", *American sociological review*, vol. 21, 1956.

53. Suzanne Meiners, a tale of Political Alienation of Our Youth: An Examination of the Potential Threats on Democracy Posed by Incomplete "Community Policing" Programs, UC Davis, *Journal of Juvenile Law & Policy*, vol. 7, 2003.

54. Thompson, W., & Horton, J., political alienation as a force in political action, *social forces*, vol. 38 (3), 1960.

55. Westholm, Anders, Nleml, Richard G, Youth unemployment and Political Alienation, *Youth and Society*, vol.18, n1 Sep 1986.

56. William, B, Davidson and Patrick R, Cotter sense community and Political Participation, *Journal of community Psychology*, vol. 17, issue 2, 1989.

57. Wilson R. Huhn, Political Alienation in America and the Legal Premises of the Patriot Movement, *Gonzaga Law Review*, (1998).

58. Wright, James D., *Alienation and political negativism*, New Evidence from national surveys, Sociology and social research. 60(1-4), 1976.

59. Yocendra K. Malik & Jesse F. Marquette, Democracy and Alienation in North India, *the journal of politics*, vol. 37, 1975.

Theses

1) L. Narayan Misra, Political alienation among professional groups: a study of doctors, lawyers, teachers In Meerut City constituency, *Doctoral dissertation in sociology "not published"*, Meerut University, India, 1984.

Conferences

1) Maria Oskarson, Social risk and political alienation, paper prepared for the Nordic political association (NOPSA) YV *conference in TRomso, Norway 6-9 august 2008*.

2) Peter Thijssen & Guido Dierickx, The Extreme Right and Political Alienation: A Causality Riddle The case of the Vlaams Blok in Belgium, Paper prepared for presentation At the ECPR Joint Sessions of Workshops *Workshop 14: 'Democracy and the New Extremist Challenge in Europe'* Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, France 6-11 April 2001.

Dictionaries:

1) David Robertson, *a dictionary of modern politics*, third edition, Europa publications, 2002.

2) *The penguin dictionary of psychology*. London: Penguin Books, 2nd ed. (1995).

3) *Longman Dictionary of Contemporary English*, Pearson Education Limited, third Edition, 2001.

4) *Oxford Dictionary*, 1974.

5) Rosenthal, M&P. Yadin (ed), *a dictionary of philosophy*, Moscow, 1967.

6) *York Dictionary of Human Resources & Personnel Management*, York Press, 2nd Edition, 2000.

Reports and websites

1) Alderfer. for more information about Existence, Relatedness and Growth needs, see:
http://www.themanager.org/resources/Motivation.htm
http://www.nwlink.com/~donclark/leader/leadhb.html

2) Coser. Lewis A., *Masters of Sociological Thought: Ideas in Historical and Social Context*, 2nd Ed, For Worth: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1977: 50-53. From: http://www.pfeiffer.edu/~Iridener/DSS/Marx/MARXW3.HTML

3) David McClelland, for more information about (Achievement Need), See:
http://www.themanager.org/resources/Motivation.htm
http://www.drurywtiting.com/sharon/14.motivation.theories.htm

4) Eysenck, Michael, W., *"Psychology; an international perspective"*, 2004 from:http://www.psypress.com/pip/resources/slp/topicasp?chapter=cho3&topic=cho3-sc-01,23,7,2005.

5) John C. Rojowski, *political alienation and government trust in the age of Obama*,From:http://www.2008andbeyond.com/wpcontent/uploads/E08B_Memo_Alienation_Trust.pdf

6) Maslow, A., a theory of human motivation, psychological review, 50, 1943, pp,370-396, retrieved June 2001 from:http://psychclassics.yorku.ca/maslow/motivation.htm.

7) Maslow`s hierarchy of needs. From:-
http://en.widipedia.org/wiki/Maslow`s_hierarchy_of_needs
http://www.xenodochy.org/ex/lists/maslow.html
http://www.malow.org/

8) Meindert Fennema and Jean Tillie, *Civic Community, Political Participation and Political Trust of Ethnic Groups*, connections vol. 24 , 2001, INSNA, pp. 26-41.
See:http://www.sfu.ca/~insna/ConnectionsWeb/Volume24-1/5-Fennema-21.4.pdf

9) http://www.trnsparency.org.

تمت بحمد الله وتوفيقه ،،،

Abstract

This study examines the political alienation relationship with the state form and governance from an empirical view in Yemen, and it assumes that there is a relationship between the practices of political system and the state form in rising political alienation in society. To examine this assumption, Grounded Theory in studying the previous literature and studies was to analyze the reasons of political alienation and findings. The researcher had been completely satisfied that political alienation had knowledge and widely practical depth allowing analysis of political life, relationships, reactions and various processes, so that it can diagnose the imbalance in state function and political system activity and meet society's needs from analytical and realistic view. The study investigated many fields of political alienation in the state and governance whether sociological, behavioral, cultural, economic or political framework for its significance as an analytical tool interpreting the Yemeni political life characterized by imbalance, instability and conflict along the past and continued until the current time.

Results show that political alienation rises as an outstanding aspect of Yemeni society in all times and its roots, reasons and effects lasted to the current time. Structural and functional transitions of the Yemeni contemporary state weren't useful in limiting and decreasing the catastrophic feelings of political alienation, and exclusive tendency of the governing system-whatever it was- continued accompanying its real practices, exploiting the modern democratic styles after it extracted its really positive context and turned it over towards its obsessive advantages for the authority.

Keyword:
Political alienation, state, governance system, society, conflict, crisis, Yemen.

Algiers University–3

Political Science and International Relation Faculty

Political and Administrative Organization Department

Political Alienation and its relation with the form of State and Governance

Practical Study on Republic of Yemen for the period (1962-2008)

Dissertation submitted in fulfillment of the Philosophy Doctorate (Ph. D) in Political Science and International Relations
Major: Political and Administrative Organization

Prepared By:
Khaled Ahmed Al-Qaidani

Advisor:
Prof. D. Aqeela Daif Allah

Committee:

Prof. D. Saleem Qalala
Prof. D. Saleh Zayani
D. Jameela Al-Tayeb
Prof. D. Aqeela Daif Allah
Prof. D. Ahmed Lashhab
D. Sei Basheer Mohamed

2015-2016